

A0666

الْبُحْرَانُ كَيْسَابُ الدِّينِ

بسم الله وقبالتأمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين كما يشاهد من النص والدين **فهذه الاشكال**
 ولا يشهد من مشيئة الغرض بخوازه بالاجماع بل الصفة من الدين وهو سبقت وقد فصل كثير من الواجب من بعد من هذا الشك
 والصفة والشرط والمراهم وقع وبقي والبصيرة وكثرة والتجربة وقد عدل وسبقه والشفيع وقد عدل ذلك والكل ما وقع ولم يوجو
 منها صحيح العلم من كثرة بدو على الاجماع على ان الغرض مستحق مندوب اليه مرعوب عنه ومنها ما هو حق صرفي لا يتغير من انك
 تخاف الغرض من المرفة والمعرف ومن الشاؤن على المبرور والاشياء فصاروا على ما يروى من الغرض مرعوباً وقد اشارنا على هذا في
 وكذا وعينها حيثما احتجوا على غنائه الثواب بما عين من معونته في الحجج كمن كره السلم ومنها جمل من الاغراض والحد ها التواضع
 ما من مسلم يترحم على امرئها الا كان كسدة من رزقه وتابها التواضع لاخر المصل ما بين ليلة اسرى على باب الجنة فكلوا الصدقة فصد
 امثالها والغرض بها من عشر ثمانية التي هي الاخر المصل من كسفة من مسلم كمن كره السلم منها جمل من الاغراض والحد ها التواضع
 وداهية الركن من ولينا الصديق في قوله نعم لا خير كثير من يحويهم الا من امرهم صدقوا من رزقوا واصلاح بين الناس على ما بين الغرض
 الغرض حقها من الرزق من مولانا الا في رقة من فرض رضا الى عسيرة كان ما لعق في رقة وهو في صلوة من الملاك على حصى بغيره
 وسادتها الركن من الصديق قال قال النبي الف وهم اقربها مني احب من ان يصدق بها فهو يفتي المنيب على اموال لا يخرج له
 قد ولية وتو القواعد والشفيع والى انما ان الغرض افضل من الصدقة ومع في الاخر ما يندل على صلها واه الشفيع وصل من الرزق
 في لكن الصدقة من ان الغرض افضل من الصدقة فبما كان من الثواب في بان معاً كما قد يها عن ثواب الغرض مع ثواب الصدقة فبالله
 المجمع بينه وبين غيره ما اراه من المعنى المرفوع في حق من هذا الرصد قد وفادوا الى ان يكون من الصدقة الواحدة بشر ان الغرض بها من عشر
 معلل ان لا الغرض الاول من صدقة بعشرة قدوم الغرض بعشر ثم يصح بان يربط بالغرض الاول والاضا عتدي الثواب لا يربط له
 بان ما قاله من تفسيره باعتبار عدم الصدقة لا يربط من حيث لا يربط من ثواب الغرض من ثواب الصدقة لا يربط له
 ذلك لعدم ما انما هو صدقة على هذا ثواب الغرض وهو ثمانية عشر ضعف الصدقة لانها فاضلة اما هو ثواب الصدقة لا يربط له
 من الاضحاب الفاضلة بوجود احد هاتين الغرضين في غير من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط له ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط له
 وغيره والغرض لا يقع الا في المصالح غالباً على ذلك الزاوية عن بعض فائلا في المصالح من الهداية وثبات الصدقة الغرض افضل من
 الصدقة لان الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 الصدقة ولا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 بهعله وصدقه ثم كما في نظاره من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 لم يفتي بغيرها الا في حق صدقة ما ذكر في ذلك كذا من غير الزاوية من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 فيها الزاوية وان احد من المصالح لا لاخير ما ما الحلال فهو ان يربط من الزاوية طبعاً ان يربط من الزاوية طبعاً ان يربط من الزاوية طبعاً ان يربط من
 بينها فهو مباح للمدبر بعد الله ثواب بينا الغرض وهو قد علمه بوعده الله تعالى ولما الحرام والزنا من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 اكثر ما انك وهو الحرام انك من حق الغرض ان الغرض مستحق لثلاثة ارباعه من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 المرفوع من غير الضمان مع من بان لا فرض ليس من الواجب مع في بان لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 حيث لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من
 الصدقة ولا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من ثمانية عشر ضعف الصدقة لا يربط من

ندم

[illegible]

[illegible]

واحكام الجزية فتنافع ما ليله ولو شرط في القرض هذا مدين عرضت في القواعد وكذا ولا يصح ما جماع المتأخرين اياهم وهو الاثر في
عليه كونه بقوله الموصون عند شرطهم وفي الاصل ان شرط لا ينافي في القرض وهو سائغ وفي جامع التمام ان ذلك ليس ناذر في الحاق
القرض وانما هو خارج عن ذواته ان كان زائدا على الخلق فانما لا ينعقد عنده هو الزيادة في مال القرض وصح في الخبر من عدم جواز ذلك
احتماله في الايضاح وجامع المقاصد ومطالع الاول بان القرض منفعيا ما كونه انصف وفي الثاني بان بقوله لما وكل في خبر
منقذ عن ذواته من حقيقة زايده المتقدر انفسه من في القواعد لا يترتب له ان يقرض من ذواته بل يقرض من جوارحه من في الخبر
بحوار الاخير من صح في جامع المقاصد بعد الاشارة الى ما في حكمه بان ترويعا من ذلك بعض الاحكام ونحوه وان يحصل بالقرض منفعة
وتنفع للمقرض من ايج على جواز ذلك بان الزيادة المستوع من اشراطها هي ما كان في مال القرض وما ضاها اليه هو الاثر من
ومن حينه بان يقرضه بان يبيع بعض المال ويؤخره او يبدله في صحة ما جماع المقاصد المتول للبيع في انما من بعض العمل المتقدر
ثم صح بان ترويعه وانما كان من بعض ما يباع المتقدر ما ذكره في حكمه انما صح في الثاني ان ترويعه بان ان يقرض شيئا على ان يباعه
المستقر من التمام بان ذلك صح في الخبر بان يقرض في القرض ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
ايهم وما ذكره وجوبه صح في الخبر بان يقرضه بان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
علا ما وجد الخبر بان يقرضه بان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
اشكال سواء كان ما يبيع منه او لا كما هو في كافر من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
صح حينه بحوار العكس اي مع حكم القواعد كما جيلان **فصل** في جوارض القرض والقرض من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
بحوار ارضها في بيع وعكس وانما كان في بعض القواعد والقرض من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
الاصل الا ما وجد في جوارض القرض من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
قولهم انما وجد في جوارض القرض من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
القرض من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
من الثاني ان يقرضه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
القرض من غير شرطه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
وفنا وكذا صح في خبر بحوار ارضها كذا ما ذكره مسند وفيها القواعد التي قد صح في جوارضها من غير ان يباعه
صح في ان يقرضه من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
والنفع وجامع المقاصد وذلك ان يقرضه من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
عليه وفيها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
وهو طاعة صح بان يقرضه من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
وهو عند ما ذكره ما وجد في جوارض القرض من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
ذكره في بيع وعكس حينه بحوار ارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
بحوار ارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
بانها على جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
بانها على جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
في حق من اصل الاصل في جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
الخبر ومنها انما صح في جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
فلا بأس بخبره من صح بانها على جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
المطلوع لبحوار ارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
من ائورن والحق ان الثاني ان يقرضه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
ويكن ينزل ما في جامع المقاصد من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
في جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
فيها الجواب وقد صح في جوارضها من غير ان يباعه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه
فيها ما عندك من في ذلك من الاصل صح في الاول بان اصله لا يباحه وانما صح في الثاني ان يقرضه او يبدله شيئا اخر او يقرضه من غير ان يباعه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتابُ الدین

[illegible]

[illegible]

کتابُ الدِّین

[illegible]

لأنه المصنف عليه من أهل المصنف على القول الذي عليه أقوالنا بل نحن أن شطبا القوم على المذاهب على التزموا على القول المذكور
 لم يرد وهو باطل للأدلة القوية التي لا ريب فيها في النتيجة فمنها أن شطبا على المذاهب من غير ما قلنا على ما قلنا من غير ما قلنا
 كما يقال أن شطبا على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 المصنف والذين أخذوا به في القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 الشذوذ وهو يقتضي الإجماع الثلاث المقتضى من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 في القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 لا بد من ذلك وأول ما في القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 بالكتاب المذكور وهو مقتضى القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 نقول ذلك غير وجهه فانه من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 بالآية الشريفة على هذا القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 سلمنا أن خلاف مقتضى القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 بيننا في الأصول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 يستلزم شطبا على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 الكفاية في غير ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 انهم على ما قلنا من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 الزيادة في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 يغفلون في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 شهره لهم في الزيادة في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 ولو كان قادرا على ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 أولا فليس من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 لكن نقول في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 انهم قد صرحوا في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 الجواب عن هذا الثالث ما في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 من فم ذلك سلمنا ولكن فعل ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 لا يغفلون في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 كما صرح به في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 من مقتضى ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 والمؤلفون في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 من وجهه ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور على القول المذكور
 المصنف فانه من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 المذكورة فانه من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 الذين قد ثبتت إمامة من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 رد الأول في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 ومنها خبر الكوفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن علي بن أبي حمزة
 مع الصريح في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع
 استعمال الروي ومولاه في ذلك من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع من ذلك الإجماع

الحكم

[illegible]

والكثف

[illegible]

کتاب الدین

[illegible]

[illegible]

بِفَضْلِ الْخَطِّ

المختبر

القوى د مصنفين كونه وغيره ما

معنا:

[illegible]

الحكومة

ذلك بقوله الجائز والرباط والحام وغير ذلك من الالافية وكذا بقوله السيد الجاد وغيره من العدة لانه باجابه ونحوها
وهل يفي هذا السكون النجدة وما في دعائها اودا والعدل الظاهر من فاعلي الاصحاب الثاني لاقتصادها على راسكاه في الاستثناء
ليس المقصود منه قطعا ولكن المشقة من التحليل المذكور تحسنة الجمل المقتضية ومن جهة ذريح الحارث ورواية ابراهيم من هاشم
المقتضى ومن بعض الوجوه التي تفسر في كونه على استثناء واراسكاه قد تقدمت اليها الاشارة الاولى فالمسئلة لا يخرج عن
اشكال ولكن لا يحال الثاني في غاية التعارض لان التعارض بين اللفظ والمذكورة وبين العودات المقدمة الدار على وجوبها لا يثبت
بعد اخرج واراسكاه منها من قبل فاعرض العودتين من جهة ومن انظار ان الرجوع من تلك العودات على انه قد يمنع من قبول الخلق
الاحياء والمذكورة لعل البحث في الجواب وانما والسكون لعلها قائم وكيف كان فلا يبقى للظرفين ترك الاحتياط في البين وان كان
واراسكاه مشتركة بين هذين ويجوز قبل يستحق له سببا ولا ينافي في ذلك اشكال ولكن لا يحال الا في رتبة غاية القوة وكذلك الكلام في سائر المشتبهات
المشتركة بينهما ومن جهة وجه الحق تنفعه الدار والاشكالون التي يكسها اذ راسكاه يستحق انهم اولا لا يثبت له وجه في الكلام في سائر المشتبهات
اسم الثاني وان كانت واراسكاه كبيرة يكفيه بعضها فخرج تبع ولف وقد ذكره وترى ذلك وقته بان لا يجزئ له سببا في اياه ونه الذي هو
ولف عن التناقض وان كان هناك عن شقة محرم الحسن وليد ويمكن استثناء وجوبه للمعنى به وكذا في الحق فحقه ونوع والفرق قد ورد
ولقد لخص استثناء الدار فلهذا عدم وجوبه في القول في جزمه ما مما يمكن به في كونه من ان التفتيش لاستثناء الدار الضرفية وهو البنية
الى ان لا يفتيش عن شقته ومنها ما يمكن به فيها انهم من غير سعة من صدقة المتقدم وادد عليه والذي العلامة بان لا تلتزم المراتبة
التي رتبها في واراسكاه بل في الدار والعلية كما مر في صدقها وجوابه وان رتب من المتبعين بها بان ان اضافة الدار رتبة الى الصنف فيكون ذلك
تكون في الدار والعلية من المعنوية المجرورة في الاصل لا في اللفظ لا في المعنى على وجوب ما يفضل من واراسكاه عند كونه من المناقشة نظريته
فمنها ما ذكره والعلية من لزوم الافتضاء فيما ذكره من لزوم الوفاء من الخلافات الا لا من المستلزمة لبيع جميع ما ملكه ولو كان بابا لمقتضى
القدر المتبقي من النصف فيقول ليس الدار والدار في اللفظ البها وقد تضمنت في عدم الجاه على عدم جواز بيع ما زاد واخصاص النصوص من كونه
والفعلية الدار في قولنا لا يفتيش عن شقته من مضاف الى ان شعارا قبل البيع من سبها بل لا يخرج من ذلك راسه ونحوه باختصاصه لغيره فلهذا اجماع
اليه من قولنا لا يفتيش عن شقته من مضاف الى ان شعارا قبل البيع من سبها بل لا يخرج من ذلك راسه ونحوه باختصاصه لغيره فلهذا اجماع
لا يفتيش عن شقته من مضاف الى ان شعارا قبل البيع من سبها بل لا يخرج من ذلك راسه ونحوه باختصاصه لغيره فلهذا اجماع
استثناء الدار ونحوها الا في المشتبهات الجمل وذريح غير ابراهيم من هاشم فخرج عن ان يثبت له وجه في الدار والعلية على
الاحتكاك به عليه والذي العلامة وكذا في حله بعض الاجلة انهم قد يثبتون له وجه في الدار والعلية على الاحتكاك به عليه والذي العلامة
في المسئلة وقد اوردت عليه احد من الطائفة ثانيا بان اطلاق اخبار المذكورة لو سلمت لم يثبت لها خلاف البحث في معارضها بخلافه في الاول والثاني
ابها والذي العلامة بالادوية منها ما لا يثبت عليه الاستدلال بالادوية منها وهو صرف تغلق في القهر من الدين او لانه اقول السيد الجاد الاستدلال
ت وهو المتكبر من محمد بن الحسن بن ابي سعيد قد ثبت تمام مبراهة النهاية والسر في ثباتها عدم جواز الاستدلال ان كانا شائبا بان انهم على وجه
بحاله ووجهه ان لو كان لا يثبت بحاله وهو لوقته وذلك لعدم شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد
والبها عدم وجوب الاستدلال فيكون وهو ظاهر اطلاق كونه وكلين الحق الاستثناء من تقدم اليها الاشارة وليرتج المسئلة شيئا في
لفظ وشي من اجل اشكال فلا يثبت بها ترك الاحتياط في اعي القول لا في حدوده في الاحتياط القول الثاني ولكن ان كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد
الاحياء والمقدمة والاحياء فيكون في الغيبة ثم كونا من بعض اهل البيت مضاف الى ان في الاستدلال شقة عقوبة غالبا وقد ثبت
حرية المدينين ويورثون وافتقارهم الى الناس لو كان لا يستدل بها راجبا الا في المشتبهات في سبها بل لا يخرج من ذلك راسه ونحوه باختصاصه لغيره فلهذا اجماع
باطل قطعا واجتري كونه على عدم وجوب الاستدلال بالاصل وهو المتيقن من جهة هذه الاستدلال التي يصرح من ان لو كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد
ثم صرح بان الرواية تدل على سبها من جهة من جاز دارة وكذا في ثباتها ولعلنا في الرواية ابراهيم من هاشم المنصت لعقبة ابن ابي عمير
صادقيه من جاز اخذ منها في جزمه على المدينين دفعه فلا يكون من المشتبهات في الدار والعلية ولو لم يكن له دار وكان هناك شقها
كذلك الكلام في سائر المشتبهات التي ليس لها وجه في الدار والعلية فيكون في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد
كان له وورثته بعدة فيكون كلامه بان يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد
الثاني في حقه وذلك فلا يثبت بالاحتياط في اعي القول لا في حدوده في الاحتياط القول الثاني ولكن ان كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد
او في عدة متعدة ولا يثبت ان يكون بعضها انشائها للاحياء البها ولا يثبت ان يكون بعضها انشائها للاحياء البها ولا يثبت ان يكون بعضها انشائها للاحياء البها
كما اشار اليه في الكتاب انهم ولو لم يكن في هذا الا في واحدة منها لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد بانه لا يثبت في ثباتها لو كانا شقها مع المقصد

في الدين وضعه لاحتله كمنع في توريه ولربما قل عن كنهه الثاني لا فرق جهاد كرمي ان يوصي الكفر ولا كرمي به في كرمه والذكرى بل
 انظر انما الاختلاف فيه الثالث هل يعلم الكفر على حق الرض عن معناه الفاسد الى الاحكام اذ احكامها تقدم على حقها وقد صرح به
 المقاصد المدرك والذخيرة وايضا من ان مقتضى الخلاف الاجبار وكلمات اصحاب المصلحة بتقديم الكفر على الدين ولذا صار اليه
 المدارك ونقطة جامع المقاصد البعيد عن تقديم الكفر على حق الرض وقديما تفرقة الخلاف المذكور الى ما يصحح به في الواضح هو
 عليه من الشبهة اسلمة الى هذا البحث فانها بانها من بعض اقسام يوم قوله نعم او نوبال العقود والتعاضد من ضمانات قبل الرض عن العون من
 وجهه كالاختصاص من الظاهر ومن وجهه الى ان الشبهة تكون من الكتاب الذي هو من الرجاء المتعاضد من ضمانات قبل الرض عن العون من
 في كلمات كثير من العلماء واخذوا بها يوم ما دل على حق الرض وقد يجازي عن الاول بان لا يوجب لاشك في انفسه الى الخلاف في اصل
 البحث فالاصل هل على الجمع ما دل به من لو كان حق الرض مقدما على نوبال الذنب عليه لنوفى الداعي عليه بما لا يجمع من انكسار
 العلم المحاصل من الشهرة ولو كان حاصله من اطلاع تالعياد ان اقوى من انظر انما اصل من ظاهر انكسار بعضا مثل هذه الازمنة
 التي قد يمنع من دلالتها على الذي يكون من الجرائد هذا ويصعد الشهرة الى الاجامات الحكمية من تقدم الكفر على الدين في مطالب
 الامور لا يكتفي بما دل على نوبال المؤمنين بها كونه متبعا فان الاحتياط المذكور هو اقرب ما تابها ان حق الرض مقدم بخلاف
 خرافة الفسار وتصدار اليه في كرمه وانما انما حقها مع مقدم ولربما يدبره فلا يثم يظهر من الذخيرة وغيرها التوقفة في المسئلة وتوقف
 بحق الرض عن الحق عليه بتقديم الكفر عليه لما دل على تقدمه على حق الرض وهو الخلاف المتقدم وقد اشار اليه في جامع المقاصد المذكور
 ولكن صرح الاول بان لا يمكن الفرق بين الرض والحق لان الرض انما يفتق من قوته ولا يستقل بالاختصاص الحق عليه والفرق
 بين كون الجنابة خطا وهذا موضع لا يحكم موضع قد مر من ان مقتضى الرض والجنابة الاختصاص من يقابلها هو الملك ثم صرح بالان
 اذا لم يكن الجنابة اذ الرض بعد الحول فان الكفر مستوجب ما اوجب هل المالك بال كمن لا يقدم على الدين ويجوز من مصلحة المالك والقد
 الواجب منه فان ارضه لا يكون كمال وان كان متديرا ولا العتق هو الاول وقد صرح به وقد انتهى جامع المقاصد المذكور
 الوضحة والمدرك والذخيرة وهو ظاهر كرمه وس كرمي وغيرها بل الظاهر انهما لا خلاف فيه وانما يلحق به الشرايع والتعاضد والعتق وكذا
 يكون من مصلحة المالك ومقتضى ما على الدين كما في الاجراء والاذل وذلك في ذلك لا يضره ان لا يفتق الواجب على ما تقدم من حق المالك
 خلافة من مقتضى انصافه في ما ذكره يوم ما دل على نوبال الرض الخامس او هو بالنسب من الرض الى اجارة الوضحة
 الاصلح وقد صرح به في كرمه والذكرى وس جامع المقاصد والذخيرة واسا رايه في التفرقة اليه وقد صرح في كرمه وكذا في قوله في
 في الكفر انفسه على الواجب ما دل على الاول صرح به في لوضا حق اصحاب الدين المستقر في الازد على الواجب في جميع لوضا يتوافق الوضحة
 جميع ما ذكره جيد وانما الى الذخيرة في الثالث اليه بقوله لو كان هناك من مستوجب منع الذنب ان قلنا لا يجمع ثبوت الجنابة المستقلة
 التخلل في الغالب في ما خرج الى امرته فله صرح الاول بان لو اوجبه باسقاطا انما على الواجب غفلة وضبطه صرح في الثاني بان
 الاقران في الواضحة الجنابة او عدمه على في الاول بان ان اردت ان يوجب الذنب على الواضحة وهو غير من ووجدت وصحة بعض العبادات
 يمكن تدفق بالخلق وانما اذله لمن يمتد لوسل ضربه الى الواضحة اختار في جامع المقاصد الاختارة كرمي من ثبوت الجنابة والواضحة
 السادس ان الركن المذهب لا يفتق الكفر من غير انما لا يوجب على المسلمين بذله ولكن يوجب ما الاول قد صرح به في كرمه وقد التفتي
 وجامع المقاصد والمدرك بل صرح به بانها لا خلاف فيه بين العلماء ولما اتفق في هذا صرح به وقد ذكره والفتي كرمي جامع
 المقاصد والذخيرة والمدرك بل صرح به في انما لا خلاف فيه بين العلماء واحض عليه باسالة البرية السليمة من العلم انما لا يوجبها
 في كرمه وجامع المقاصد ولا تفرقة ذلك بين كون المذهب قويا او يبعد ولما اتفق عند صرح به في فتح وقد ذكره وعقد وس وجامع
 المقاصد المدرك والذخيرة بل صرح بها بان الظاهر انما لا خلاف فيه بين العلماء وبلا لا ذروا بان عليه وعلى من يمتد من
 لربما دل على صحة ما لم يمتد في صحة بل لا يمتد على ذلك صرح في جامع المقاصد بان لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة
 ضمن كونه في يوم البتة وصرح في التفرقة بل لا يمتد على ذلك صرح في جامع المقاصد بان لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة
 في كرمي من ثبوت الجنابة لا يمتد على ذلك صرح في جامع المقاصد بان لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة
 لتتبع النكاح بدعي على اجماع عليه واجمع عليه اهتم باستراحمه وعنده الى الوفاة وهل يوجب به بل كمن من عليه لا يفتق
 عليه من الاجامات والامارات والا لا دارا صرح بالاشارة في التفرقة في كرمي من ثبوت الجنابة لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة
 غير الوضحة منه توقف اقره عدم الوجوب هو اقرب في كرمه كرمي من ثبوت الجنابة لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة
 ولم يوجد بازل للكفر صرح في الكفر المتفق وجامع المقاصد بان لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة
 وجامع المقاصد بان لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة لا يمتد من كرمي من ثبوت الجنابة

اخرجه

كتاب الدين

من يوجب الامتنان المتوقعة حنة وسبيل الله من الزكاة على القول بان المراد به كل مرتبة لا يتجاوزها الايمان ولا يكون تكليف
 اليه من الزكاة مع اجتنابه الى النادى لا يخرج الذكرى من جميع المقاصد والخبرة بالاولى هو علم السبق على طرح وجوب ذلك
 في الثالث وهو ظاهر الثاني في الاستدلال من رواية ما صرح به في جميع المقاصد من ان ثابت اشد فخر من غيره وفيه ما صرح به في ان
 جواز قضاء الدين عن الميت الذي لم يترك له ما يوفي به وبه من الزكاة يتحقق ان كتبه بطريق اولى منها عدم ظهور مخالفة صريح
 فيما ذكر منها ما صرح به في ذلك فثبت بما رواه الشيخ عن الحسن بن محبوب عن الفضل بن يونس انكشافا لصلواتها بالحنن موسى
 فقلت له ما ترى في جعل من اصحابنا يوجب له ترك ما يكفي به ما اشترى كفته من الزكاة فقال اعطها له من الزكاة قد ما يجزى
 ويكون هو الذي يجهز به ثلث فان لم يكن له ولد ولا احد يقوم بامره فاجزى من الزكاة قال اني كان يقول في رواية المؤمنين
 تحتها حيا فواريد به وكونه وجيزا وكفته وحفظه واحتسب من ذلك من الزكاة وتوقف في الحكم المذكور في المدارك واجاب عن ذلك
 بضعف الاستدلال بصل الشيخ على ان الفضل بن يونس كان واقفا وقته نظرا لاقواله في الفضل وان صرح بالفتح والاعلام كونه
 واقفيا الا انه صرح بالفتح في ما يحكم به كونه ثقاتا وكذا صرح بزيادة النجعة فيكون الرواية من الثقات وهي جرح عندنا في مخالفة
 منهم صاحب النجعة واما ما قلنا في الرواية عن الفضل بن محبوب وهو من اجبت لصاحبه ما يقع فيه ما يصح عنه يكون ما يوجب
 الفضل قبل وفاته ما رواه في النجعة فانما لا يوجب له ذلك ولكن يوجب له ما في الرواية من اطلاق اصطلاح الزكاة او لا يوجب له
 ما يجزى به وانما قد اورد في احد يقوم بامره بغيره في الزكاة في كفته ومضى في جرحه الواجب من الجرح وغيره وما يظهر ما ذكره
 المتقدم من جميع المقاصد النجعة في صريح كفى ما اضطره الى الوفاء ولا اورد في ما صرح به من الرواية سند او غيره مما يوجب
 وخلاها عن المعاد في صريح جميع المقاصد بان يجوز الاصل من عدمه والمساكين كما يشترط في العمل الذي يوجب اتمام الزكاة
 الفقرة لا العمل الاول الاسلام ولا يشترط في الميت لهذا العمل في العمل الاول في الرواية وهذا شرط في الميت الايمان او لا العمل
 الاول في الاول والظاهر ان اطلاقه اليه في كل ما يوجب له من الزكاة في المقاصد تقدم الكفن للميت ثم الوصايا ثم الاثر كما
 صرح به المتقدم في الثاني في جميع المقاصد الرواية في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 الاموال في المقاصد لا يوجبها ما علمنا من ابي جعفر والنجعة في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 صريح جميع المقاصد بان لا يوجبها من الزكاة في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 كما صرح به في وعده وكذا في جميع المقاصد الرواية في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 المتقدم اليها في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 لا يجزى على السبيل في هذا ما يجب في دفعه من الزكاة في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 وفي غيرها ما يوجبها من الزكاة في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 حقن لو غلب كفا في دفعه عليه باخره في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 الفوا خلاصة تركه في ذلك في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 لصح في رواية المتقدمين في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 اقر به بعد هذا في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 صرح في النجعة في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 على نفي الحجج والشرع من الكتاب السنة وعبرها وما قبله عليه هذا لا يترك والمكلفان يوجبون عنه نفسه ويقصد من المصنف خلاص
 وما توجه به من الكذب في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 به في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 بجملة علم المدونين في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 وهو الامر في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 بالحق في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 الشك في ان لا يوجبها من الزكاة في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 من الاول بان المستوفى من الزكاة في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 الحال في اشتغالها من الزكاة في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و
 يجوز في الزكاة في جميع المقاصد وصرح في رواية يوجب الفضل في النجعة في الظاهر انه مما اختلف فيه ويندفع في الدين القرض والايمان و

فيما يتعلق في الدين

[illegible]

منور محمد

لغاريون

كتاب الضمان

باليوت قبل امتداده لزمه مثله في الفن لانه متحدة في ذلك ثم اجاب بما ذكره فلا يمتد في ثبوت الفرق بينهما فان الفن ما وجب له
 بالضعف واما الارش فانه كان واجبا بالاصل لا دعوى من غاش من مال المعاوضة ويكفي في ثبوت بقائه المشتري على الشراء
 واما ما يقتضيه الفن من ارتفاع اخرجت له البيع تاما فحصل لا شك بالبيع الى ان الارش هل هو ثابت بالبعد
 والرجوع الى الفن وان سببه وان كان حاصل لا يثبت الا باختلافه ويظهر الغائبة منها لولا يعلم بالبيع وعلم وارتباط قبل
 يتقدم من اشتغال علم البيع مشغولة بالارشام لا قد تقدم في باب السلم لهذه المسئلة من يبحث ويرجع في جميع الغائبة
 الاحتمال الاولى فلا بعد الاشارة الى في ذلك والقول الاول ان عدم ثبوت شيء من عدم العلم ببطلان البيع ذهب الى ان
 من المشتري من غيره ومن هو بغيره فخصوا مع العلم بالبيع بالعلم ان لم يثبت في نفسه ولكن لما انما ثبت المطالبة مع
 العلم وعدم الرضا بالبيع عدم البيع واذا عقل احدنا لم يخط فلو علم وارتباط قبل السقوط وان غشا انما ثابت فلو لم يكن
 ينجس الى هذه المدة ومنها ما ذكر في جامع القاصد فلا بعد الاشارة الى جهة القول الاول ويحمل ضمنا عدم لان الارش هو
 ما لا يربط بالبيع فلا يخط الفتن عليه وفيما ذكره نظر والمسئلة هل اشكال ولكن القول الاول لو ثبت يكون عقد فان العدة
 شاملة للارش في غايته القوة لعدم ما دل على صحة ضمان ما قبل ثبوت اليوت ولكن مر عا
 الاحتياط او في القاسم لا يخرج بعض البيع مستقار رجوع على الضامن للعدة بما بل الحق ان الرجوع الى المالك كاسح به في
 الشراء وعند وعدت وتروكة وجامع المقاصد وكذا يجمع لفائدة وبدر عليه او لا يخط في الاتفاق عليه وثان ما
 عتق به في جامع المناصدين ان الضامن صحيح بالنسبة اليه لكونه مملوكا للمشتري يوجب الضامن وقداشار الى هذا الويتة لك
 وغيره انما لم اذكر في المشتري لبعض الصفقة قبل رجوعه فيما كان بل غير المشتري الذي هو ملئنا لاي بيع عليه وعلى الضامن
 عنده ان احداهما ان يرجع منه على البايع ودون الضامن وهو للشراب وعند وعدت وتروكة وجامع المقاصد
 ويجمع ان ثمة بل يرجع في الكفاية وفيها بان الشهود وهو لا يربط عندك وانما ان يرجع منه على الضامن ودون البايع هو
 للحكم من المخالف وقد للقول الاول ما صرح به في الفتا لاننا انه حصل سببا غير وهو الضمان للعدة بعد البيع فلا يرجع به
 على الضامن لعدم دخوله في ضمانه لانه لم يرجع في ضمانه وقداشار الى هذا الويتة جامع المقاصد الثاني وقد للقول الثاني
 ما ذكره في ذلك فتلا معاذا في ذلك المشتري في الرجوع على الضامن بالبيع لوجود سببا استحقاق حال العقد كالمسألة ثم اجاب
 عنده فلا وجب له الضمان في السبب فمتا او غير من قال به فقبله بهان الفرق بين الامرين فان تبيمن الصفقة الذي هو
 سببا للضمان كان مستحقا وقت البيع والعدالة في ان سببا لاستحقاق هو الضمان لا استحقاق الذي كان وفيه وفيه نظر
 منه **لو تبيمن المشتري ضمان من البايع وذلك ما عهد في المشتري في الارض من يده او غير من يده فلو علمها مستحقة لغير البايع**
 وللمسألة واحدة اجرة الارض قبل بيع هذا الضامن من الارض للرد والارش والضامن وهو يتفاوت ما بين بقية ما
 ومتفاوت اذ جميعا مختلفا لا صاحب منه على قولين الاول انه لا بيع وهو للشراب ويوعد وكذا وجامع المقاصد والحكم
 عن الشيخ الثاني انه بيع وهو للشراب والروضة وبما يستفاد من ذلك للقولين وجوه منها الاصل بما به عنه بانده عدم جواز
 صحة الضامن ومنها ما هو بهان الكفاية في معنى الاتفاق عليه فانه ثبت هذا القول في الاجماع بلفظ او لو يوجب انه لم
 يثبت في ذلك القول الا في بعض العامة وبما به عنه او لا مانع من ظهور الجادة المذكورة وفي معنى الاجماع خصوص ما علم
 ان صاحبها يمكن الاطلاع على الاجماع في من النبوة وانما بان انه عند موافق الجاهل القائلين بالقول المذكور في مقدم العلم
 الاشارة ومنع عادة حصول الاجماع بمحض اتفاقهم وبعد غاية البعد فلا علم على من يحمل باتفاقهم الاجماع ولو نطلع عليهم واما
 بما مضى ما ذكره بالبيع به في الروضة فلا يمكن لا يصح هذا الضامن فان الضمان بلفظ قبل شهر جملة القائلين بوجوب ما ذكره
 الشبه في القول الثاني لان العدة بعد منضاه المضمون وانما يثبت على المشقة وانما استحقاقه في الشراب وعند وجب له ضمان
 وغيره ان هذا الضامن ضمان مال عبيد لانه من الضامن لربك مستحق للارش وانما استحقاقه بعد اذ قطع وعرف له انباء الماشرك
 الضامن وبما به عنه جاز به طيبة لك من ان الاستحقاق للارش وان لم يكن تابا من الضامن الا ان سببه كان وجوده والاطمان
 وهو كون الارض مستحقة للمشتري من انما تقدم اليه الاشارة من كفاية وجود السبب في الضامن ومنها ان الارض مجهول من الضامن
 فلا بيع وبما به عنه مانع من ضمان الضامن المجهول وللذين يعمون ما دل على صحة الضامن السليم من امداد من هذا ما عرفت من حيث
 اشارة القول الاول فان من هذا القول من انما يثبت قلنا باستحقاق المشتري في البايع ارش نقصان بعد قطع المالك كما هو الصحيح
 وبقية التنبه على ان من الاول انما تضمن المشتري في البايع بعد اشتغاله منه للمشتري بالردك ومعلومية فلا خلاف على التمسك
 في صحة هذا الضامن الثاني من البايع للمشتري وذلك ما عرفت في البيع من يده او غير من يده او ما بين من غرامة واثم قبل بيع

الحكم

كتاب دين المال

ذكر وانفق واشتو منه **المولى** المولى العبد ان يشترى لنفسه لا للمولى فعمل يصح هذا اذا كان بمoney فصح الشراء للعبد ولا يصح فلهما كمن خرج بكثر بالاول وصح في ذلك والكفاية بان ينفق على العبد هل يمكن ان يملك مثله الاول وصح في الاول بان الاصح عدم وجوبه فلو اشترى العبد بغيره فلهما الشراء لا يملكه ولا يملكه احداهما يقع للعبد وجهه ما ذكره لك وجامع المقاصد من الاذن في الشراء لنفسه تضمن امين الاذن في الشراء ومقتبه يكونه لنفسه فاذا بطل العبد لم يملك الا في المطلق من المقيد بغير المولى لا اذنه في الايتام في الجمله وصريح في الاول بان هذه المسئلة تظهر بكثر في العقد وغيره يدعي ان العبد يملك على المطلق من جهة المولى في جميعها واختار هذا الاحكام في كثره قالوا ان المولى للعبد في الشراء حتى الاقرب انه لا يملكه العبد حتى يملكه المولى استقامه المالك لا مال له ولكن العبد استباحه النصف ولكن اجازة الاول من المولى المذكور بان الاذن بما خلق بامر واحد وهو شراء خصوص العبد وقد انشئ باشخاصه يكون البيع الواقع في اذن من ماله فان يملكه المولى في ما يملكه العبد وجهه ما ذكره في ذلك وجامع المقاصد من الاذن في الشراء لنفسه ما يدعي ولا يشرع عليه صحة البيع فلا يثبت للمولى قد اختار هذا الاحتياط لك والكفاية وهو الاذن بغيره فيما لتوقنه المسئلة ولو لم يوافق على ذلك وكان البيع امة فهل يبيع العبد بغيره هذا الاذن اوله فيه قولنا احدهما انه يبيع ذلك وهو المذكور وقد وجه ما ذكره في ذلك وجامع المقاصد من استلزام الاذن من المولى في الشراء الاذن في المولى لانها اذا كانت مملوكة للعبد كان جميع التصرفات له حل الاذن بجلتها او المولى فاذا بطل الاذن الاول لعاضه موعدهم اهلية المالك لورثة بقى الخلفي الداخل حيا او التماسا لان العبد اصل الدائم كما يتبع الامة التي اذن له فيها المولى فاستباحه المولى بذلك الاذن لا من حيث المالك وقد يملك هذا الوجه كره وقد يظهر لما فيه عليه في ذلك وجامع المقاصد من ان المولى يملكه هو الشراء لنفسه فان تحقق استلزام امة التصرف اما الاذن في المرفوع كونه فيها المالك للورثة فغير حاصل من الجواز فبطل المالك يكون العبد يملكه امة نفسه ولا ينفق على امة المولى فلا يملكه من المولى الا من يملكه المولى في الشراء لنفسه لا يبيع ذلك وجامع المقاصد لك الكفاية وهو الاذن بغيره **المولى** اذا اذن التصرف في الاستدانة قبل الدين لا يملك المولى في طلبه التصديق بان المسئلة تغل المولى الاول بان العبد الاستدانة لنفسه لا العبد ولا احتكاك مع الاذن الدين بغير المولى العبد مقدمته مولى للثمة وكذا وقاية المولى والمذهب الجاهل والبيع ولك وقد وكفاية والواجب يصح بدفع الاتفاق مولى في عقد وعظامه مملوكة وقاية المولى والتشيع والمذهب الجاهل بايع ولك والواجب بدل عليه ابي جهل الذي وصف بالثمة فقلت وقاية المولى ولك والكفاية وهوها من المولى فقلت لها الويل بان المولى في الاجارة فيجب عليه من ٥ لان كان اذن له ان يستدين فان دين مولى وله وان لم يكن اذن له ان يستدين فلا ينفق على المولى ويستوي التصرف في الكفاية بان ينفق في مرفوعة ذمته من ابيه عهده الثانية ان ياذن العبد لان عهده لنفسه لا للمولى ويبقى العبد وبيعه فيكون الدين لان المولى ايمته لا للعبد ويخرج من ذلك المرفوعة وقد ظهر وقد وكذا ضرورة ولقد عرفت للجهل والمذهب الجاهل والروضة ولك والكفاية وكلمه وجوه منها المولى لا اتفاق عليه وقد عرفت بدخول الاتفاق عليه وقد عرفت بدخول الاتفاق عليه في المذهب الجاهل بايع وصريح في الواجب يتحقق لغيره ومنها خبر يوجب بيع الاكفان في شئت باعدها من من غلام في كنت اذن في الغلام والبيع وقوم عليه مال الناس وقد عهده ما لا اكثر افعال له ابو عهده ان يثبت لزمك عليه وان اعتقد المالك الغلام وهو مولاك ومنها خبر يوجب لغيره الاكفان قال كان اذن لغلام له في الشراء والبيع طلع من مدين فاخذ بذلك الذي عليه ليس بها وكلمه عليه من الدين قال ابو عهده فقال ان يثبت لزمك الدين وان اعتقد لزمك ففعله ولم ينفق على الاكفان هذا الخبر مما عهده من الاستدانة لاننا نقول ان هذا المذهب لا يصح به في الواجب من ان يثبت العبد بما يبيع والمسئلة بعدم الخلاف في ما بين الماهن في وجوه من عهده الذي اجتهت في جميعه فابصره المصانعة ولا يبقاها خصمان بايع ولا يبقاها من تمام المذهب لاننا نقول هذا المذهب مدع بغيره عليه في الزايف من ان يثبت الحكم في صورة البيع مستند في الروضة صوت الاستدانة بطريق المولى لكنه ناقض في ذلك ما عهده المذهب من وجه اخر فلا اذنا في ان يثبت فيها ما عهده المذهب في الاستدانة في الاستدانة ان باذن العبد الاستدانة لنفسه لا للمولى ففعله في الشراء والبيع طلع من مدين فاخذ بذلك الذي عليه للمولى في فتمه الا ان مال العبد في فتمه على قولنا الاول انه في فتمه المولى لا يملك له وهو للواحد عهده في عقد وقاية المولى ووجه ما قلنا في الفصل وحقة والكفاية والواجب في المولى في المذهب الجاهل في بيعه واين عهده وطول ادبره حكاية في المذهب الجاهل بايع عن الحق بل يصح كره في غيرها بان هذا هو المشهور وصريح في النافع بان لا ينفق في بيعه بانها اشهر الروايتين الثاني ان في المذهب ولا يملك له ويوجب وهو الكفاية والمذكور في النكاح من القاضي اعادها من كتب الشيخ فلتختار له الا انه لا يملك التصريح بانها اقرب من قول الشيخ في ما لا استقامه واستظهر بعض الاجلة القول المذكور من اللغة وبطل من بيع النافع والخرير وقاية

المارود في حق هذه المذاهب بانع التوقف في المسئلة ولكن دعيا بظهر من الاخبار المبلل الى القول الاول وله وجه مستطاب
 الاستدلال بتوقفه على التوقف على صحة المولى بالدين المذكور لاستحالة نقله بدينه المبلغ التوقف على القول الثاني
 وهو غير حاصل من الحال ان يتحقق السبب بل جود التيقا فثبت استحقاقه المولى في ذلك فالاصل بقاء الاصل في المبلغ المتين
 علما بالاستصحاب فلهذا اشار الى هذا في التيقا وارجع فيها ما يملك به في ذلك وقصد والارض من ان ذلك منصوص عن هذا الوجه فان
 الصديق بمثل الوكيل وانما له مال كل من به بالمعروف بان المولى يتناق لمال المولى منزله كالولي يعقوب وقد حكم في غاية الملام
 والتيق هذا الاحتجاج من ابن ابي عمير ولكن من غير الاول بان رد بيان الدين للجد لا للمولى وأشار بهذا الى ما ذكره في ذلك فلا ريب
 ان رد الدين للمولى فانما هو المثل الاستدلال فقد وكله فان قيل بل قد علم له فالدفع في ذلك المولى خطا فاحترق الشك وان الدين للجد
 لا للمولى حكرا لا يتنازع في ان المولى فانما له المثل الاستدلال به لا للجد كان الدين لانما للمولى وليس في ذلك محل النزاع لا في الدين
 المازون كماله المثل لا في قوله وانما يلزم ما انما اتفاق عليه بالمعروف ونحن نقول المستد ان اذن من قوله في النقطة الوجهية
 مولا كان الدين لانما للمولى وليس في ذلك النزاع ومنها ما اشار اليه كذا في الاستدلال في المولى لانه اذن له في الاستدلال فكلما
 قد اذن له في خلافه مال البقرة لا في المثل بل حاله الا ان يفهم من ذلك الا ان المولى ليس له مال في ذلك وانما هو ما يملك به في ذلك وانما هو ما يملك به في ذلك
 قد وجهنا المارود في التيقا من وجهين اوجه المثل في قوله لا في المثل بل حاله الا ان يفهم من ذلك الا ان يفهم من ذلك الا ان يفهم من ذلك
 بد في الراض في القول الثاني وجه اوجه منها ما يملك به في قوله لا في المثل بل حاله الا ان يفهم من ذلك الا ان يفهم من ذلك
 التيقا من وجهين المولى ليس له مال في ذلك بل حاله الا ان يفهم من ذلك الا ان يفهم من ذلك
 في وجه التيقا لا يستعمله لعلنا في قوله لا في المثل بل حاله الا ان يفهم من ذلك الا ان يفهم من ذلك
 الاستدلال في قوله لا في المولى لانما له المثل الاستدلال به لا للجد كان الدين لانما للمولى وليس في ذلك محل النزاع لا في الدين
 ومنها ان عموم قوله قد اذن له في المولى بالمعروف وجهه الاول بان الدين على المولى في بعض الصور ولا دليل على وجوبه في كل الصور
 فلهذا قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا
 المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا
 الاستدلال في قوله لا في المولى لانما له المثل الاستدلال به لا للجد كان الدين لانما للمولى وليس في ذلك محل النزاع لا في الدين
 ومنها ان عموم قوله قد اذن له في المولى بالمعروف وجهه الاول بان الدين على المولى في بعض الصور ولا دليل على وجوبه في كل الصور
 فلهذا قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا
 المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا الا ان هذا المولى قد علمنا من هذا

كتاب ابن الملقك

وان اعطيه وبظهر من قبله وقبالة المرد والمعدن والبايع والرايض ان هذا مما لا خلاف فيه وانه لا يندرج تحت محل النزاع السابق
ولكن مقتضى الخلاف جلية من الجار ان لا يندلج ولا يذلل المولى من العبد بل هو الوجه المعتد به ومات المولى كان الدين في تركه ولو
كان العتق مراء وكان عتق العبد كاحد من العتق المذكور فلا يقدم احد على الاخر وقد صرح بذلك في قوله وقد وقرروا فيه وفي قوله وقد
وقد ذكره ذلك في جامع المقاصد للكتاب والرايض ولم يوجع منها ظهور الانسان عليه كانه عليه الاخر جرت صريح بنى الخلاف فيه
ومنها ما يملك به في تركه وفيه وجه في جامع المقاصد وذلك من ان الدين بين جوار من المولى وفيه وجه فلا وجه للعتق ببعضه في غير تركه
ما يملك به في تركه وذلك والرايض من جوار من الذي وصفه في الاخر غير بالوثيقة في استلزامها بجهة تركه ومات عليه
وبها وتركه العبد المانع في العتق وذلك وفي هذا الصلح والامتناع وعليه من استلزامه العتق بوجه سبيله في تجارة كان الوثنية في
المستحقاقوا فيها في العبد من المال والامتناع وفيه وجه العتق في سبيله على وثنية العبد ولا على ما فيه من الامتناع
والمال الا ان يمتنعوا من افراده جميعا فيكون العبد وما في به من المال بالوثنية فان كان العبد وما في به للفرق، يقوم العبد
وما في به من المال ثم يمتنع فذلك بينهم بالخصص فان عتق العبد وما في به من اموال افراده وجعلوا على الوثنية فيها بل في تركه
الميت ترك شيئا وان فاضل من عتق العبد ما كان في يده من عتق افراده قد على الوثنية لا يقال بعارضه لامتنع عتق
في الرجل يموت وعليه دين وقد اذن له في العتق وعلى العبد من قال يدين من السيد لا نقول ولا يصح للمعاوضة كمال
سند على عتق من الجاهل على ما صرح به في الرايض فينبغي طرحه او تلويه بتعيم من السيد ليدل على العتق بطلان صدق لا يتبدل
بالاضافة الى الاخر في الوصايا ولا يحل على عتق الادن في العتق وذلك لاستلزامه ويجوز ان السيد من يملكه في عتقه
ويجوز للعتق من يملكه من العبد لغيره من المولى لا يتبدل من السيد للاستلزام فلا منافاة في هذا الاستلزام
يجوز للمولى ان يذن لسيده في العتق وقد صرح على ذلك في الرايض وقد ذكره في جامع المقاصد في وصفه
الكتابية ولم يوجع منها ظهور الانسان عليه ومنها نص في تركه في الرايض والاجماع عليه ومنها ما يملك به في تركه من اموال السيد
وإنما منع من العتق في السيد فاذا امره في المانع ومنها عموم قوله الناس يملكون على المولى ومنها انه لو بيع اذن العتق في تركه
العقود والصادرة منه لاجلها غير جارية في الماله والاشياء في طرفة العتق مشالة اما الملائمة فظاهره واما بطلان التعلق بالعتق
الدالة على صحة العتق ومنه قوله لا يحل التعلق بالعتق وان اذن بالعتق ولا ان يكون عتق من اذن له لو لم يجر ذلك في
بل عتق اذن العتق عليه ومنها ان لا يذنب في العتق للمالك من غير السلبين قديما وحديثا من غير انكار من احد علماء
ثم ان الادن في العتق امان ان يكون مطلقا لا يشترط فيه شئ خاص ولا يؤمن ولا يمكن ولا يجرهما ويكون ممتنا بخصوصية
كان الاول فلا إشكال انه يجوز للمولى ان يذن في العتق بوجه حقة عتق باسم العتق كما صرح به في قوله وقد وقرروا فيه وفي قوله
انه مما لا خلاف فيه وبذلك عليه مضافا الى ما ذكره في قاعدة الحيولية الملهمة عند العتق والاصول من المستند الى المعرفة للغة
المعتبرين شرعا بالكتاب السنة والاعمال والعقل فله يجوز للمولى ان يذن في العتق او لا صرح به بالاول والاعلام
قد وقرروا في تركه وقد صرح في ذلك في الاخر في الرايض في قوله لا يذنب في العتق بوجه حقة عتق باسم العتق كما صرح به في قوله وقد وقرروا فيه وفي قوله
والثالث وصح في عتق من اذن له من عتق في العتق مثلا لما ينقل الامتناع وحفظه مع الاحتياج اليه ويقتضيه في ذكره نظير المختصين
ان كانتا الوان مما يدل عليها اللفظ بالذلة الى الترابية المعقوبة عند هذا المنان فلا إشكال في الجواز وان لم يكن مما يدل عليها
اللفظ ولا ما يقصد السيد بظلاله الاشارة اليها ولكن كانت من الوازم العقلية التي لا يفتقر انكها عقلا فلا إشكال في الجواز وان
لم يصدق في اذن السيد بالاول في قوله هذا بيان ان يكون السيد معتقدا بالاسناد ولم اوجدها وشاكا في الامر وان لم يكن مما يدل عليها
اللفظ بالالزام ولا من الوازم العقلية التي لا يفتقر انكها ولكن تكون من الوازم العادة التي لا يبرر لا يتأثر في العتق مع قدما
عجب بقرينة الجمع العظيم والاشقة الشديدة في الجواز اشكال ولكن في غاية القوة لصلح الادن نحو عتق غلبا وان ساطع المولى
واجب في الجواز من شرعائه وان كانت من الوازم العادة التي لا يبرر لا يتأثر في العتق مع قدما ولكن يكون عجب بصلح الظن
بالرضا والاشياء مما في الجواز في اشكال ولكن لا يحل المولى ان يذن في عتق العتق وان كان الثاني فيجب ان يفتقر على افراده
العتق وما عتق له ولا يجوز له ان يفتقر الى غيره سواء كان في جنس ابيته به وبهجه وفي العتق او في العتق في موضع معين او في غير
ويعبر بذلك في وقد لخصه في قوله انه لا خلاف فيه وبذلك عليه مضافا الى ما ذكره في الاصل والعوام المانع من العتق في
ما لم يبرر من غير اذنه والدالة على كون العبد محجورا عليه فلو اذن له السيد بالعتق في نوع من المال لم يبرر اذنه في سائر انواعه وكذا
لو اذن له في العتق شهرا او سنة او كذا ما بعد تلك الاشارة كما صرح به في قوله عاظمه الى ان عتق اذن غلبا في العتق من
حقيقة وسلك على عتقه بل يزم ان يفتقر على مودع الادن وهو ان لا يبرر العتق في العتق من جنتي العتق على امواله ولا على العتق

الخارجية المتبعة عند هذا الشأن قد يتبدل فيه الخارج عند تخصص الخطاب الخارجي بحسب اعتبارها حالية كانت أو مقابلة لثاني إذا اقتضى
في التجارة ظهوره ان يتجلى بهذا الاذن كاحتاج برقعة وعدوته ومن وجب له المقاسد وعملكه في الاول بان الاذن يفتق بالضرورة وهو
لنشأوا التكاليف فيقول على اصابة البيع وكان المادون له في التكاليف لغيره ان يتجوز ما كان له على كل واحد منهما لا يتدوج بخلافه لا يوافق
الى ما ذكره من وجب له المقاسد بقوله لعدم انشأوا الاذن في التجارة لثمن بينهما من اذنا قاطلا ولا يملك الشفعة متفق عليه فيقول
ان مثل الاذن في التجارة بوجوه الاكتساب وهذا من جملة ما يملكه المادون من الاذن له في التجارة الاكتساب ونحن اقول ان يكون اللفظ
شنا ولا لاكتساب بغيره وتلفظ بكونه كالمذكور وبوجه عدم الفرق بين ان يتجوز المادون في التكاليف او التكاليف هل المادون
بالتجارة ان يجرى نفسه او لا يتجوز في غيره ومن هو جدير وعملكه في ذكره بأنه لا يملك الشفعة في غيره فكذلك في نفسه وان
البه في قوله لغيره المادون نفسه ولا يتجوز لغيره من غيره ولو تزوجت بهما ثم حكي عن المادون في البيع بغيره
هو منصف وهل المادون اموال التجار كالعبد والذوق بالاصح والاولى عدو من وجب له المقاسد المادون الى وجهه فلا وجه
ان من جدير وجهه الاكتسابات بالمال بينهما ولا الاذن ويحجب عنه المقاسد لان التجارة هي البيع فلا يتجوز للمادون في التجارة والاصح
الاول وصريح في ذكره بان لا يفرق بين تابع الشفعة وذلك هو لا يجوز وصريح في ما بان الشفاعة ومن وجب له المقاسد التكاليف لا يجوز نفسه
الشافعي المولى ما احتاج ذلك وان المنفعة من اموال المادون في العقد عليها كالمصروف والدين وان ذلك يقع للمادون
عسما لا سبيل عليه بقوله ثم ما هو المحقق من سبيل وأشار في قول الموهوب بقوله وفي التجارة وتيقه ودوا به نظروا احوالا
لشئ تجارة ومن انشأ بها فعليه وهو قريب من الاصح صريح في ذكره بأنه لا يجوز للمادون في التجارة ان يتجوز في غيره ومن
بوضاء المولى بهما ذكره صريح في جامع المقاصد منهم مقتضا بأنه منافي لفتوى التجار وصريح بهما اية بأنه لا يجوز ان يفتق على نفسه من مال
مع نفسه وقد قدمنا لوجه المولى فلا كلام في الجواز وكذا لو قلنا ذلك لعله وبلغ حد الضرورة فان له وضعا وجميع ما ذكره من
جديد التكاليف صريح في ذكره وجب له المقاسد بأنه لا يجوز لغيره المادون بهما لبيعها وشراءه ويجوز للمالك ان يتجوز في
الاخرين على الاول بان تصرفه لغيره وعلى الثاني بان يتطلع سلطنة المولى عنه وتكون تصرفه لنفسه السابح صريح في هذا الكتاب
الفتاوى بأنه لا يلزم ما كتبه المادون له في التجارة بالاحتساب والاصطحاب الى حال التجارة وانصرف عليه في الثاني بأنه ما لا يكتسب
بغير التجارة فيكون السيد والسيد له جودت له في التصرف ولو سلم اليه لكونه واس المال وانما ادليه في جامع المقاصد صريح في
بأنه لو كان المادون كانه ان يفسد ويبيع لكونه جودا فانما اذا نزل لغيره في التجارة لكونه ذلك ذنا لغيره المادون كالمصريح به
في غيره في ذكره وان المولى انما اعتد على نظره لكونه انما يتجوز له الاستثناء كالتيكول قد صرح بهذا الوجه في الاول والآخرين
المادون في الاول من وجوبه من مال المادون حاله التجارة بحيث يدخل على اموال المادون في كثير من التجار
الى بعض اموالهم وقد صرح في ذكره في ذلك صريح في اية بأنه ليس للمادون ان يتجوز في حقها له ما لو وجد السابق وهو جدير
اذن له الستة الا من جاز كاصح في ذكره وصريح في اية بأنه ليس للمادون ينظر لغيره السيد له سواء انصرف من مال المادون ولا
وهو جدير بالتسليم لغيره الاذن في التجارة انما لا يستأنس به لكونه من صفاتها كما يظهر من اية بأنه لا يتجوز في الاضرار ووجهه
ولفتق من جامع المقاصد ولكل الفتاوى والاراء بل لفظ انما لا يستأنس به ما لا يلائم في الاضرار في الاطلاع على صريح
وشدة ذكره في حقك وتر جامع المقاصد ولكل ما نشره في الاستيعاب في قوله وهو متاهل له وهو الخائف كما اشار اليه في الكتاب
بقوله او لو اذن له في الاستيعاب انصرف الى التمتع بها ملكك به في جامع المقاصد فان التمتع هو الذي اذن له فيها مستل به ومنه
ايجز ان الدية من غير عرقه فاليا ومنها ما يتك في غيره من ان الدية معونة للتلف والاصحاب والعقد فانها اذن له عليه في ذلك
بقوله في الفتاوى الاصلية ان لا يراى لكل الدار امر في حق من دون توقعه فله عليه بالعرض فيقتضوا الاطلاق في غيره وانما انصرفنا
بواسطة ذكره خارجا بغيره من غير ايراد الكل وهو الاصل في جواز الدية في غير شئ منه بل يتجوز في التمتع بها وان لا يفتق
على من اذنه الى المدين للمال اذا غرض له منه وفي جميع الوجوه المذكورة نظرا لاحتمال الرجوع الى الصرف والقارة والمفهوم من
الاطلاق حين الاذن في ظاهر القوة ولكن لا يوجب احواله ما ذكره مما امكن ولو اذن له في الدية وصريح في حقك وقد دبر وقد ذكر
وتر جامع المقاصد ذلك والفتاوى بان يثبت الدية بخلافه المولى وحسب ذلك انما لا يملك الدار في البيع والمحال ان تشرى لغيره
بالاذن صريح في حقك وقد صرح جامع المقاصد لئلا يلزم المولى عوضه وعللة الاخرين بان تخلطه بغيره لكونه بغيره
ذكره جدير في حقك به من تخلطه بغيره لكونه بغيره في الاخر صريح في حقك به بأنه لو لم يكن السيد اذن في الشراء بالذمة
كاشترى بها ثم تلف لثمن الذي دفعه المولى لم يلزم السيد بدله في حقك به فان تبرع السيد وعنه كائنا حال العقد لان العقد ح

کتاب دین الملک

[illegible]

جواز الحق في نظر الناس لبيان شلا من غير العلم بالحق اليه فكما علم به وبما ذكره نظري لا يوجب اصدار اليه في ذلك وحاشا له
ناد في عدم ذكره علم انكره من شرط الادعاء شرط اخر وهو المدعي يتحمل الشرح طعنه ولا شبهة في كون شرطه لا يكون
كجني في الاشارة اليه بالشرط الاول وهو البقوت عند الحاكم فانه في المدعوية قد صرح بانكره في جميع العادة الا ان
قد يثبت على الحاكم الادعاء على خلاف ما يسلط الحق في الواقع وان ثبت ظاهر خلافه من الاشارة الى هذا الشرح فمصرح الشرح
وكذا بان اذ اخرج الحاكم على المدعوي ثبتت احكامه من التصرف كقولنا في الفقه وانما هو لا يوجب اصدار اليه في جميع النظر
امواله بين خرافة وتوجيه الى ثبوت اصداره وهو جيد **الحق** في المنع من التصرف **منه** في جميع النظر
الا بتمامه المتعلقة بالمال الموجود حال الحرج وما كانت يومين كبيع ولا اجارة او بغيره من التعلق بالحبة وقد صرح
في تم ذكره وقد وردت في جميع المقاصد ذلك ويجعل الفائدة بالانكاز انما لا خلاف فيه كما اشار اليه في الاخبر وتوضيح
بمدح الحاكم اوجده في غير فاسد من راس طلقا كعامة التصرف المجنون او لا بل يصرح لوضوح الدين بعد اتمه اليه
عليهم الخلف الا كما في ذلك على القول الا كما انه يفسد من راس ولم وهو لصريح الشرح والانهما والحق في الحق في البسوط
والا كما في الثاني انه لا يفسد بل يبيح موقوف على انفسال المدعوي فان صرف البيع الذي من قبله وان فضل ثمنه لا يبل
بل يجهل الزمان الفاضل للمناصب الحق في شقها التصرف وتصريح جامع المقاصد ولك بان تصور كون الشيء موقفا لا يرفع
القيمة السوية ثوبا به او بعض الفقه من جهة وفاد في الاقله تلا وتصور بينهما كغيره مال وموت بعقل الفقه الذي في ذلك
وهو للسالك وقوله في جامع المقاصد وهكذا في حق الحاكم انما يفسد في البيع يومين فانه يصحح وهو لا خلاف في القول
الاول كما اشار اليه في الثاني من مجموع من التصرف شرعا فيكون عبادته مسلوقة لاعتبار كيفية التصرف ولا يصرح وان يفسد لاجل
وهذا هو المناسب للحرج فان معنى قول الحاكم جرت عليه منعتك من التصرفات ومثلا تعدد وقوعها منه وادعاء عليه في جميع
المقاصد فلا وجه نظر لا ينسبه على هذا الوجه في هذا من شرط البيع والحق لا يفسد في ذلك وليس هناك حق بخصوصه في جميع
فيل قول الحاكم جرت عليه منعتك من التصرفات ومثلا تعدد وقوعها منه وادعاء عليه في جميع المقاصد فلا وجه نظر لا ينسبه
انما في جميع النظر وفي التصرفات في الثاني من مجموع من التصرف شرعا فيكون عبادته مسلوقة لاعتبار كيفية التصرف ولا يصرح وان يفسد لاجل
المدكور في شرطه اعتبارا من السبب مع انه لو كان في هذا من شرط البيع والحق لا يفسد في ذلك وليس هناك حق بخصوصه في جميع
ينبغي وفيه على ما ذكر في الثاني من مجموع من التصرف شرعا فيكون عبادته مسلوقة لاعتبار كيفية التصرف ولا يصرح وان يفسد لاجل
كالنقص في بقاء ملكه الى حين اذ اراد في الفقه وفسد ظاهر قوله في او فاما بالتعقبات الا ان يكون يتجارع من بضره لصلح الله
البيع واما في ذلك من جهة الكتاب في السنة واما في الوصل الذي ذكره في الانهاس وتلك اليه وللقول ان انشاء الاشارة اليه
فاما في قول ابن الجني في البيع بوضوح في الاصل في حكمه في البيع في الوصل الثاني لا نه عقد صدر من احد طرفي حلال من المانع
فيكون صحيحا وبيان خلقه من المانع انه بعد دفع الحرج من مائع ولا يجره حلالا وكذا في المسئلة اصل اشكال ولكن القول الثاني
غاية القوة وعليه فمصرح بذلك بان يجب اخذ ما تصرف فيه فان قصر الانسان في ابطال الانهاس في كل من وجهه في البيع في الكتاب ثم التصرف
وقد اشار الى وجه ما ذكره في جامع المقاصد فلا وجه حكما يكون التصرف موقفا الى ان ينظر هل ينقض الدين اليه في قول الفقه
ام لا يجب تأخير لم يصر في فقهه فلا يباع ولا يسلط الى الفقه الى ان يفرغ من اموال المفسر فان قسمه سواء من الوفاء وكان التصرف متعددا
ابطال الانهاس في جميعها في التصرف على هذا فلو لم يثبت من التصرفات لانواع الذكورة ابطال الوفاء في المانع فانما استغنى في
باعتبار جواز الوفاء من وجوبه بالحق وكون الحبة موضوعا على الجواز ثم البيع والكتابة لانها اذا كانا لا يفرق بين الطرفين لان التصرف
اقوى لكونه في نظر الشارع على التنازل لهذا كان من خواص المصلحة ولا يجد على هذا ان يكون الوقت من انشاء الحق لان كونهما في
التصرف خلاف باقي العقود ويجعل ابطال البيع التصرفات ثم ما يليه في الخواص كما في تصرفات المدين وجعلنا اذ اتمت بين يدي
الفقه والتصرفات لا يجره فيكون السابق ما فيها عدم بانها في وجهه ويمكن الفرق بين تصرفات المدين وهذه لا يجره على الرضى فانما هو
زاد على الثلث خاصة في التصرف بالزاد على الثلث على الاخر يكون بالخلاد ومن ماله من المصلحة في وجهه عليه في التصرف فلا يجره
فرق بين الاخرين وهو لان الجني في الفقه فانما يبيح البيع لا يبيح اذ كان في قوله المفسر امكان ان يقال ان جميع التصرفات موقفا
تلا من ان يبيحها في الاول في بيعه في وجهه في حق من لا يبيح من المدين كونه في ان المفسر في قوله المفسر في قوله المفسر في قوله المفسر
لرئيسه في القول ان يكون موقفا حكما يكون في وجهه في حق من لا يبيح من المدين كونه في ان المفسر في قوله المفسر في قوله المفسر في قوله المفسر
كانت جميع التصرفات موقفا حكما يكون في وجهه في حق من لا يبيح من المدين كونه في ان المفسر في قوله المفسر في قوله المفسر في قوله المفسر
ولو وقت التصرفات دفعة واحدة لمرجه ولا يطل في الجميع وهكذا مصادره اليه من انشاء الجواز لا يجره في غايه القوة كاحتمال ابطال البيع

في جميع النظر

کتاب الفلن

صورة وقوع الشرط وفقدته وبقيت الفدية على مولاك اول اذا اجاز انشاء تصرفاته فهل تصرفه او لا تصرفه بالانحصار المقاصد
وهو لا تصرف المقصد بله الاطلاقة التام لا ينحصر من تصرفاتك الا ان تصادفها لما كان تصرفه في الاشياء وكذا وقد صرحنا في المقصد
ولكن وجه الغائبة بل الظاهر انما الاختلاف فيه كما اشار اليه في جميع الفوائد عليه مضاعفا لما ذكرنا في اصله بالمعومات وعند
من هذا الجبل اموالهما النكاح وقد صرح بخصوص هذا في ذكره وقد قد دللنا وهو من قبلة الى الوجهة وكذلك
من قبلة الى الوجه ان جعل المصداق في حقه او لم يجره ولما اذا جعل المصداق فيها فخصه من اموالها التي لا يكون المصداق
ملاكا لا يخفى وقد بينه على ما ذكره جامع المقاصد في جميع الفوائد ولا فرق فيها ذكره بين الدائم والمنقطع وانما اطلاقه قد صرح
بخصوصه في الكتاب المذكور وصريح ذكره بان انما صرحه الخلاف كما كان صحة الفسخ اذ هو مطلقا بل هو في الجواز وهو
جهد وقد صرح بخصوص كون الخلع من هذا القبلة عدو وقد صرح الغائبة قد كذا صرح به في جامع المقاصد بل قد دللنا في كتابنا
الوجه عليه بالفلسف جلا فلو كان مرة منع وهو جبهه وانما الاستيعناء القصاص قد صرح بخصوص هذا في ذكره وقد قد
ذلك وجميع الفوائد وشار الى وجهه الاول فلا لا نهى تصرفا في المال لا يجر عليه اخذ الدية وان بن الجواز في القصاص
شرع لدفع الشاؤ والدعية انما ثبت صلها وليس لبل عليه يحل المال باسقاط الدية ودللتها العفو عن المقتل كما ناول
قد صرح بخصوص هذا في ذكره وقد قد دللنا وجه الفوائد التي قد صرح به في جميع الفوائد بل قد دللنا في كتابنا
فانه ليس لما ساقطه لا يثبت في الاثر من الدين وهو جبهه على الحاق النسيان لا يرد قد صرح بخصوص هذا في ذكره وقد قد
جميع الفوائد وشار الى وجهه الاول فلا لا نهى تصرفا في المال وان وجب المنة هنا وما ساقط الدية للعان وقد صرح بخصوص
هذا في ذكره وقد قد دللنا وجه الفوائد التي لا يمنع انهم من الضمان في يتاقلان لا يحصل الا الاحتياط الاصحاب والاختلاف
والاخبار في جواز الوتيرة كما صرح به في ذكره وقد دللنا وجه الفوائد بل الظاهر انما الاختلاف فيه كما اشار اليه في جميع الفوائد بل قد
يهدى الى جميع في الفوائد وقد صرح به بان لا يخرج من مجموعهما ما يضر به الفقه وهو مناهم فتدوا الرابع صرح به في ذكره بان لا
ينبغي من الشرع في مصادف المال بالاثلاف بهذا الموت كالدين والوتيرة **هذا** **محل** **اوصاف** **دين** **سابق** **على** **الخرج** **في** **اصحاب**
صرح به في الموطأ والشرح وقد قد دللنا وجه جميع المقاصد ذلك وجه الفوائد وقد صرح به في جميع المقاصد والاثلاف عليه ومنها
لصريح جامع المقاصد بان الوتيرة دين سابق في قوله واحد وبقي قد صرح به في كتابنا الاشكال في حقه الاول في الجمل وقد صرح بعض
الاعلاء بان الظاهر ان ذلك لا خلاف فيه ومنها ما سلك في جميع المقاصد ذلك وجه الفوائد وهو هاهنا عموم قوله اقرار
العقلاء على انفسهم جاز صريح الاولين كما في ذكره بان لا يرد على كمال الاشياء عليه قوله بوجهه اطلاقا فلا يثبت اسدلا صريح
والاقرار لا شك في وقوعه بعد ذلك والقران المقتضى من الجرح من النص من اسبه العقد الانشاء كونه تصرفا جدي بل واما اقرار
فانه اجاز من تصرفات سابقة لم يثبت عليها الجرح لم يثبت عليها الجرح بله انما الفوائد عن الجرح عليه وهل يثبت اقراره في الجرح
حينئذ اليه كما دللنا في الاول لا يتبع به بعد ذلك في قوله في ما دام الجرح لا يختلف الاصحاح ذلك على قولنا في الاول
اقراره ان انشاءه وهو الشرح والتذكير والتمسك بالدين والقران في ما دام الجرح لا يتبع به بعد ذلك في قوله في ما دام الجرح
ذلك وجه الفوائد واسطره بعد اقراره من اجازة من اقراره لا يثبت في حكم وقوعه منها ما سلك به في ذكره من انه حافل في هذا قد صرح
قوله اقراره بالعقد على انفسهم جاز وقد قد دللنا وجه ذلك فلا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
للمال بعد ذلك والجرح لم يثبت على ان اجاز من قوله ولا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
للمال بعد ذلك في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
له احدهم ومنها ما ذكره في عدم ذكره من ان اقراره كالبينة ومعها ما لا اشكال في المشارقة كذلك مع الاقرار واورد عليه ذلك
فان لا يمنع مساواة اقراره بالبينة في جميع الحكم وبطلان ما في جميع لا يثبت اقراره اذا ائتمت عليه البينة وانما يكون القاصد كتابة
لجميع كبرى الاشكال الاول ولا ينبغي المطلوب فيه نظرا لان الاصل المساواة اما قاعدة الاولية او لعلها لا اشتران وقد صرح
عن الاصل في بعض الروايات لا يمنع من كماله واعتباره حيث لم يثبت دليل على خلاصه الا ان لا يمنع من جهة الاستقراء ومن ثم
لا يولية او من جهة يحتاج وفيما اشكال في قوله ان اقراره لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
بما صرح على اسقاطه في ما اقره به ولا ان يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
ظاهرة ولما يعلقان الثاني في جميع شاملة فلو لم يثبت في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
ثم اصله لا يثبت وقوله الصلح جاز بين السبلين وفي قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت
لنفاه فعلق به على المال في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت على كمال الاشياء في قوله لا يثبت

منه من الضرر في جميع المال لا تعلق في الفاعل والضرر غير معلوم بل هو محتمل بالنسبة الى كل من الفاعل والمقرض خصوصاً اذا كانت
حق الفاعل او بعضه كما يتبادر من الاقرار بغير التحريم وتاثيرها ما ذكره في ذكره من ان المقرض يمتنع من هذا الاقرار فلا يقطع به حق الفاعل المعلق
بالترك او اقراره منه بل صريح جامع المقاصد انه لا يرجح تعلق حق الفاعل بالالفعل حتى من تعلق حق الرقن بمال الرقن فيكون
المقرض يبيع بمحكم الحاكم بخلافه فان كان الرقن لو اقر ببيع من المعين الاخر او بغيرها الا ان يمتنع حق الرقن فيمكن ان يمتنع من ذلك
وهو من نظره او لا يمتنع به في ذكره وقد من المنع من التهمة في هذا الاقرار لان ضرره لا يقرضه اذ كونه من حق الفاعل ولا من
الظاهر من حال الانسان انه لا يقرضه بغير عليه مع عدمه لا يعلق هذا منقطع بما صرح به في ذلك وجامع المقاصد من ان التهمة من حق
لا يمتنع على اسقاط حقهم باقراره ويحقق الضرر عليه لا يمنع من ايجابه الضرر عليهم ولا مكان الواطحات بينه وبين المقرض في ذلك
فلا يتحقق الضرر الا عليهم لا ان تقول ذلك بعد عاده وان جاز عقلاً سكتاً ولكن لا يمتنع من ذلك جميع المواضع والاثبات احكاماً لا
يقضي صحة الصفقة ثم لا يصح ان يستدل بانعكاس التهمة في هذا الاقرار على اعتباره والحكم بالمشاكلة به كما ضل في ذكره وقد اشار
بذلك في ذلك على حال لا يمكن الحكم بنفي التهمة على الإطلاق بل غاية انه ان قد يكون منها ما قد لا يكون فلا يصلح جعل عدم التهمة
وجما التعميم وقد اشار الى ما ذكره في جامع المقاصد ثم ولما تأملنا فلم نمنع من عدم اعتبارنا الاقرار الموجبة للتهمة بالاضرار كيف لا وهو قوله
اقرار العقل على انفسهم جاز في بعض احوال الاقرار على اقسامه ان المشكلة محل اشكال فلا ينبغي فيها قولنا لا احتياط ولا تكرار القول
الا انه هو الاقرار بغير التهمة على امور الاول لو اقر المقرض على وجهه من بعض الاعيان فيقول بالانذار فيكون له نصيب من ثمنه
اذا خذته سواء او بدونه او نحو ذلك فهل يدفع الى المقرض ولا يكون له في المقرض في هذا حق ولا يعلق حق الفاعل ولا يعلق المقرض منها
شهادة كونه لا نأخذها ان يدفع الى المقرض وهو المشاكلة والحكم من الشيخ في ذلك وابن اودس صرح به في تبيين الاية وترويض حاشية ذلك
لواقرض من فسخ المقرض له فيه وقد ترويض على حق الفاعل باحسان ماله ودعياً يستفاد من لا يفسح المصالح له اتمتها تأييدها بالانذار
الى المقرض بل يمتنع المقرض وهو لا يشاد وجامع المقاصد في ذلك وجميع الفائدة للدولين وجمان احدهما صرح به في الامضاء من عمو
مؤلفه اقرار العقل على انفسهم جاز في اعتبارها اقرارها استلزم الدفع الى المقرض كما صرح به في ذكره وقد وجامع المقاصد والذين
سماح الاقرار هناك كما اقرار بالدين السابق فانه يجمع مع الحكم بعدم لزوم دفع ثمن من المال الى المقرض به اعتبار تعلق حق الفاعل بجميع
المال ان الدين يرتبط بالمال الموجود بغيره من الوجوه بخلافه صريح الاقرار بالبيع فانه يستلزم على واقعة الى المقرض فانه تأييدها
ان الاقرار كالبينة ومع جملتها مدفع الى من شهدته به فكذلك مع الاقرار للآخرين وجمان اتمتها احدهما صرح به في ذلك ونعني
تعلق حق الفاعل بجمان ماله كما يعلق حق الرقن باعماله والمال اذ صارت موصوفة عند فكاك الامر في الرقن بعد الرقن باها
فكذلك المقرض على وجهه والوجه عدم التماس في المقرضين ان الاقرار بهما اقرار في حق الفاعل لا يجمع وقد يجب ان الجواز لما لا يمنع من
عصره فليس من امواله بحسب الواقر ولو ثبت كونه لا في المقرض الا لا يثبت عدم ماله على صريح الاقرار سليماً عن العار في هذا
وان كان جازاً في اقراره ان كان المنع من ماله اقراره انما هو له لكونه هو لا يقتضي المنع من ماله اقراره سليماً عن العار في هذا
الفتاوى وهي من غير الضرر من عدمه فانما يمتنع ان الفاعل المقرض في اقراره على وجهه من غير نظر وقد تقدم اليه الاشارة في ذلك
ان المسئلة محل اشكال فلا ينبغي قولنا لا يمتنع عليه بل انك تقول الاول اقراره صريح وقد وجامع المقاصد ذلك بان مع قولنا لا يمتنع
هنا بل الى المقرض وان عقره في حال المقرض من حق الفاعل وعطلة الاجرة بان الضرب انما هو بالدين فيفسد العين بغيره في اقراره
في جميع الفائدة بان الحكم من عدم التماس من عدمه السماع بالنسبة الى الفاعل فبغير الحكم ان يجوز تلك البينة فان ضلقت عن الدين لها
المقرض ولا يعلق بالدين وان عقره مثلاً او بغيره صريح بما اشار اليه بقوله فان ضلقت او بغيره اتمتها الثاني به في ذلك على مجموع الاقوال
هنا وفي السابقه فلا ولا حكم بغيره الا ان المسئلة انفتحت على قولنا لا يمتنع عليه وهي رتبة في بقوله فيها اختاره العقل
ولا رشاد والشهادة فبما رواه في بعضه في ذكره وبثوته في العين بهذا الدين بالعكس وهو ما لم يمتنع به في الكتاب ان كان
بعد ذلك في ذلك الثالث لولا هذا المال ضاربة لعاش قبل قبل قوله مع عبده وبقره به ان احلفوا وحكموا في الشيخ والبطول الاول
واخر من عليه بوجوه الاول ان المقرض اقرار في حق الفاعل مع عدمه ولا يجمع وقد صرح بهذا الاقرار من جامع المقاصد وهو غير عليه
الفتاوى من خارج فلو اقر المقرض بالعين وكذا صرح في الثاني بان ما ذكره الشيخ من غير على قول اقراره بالعين الثاني ان العين لا يجمع مع
الاقرار لا يفرق كليات ما لا يفرق من غير وقد صرح بهذا الاقرار من جامع المقاصد وهو غير عليه من غير على قول اقراره بالعين الثاني ان العين لا يجمع مع
وكذا صرح في الثاني بان ما ذكره الشيخ من غير على قول اقراره بالعين وكذا صرح في الثاني بان ما ذكره الشيخ من غير على قول اقراره بالعين الثاني ان العين لا يجمع مع
وقد صرح بهذا الاقرار من جامع المقاصد وذلك الثالث ان اقراره بما في رتبة لا يمتنع له لا يمتنع عليه بل لا يمتنع في
وسلطنة المالبة وقد صرح بهذا الاقرار من جامع المقاصد وذلك الثالث ان اقراره بما في رتبة لا يمتنع له لا يمتنع عليه بل لا يمتنع في

كتاب الفلاس

لوجوده والتجديد وان لا يندخل احدهما في الآخر سيج تعلقه به فاننا نرى لما ذكر على المحرر عليه او كانت جابته شاملة للمحرر عليه
 المحرر به كما يتبين بالوجود وقد صفا والاعراض والاحتفاظ الاشارة وقد تفرقت في جميع الفاعل في قوله ما عتد به في ذكره وصح
 الفاعلة من ان المتصور من المحرر ليس هو الحق المستحقين اليهم وهذا لا ينحصر بالوجود عند المحرر فيه نظرا لما اولا فلا ندراس لمع
 العلة المذكورة بوجودها لوجود ولا هو غايتها من النظائر الشرعية في من الدنيا لا تلتك ولا اولوية هنا مطلقا ولما انا تعلق
 اعتبار متابع الفاعل في قوله لا تلتك لعلنا قد مضى بما سبق اليه الاشارة فتدبرنا بها ان المحرر لا يبيع تعلقه بوجوه صرح به
 جميع العادة فلا ندراس لاصل عدم المحرر ان الناس تطول على اموالهم عقلا ونفلا وقد ثبت المحرر عدم التعلق في الوجود
 بالاجماع وبقي جزء على اصله لا يقال دفع ما ذكره انه لا تعلق هذا الاحتفال بل يظهر من المذكور دعوى تعلق اصحابنا على بطلانه
 لا نه صرح بان الوجود الثاني المتفاوت للوجود الثاني المتفاوت المحرر لا يتعدى الى التجدد على الفلاس في قوله من التصر فينا
 عنه فلا يتعدى الى غيره ان كان محررا من غير ان يكون له من جهة كونه محررا في غير اقله لو كان احد من اصحابنا فلا يكون
 اولى بالاشارة اليه لا انقول محرر عدم ظهور الفاعل لهذا الاحتفاظ هذه المسئلة التي يتصور فيها الامكان من الاصحاب في الجدل
 بالاجماع فضلا عن العلم به على انه لا يتعدى فلا بالاحتفال الاول سوى الصلة في جملة من كتبه والمخالفين لا ريب في جميع العادة منع
 الاشارة صرح بالاشتغال بغيره من الاحتفال الاول وهو ظاهر عدم ظهور الاجماع له فاذن هذا الاحتفال في غاية
 القوة ولكن لا حوطه ما عتد الاول ويتبين التنبه على موافاة الاول صرح في جميع العادة بغير الاشارة الى وجه الاحتفال بان
 الضيق ان يقدان كان الحار شمولي لما ذكره في المال نظرا ان كان كل من غيرهم شاملا له في تلك الجهة لمثل ان يقول محرر
 الصرافات المالية والا فلا لا قد ثبت ان المحرر لا يبيع من جهة الحاكم وانه لا يثبت بدنه فان كان شاملا له ثبت والا فلا وهو ظاهر
 كان المداين من غيرهم من جميع المال الموجود والتجديح حتى يؤول الى الموت فالظاهر التعلق لان دليل البتوت وشا بطله ثابت
 كان المراد على الحاكم ان يحرم ثانيا في تلك الحال التجديح فاعلم التعلق بعقود له المحرر عليه انهم بالشرائط المتقدمة اذ لا
 منع ولا يمنع ذلك ثبوت المحرر على غيره وهو انهم واطع بما ذكره نظرا والتعلق لا يثبت المحرر على الفلاس لا يبيع الحاكم صرح به في قوله
 والجماع ذلك وقد صرح في الاخر بنفي خلافه في مصرح في قوله وقد قد بان في المحرر على الفلاس يبيعونه بغير اداء الفلاس في قوله
 حكم الحاكم وعلة الاول في قوله سببه وسبب في مقتضى الكلام في المسئلة الثالث صرح في قوله والجماع بان الولاية في مال الفلاس الحاكم وهو
 جسد الفلاس في اختصاص الغريم بعين ما له ماله من الفلاس محرر عليه الحاكم وكان من جهة ماله من اشتراها من غيره ولم يتجده فيها
 فوجد ما عتده قبل البيع ان باخذ ما عتده ولم يضر به مع سائر الغداه مع اوله في الغريم مع الغريم فلا اختصاص له بالاختلاف
 الاصحاب ذلك على قربان الاكل ان يباع اخذ الحق وان لا اختصاص بملكه ولو لم يكن هناك فداء وهو البتة والشرائع وكرد
 وترو وقد قد وقت والجماع مع القاصد ولك وجهان في التوبة والكفاية في الحق فقلت من بين الجند والبيع وقت وابن ابي
 البراء في قوله لا اختصاص ببيع من الا ان يكون هناك فداء للحق فقلت في التوبة في النهاية ولا استحصار والمبسوط ثم صرح في قوله
 الشيخ يختص من قوة القول الاول بوجه منها نصيب من القوة والجماع المقاصد بدعي الاجماع عليه ويصنفه او لا يصنفه في ذلك الكفاية
 في غيرها يدعي الشهرة عليه ولاننا انه لم يثبت في حقه حادثة هنا الا من وجهه فيهما ما عتد به في قوله ان له الباع العوض فكان له العوض
 الى العوض فيهما العوض فيهما ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض يتعدى العوض فكان له العوض كما لو تعدى للمسلم من جهة
 بملك به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض يتعدى العوض فكان له العوض كما لو تعدى للمسلم من جهة
 ابيع وهذا في غير من الجبل استحق ابيع الضم وهو بحدته العوض في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض يتعدى العوض فكان له العوض
 الكفاية من غير من يربى بالادى صنفها على اقل بالعصة بل هو من الاول القبر بحدته ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 الدين بوجوه متابع بغيره في قوله لا اختصاص بملكه في قوله فداء ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 وبه في قوله العصابة في قوله بغيره في قوله لا اختصاص بملكه في قوله فداء ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 ثانيا ما اشار اليه في قوله انهم من غير من يربى بالادى صنفها على اقل بالعصة بل هو من الاول القبر بحدته ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 هذه الروايات صرح في قوله لا اختصاص بملكه في قوله فداء ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 غيره مشايخ منته وهو مشركون في ذلك فلا وجه للخصم حتى اجاب عنه في قوله لا اختصاص بملكه في قوله فداء ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 عن ما له ولو لم يربى له العوض كان له النكاح باخذ ما عتد به في قوله لا اختصاص بملكه في قوله فداء ما عتد به في قوله من ان هذا العقد بحدته العوض
 سق جمل بتمنه فقد سقطت من الامكان فلم يكن لمان يربى ذلك بالاختلاس من الميراث والبايع ووجهه بطلان ما ذكره في جميع الفلاس

[illegible]

کتاب المظفر

[illegible]

كتاب الفلس

عما اذا كان النصف قبل الجها بما بعده فبهم كلف بعض السبع في زمان الجهاد ثم صرح بان الاعتداد بالقيمة حيثية بغير
النصف لانه وقت لا لانتقال الى البديل وهل يجوز في الصورة المفرقة ترك اخذ الموجود والضرب بمثل النصف مع الغناء كما يجوز
له اخذ الموجود بمحضه من النصف والضرب بقيمة النصف مع الغناء فيكون بغير الامور المذكورين ولا يجوز له ذلك
بل يعين الثاني صريح بالاولى الغنية وبه ذكره ولك ذلك صريح منه كما في غيره بنفي الخلاف عنه بين اصحابنا ولكن بغير الشك
من البسيط وبيع وعد وشك والجماع بالقيمة ومنه لا يقصدا ما عليه بل يقتصر على ما فيها الامر به ومنه نظر بل لا يترتب له
الاولى من القيمة بل الامور المذكورين وان كانا الفاتين لا منقطع لهما من النصف كيد البعد واسا بجزائه وان وجهه هذا ليس
ارادة الرجوع بغيره بل وبغيره من وبنظره ان وبنظره ان وكان النصف والنصف باقية مساوية لا يفضل احدهما الا في الشك والاشكال
خلاف على الظاهر كون الباع بغيره من الرجوع في عينه ناصة وبين اهما على حالهما والضرب مع باقي الغناء بمقام النصف
بضرب مع الغناء في صورة الرجوع في العين ان ناصة بما تقتضيه القيمة النصف كافي المسئلة السابقة اولاً بل باخذها
من غير ضرب مع الغناء بوجه من الوجوه اختلفت الاحكام في ذلك على قولين الاول ان اخذها ما مضى من غير ضرب مع الغناء وهو
وهو البسيط والغنية وبيع وشك وعد وبيع والجماع ويصح لفائدة وصريح في جامع المقاصد ملك باق مذهب كذا الاحكام صريح في مجمع الفائدة
ومنه بان المشهور الثاني انه باخذها مستحق الارش النصفان فيضرب به مع قوله ان كانا الفاتين ما يفضي عليه النصف كذا البعد
وهو جامع المقاصد منه ولك الفكرة الاجنبية عن ابن الجنيح ولقد الاولين وجوه منها ما يتك به في مجمع الفائدة من ان اصل بنية النصف
من وجوب دفع الارش والاصل بقا عدم استحقاقه ومنه ما يتك به في بنية النصف من لزوم دفع الارش من دفع النصف بل اصله لعدم
ما له على نفي الضرر ومنها ما اشار اليه في جامع المقاصد ان النصف لا يبيع الا في النصف كذا البعد بعد الصب انما حقه من النصف
في النصف بل يمكن البين مضوية له فلا يمكن له الرجوع بالارش المجتهد ولا يترتب ما يتك به في جامع المقاصد ولك منه من ان الرجوع صريح
لما ومنه وهو يوجب بيع كل مال لا يباع فيه وان كان باقاً صريح به وان كان باقاً صريح به وان كان باقاً صريح به وان كان باقاً صريح به
احدا البين في وجوه والفرق بين لكل البعض ضعف كاصح به في جامع المقاصد لا يباع ان العين من غير الشرى ولكن مضوية لبقا
فلا يترتب عليه ضمان بوجه من الوجوه لا نقول هذا مدفوع اما ان لا يباع ذكره في جامع المقاصد ولكن من انهما من غير الارش
النصف ان يقال لا يخرج الدليل وقد تقدم اليها الاشارة ولو لا ذلك كان مقتضى اصل المشار اليه عدم ضمان النصف لان ما يباع
بان قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى يقتضي ضمان النصف وكونه ما يمتنع عليه النصف ان لا يرد له كان النصف باقاً صريح به
كل من الباع والشرى وبذلك يبيح حتى قد تعبد له في جامع المقاصد لك ومنه وحكي عن الاسكان ولقد قد تم الربا في جميع النصف
قاصرة الذل لا يجوز انما على ان الحكم مخالف للاصل خصوصاً مع حشاه بالثرة العظمى ثم طما تلتا بغير اشار اليه في جامع
المقاصد ولك فاعين بعد تحري الدليل المشار اليه وقولهم ان العين في يد الشرى ولكن مضوية لبقا معارضه على منقطع على ان لا يترتب
انها مضوية ولك بمعنى ان النصف في يد الشرى كمنه في المكان ذلك هو مقتضى مقتضى المعاداة في المعنوية فاذا ارشع عقله
ففي كل من العوضين انما لا يرد له وقد يحكي فافترضا ذكره في عدم ضمان دليل على ان الشرع هذا المعاداة وجب كل من العوضين
الحاكم لا يرد له بل هو اول المدعى وقد اشار الى ما ذكره في مجمع الفائدة قال لا يرد الاشارة الى اننا لم نلحق الظن والشك بالان
بالجهد المذكور ومنه ان كل الرجوع خلاف الاصل والتمس كتابا ومنه واجاماً وانقص عن الرجوع الى نفس العين الباقية لغير
وضيح العقدة لا يستلزم ذلك خصوصاً قد صرح به في ذكره بان النصف انما يباع بالقدن بين وقتها من ماله كما ان لا يباع
كون التام والاصل قد يترك في بعض الرجوع الى العين بنفسه لا يبيع ما يلزم ان كانا لغرض قد سلمه الدليل عليه من غير فرق
شيء الا ان في وقت قولهم بل البعد لا يستلزم ان النصف يقتضيه عدم ضمانه عند البعد لانما نقول هذا المدعى انما لا يباع من
جهة كلامهم لانه لو يبيع هذا الجماع وما اقبلنا اشار اليه في الفتا ولا وما كون مثل اليد لا تطلق من النصف فان اذ اذ ان
النصف لو يرد له فمقابلها منه شيء فضاء فله ان لا يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له
الاجزاء على السببة الاكثر والعتلة كالشرع مستأثر الاجزاء فانه يمتنع عليه عشر النصف ويحجب عنه بقية النصف بالبيع كالبعد
من وجهين من ذلك لا يرد له على ظهوره قد يرد له على بعض ما ذكره في جامع المقاصد كما لا على ان القول بان بل البعد فلا يستلزم
من النصف من الامور المنسبة فان من العلوم البديهي انه لو اوجده اليد لو يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له لانه لا يرد له
خاتمة ما ذكره من منع كذا وقولهم المذكور على القول الاول وهو لا يستلزم عدم الدليل عليه مكملاً بنبينا الدليل عليه فهو
وان كان فوات ذلك الجزء الذي لا يمتنع له من النصف بنبينا اجبى بغير الرجوع من اخذ العين لاجبوت والضرب بالارش الصب
بين الضرب ببيع النصف وترك العين كاصح به في البسيط وبيع وشك وعد وبيع والجماع ولك وقم وهو منها كلف ولا لانتقال على

كما اشار اليه بعض الاجلة واقصد العينة على الامر باخذ العين والضرب بنسبها ضمن الجائز مع القوام ولا يتحقق في ذلك
لربح عند احد من الاصحاب هنا خلافا منها صريح جميع القائمة به دعوى الاجماع على استحقاق البايع للضرب بارش المشتري
ما حكمه في ذلك من القائلين بما ذكرتم ان الاجنبى لما ثبت عليه ارش الجائز والارش جزء من المبيع وقد اخذ المشتري فلا مبيع
على البايع بخلاف الضرب بالافرة المداوية حيث لو كان لها مخرج ولكن لو وجد عليهم فلا مبيع ومنها ما ذكره سابقا لانها وقع
وقت لو كان له من مضمونه ثمنه ولم يرضها البايع الا بعد كما ذكره في ذلك التعليل ينبغي ان يكون له الا الرضا بالمال لا بغيره
بعد سواه وهو ما ذكرناه من ان الفسخ يوجب بيعه كل من المتعاضدين الى ماله او بديله فلا شكل لمنعت واشتراط لما ذكره في
جامع المقاصد انهم لم يروا في هذا ولا في اختيار الرجوع الى العين المبيعة والضرب بارش البطلان كقول الارش الذي يوجب
به على المشتري بنسبته نقصان العينة بان ينسب قيمة الناقصة الى العينة ويضرب من الثمن الذي باع به تلك العينة فلا يجمع
بتمام ارش الجائز كما كانا مكانا وقد صرح بذلك عدة من الفقه وعنه ذلك وجامع المقاصد حكم بوجهه فيها لا اتفاق عليه
منها صريح بالرفعة وذلك بان ذلك مشفق عادة الارش ومنها ما صرح به في جامع المقاصد من ان مكان كون ارش الجائز بقدر
العين كما لو كان البديل يساوي ما بقي وقد اشار به بما ذكره من قوله عليه منقطع به فان ارشها نصف العينة وهو ما تروى به ان
القيمة السوية كانت على حقيق البايع الرجوع بالارش ارجح بالبدل وما تروى بغيره لعدم الاتفاق وهو معلوم البطلان وقد اخرج ما ذكره
انهم في عقد ذلك وعنه ولكن صرح في جامع المقاصد بعد الاشارة الى ما ذكره من ان جزء من الثمن يجمع بين الارش والفسخ فيكون
بعد الفسخ بخلاف الجائز الفاش من العين لا من الارش وان كان مقدرا للثمن والفسخ يوجب على البايع الرجوع بالارش والفسخ يوجب
شأنا لهم صرح بان هذا من المظن وان كان من ثبوت ذلك الجزء الذي احتسبه من الثمن بغيره بالشرع فيحكم به كما لو كان الفسخ بالافرة
مما وانه يكون هذا من الارش من المظن فلا يجمع بين الارش والفسخ وقد صرح بذلك في العينة وتروى وقد تروى والجامع لم يصرح بجمع
المقاصد بانواع الرجوع في مضمونه وخلاف ذلك هنا ما اخذوا به لو كان الثلث بالافرة وما وروى وان كل حال بمقتل الله هنا
واقعة هنا فلا بد بالفرق بين القائلين على الفسخ وان صرح بذلك بانه يجعل هناك ان يكون جنابة المشتري بجائز الاجنبى معللا بان لا
المشتري يفسد استفادته فكانه صرف جزء من المبيع الى غيره وهو كما ذكره في جامع المقاصد تروى فلا يوجب الرجوع على المشتري بغير
الضمان مما اشتهر به يكون مطروقا الى ما كان ثبوت الجزء المذكور بجائز البايع صريح في جامع المقاصد وذلك بان لا اجنبى معلل
بان يجمع على الرجوع بل لو كان له ولا فسخه وانما لا يدخل هذا التسمي قوله وان كان بجائز باجانبى فمنه كل اذا قيل المشتري يبيع
حكم عليه كما ذكره بالجملة فلا مبيع واراد البايع الرجوع الى عينه وجد منها زيادة فهذا الزيادة على اقسام الاول ان يكون الزيادة
منفصلة عن ثمن العين وهي التي يجوز فيها والفسخ فيها من غير خوف في العين وهذا لا اشكال ولا خلاف على الظاهر فيكون مجموع
البايع ارجح من ماله الى ان يباعها بخلافه ولكن ليس لما اخذوا به بل يكون ملكا للمشتري ولا يرضها البايع الرجوع الى العين وقد صرح في
في الموسط والعينة وتروى وقد ذكره وقد تروى للجامع وذلك وجميع القائمة وكبره وهو ما اخذوا به ولانها عليه ومنها طوله والمذكورة في
في دعوى الاجماع عليه فلما ذكرنا ان الرجوع على زيادة اصله في نفسه على المتعق وهو العين ومنها ما ثبت به في العينة وكذا في
منها ما ثبت به في جميع القائمة من ان الرجوع على زيادة اصله في نفسه على المتعق وهو العين ومنها ما ثبت به في العينة وكذا في
وجميع القائمة من ان الفسخ لا يفسد على البايع الرجوع منه لا بغيره من ماله ولا يملكه من الرجوع في ذلك لا يرجع
بالافرة ولا فسخ في ذلك من ان يكون الزيادة حاصلة بفضل المشتري فيكون موجهة لزيادة ثمنه العين وانقصها او غير موجهة
لثمن من الارش بغير حد من هذه الزيادة امور الاول لو لم يرد قد صرح في العينة وتروى وقد ذكره ولا فسخ فيه من الحل والمنفصل كما
صريح به في ذلك الثاني البين وقد صرح بهذا في ذكره ولا فسخ فيه من الحل والمنفصل كما صرح به في ذلك وجميع القائمة الثالث
الافرة وقد صرح في العينة وقد ذكره ولا فسخ فيها من المنفصل وغيره كما صرح به في ذلك الثالث ان يكون الزيادة منفصلة ولو
تكون حاصلة بفضل المشتري كالسهم في هذا الرجوع في العين او لافرة بل يتبين ان الضرب مع القوام فيه يكون احدهما ويجوز
الرجوع في العين وهو الموسط والعينة وقد ذكرنا وجميع المقاصد الحكم في ذلك من ان الرجوع في العين او لافرة بل يتبين ان الضرب مع القوام فيه يكون احدهما ويجوز
والحكم في العينة ورجحان استخدام جميع الفسخ للاولين ورجحان احدهما انه يفسد مع هذه الزيادة انه وجد من ماله من غير
اما الاول فغيره صرح به في ذلك وجميع القائمة وغيره واولئك عليه عدم صحة الكسب لا طرد وحسنه المشتري في العينة بالافرة
ومن لم يملكها ولا اشتد به في ذلك من ان لا يملك بالاشراك المسمى في العينة في خلاف ذلك لا يملك المدا في الرجوع اذا وجد
من ماله كما اشار اليه بعض الاجلة فلا فسخ قوله اذا كان للمشتري ثمنها بغيره مدلى بغيره من ماله من غير هذه الزيادة او لا
لصديق بعدا للمشتري في ثمنها بغيره مع حصولها ولما تضمن من ذلك الضمان كما لو كان عليها وثقا لاقتال بعض ان الفسخ في قوله

او يرد
لا يرد

كتاب الفلاس

بهينه مع حصولها وما تضمنه من ذلك بالهبة التي كان عليها وقت انتقال الحق وقوله تعالى **فما بينكم وبينها** فأنتم بعد
 غلام البعد لما سبق في تصحيحه بأنه لو بيع الغنم وقصر الثوب وشق الحبل لولا ما قبله بالاربع من من الرجب العين لصعدت
 وجود العين جميع هذه العرض في غيرها وإنما المراد هذه الصابة إنما هو لاخر من ثلثه فبما به مكفي وجوده على حال
 لا بقا لما ذكره إنما يتصور لأن هذه الزيادة من مائة لاسم من المال حكم ولما إذا فرض الحفنة هذه الزيادة في مال بحيث لا
 يصدق معها وجوب المنافع بعينه فكذا ذكرنا بعض أبحاث جواز الرجوع منه فيكون الدليل اخص من المطلق لا نقول لأهمية
 من المدي على فليدبر لطلبها منا غير جهة لان الظاهر عدم وجود القائل بالفصل بين صور مسئله فليطرح صورة ذوالالاسم
 بصورة عدم الزوال بظهور الاجماع المركبة لا يمكن العكس لان النصوص الدالة على جواز الرجوع أقوى من النص في حال عدمه من
 وثابتها على ما حكى عن اصحاب الميراث في البيع من أنه لو بيع الغنم او قصر الثوب او شق الحبل لولا ما قبله بالاربع من من الرجب
 في البيع والافترق في الأصل وهو ما قلنا لا على زعم القائلين بما قبله من عدم صلاحيتها لمعادضة ما دل على القول الاول وهو
 الاثر به عليه فإذا زادت ثمن العين باعتبار الزيادة المفروضة فهل يأخذ البائع العين في ذهابها كما لا يباحق المشتري
 الزيادة فلا يلزم البائع لأهمية فتكون العين وزيادة ما كانها له فتكون الزيادة نائمة للعين اذ لم تكن الزيادة للهبة
 فبالحال البائع والقيمة منه قولان احدهما ان العين وزيادة ما كانها له ولا يباحق المشتري شيئا وهو لا يسلط الهبة وتعد
 والحق في ثمنه في الفاسد صحيح به في بيع ولكن خبرنا ان منه تردا وثابتها ان هذه الزيادة تكون ملكا للمشتري كما في الزيادة
 المنفصلة ويكون هو شرعيا مع البائع والقيمة وهو يختلف وقد ذكره وجامع لمقاصد ذلك والحق يجعله من الكتب من الرجب
 بظهور ذلك ان توقف في مسئله فلا يلزم وجوده منها ما ذكر في المتن ان هذا الزيادة تخص صفة وليست من فضل الفاسد فلا
 تعدا لأهمته نظرا لانه لو لم يكن الا لا يدل على جوازها انما اختلفت قيمة العين زبانه ونقصته بخلاف العين كما
 هذه الزيادة وجودا وعلما منتهى ان صاحب الخيار اذا وضع وكان يائسا لوصولها با هذه الزيادة بعد البيع باخذها با جمع
 هذه الزيادة بها كما يكون للمشتري معصية ولا له استحقاق باعتبار هذه الزيادة فكذلك البائع هناك قد اشار الى هذا في ذلك
 نقول انه لا يلزم فلا يكون معتبرا عندنا على انه مع العاقد كما صح في جامع المقاصد فلا يلزم جزم الفاسد من الزيادة هنا وبها
 بيع الخيار اذا بيع بعد الفسخ في جميع العين قلنا استحقاق الرجوع ثابت هناك في كل وقت باصل العقد بخلافه هنا فانما الاستحقاق
 ظاهره هو ثابت بما رآه ذلك من كون ذلك جاسا به من باب سبقه لطلبه الذي هو متصور عندنا في جميع ذلك القطع على جزم
 اخذ صاحب الخيار العين من ذهابها انما ان هذه الزيادة نائمة للعين ولا يكون ما لا كالمفصلة وهذه الصلة موجودة هنا وبها
 الفارق الذي اشار اليه في جامع المقاصد ففسفه ظاهر كما بينه عليه في ذلك فلا يلزم انما اذا وضع من جهة فاسد لا يوجب فسخ
 المشتري فيهما ما صح به الشيخ فالحق جزم من ان العقد انفع في الأصل فبقية الزيادة كالمفصلة واجازة في وقت فلا بد من اشارة
 اليه هو موجود لان وجود الفسخ المتصور ان كان في العقد زعم في العقد لزم في المفصلة كما قلنا في المفصلة لا يلزم في المفصلة اذ قلنا
 في المفصلة ومنها ان الأصل برائة زمة البائع من لزوم دفع شيء للمشتري بعد الرجوع في العين ومنها ان الأصل عدم اشتراك
 المشتري مع البائع بعد رجوعه الفسخ ومنها خلق الخيار الذي لا يلزم جزم الرجوع في البائع في السابق عن الاغارة في لزوم شيء من الرجوع
 والى استحقاق المشتري في غير ذلك كما هو البائع بالقيمة مع ان المقام مقام الحاجة وان مقتضى اختلاف جواز تصرفه في البيع العين
 استرجعها من الفسخ في وقت فاشاء ولو كان هو شرعيا مع البائع بالقيمة لما صح ذلك لا يجوز الفسخ في المال المشترا بالاذن
 المشتري ثم وانه يجوز الرجوع في العين سواء اخذها مع ما عليها من الصفة لاستحالة انعكاس العرض من جهة الفسخ في غير
 الصور وفي ما لا يصح ذلك الا بعد كون الجميع المركب من المادة والقيمة ملكا للأشدة والافترق في وجهه منها ما علم في كونه
 لت جامع المقاصد ذلك من ان الزيادة المفروضة ملك للمشتري الفسخ وان لم يكن بفعله فلا يبعثها البائع في بيعه على المشتري كما
 الاول خلاف ذلك لان الزيادة بناء ملكه بصفة في الملكية وليس كونه ملكا له بشرط يكون من فضله ولما اختلفا قلنا هذا الملك
 قد ملكه للمشتري قبل بيع البائع في الأصل بمقتضى التملك بعده فلا بالاستصحاب غير نظر اما انك تطلب من اصفان هذا الملك
 فانها صفة لا اعيان فلا يلزم الخصومة لا الاغراض ولذا لا يصح ان يقال سواء البعد كبره ومنه ملك له ويصح ان يقال يرد
 عليه واداسه مالي وما ثابته فليس من ان كل عام ملك يبيع لصديق الملكية وان سلمنا اشتراك هذا الفاء بالملكية وما اذا اختلفا في
 مسجودا لا حاشا ولا حاشا كون الاجزاء المادية ملكا لبعض الاجزاء الصورية والاعراض الخارجية ملكا لأخرى ولما اختلفا في
 صحة الاستصحاب المذكور لا يلزم ان هذا الفاء ملك للمشتري انما هو باعتبار كون الجميع المركب من المادة والقيمة ملكا له
 فاذا اقرت بملكه له باعتبار رجوع النافي بعينه لربق الاستصحاب محل ولذا يرجع الفسخ بالاستصحاب ليجوز ان يبعث بغير الرجوع

فلو كان الزوال رجب
 فليجوز الرجوع

كتاب الفيلسوف

بذلك قد ذكرتم وترواجع المقاصد ولا يجمع الفائدة وتعرفواكم ظهور الاتفاق عليه ولا اصل مغلوط الصريح من الاشارة
 الى جوابي في قول الباع وهو معاذ على نفي الضرر وان كان الثاني فكالموتى الاول فيما ذكر كما هو ظاهر لا محال بل يخرج
 فيما ذكرتم في عدم استحقاق المثل شيئا هنا واما سبق بعد القطع به بان من مال الباع موجبة اذ لو تملك ما تملك الصفة
 اليها ولا قيمة للصفة فنتج الشركة لاننا في الشركة انما نلحق القيمة وهذا الباع على المثل لا في غير نقصان ولا بل انما اخذنا من
 المثل من غير رجوع عليه بشئ صحيح بالظن فذكرتم وتبرهنا ذلك وجميع الفائدة وغيرها وكم الوجوه المنفعة اليها الاشارة انتهى
 ان كان الثالث فبذل المثل على الباع بشئ منه احتمالات ثلثة احدها ان المثل على الوجوب بالزيادة ويكون شرطا كما بالصفة
 فلو كان قيمة العين التي تغيرت مع عدم الشيء ما تملكه مع ما تملكه من غير ان كان المثل على العين الذي يباع به العين وتلك
 هذا الاحتمال يقع وقد وعدتكم وجميع المقاصد فاما الثاني ان المثل اجرة على من غير شركة مع الباع وقد صادرا الى هذا
 الاحتمال فوضع من غير شرطا واليه في جميع الفائدة من غير تبيينه على اختلافه ولا على مصلح الباع ولا انما انما لا يتفق للمثل
 بل باخذ العين من الزيادة مما هو هذا الاحتمال قد عرفتكم وتبرهنا ذلك وهو من بعض المصير اليه وحكمه في كره من الزنى وصرح فيها بالظن
 انما في الشاغل والارباب عندكم هو القول الاول للمصلحة لاختلاف الباعين من حيثين الاول لا لا تملك فيه هذا الاختلاف
 ولا وجه له على الظاهر اما مقتضى الاتفاق فلا ان الظاهر لا قبله وان كان المستعمل من موضع من غير مصلح الباع
 لتبرهنا في موضع ثوبا لاختلاف الاول سكتنا وجود القابل بل كنهه شاد حوا فلا يبقى المصير اليه خصوصا مع مخالفة لاصلا
 براءة ذمة الباع من الزنى لاختلاف بالاجرة واما مقتضى لاختلاف الثالث فلا اخذنا الباع العين مما في الحكم بكم استحقاق المثل
 شيئا من وجهه ولا يفيض لعله المثل والاصل على هذا اشار الى هذا في قد ذكرتم وجميع المقاصد فكل من يتخذ الشركة بينه وبين
 المثل من وجهه فله اية حصة في مثل يتقوم بحكمه وكل ما كان كذلك يجب ان لا يبيع على غير هذا المثل فالتسليمات فله من ذلك
 بعض فلا يفتقر الى اعتبار شيئا ويقتضى ما ذكرتم امورا لصحة ندره القائل من اصحابنا بهذا الاحتمال بل قد يبيع على غيره كما يستلزم
 كره جث لرجل من عدم مصلح الباع والى ان ادعى ان بعض العامة صادرا اليه لم يباع على مصلح الباع لانه حث سري ولا بانه لو
 صفة مختصة كطبخ الفطيرة من بين الطهي وحضارة الثوب وباضد العامة وما تاجر على تفصيله سلب الى الباع مما لا يملكها المصلحة
 من التمن وغيره ولكنه صرح ثانيا بانه يتخذ الشركة لصحة عليه بالانذار وفيما عليه بعض الفزع من غير رد الا لغيره
 ومعه من كان هذا ظاهرا في المصلح الى الاحتمال الاول ثم وثابتهما معك في كره فلا ولا ان الطهي والفسادة اخرى يجري
 الاحكام وهذا كان ان يثبت على حق من اجرة وكذا الفسادة وثابتهما جميعا على ان الزيادة المسئلة التي لم يحصل بمثل
 المثل كقولك لانه لا يكون شرطا بالصفة وقد تقدم اليه الاشارة بل الحكم بالشرط هناك لبيان الحكم بها على طريق اولى الى الثاني
 اليه في ذلك فاما وجوب ان يملك الى الباع مما لا يملكها فله الزيادة بالوجوه المسئلة كالحق في هذه بنا على الحكم المسئلة ذلك وقد
 عرفت الخلاصة وانا لا اقر في ذلك من حكم هناك تلك المسئلة بان الزيادة لا تشرى بحكم هنا بطريق اولى ومن حكم ثم كبر في الباع
 فانه يمكن ان يبيع هنا بالشرط لان هذه الزيادة بفعله او ما عكس فلهما لا يشرى بالشرط والتكبر هنا من قبل الله نعم وان كان سببا من قبل
 المكلف كالخلف في السرق من ثم يفتقد الفرض هنا في بعض المصالح وديها يحصل دونها في الاخرى وعلى تقدير استلزام اليها فانه لا يملك
 هو اقله ثم بخلافه فلهما لا يشرى في بعض المصالح من جاز الاستحجار عليه ولو عجز الاستحجار على السنين وهو كما لا يخفى في كل
 في العوضين ان الزيادة للمثل قد خرج جميع ما ذكرتم في وجه الفرق بين الزيادة وبين كره كما اشار اليه في جامع المقاصد ولا
 بعد الاشارة الى وجه احتمال الشركة فان قيل اي فرق بين هذا وبين الشركة وتكبر العقوفان ذلك ان قلنا فرق المسئلة في كره
 بينهما بان الفسادة ونحوها فصل القصد فانه اذا قصر الثوب صار مقتضيا بالضرورة وكذا الطهي والفساد بالشرط والتكبر في الطهي
 والسرق قد وجد هنا فكل واحد لا يحصل من ولا كبر فلا يكون السنين والتكبر في السرق والسلف فلا يكونان من قبل فاعلموا بل
 محض منع لانه قد علم هذا لا يجوز الاستحجار على السنين لاداة تكبر الودي في مجوز الاستحجار على الفسادة ونحوها هذا يحصل لكون
 به اذ عرفت هذا فلا حاجة بنا الى هذا البحث والفرق لا يفتقد لان الزيادة في العوضين للمثل بل يقال الوجوه المسئلة الدال على ان
 المثل لا يفتقر في مقام الزيادة المسئلة التي لم يحصل بمثل المثل من جملتها ظواهر الاحكام بالانذار فنتج من هذا
 عدم استحقاق المثل من جملتها من الزيادة المسئلة فخلق هذه الصورة بالصورة الثانية من مابعد الطريق للمثل في كره في
 المصير اليه الاشارة الذي ذكرتم في كره وجميع المقاصد ذلك فلا يبيع المثل من ذلك الوجوه بغير مصلح الباع لا يتفق الامر وان
 كما ذكرتم لان دليل نفي الضرر يقتضي الفرق بين الموتين وعدم استحقاق المثل من جملتها ما شئت من بعض تلك الوجوه بغير مصلح الباع
 ولا كراهة للصورة الثانية ولتوافق من بينه وبين ظواهر الاحكام بالانذار الدال على جواز رجوع الباع في عينه ما اذا وجد

الزيادة

بعد معرفة المشتري بموجبه بالانقلاص وان كان من قبل غايض الموعوب من بعد الانقلاص فحق الضرر والى الترتيب هذا
في اكثر مواردنا من حيث انما تضمن الموعوب من وجهه من انما الى انقلاص هذا الضامن بصورة بقلا لا مع بعد حصول انما
بفضل المفضل ولما مع عدمه فلا ضامن بينهما اصله بل انما المفضل يضمن في الضرر المفضل من عارضة تلك الاجزاء والى انما
لزم العمل به في جميع الصور لعلو عدم القائل بالفصل بينهما فقدم هذا كله مقدم في الضرر هنا معضد بالثبوت في وجهه من
اقوى المرجحات كما لا يخفى وعلى المختار فالحال في زيادة القيمة الزيادة الحاصلة بفضل المفضل وقت الرجوع او لا يتبع
بالاقل في جامع المقاصد وذلك وهو جدي وهل يجوز لكل من البايع والمفضل النصف في تلك العين المشتركة من قبل ذلك الانقلاص
الاثر في الاصله عدم جواز تصرف احد الشريكين في المال المشترك بدون اذن الاخر يبقى التنبه على امرين اولهما ان لا يتبع في وجهه
المقاصد ذلك بان الزيادة قد تكون من غير جهة واحدة وهي من جهة الثوب بخلافه في المثال الثاني والثالث بان القيمة
المنع من قطعها وتكون الثوب بها من غير جهة واحدة في كل من الزيادة في القيمة بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
الثاني بان ينبغي في الشركة هنا قول واحد والمبادى في ذلك انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
ما الى البايع في عدمه من ان المفضل في جهة واحدة كالمصنف من جهة الثوب او لا تكون في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
الصنيع او لا يكون في الاقسام الثلاثة الا ان يكون الزيادة في مقدار قيمة الصنيع كالوكان في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
في وجه الصنيع ما في وجهه في هذا يكون البايع والمفضل في جهة واحدة في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
يتبع وقد عرفت في وجهه في جامع المقاصد ذلك وصحة منه بان الزيادة هنا على الامان ثم صرح كسابقه بان لا يتحقق للصفة حكم لانقلاص
في الزيادة بسببها الثاني ان تكون الزيادة على كل من جهة الصنيع كالوكان في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
قد عرفت في وجهه في جامع المقاصد ذلك بان يكون البايع بمقدار قيمة الثوب النصان على المفضل في كل من الاول والاخير بان الصنيع
بغير من اجزاء في الثوب فلهذا لا ينبغي بما هو في ثوب او لا تكون في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
صريح في الاجرين بان لا يتطاول في الاصله استناد النصان او يعضه الى الثوب في جهة الصنيع وقد عرفت في وجهه في جامع المقاصد ذلك
فان لو اريد شيئا من الاقسام الثلاثة بدلها فلا بد من العمل بالاحتياط الثالث ان يكون الزيادة اكثر من ان يكون في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
كون كل من محمولة بغيرها وانما الكلام في الزيادة منها فانما هي في جهة الصنيع فان النصان بالاجاز في وجهه في جامع المقاصد ذلك
ان النصان الاثر البين في البايع وبجمل بسطها على نسبة الما ليد عدم الاولوية في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
ذكر في هذا انما في ذلك النصان الصفة بالاجاز بان الزيادة في المفضل في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
بالاجاز في جهة الصنيع في جهة الصنيع كالمفضل ما عدا ما عدا على جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
بالاجاز في جهة الصنيع في جهة الصنيع كالمفضل ما عدا ما عدا على جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
النصان في جهة الصنيع في جهة الصنيع كالمفضل ما عدا ما عدا على جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
المتعين كان البايع في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
المتم في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
كل تقدير في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
المراد الثالث اشارته الى حكم الزيادة في القيمة سواء قلنا وان كانت الزيادة في القيمة حاصلة مع بقا العين على قدرها في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
فانما كون الزيادة في القيمة حاصلة مع بقا العين على قدرها في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
كذلك جواز الرجوع في وجهه في جامع المقاصد ذلك بان الزيادة في القيمة حاصلة مع بقا العين على قدرها في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
والاخرى عندكم في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
بغير جهة واحدة وقد ذكر في وجهه في جامع المقاصد ذلك بان الزيادة في القيمة حاصلة مع بقا العين على قدرها في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
الجامع وجامع المقاصد ذلك بان الزيادة في القيمة حاصلة مع بقا العين على قدرها في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
لان البين في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
هو عين ما لا يمتنع في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
فلهذا لا يتطاول في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون
النصان في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب بالبيع انما كانت في جهة الثوب او لا تكون

[illegible]

كتاب الفلاس

ليه ونهايتها انه ذلك وهو المتيقن على ما يظهر من ذلك واجتمع عليه في جامع المقاصد فان لا وقت له بعد عليه بظاهر الجواب
 لتباد من الرجوع الى العين واستحقاق الرجوع اليها بما فيها لان العين التي قد استوفيت منافعها بمنزلة المعدنة والفرق
 بين النور والبناء وبين الزرع والنفرة انهما امدان في نظر فلا يبعد العين معدة كالنافة بخلاف النور والبناء وانما في ذلك من
 لغيره عليه وهو استحقاق منفعة النور والبناء مثله ما اوجبه العين مدة طويلة جدا ثم انفس في الجملة للنسبة المستندة حال
 جسد مادام عوم فوقه الناس سلطون على مواهبهم وعوم قوله ثم لان تكون تجارة عن راض وقته لا يبعد الى امر غير الا
 من طيب نفسه خرج منها صورة عدم بدن الارش ولا دليل على خروج صورة البدل فيقصد رجا عنها وانزع هذا الارش يحصل جمع
 بين الحقين ويرتفع الضرر عن الطرفين فان فعل هذا النقص لا ينفوت على صاحب الارش لا تنفع ما فيه ولا تنور على صاحب النور
 ايضا لاحذ الارش فيبقى ما يقتضي الازالة سلمها من المعارض فاذ لا يفرق هذا القول ولكن بما عاينا له لهما ما كان
 ولي ولو لم يبدل الارش قبل استحقاق الاجرة ببقاء النور والبناء او لا يصح بالثاني في جامع المقاصد ولعل وجه ما اشار اليه
 لك فلا يبعد شاذ في هذه القول الثاني من انه بعد بدل الارش يحصل الجمع بين الحقين وعلى هذا يفتي القضاة في الاجرة لا
 بما لان ذلك هو مقتضى العمل ولكن لم يذكر احد استحقاق الاجرة لوابقها من هو وجه بعض الشافعية والفرق بين هذه
 لمشكلة بين العين المتوفرة اذ من غير المجرم وقد استشكل في غير المستأجر حيث انه يفتي الاجرة بما دون هذه ان مقتضى عليه
 لبيع الرتبة وانما يحصل له بالعين وان لم يفتد الاجرة وفي الاجارة المقصود عليه هو المنفعة فاذا خضع العبد او اوستاها
 مستأجر غيره عوضا فلا يفتد عن الفائدة ولو بعد اليه حقه لم يفتد بالعين شيئا غير المنفعة حيث يمكن من استيفائها بالاجرة
 بجري العين وابسقا فان المشتري دخل على ان لا يضمن المنفعة فلم يفتد بالاجرة كالأجر اصولا دون غيرها بخلاف المستأجر فان مقتضى
 هو المنفعة فيجب عليه الاجرة وفي حكم النور والبناء اما الزرع فيجب على البائع ان يضمنه او يضمنه الارش ولو اوجدها والفرق
 ان الزرع امدان فربما ينظر فلا يتقدم العين كالنافة بخلاف النور والبناء وقد يقال عدم ذكر احد استحقاق الاجرة لا يدل على عدمه
 فيبقى مقتضى العمل سلمها من المعارض فالحال الاستحقاق في غاية القوة مع انه احول في الجملة ويظهر من جميع الفوائد احتياط القول
 بالاستحقاق يفتد من يجب على البائع بقوله الزرع الى ان يضره لوجه لو فوض الارش لغيره في ذلك في دعوى الاجرة عليه من يخرج لما ذكر
 عن اصل الفائدة والفرق بين البناء والزرع وان ذكرت لك وجه في نحو وبنو النجدة على امين من الارش من غير جامع المقاصد ولكن
 وجهها ما يدل على القول يجوز قطع النور والزالة البتة بالارش فطوبى بعدد ان يقولوا ان مقتضى البعوضة والبيع انما
 كذلك ومقلو ما يظن ما بينهما من التفاوت فهو الارش الثاني في ذلك وجامع المقاصد وغيره ما بان على القول بعدم جواز قطع
 النور والزالة البتة فطوبى الى من يقولوا ان مقتضى حقه هو ان يتبع الارض بما فيها من البناء والنور فيشكل منها من العين ما قابل
 ما يخصصه يعلم ذلك بان مقتضى ما معانم تقوم الارض مشغولة بها بما بقيها وبسبب قيمتها كالمال في قيمة المجموع وتوخذ من العين غنينة
 ذلك فالباقي للفلس فلو عوم ما معانم درهم وقوم الارض مشغولة بها بما كان يجب من غنينة فله الارض الى المجموع بالنصف فبعد
 لصاحب الارض من العين النصف فالباقي للفلس ثم صرحوا بان هذا ان دعوى البائع ببيع الارض ولا لزوم عليه بل يبيع مال الفلاس على
 الحالة المذكورة من كونه في ارض النور حتى يبقه الى ان يفتي بها وان استلزم ذلك نقصان في قيمته لو ضم الى الارض واخذ للار
 فلهما فان ذلك هو حق الفلاس فلا يترتب هذا التقصا حيث يبيع منفردا به بوجه حكم من يبيع ارضا واستثنى شجرة فيقول فيقول
 ما لكها اليها وسببها وغير ذلك منهم **كل النور المبيع الذي حصل لا فلاس** حيث جاء بمركان البائع انزاعها وان جعلت للفلس
 ولا يمنع الاستحقاق لانه قد يبيع من ذلك شيء وقد وردت وجامع المقاصد على ان يبيع الفائدة ولم يفتد احداهما
 ظهور لا تناف في عليه وثابتها ما امتك به في جامع المقاصد لك وجميع الفائدة من انام الولد يتبع في من يفتيها فلا يكون سببا
 ما ضا من اخذها باعتبار تعدد اخذتها لا يمنع ما من تنازل النور الى الفلاس على الاختصاص من المال او دمجها وانما انزاعها
 البائع فله بها ونحو كما صرح به في غير ذلك وجميع الفائدة بل النكاح انما لا خلاف فيه فلما نزل البائع انزاعها واختار الضرر
 بشيها مع الغناء فصرح بفتح دوة ذلك وجامع المقاصد بان يجوز بيعها في من يفتيها ويظهر من جميع الفائدة الاستحسان في ذلك ولا
 اشكال في ان العمل اذا كان من حلول الفلاس فهو مملوك وعمل هو قبل الوضوح من المنافع المنفصلة التي لا تتبع الام فتكون للمشتري
 من المنافع المشتقة تتبع الام فتكون للبائع كما منه قوله لا يبعد ان لا يتبع الام بل هو مملوك للمشتري وهو الشراي وقد وردت
 وجامع المقاصد تأييداً بان يبيعه الام وقد حكاه في ذلك من الشبهة فلا خلاف في هذا البيع فعمل العمل كالمجرم من الامة تحكم بان يبيعه العمل
 لذلك ولكنه اعترف بان الشبهة لو صرح في ذلك من الشبهة فلا خلاف في هذا البيع فعمل العمل كالمجرم من الامة تحكم بان يبيعه العمل
 يتبع العمل لذلك ولكنه اعترف بان الشبهة لو صرح في ذلك من الشبهة فلا خلاف في هذا البيع فعمل العمل كالمجرم من الامة تحكم بان يبيعه العمل

ههنا وكيف كان فهذا القول ضعيف بل المعتمد هو القول الاول وعليه فيلجى على البايع اذا انتزع الجاهل بانه يبيع
 بغير اذن او لا يبيع بغير اذن على القول مع بالاولى ذلك بل صريح بانه يمكن بيعه بشرط الشافعي فلا وقد كره في نظاره بغير
 بان الولد لا يبيع بغير اذنه ههنا انما اشترى مشتاعا من ذوات الامثال كانه خطه والشرع لا يوجب النقص والبيع وماء الولد
 الرمان ويحرق في ثلثها وما فيها من غير ما كان بخطه ههنا من الخطه يصاع من الخطه وصاعا من الزيت يصاع من الزيت بغير اذن
 من يتخلص بعضها من بعض ثم قل فعل البايع مع الرجوع في العين فيقع الاشتراك بينه وبين المشتري في عين الممنوعة او لا بل يتبين
 خبره مع لغزها بالثمن المتعين ان يقيم المشتري صورة احداهما ان يكون الممنوعة انما متاثران كعنا بغيره لا يكون احدهما الجوز من الاخر
 اذ هو قد خرج من الميسر وتغير وشد وقد عذر وتكرر وجامع المقاصد ذلك وجميع الغامضة بانه يجوز هذا البايع الرجوع في عينه
 كما ان له الضرب بالعين مع الفلح وهو جدي ولم يجرها احد ما عداها فلو رافعا في اصحابنا عليه ان الجماعة الذين اشترى اليهم افعلوا
 من الممنوع غير اشارة الى الخلاف مع تنبيه جماعة منهم على وجه الخلاف في بعض النصوص الاربعة وبذلك ما ذكر ان العلامة في ذكره لا يملك
 خلافا ههنا الا من جهة ثلاثة لا احد يحط حقه من العين لا من جهة عينه فلم يكن له الرجوع كالوئله لان ما اخذه من عينه
 منجزا بغير ما له انما يآخذ عوضا عنه لانه لم يمتنع به اذن الغداه كالمختلف ويمنع عدم الوجوب لغير ما له بل وجدها منجزه
 بغيرها والعرف بينه وبين الثلث فلا يملك ما يقبضه من عين ما له وان كان عوضا عنه ما له لانه يملك بغيره بغيره في العين
 بالامكان مقدما على ما في الغداه وانما يملك ما يتكبه في ذلك فلا يملكه بطلان البايع من غير البيع لوجود عين ما له في جمل المبيع
 فاقبضه انما هو من قبلة وذلك لا يمتنع عندهما اذ لا سلطة بين الوجود والمعدوم ويمكن التوصل الى حقه بالقبضه لان الزيت كله هو
 فباخذ حقه بالكيل والوزن وقد اشار الى هذا الوجه ابيهم ذكره وجامع المقاصد وبه نظر كجمل الاختلاف في بعض النصوص بين البايع
 المشتري والمشتري ذلك الشيء المنزعي فلا يملك المطالبة بالقبضه فلا يطلب بالبيع فيلجى جابته او لا يصح في الغداه بالقبضه
 الاقرب للاصل السليم من المعارض وصريح ذكره بالاولى ثلاثا لان الرجوع في العين هو طلب البايع فلا اثر بان يبيع في ذلك ان التمسد
 لا يصل الى عين ما له وما كان له غير ان لا يتوخى من ينشأ المشتري شيئا وهو احد قول المصنفين الثاني ان لا يجرى اليه
 لا يتوصل الى بيع حقه بالقبضه فهو جماعة ودواجزنا لا يكون ليعتبر ان يطلب ايضا بالبيع والفرق ان الاول ثمة ملكه بالزيت
 منجزا والغسل ان قد ملكنا البايع وكذا البايع معتبر فافترقا الثانية ان يبيع المشتري العين التي انتقلت اليه بارادته منها
والقول ههنا البايع يخلد بغيره كما ان له الضرب مع الغداه فلا فرق بين هذه الصورة السابقة في عدم سقوط حقه بالخط بالارادة وقد
 صرح به في قوله وقد عذر وتكرر وجامع المقاصد ذلك وحكاية في عينه بالمطالبة لانه انما لا خلاف فيه كاستيفاء
 المذكور حيث لا يخلو خلافا الا من جهة الثانية ان يبيع المشتري بارادته والبايع هنا اقبل الجاهل بانه يبيع بغير
 جهته بالكيل والوزن وبذلك قال المصنف مع ما لا ينافي في المسوق فاذا رضي بالارادة كان ذاتي حقا لا حجة حقه من العين
 بغيره من الرجوع سواء الاجود والارادة المستقر وقد تقدم بطلان ذلك لان عين ما له موجودة من طريق الحكم مكان له الرجوع كالوئله
 عين ما له منفردة لا يملك منها اكثر من اخلالها وهو لا يبيع الحقيقة من حقيقة ما شئت صبح الخوب بل بالسوق بالزيت ههنا
 في بيعه بجامع المقاصد بان قد رضي بغير حقه فله ذلك فعلى البايع المطالبة بالبيع ههنا او لا صرح بالاولى في الخبر والحكمة في ذلك
 المبسوط عنه نظر بل لا يوافق في الثاني ان يبيع المشتري العين المشتقة اليه بالاجود فعلى البايع مع الرجوع عين ما له او لا بل
 له لا الضرب بل الغداه بالعين فيقول ان احداهما لا يرجع اليه من بطل حقه بالزيت بالاجود وهو للجنة ودة وقد ذكره في
 والحكمة في ذلك من جهة انما ان حقه لا يطلح له بل له الرجوع عين ما له كافي النقص بين المتقدمين وهو المخلط والحكمة في ذلك
 واخراجه جاعل المقاصد كما هو ظاهر ذلك وحكاية منه عن الخبر فلا يملك وجها لا يملك به بالمطالبة المذكورة واضرارها في ذلك
 من ان العين باختيار من جازها بالاجود تصير لغة اذ ثبتت موجودة من طريق المشاهدة والحكم اما الاول فلا يخلط والراجح
 الثاني لانه لا يمكن الرجوع الى عينه بالقبضه واخذ المقلد المنزعي لا ضرار بصلاح الاجود وقد بان في هذا ان كان خلف العين لا
 ارضي استناده الى مقتضى انما يبيع المصنفين من النقص في عينه انما يبيع ولا يتقرب الى عينه ولا يتقرب الى عينه ولا يتقرب الى عينه
 ارضي استناده الى خصوصية لا يبيع الا في عينه بحسب مقتضى قوله في ذلك ما لا يبعد اشارة الى الوجه المذكور
 وهو صحيح ان العين موجودة يمكن التوصل الى الحق بالقبضه ولو اوشل هذا الاختلاف في جواب العين ثمة مثله والاشيان
 الاخرين وكذا اشار الى ذلك في جامع المقاصد قوله فان الخط بالاجود لا يجرى لغيره في اللغة الثاني اننا لا نصل الى القاعدة المشاهدة
 من قوله قد اوجز بالمعقود وقوله الوثون عند شرعهم لزوم المقدوم عدم جواز الرجوع بالبيع عين ما له من غير ذلك بعض
 ولا دليل على خروج محل البحث بخلافه بل لا يبعد ما ذكره من قوله في الخبر والمقدمة اذا كان المشتاع كما تمامه

في
 في
 في

المحمل ماله وما عليه وثالثها ما ملك به منه ايمهم من التكرار في خمسة عشر مرة ان ذلك كان على الوجه بزيادة اهل بيت
الرجل على الدين ومما ملك به منه ايمهم فلا يدل عليه ايضا الاخبار الدالة على عدم السلب على اليد حتى من جهة
النسبة على امور اولها فاما ان يحمل بقرينة ماله من الدخول الموجبة كماله او لا يحمل باختلاف اصحابه في ذلك على قولين
الاول ان لا يحمل الا بقرينة للوارث المالية حتى يقتضى الاجل وهو الخلاف والفتنة والسرقة وبيع وقرينة وتروك وقد اجمع
وقيل ان كل واحد من اصحاب المصداق له حصته ويصح الغائبة والحق عزله وعرضه لك باننا المشهور الثالث ان لا يحمل كماله بقرينة للوارث المالية
به بعد وثيرة ورواها هو المأخوذ من الفتنة والحق عزله ولا يصح من اي التصالح وابن البراج وابن الطبري والاولان وجوه احدها ما عطف به
في الفتنة ولا يباح حصته وذلك واشاد اليه في ما عطف به على المصداق جميع الغائبة من ان الاصل بقاء الاجل فخرج منه بعض الحق وكلاهما على
خروج محل البحث فيبقى عند رعايته واثباتها ظهورا في الخلاف ودعوى الاجماع على عدم الحلول هنا نقوله اما اذا كانت له دون
موتة فلا يحمل باختلاف روايات شاذة رواها اصحابنا هنا مضجعا له وبعضها ذكره ولا يصح بيع الفتنة ايمهم بان لا خلاف في
ذلك الامارواه بعض اصحابنا انه يصح بيعها الا ثباتا الشهرة المحفزة والحكمة بل يلهو اتفاق المتأخرين على ذلك وثالثها ما ملك به
في الفتنة من العوارض انما يورث مال موته وهو مال موته فلا يورث حاله او رعايته ان لو كان الحلول هنا ثباتا ايمهم لكانت
الاجابة وشهدوا بالتالي بقرينة والفتنة في جميع الغائبة ايمهم فلا رواها رواية في جبر المقدمة واجاب عنها في الفتنة وجماع المصداق وان يضرعتها
بالا اصل واسبقا رايه في جميع الغائبة ايمهم فلا رواها رواية وصحة بالاصل ان رواها عن محمد بن عبد الجبار عن بعض اصحابه عن طعن
بن ابي ثمره حاد عن محمد بن ابي ثمره وهو يجهل ويجهل في خلاف ايمهم قول ابن كان صحيحا فلا يمكن الخرج بها
ذكرناه بمثلها ولا يماه في الفتنة وقال الفتنة اذا ما علم ماله وما عليه وبعضها ذكره مضجعا له في شرائع بان الرواية مضجعة
وتصريح الخلاف بقرينة شاذة وقصير في الخلاف بان رواها اصحابنا لا يدل على اعتبارها اما او لا فلا ن روايتهم لا تدل على
اعتقادهم بها بالقرينة واما ثباتها بقرينة في السرقة فلا وما ذكره في ثباته في خبره شاذ من اخبار الاحاد ولخبر الاحاد
لا يجوز العمل بها وقد شهد بذلك مشيخنا في مسائل الخلاف قال الرواية شاذة رواها اصحابنا انه يصح بيعها الا لو كان محلا
ما حبا والاحاد لما قال ذلك ولا سماع له في العمل بالرواية وبخبر الواحد فكيف قال عنه ان كان يحمل الاخبار الاحاد فهو صحيح
يقوله صلا وصح ما يورثه ويذكره في ثباته ما لا يشهد بصحة الادلة على اخبار احاد يورثها كما اردت هذه الرواية فلا
يظهر خلاف ان اذا قلنا لاصحابنا رواها اصحابنا ايمهم في الامامية ووثقت ذلك وتوافق به واجتفت عليه وبما نزلت
هذه القول في الرواية من جهة اصحابنا ورواها ايمهم في الامامية وهذا مقتضى قوله فلا يقوم عليه خبره في خلاف
عليه ويستدلان جميع ما يورثه وعطفه في ثباته اعتقاده وحقه وصوابه ثابتهما ما اشاد اليه في فتنة من التماس على محض
المدحون وهو باطل كما صرح به فيهما اما انما قلنا عدم جواز العمل بالتماس عندنا واما ثباتا فلا ن مع الاتفاق كما صرح به
لقد وثقت الثاني في صحيح الخبر باننا لو مات وعليه دين وجعل حل ما عليه سواء كان اليه مجهول عليه ام لا وموله ونحو الرواية
ام لا وهو جيد الثاني في صحيح الخبر باننا لو مات وعليه دين وجعل حل ما عليه سواء كان اليه مجهول عليه ام لا وموله ونحو الرواية
للعوم وكذا جعل الحل في حق طمأنة الدين واجل الجناية تبين الشارع وتحقيق الفرق بين الجناية بالمال والسرقة الجناية بالمال
فيها **مسألة** انما قلنا لا يباح سلبها من جبر المقتضى عن ماله جاز له اخذه وكان احوق به من سلبه القراء كما صرح به في الخبر ولقد وثقت
بل انما انما لا خلاف فيه ولا يصح جبره في ذلك بالعبودية المقتضية فلا يصح مع جبره من ماله دخوله في الصوم كما يجوز للاختصاص
لدا الضرب بدنه وهو المسلم بغيره بين الفرق هنا اخذ بين الضرب بدنه كما صرح به في ذلك بل التقيد بما لا خلاف فيه وان كان
ما قلنا فقل بين الضرب بالدين وهو المسلم بغيره ولا يباح بغيره بين الفرق مضرب بالدين بين الضرب بالدين بغيره وان كان احدهما
انه تبين الضرب بالدين وهو المسلم بغيره ولا يباح بغيره وهو الحق في الفتنة وجميع ما عليه الفتنة من كل من كان له الحق بغيره ماله
هذا المثل مضرب بدنه مع لزمه فكذلك هنا لعدم الفرق ويمكن ان يجهل عليه ايمهم بان الاصل عدم صحة الضرب لغيره لانه لا يشاء
خروج منه بعض الصور ولا يدل على جبر محل البحث فيبقى عند رعايته واثباتها انما يورث مال موته وهو مال موته فلا يورث حاله او رعايته ان لو كان الحلول هنا ثباتا ايمهم لكانت
وقد وثقت ذلك وجميع الغائبة وحكامه في طعن بعض لفظ قبل بقرينة في الفتنة الاكثر فلا وجه لتقديم في السلف من ان في الفتنة
المسلم بغيره وقصير في الخبر المسلم بغيره والصحيح ان لا يورثه في الفتنة والنزاع مع عدمه مضرب بدنه بغيره بغيره المسلم بغيره لا يورثه
لاحد من الفتنة وما اشار الى ان ذكره في الفتنة باننا لا يورثه في الفتنة لاننا لا نعتقد استيفاء المسلم بغيره ان كان الفتنة مضجعة ايمهم كقوله
استانفا للمسلم بغيره بل لا بد ان يثبت ذلك ولا شك في ذلك ولا ينفق فيها قوله لا يباح له ولا يحصل الا بقرينة الغول
الاول وبنسبة النبي على امور الاول من الخبر بقرينة من الشيخ ان لا يجهل الضرب بالمسلم من ان يقوم العلم الذي يستحقه

كتاب الفلاس

بعد السلام بغيره بالتمتع الفهمه وصريح لك بانما انما اعتبر القصة لان الضرب باعتبار القصة والا فالوجه الى نفس الدين القائل
 حكيمه لغير الشيخ بعد نقله هذه كنهية الضرب بالمسلم به انه قال ان كان محال للفلس علم اعطى منه بقدر ما يحضر من القصة
 وان لو يكن من ماله طعام اشترى له بالافضل الذي يحضر من القصة طعاما بجعل الطعام الذي يستحقه ولهم اليه ولا يجوز ان
 باخذ بدل العلم القصة التي يحضره لا يجوز صرفه للمسلم قبله من قبله قسده ثم صرح في ذلك كما في القصة بان اوجه الكراهة انما
 اسفل في الضرب الى بعض ما يتبع على القول الثاني قالوا وعلى قولنا يجوز ان الضرب بغيره بغيره واسأل المال وبلغه ما يحضر من جنس
 القصة ومع عدم الضغ لو لم له نصيب من جنس القصة نقص السراش في ما لا يواي المنافع قد اوتهم الباقي من القصة بين
 الغرض لا ان يخلو في المنافع لا القصة التي اثار في ذلك الى شرطه الحار على القول الثاني قالوا بعد الضرب ما يحضره ويجوز ان يجرى
 ولو يكن مال للفلس من جنس المسلم فيه او يثبت عليه بحيث يمكن وفاته منه فلو فرض ذلك لربكن له الفاء لا انما انقطاع العلم
 ولا تقدر ومن الممكن ان يصل الى جميع حقه بان يجرى من قبله من المال من القصة وان كان كاهل كما مر فلا بد من ملاحظة مثل
 هذه القصة وعلى تقدير وصول البعض الى وجه القضية فله مسألة انما جاز على الفلاس بان كان كاهل فخطا فخطا في الفداء لا بان
 التي بسطة او لا يجوز له العفو كما صرح به في قديم وقد عقد وتر ذكره في جامع المقاصد لك وجميع الفائدة حكمه وجوه منها قوله
 الاتفاق عليه ومنها ما يمكنه في ذلك من ان العفو هنا تصرف مالي وهو من وجوهه ومنها ما اشار اليه في جميع الفائدة فلا
 وجه لتعلق الديون به بل انما على نفس الفلاس وكذا العدم بعد جعل الدين هو الذي جعل الدين من جعله الذكر وفي جميع المال الفلاس
 كما هو المراد بعلمه والتم ان لا خلاف فيه وبذلك عليه الخبر بل وان بعد الجهد من مسدده باب لا بد من ان نسلنا بالفسح والافس
 انما اخذوا الدين في علمهم ان يقضوا عند الدين ولا يفرغوا من الضرب في ثوب عبد المجيد من مسدده كونه مصفا صاحب كتابه تاملوا
 والخشنة وكذا بالفلاس جبهه ومورد فاذن جاز عليه اخذها لتعلق النجاة به بهما انتهى عنهما بالفلاس لا يصح له العفو وان كان النجاة
 على الفلاس كان انما جاز بين النقصان بين اخذ الدين ان ذلك له ولا يبين عليه قبول الدين وليس للغير ما يلزمه الا ان
 جاز وقد صرح به في ذلك في ذكره وقد وتره للجامع وجميع المقاصد لك وهو ظاهر لا راد وجميع الفائدة حكمه وجوه منها قوله
 الاتفاق عليه ومنها ما صرح به في جامع المقاصد من الاصل وقد اشار الى ذلك انهم في تلك الحالة كان الواجب العدم بالاصالة
 هو النقصان للمال انما يلزم بالانقضاء كان النقصان من امسك النقصان للجنس عليه مع بدل الجاني المال بين النقصان لا ينفقه وبين
 اخذ المال وبين العفو والمال انما يلزم بالانقضاء لو بدل له عملا بالاصالة وانما ما يتصل به في قديم وذكره ولكل من وجوب تعلق
 الدين بكتابته وهو غير لازم له ان كان لا يلزم قبول النجاة وان اخضع للاكلام فان صعدا للمال وبذلك الجاني يتلقاه حتى ان
 كما صرح به في الاشارة وقد ذكره ولك وجميع الفائدة بل الظاهر انما لا خلاف فيه وان عني عن النقصان والدينه معاسق حقه
 منها كما صرح به في القبر وتره وهو جدي ومضطر في ذكره في كل ما وان عني عن معاسق حقه من النقصان لا بد من ان وجوب
 جنابة العدم النقصان خاصة والمشاو قول بان وجوبها احد الامر بانما النقصان والدينه فان عني عن النقصان ثبت للدينه
 وتعلق بها حقوق الفداء وان عني عن غيرها فان قلنا الواجب للنقصان خاصة لا بد من ان عني وان قلنا الواجب حد الامر
 ثبت للدينه ولوجبه اسقاطها على الفداء لان عفو عن النقصان بوجوب الدينه فلا يصح منه اسقاطها على مسألة الفلاس
 عليه الذي كما صرح به في ذكره في كل ما لا نعلم منه خلافا ومجيبا عليه باخا لثبته عتقا في مال بل استلزاما لفاذا ادعى على غيره
 بما قال انما عرفت المدعي عليه واقامته له البينة المستبره شرعا ثبت له المال وتعلق به حق الفداء كما صرح به في ذكره فان قلت
 به وسقطت الدعوى كما صرح به في ذكره ولو اقام الفلاس شاهدا واحدا على ما يدعيه فان حلف مع شاهد جاز واستحق المال
 تعلق به حق الفداء كما صرح به في قديم وذكره وقد ورد وتره وجميع الفائدة بل الظاهر انما لا خلاف فيه وعني في جميع الفائدة بان
 وجه حلفه مع شاهد واحد فان عني عن البينة بها كما في الحقوق وانما نفع من الحلف في مثل هذه عليه ولا صرح بان في ذكره
 قالوا وانما نفع من الحلف على البينة لا لا نعلم صدق الشاهد ولو علمناه بشا الحق بيشا ثمة من غير بين ولا يجوز على الحلف على انما
 لا نعلم صدقه ولا نعلم لوجبا عليه والتم انما قاله ما لا خلاف فيه فهو ما استدعى صرح به في جميع الفائدة ابقه في كل ما لا يجوز
 النكول وعدم تكليف بالحلف للاصل وهل يخلع الفداء وبثت بطلان الحق ولا مذهب قولنا احدهما لا لا يخلع الفداء
 ولا بثت بطلان الحق وهو للشرع وكذا وقد ورد وتره والجامع لك وجميع الفائدة بل عني في كل ما لا يجوز للشرع ولا يكره
 وكلمه وجوه منها الاصل ومنها ظاهره وعبادة الشكره في دعوى الاجماع عليه حيث بان له على الفداء عندنا ومنها ما يمكن
 به في ذكره ولك وجميع الفائدة واشار اليه في جامع المقاصد ان المال للفلاس لان بقضه الفداء وان تعلق حقه به
 سلبات ما لا يفرغ من جاز فلو حلف الفداء هنا لكان لا يثبت ان الفداء قد بنا علم جواره ويظهر من جميع الفائدة دعوى

في جاز عبد المجيد

الاجماع عليه فانه قال كانه مجمع عليه وثابتها انهم يحلفون له نعماء هنا وهو لا ينجلي على ما صرح به في نفق وتلك الحاشا اذ ابله
 في لغة ذلك الشيخ ابن الجبيل بانه اذا حلف انعماء كان لهم المطالبة وكان النفع لهم جائز لم يحلف لم اجاب عنه بانهم ما اخذوا من النفع
 لا بالامالة وعرض لي ان ينعف هذه الجهره وكذا القول بالبحر ولا ينجلي بقاء على حوال النفع انهم وبسحقون المطالبة وتبين
 اذ لو خرج بذلك عن مال المفسد في حلقهم اشكالين بعد اخر وهو ان كل واحد منهم ان حلف على مجموع المال كان حلفا لباقي
 مال الفرد وهو باق في الغناء وهو متعبد بزيادة على ما تقدم وان حلف على بعضه هو القدر الذي يصير بانتسب له يثبت له مجمع
 بل بعضه لانه مال المفسد لا يثبت بوقوع جميع المال بهذا الحلف ولا يندار من حلفه على المجموع بانه انما يثبت به استسقاء في دفع ما
 ذكرنا لانه يثبت من اجاب مال الفرد ايضا ولو خرج في القواعد على ما لم يفسد شيئا من اموال قبل فظاهر انها الوقت والوقت بعد
 هو القول الذي صرح في ذلك بدعوى الشهرة عليه **القول في فسخة اموال المفسد وجعله من الاحكام منه كل بيع احتياض كل**
 منافع من امواله في موقعة حيث هذا البيع ونحوه مباح الكسب في سوق الوثاقين والبر في سوق الزنابن والحد بحد سوق الحدادين
 كما صرح به في ذكره وقد صرح باستحبابه في ذلك في الشرايع وذلك وهو ظاهر الاشارة وعد وبر ذكره للمعرب بها بانه يفتي احتياض كل
 منافع في سوقه وان يباع كل شيء من سوقه فان لفظه يفتي بها ومنها الاستحباب كما صرح به في جميع الغائمة ولكن صرح في جامع المقادير
 بانها محتملة للوجوب والاستحباب في سوقه فان لفظه يفتي بها ومنها الاستحباب كما صرح به في جميع الغائمة ولكن صرح في جامع المقادير
 الاحتياط والبيع في سوقه انما يفتي به في المثل كما صرح به في القواعد وذكره ولكنه مضى ما عده الوجوب فلا يسل بعدم ظهوره
 من على الوجوب في الاستدلال بالجمع والضد والمفسدة احكاما لا ينافي بل بالعكس فتم مضافا الى ظهور الاتفاق على ذلك في الجملة وما
 الاستحباب فلتفتي في المحامير مع قاعدة الشارع في ذلك السنن والشيخ في ذلك في ذكره وان كان يبعد في سوقه حوله واكثر الظاهر
 بقائه وفيه يتوفر الرخصة وهو يجب البيع في سوقه اذ علم بانه انفع له باختياره اذ انفع له في ذلك ولا يوجب له ذلك فظاهر من
 الحلق الكسب المفسدة الثاني ودعا بغيره من جامع المقاصد في ذلك وجميع الغائمة الاولى ان الاستحباب يفتي بصحة الوفاق بانها
 الزيادة في بيعه غير موقرة ولكن اضيق في الاخرين بان الجملة المطلق الاستحباب لا يثبت ان احتمال الاول حوط بل لا حوط من حيث
 كل ما يراه عليه زيادة العتمة ولكن لو كان في بيعه موقرة لم يثبت الوفاق الضد ولكن وجوبه على اشكال بل احتمال الزيادة في
 القوة وهل الاستحباب الوجوب من حيث يثبتان الحاكما وبغيره الظاهر الاول وقدمه في حقه يتعلق الاستحباب بالحاكم من حيث
 احتياط في شرائع اموال المفسد كما صرح به في الشرايع وذكره ذلك وهو ظاهر الاشارة وقد برز لغيره بانه يفتي بذلك وهو ظاهر
 الاستحباب كما تقدم اية الاشارة ولكن صرح في جامع المقاصد بانه هنا يفتي بالوجوب والاستحباب بتم واجه ذكره على الاستحباب لا يثبت
 يباع لهم وبما يفتي في شرائع غير تراو في شدة فالتفتي بهم والمفسد كما انما انه المفسد للوجوب لعملة وتاكتا ما يراعي من المفسد صرح
 بها بانه يستحب احتياط المفسد ويكفي له بالاس به وصريح في التاكتا فاما وكذا في بعض خصوص المفسد ويكفي له في خبره بتمه مناعه من
 يبعد من غيره فيشكل عليه ويخبره بتدده وبعده عن اللعب وغيره كما ان اكثر الوجبة منه وبعده عن اللعب والحب لنفس المفسد ولشأنه
 الى هذا التواضع المذكورة وجميع المقاصد ملتبس المفسدة كثر الوجبة منه بان غراه المال من ما اكبر الحبل الشري في افسد جميع الغائمة
 على الحكم باستحبابه اخصا انما المفسد معللا لاجرا بانه يطعن عليه وتقليد المشتري يظهر من امواله فانه لا يعرف وهل يبيع احتياض الزيادة
 ربح بالزيادة في العتمة او في بغيره الاول من جامع المقاصد في ذلك وجميع الغائمة وهو حوطه وان كان في بيعه يفتي بغيره فظاهر انما الاشارة
 انما الحكم هنا يتعلق بالحاكم كما صرح به في قوله ويرفعه على المطلق ما عدا ما كان في الشرايع المذكورة وفيها من كل **انما كان في حال**
 ما يفتي بخلافه كذا في التواضع كذا في الجبيل يقدم بغيره على الاخص في نفسه اولا لا يوجب منه قولان احتملا انه يفتي به لا يجب عليه
 الشرايع وظاهر القواعد المعتبرة بانه يفتي في ابداء بالخوف تلفه فظاهر الاصل عده فلو ردا لانه نعمه من بغيره وهو وجوب ذلك
 ثابتها انه لا يوجب ذلك وهو ليعرج جامع المقاصد في ذلك فان الاول صرح بانه لا يثبت وجوبه وهذا الاتفاق صرح بان جعل هذا من المستحب
 بولايه بل لا جود وجوبه وبما يستفاد من قوله ما من الاشارة وبر ذكره لغيره ما لا امر بالمعصية الى ما يفتي في نفسه اولا وهو
 في الوجوب ضعا ولذا صرح في جميع الغائمة بان ظاهره وجوب ما دونه الحاكما في بيع مال المفسد الذي يفتي في نفسه ويتركه من ابداء
 موافقة الشريعة في ذلك فظاهر انما تلفه على المفسد بذلك فظاهر انما يفتي به في نفسه ويتركه من ابداء موافقة الشريعة
 في ذكره وذلك فظاهر انما تلفه على المفسد ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه
 وجوبه فيمنع من لا دلالة الا بدعوى ومثلها اشارة اليه في جامع المقاصد وللمفسد وجوبه لا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه
 اموال مستأمنه فلما كادوا في ولايته من غيرهم فواي ابد من سائر المال فلا يجوز له شرعيا ان يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه
 صرح الاول بعد ذكره بانه يمكن ان يفتي كونه في نفسه هو الغائمة في نفسه لا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه ولا يفتي في نفسه

كتاب الفيلسوف

المبادأة الهلانية ذلك انما هو عند خوف اللذة لا يلزم من كون الشيء خوفا باختياره انه وجبته ان يكون خوفا للثقة وفنه
ومنها ان الثقة من مال الشهية لذته حرام لعموم قوله لا لجل مال امره مسل الا من يلب نفسه خرج عنه صورة تقديم بيع ما
يخشى لفنه ولا دليل على خروج صورة تاجر مبيع من تحت لعموم والمسئلة لا يخرج من اشكال ولكن لا حوط هو القول
الثاني فبنيوه على ان مال هو الاقرب وبنيوه الفقيه على ان مال هو الاول ترك هذا الواجب ليس بكمية مع عدم الاصل على الاقرب
الثاني ان مال هو ما حصل للنف فلان يضمن النازك للوجوب عليه ولا جنة اشكال ولكن لا احتمال لا ولا غيرة لا لوفى
مع انما حوط الثالث ان مال هو الفيلسوف الغريب واحد بها بالخبر قبل يرتفع وجوب التصديق ولا جنة اشكال ولكن لا احتمال
الثاني هو الاقرب لاصالة بقاء الوجوب في بعض الصور وفيه الباقي يظهر عدم القائل بالفصل بين ما عتق الوكيل اذا قدم بيع حقه
الخبر هذا ليسوا بهل عند ولا جنة اشكال ولكن لا احتمال الثاني في غاية القوة الخامس لا فرق فيما يخشى من ضاده بين ان يكون
بهمته قبله فانه لا يكثر درهم مثلا وكثيره عالية كالذهب مثلا للطلاق القادر وهو الوجه المتقدم السادس لا يخلو
الثالث خوفا من الظن به وبالشك منه بالمعنى المتعارف لخص صورة العلم به بطريقى فلى واما اذا علم وظن بعدم العناد فالثاني
فلا يثبت الخشية والخوف فلا يجب للتدبير المبيع من شئ الشرايع يانه لا يثبت ان يبيع الرهن بعد بيع ما يخشى لفنه وهو مقرر
والمراد به على ما صرح به بعض الاجلة ولا يظهر من ذلك ان مال كان للفيلسوف مال رهن عند احد فانه لا يبيعه بعد بيع ما يخشى من ضاده
واضح عليه في ذلك وغيره بان ربحا اذا نذرت بتمتة منهم الزايد لما لا يترقب او يمتعت منهم وديما نقصت منهم بل لو كان بالناقص
مع الرهن ولا يظهر من الاشياء وكثرة والمجامع المتألفة في ذلك اما الاول فمطلوبه في جواب السؤال الذي هو في شئ الشرايع باهم
وجبه نظر لعدم الدليل عليه على ان شئ في هذا التدبير مناسب الاحتياط لا الغرض منه ومنه الزائد والناقص في القيمة
واشار الى ما ذكره في جميع القادة فلا ريب ان يكون بيع الرهن بعد بيع ما يخشى لفنه بلا فصل فوجبه فيه ظاهر بل الظاهر هو استحباب
وفى الفيلسوف الرهن ليعلم انه يتبعه شئ بعد ان كان له مال الرهن لا سيما ان الثاني فمطلوبه في استحباب تقديم بيع الرهن على بيع
ما يخشى لفنه وخوفه ماقى الخبر على ما صرح على ذلك في ذكره فلا يثبت في الحكم ان يبيع الرهن وصرف الفيلسوف الى الرهنين لاختصاص
حق الرهن بالعين لا ربحا اذا نذرت بتمتة الرهن على الدين يضمن الباقي لهما للفيلسوف وديما نقصت من الدين بضمير الرهنين ببقاء
دينه مع الضمان وفيه نظر بل الاقرب ما في بيع كاشا واليوسف في ذلك ولا في الاشارة الى ذلك في قوله على بيع الخوف ما هنا اطلق
او رد عليه في جميع القادة فلا يبعد الاشارة الى ما ذكره وانت تعلم ان ليس في ذكره الا التدبير بحسب الذكر في المسئلة لا الفصل
بل الظاهر منها وجوب بيع ما يخشى لفنه واستحباب بيع الرهن كما قاله ابيهم في حق من قد نذر في استحباب اولو ذلك على
بهاق واما الثالث فمطلوبه في جواب بيع الرهن قبل بيع ما يخشى لفنه وهو صنف جلا الناس صريح في بيعه بعد نذر بتمتة ما ولو
تقدم بيع الرهن بان كان له صديجان قدم بهما اليك بتمتة يتعلق حق المبيع عليه وقبته واختصاصه به وديما فضل من قبته
شئ فانصبت الى مال مولى الجاني ولا يسلو الرهن فانه ان نقص قبته من حق الجاني لم يسهق الباقي ولا يحق له لا يملك بالذمة
بل بالعين خاصة فالجاني يتعلق حق الرهن بالذمة معا وصريح الخبر بانه ينفق ان يبداء ببيع الرهن وصرفها الى المشتري
والجاني وصرفه الى المبيع عليه وصريح عند بعد التعرير باولوية البداء ببيع ما يخاف تلفه ان يبداء ببيع الرهن والجاني الكاش
صريح الخبر بانه لو كان ماله ما يخشى لفنه ببيع او لا ثم ان كان منه جوان يمتثل الى الاتفاق عليه باعسا بقاءه على غير ثم
ببيع التسعة والعاش وجميع ما ينقل بحول ثم ببيع المقار وبنيوه البداة على الامتناع ولا يقسه وكذا العقار ولو في الشراء و
صريح المذكور في الحكم باستحباب براءة الحاكم ببيع الرهن والجاني بانه يقدم بيع ما يخاف تلفه العناد كما لو كان له شيئا مما
الجوان لم يحنه ثم الثقة وكونه حصة لهما لان ثلث اليها من ثلث العقارات لا لا ينجح لهما في ثلث
ولا السرقة ولا سكة فانه لا يباع وصريح في ذلك بعد التعرير بوجوب البداء ببيع ما يخشى من ضاده مقرر عليه بانه يبداء بما خاف
عليه العناد عاجلا كما فائدة الجوان ثم بالعقارات ثم صرح بان هذا هو الغالب قد عرض لبعض ما يسهق لخالق القدم في
وبناء ذكره ونظر في تحقيق ان ما سيج ما يخاف تلفه بالخبر لا حوط لتقديم كل ما يضره الفيلسوف عن به واحد ما يضره بل ختام
وجوبه في اية القوة فلا يخلو باختلاف الاحوال والامان ولا يملكه ولا يختياره واما اذا انشئ الضرب بالتدبير والناظر
فلا دليل على لزوم الرهن ببيع ولا على اولوية الاقادة السام في ذلك ان ينجح مراعاتها ان امكن ثم **مهم في شئ**
الذكر والخبر بانه ينفق الحاكم ان يقول للفيلسوف فانه انشأ من ينادى على الامتناع والاموال وهلك في الاول بان الحاكم لا
يملك بذلك بل هو بالهم فانه لا يبعد ان يذم ثم صرح باننا لا نقول على رجل كان له رهنه ان يقضه الحاكم ويظهر من قوله ان الضمان
الحاكم وجوبه على الحاكم وهو مخالف لما يظهر من الشرايع وعند من استحباب ذلك كان الاول صريح بانه لا يثبت من قول على نداد

يرتفع به الغرق والغسل دفعا للثمة والثاني صريح بأنه ينبغي الحاكم التحويل على مناد مرض عند الغرق والغسل بل صريح بمقتضى
 ما يتم من تلوامس السبقين بان يقول على مناد برحق به الغرق والغسل ضد التحويل وبطلان وجاع المقصد والى المصير الى الاول من
 وجوبية ذلك الصريح بها بان هذا الحكم ينبغي ان يكون على طريق الوجوب لا التحق في ذلك الغسل فان حاله والغرق لانهم استحقاقا
 اليهم به بينهم ولكن احتقن في الثاني الاستحياء بجهة فلا يصدق فيها الوجوب المقدم ذكره ويمكن منع ذلك الاستحياء بان الحاكم
 لم يحرم على الغسل اسقط اعتناءه وكان كوكبه وحق الغرق الاستيعان من العتية وهي حاصله بنظره وبما ذكره نظر والاقترب عندي
 الاستحياء ان كان الاحوط الوجوب ان اتفق الغرق والغسل على جانب وغيره فتصريح كره وجاع المقاصد بان الحاكم يردون
 برضاها تلبس ولبسوا كالراعي والرضي اذا انعقا على حقيقة ليس نهي ان لا يسلط الحاكم ما يحلها من اختلاف ما هناك الحاكم نظر
 الحاكم في حال الغسل وانما يحكمه ويؤاخره عن متعلق حقه فليدنا نظرية بخلاف الوهم وان اختار الغسل وجلا واختار الغرق
 عنده فصرح به وقد وجه العامة فانه يبين ان الحاكم ان اسلم الى المظنون غير تفصيل مع صريح الشك والحق بان نظر الحاكم
 كان احدهما اختاره وزاد الاحوط فلهذا منها وهو احوط وان كانا يفتن فان كان احدهما مقتوعا ودون الاخر المقتوع
 عبره كما صرح به في المذكورة وهو بجماع المقاصد وليك وان كانا منطوقين فصرح الشك والحق بجماع المقاصد انه
 بضم احدهما انما لا يفرق بين ما هو حوط وهو كمال بل ينبغي ترك ذكر ان كانا غير منطوقين فصرح في الكتب المذكورة بان يجزأ بينهما
 وانما هو اولها بالوجه وهو احوط وصريح في ذلك يلزم من تقديم المبرج وقيل لا يلزم ذلك والربيع من تبرع بالبيع والنداء ولا بد من
 الامرة وانما الربيع من تبرعها ليس من بيت المال بل من المصلحة ولا يحتاج الى صفة او ما هوام من ذلك فصرح به وترفعه
 ذلك بان لا يحرم على الغسل عقله في الاول والاخير بان البيع وطبق حق عليه وما ذكره جيد والاطلاق في القواعد ان اجرة
 المنادي على الغسل ومقتضاها عليه ولو كان هناك بيت مال واسع يصلح لاختلافه وهو خلاف ما يظهر من تبرع وكذا
 وتبرؤك من اطلاق على بيت مال لا الغسل وحده الثاني والاخير بان بيت المال متد المصلحة وهذا من جعلها واهتمت عليه
 بعض الاجلّة فلا يرجع الى بيت مال يحتاج الى دليل وهو كونه موضوعا للمصلحة السليبة لا يتنافى ذلك الا لوجوبه على
 الغرض منه وان كانا في موضع من على اطلاقه ليس كذلك وبالحقيقة لا ينبغي للغسل جبال الدبوة الى الغرق بكل وجه
 ومن جعلها ما عجز عنه **هـ** انما مال الغسل ليس له ولا يبيع التسعة الى المشتري الا بعد قبض الغن منه كما صرح به في
 وقد اختلفت في كرهه بجماع المقاصد ذلك وتبرع بها انما احدها هو ان الاتفاق عليه لغرض الحاجة اليه من غير ما ياتي
 الخلاف ولا الاشكال بل صريح بان هذا الحكم لا ينعى وتباينها ما اشار اليه في المذكورة بجماع المقاصد ذلك من لزوم احتياط
 الغنم في حفظ مال الغير حسابه عن الضياع والاراضي الغنم والغنم بالقبول الى المشتري قبل اقباضه الغنم فعل يجوز ان يبيع
 المستبيع او الاحتيازا لاحتياجهما ان يحوط على ذلك ولا فعل الحق في ذلك من قبض الغنم الغنم فيجوز مع بضم تحمله
 لان الحق لا يخصصه بغيره وعلوه يجوز ان يبيع من اخذها منه بالمال وهو احوط وتباينها لا يجوز ايضا وهو ليس بجماع
 المقاصد ذلك فلا خلاف في كرهه وكذا وتبرع بها انما احدها هو ان الاتفاق عليه لغرض الحاجة اليه من غير ما ياتي
 اية وبعضه اصالة قبل المنع في بعض الصور ينبغي التنبه على اموال الاول مستغنى الخلف الكتب المستعنة بعدم الفرق في ذلك بان
 البيع نقدا ونسيئة الثاني ان اشترى المشتري من فاعل الغنم من قبضه من الشئ ان يرضى بان ينفذ او لا وبيع مال الغنم لغير
 السكينة لا بعد قبض الغنم فان اشترى المشتري من فاعل الغنم من قبضه من الشئ ان يرضى بان ينفذ او لا وبيع مال الغنم لغير
 وهو شرع احدهما الجرايم والثالث ان لا يبيع الجرايم ولا يبيع الجرايم من قبضه من الشئ ان يرضى بان ينفذ او لا وبيع مال الغنم لغير
 الادوية وبطلانها لا يبيع ما صار اليه في قبضه من قبض الغنم الاول هو الاقرب وصريح الخبر بان ان اشترى المشتري الجرايم على
 التسليم والاخذ الثالث صريح في المذكورة بان ان خالف الواجب سلم البيع قبل قبض الغنم وفيه نظر **هـ** انما مال الحاكم
 اموال الغنم بضم الغين انما هناك كان الغنم واحدا سلم اليه ما يملكه من غير ما يملكه من عدم وصار وقد صرح بذلك الخبر
 كره بل الظاهر انما لا خلاف فيه وان تقدم الغرق وكان الغنم بغيره لم يكن ممكنة وجبت من غير ما يملكه من عدم وصار به وقد صرح
 بذلك بجماع المقاصد من الكتابين بل الظاهر انما لا خلاف فيه وذلك فيكون الغنم مع تقدمه ام لا بعد ذلك وانما لا خلاف فيه
 لها على منة غير محبوبة شرعا فيكون المصلحة في اخذها من قبل بيعه ان يبيع ما عده من اموال الغنم في ذمة احد او بقرعة يملكه
 امكن ابداء عند شقة الاول بل يخبر من لا يرضى به من قبل ان اخذها الجرايم لانه لا يجوز ابداء وهو للقواعد ولا خلاف في
 والحق في حق من يملكه بغيره من قبل الاول لا اصل عدم جواز الضيق في مال الغير خرج منه الا من اقرضا بغيره لا انتقاله
 على جواز ولا بد على جرح الابداء في حق من يملكه الثاني ان الاصل في وضع اليد على مال الغير انتفاع لغيره فلهذا

امورا لا ذكرها القس من الشريعة الصغرى فعملها لا يوجب الاكراه بل يتعين ان لا يفعل المحرم من الحجج بالثاني منها بعد الكفاية من الكتب
 المنفردة وصريح الكفاية بان لا يوجب على المشتري الاجابة وما صاروا اليه هو المتعمد فكما مبناه عليه لك قالوا لا يشترط سقيا
 الاجابة الى الكل فانه هذا الاكراه لا يجزى ان صادقه ويؤيد ما ذكره ما اشار اليه في ذكره قالوا لا يوجب له الاجابة الى انك
 لتعلمه بمصلحة الفلاس والعقلاء وقضاة من الحنابلة ان لا يفعل المحرم عليه الثاني اذا روي المشتري الصغرى عليه فعملها لا يوجب
 او يوجب صريح بالثاني فمقد وهو ظاهر جامع المقاصد هو لا يوجب الاكراه اذا طلب من بائعه في مدة حياض البائع فلا اشكال ان يوجب
 الصغرى وعملها لا يوجب صريح في جميع المقاصد لك بالاول بل يوجب الاشكال منه في الثاني واشتراك في جمعه فيك قالوا اذا
 كان البائع يجازي الصغرى وفي وجوبه اقرب ذلك وان كان قد سبق بين الشئ للتدبر على حصول الزيادة بالصغرى فيكون كما لو
 يزداد من غير اشتراك البع ومنه نظر ولكنه احوط فلا ينبغي تركه **هـ** انما يجزى المحرم على المشتري مجزى عليه من وقت البيع الى
 يوم فصله امواله على الفداء نفعه ونفعه من يوجب عليه نفعه بانعريف من يوجب في ذلك عادة احتاله وقد صرح بذلك في
 بيع وزنه وشد وعده وتركة وهو ظاهر جامع المقاصد ولك بالانظر انه ما اخلاف فيه كتابه عليه في الكفاية بقوله قالوا لو
 يجزى عليه نفعه وسعة من يوجب عليه وكسوته ويوجب ذلك عادة امتثاله الى يوم فصله ماله فيعطى هو وماله نفعه ذلك
 اليوم ويدل على ذلك ما مضى الى ان ذكرنا ان لا يوجب الاكراه على الضمان كقولنا لم يلزم قسنا الضمان والعلم على المشتري وماله
 الاصل عليه اليوم قوله لا ضرر ولا ضرر ولا ضرر ولا ضرر لا يوجب ذلك للزم المحرم العظيم بل قد يقول الى الحداد تارة والى الشول
 من رذل الناس اخرى الاصل عدم ذلك لما دل على نفي الحجج شرعا من الادلة والبيعة والثاقم قوله الناس مستطوعون على ما
 خرج منه بعض الافراد دليل على جرح محل البحث بنقيضه من جهة عموم الدوام وايقان قولنا الانفاق عليه لا يثبت من ذلك عادة
 والاصل عدمه اليوم قوله نعم العزلة له ولزوجه ولزوجه من غير ما دل على عدم جواز الصوف في حال الفرج منه ما
 عند محل البحث بالدليل ولا دليل على جرحه بنقيضه من جهة ما دل على استحسانه ببقاء استحقاق النفعه فتم وسألت ان لا يوجب
 صرف جميع امواله حق ما قال النفعه الذين يورد التنبيه عليه في الاخبار ولا شتره غاية الاستنها ومطلان الثاني في ظاهر
 الموضوع فاما ما دل على عدم صرف النفعه في الدين وقدمه عليه وانما ان قالوا لا ينفق في بعض خصوصيات النفعه العظيمة
 والمغسل الكثرة فيكون مخالف الحكم الوجوب عادة الشرع بل ما لها وبقي التنبيه على امورا لا يوجب الكسوة الوجبة حكم
 النفعه الوجبة فيجب جرحها عليهم على الجاهل كما صرح به في بيع وشد وعده وتركة بل انظر انه ما اخلاف فيه وان انقص
 في التمسك على الحكم بوجوبه لا ينفق الثاني في هذا الوجه السكن الذي لا بد منه بلحق بالانفاق فيجب فيها من مال المفسر ولا يشترط
 من عده بقر من غير من الكتب المذكورة لها من اموالها وانما على النفعه والكسوة ومن يوجب نفي الحجج الضرر وغيره من اكثر الوجوه
 وعدم التصريح بها في الكتب المذكورة لعلها مبيح على عدم الحاجة اليها بعد ان يوجب اليوم النفعه فان احتال المحقق في غاية القوة كون
 ما جاءه الاحتياط مما امكن اولى من كل بلحق بالنفعه سائر المصارف لغيره في الاذنة التي يفسرها المفسر بقدمه ما ضرر الا يتقرب
 عادة ويقع في جرح ختمه عند بدو ساكن قاصدا به المرض بها الوجه كما يجب به البدن من غير ذلك كقوله الادوية واجرة الحمام
 والحكمة وما يصره في الضمان الاذنة ونحو ذلك ولا لاجد احدا يثبت على ذلك وربما يفسد من اموالهم على النفعه والكسوة
 الثاني ومنه نظير الاحتال الاذنة غاية القوة ولكن من اموال الاحتياط بها امكن وفي الثالث يدل على ان يوجب بنفسه الزجران
 والاثار في العبد والامة وعلمه صريح بالاولين هنا في ذكره والظن ان نفعه الجحون الولي عليه الا انفاق بدخلته في ذلك بقره وان لم
 يثبت عليه احدهما الا ان صرح في ذلك بان الظن ان المراد بعبارة امثاله من هو على شرطه وضمنه وباقى اوصاف مما يوجب عليه ان
 وموجب للحامس بدفع الى المفسر من يوجب عليه الا انفاق عليه نفعه ما يوم القيمة ايتم كاصح به في ذكره وترقده وشد ونسكاد
 من بيع فقه ابيه بل انظر انه ما اخلاف فيه كتابه عليه في الكفاية واجتبه عليه في ذكره بانه من يوجب له ذلك اليوم ثم صرح بانه لا يوجب
 نفعه في ذلك اليوم صحتها لا يوجب بعد وما ذكر من الحكم جسد الكسوة من غير ذلك بانه لو ما من بعض من يوجب عليه اشاء التماسه
 اجتماعه بقره نفعه من ان النفعه تملك مطلقا او بشرط استحسانه فلا يوجب الاستحقاق زمانا ومنه جامع المقاصد من بعض القول
 بالا اجتماع ويظهر مما مر ان الاحتياط لا يستوجب في عقد بانه لو انفق النفعه في طريق سفره لا يوجب الاجراء الى يوم وصوله
 صريح وجامع المقاصد بان ظاهره ان الاحتياط لا يوجب له الا انفاق الى وصوله الى منزله ثم صرح بانه يستين ان لا يكون دون موضع خزان كان دونه
 بل انما يجوز في وجوب الاجراء الى الموضع الذي لو افشال اشكال ثم صرح بان وجه القربا لا ضرر ولا ضرر الى الحداد والاشقة العظيمة
 لولا والاحتال لعدم في هذه القوة ضمنيها كما ذكره نظر النسخ من تحقق الوجه المذكور في جميع الوصول بل قد يتحقق وقد لا يتحقق في
 عدم الاجراء الى يوم وصوله الى الوجه المذكور ولولا يكن دونه موضع خزان كما هو ظاهر اكثر المراتب ثم ان ترتب على علم جلاء

كتاب المفلس

الملاك والشفقة الشديدة التي لا يخل عانة يجرى عليه الاتفاق الى ان يرتفع السبب الموجب لهذا قولا اخر في المسئلة خارقا
للجامع للعلو وان اطلاق اكثر العبادات لا ينصرف الى صورة حصول حد السببين المذكورين فما الثاني من صريح النكارة والغرض بان
وجوب الاتفاق على المفلس محل من يجزئ عنه الى يوم العتمة يخص بما اذا ارتكب كسوا فاذا كان ذاك جعل لغفلة في كسبه
ضلالا لكسبه لغافل الغفلة وان عوز احد من ماله العتمة وفيه نظرا انه مخالف لطلاق اكثر العبادات ولكنه احوط فلا ينبغي تركه
التاسع صريح القدر بعد التعرير بان يرتفع الاتفاق عليه الى يوم العتمة بان ينبغي ان يكون ذلك بما لا يتعلق حق بعض الغرماء
بهمته العاشر صريح في النكارة بان كلما يترك المفلس في الربو على ماله اشترى له وهو جدير بالحق وهو صريح في النكارة بان ينبغي
على الزوجات نفقة المهرين فالا وهل ينبغي على الزوجات نفقة المهرين والموسرين الا الرب عند الاول وبجملته الثاني
لانه لو اتفق نفقة المصلح الزهر نفقة الاقارب وصحت ان لاحتمال الثاني في غاية القوة الثاني عشر اذا كان الاتفاق على
المفلس جميعا له يقتضى ان لا يبقى من المال شيء بقى يفي من الديون ثم لا يقطع وجوبه لانفاق مع اولادهم اشكال منهم هل اذا
متم الحكم على المفلس بين الغرماء ثم ظهر بعد العتمة من غير ان يكون معلوما عنده وهو مطالب بالدين وبما في ذمة المفلس لا
بالعين فلا حكاية انه لا يقطع حقه بالعتمة بل يكون مستقلا لديه كسائر الغرأ والقاعدة ما لا يخلف فيه وقد اخرج حاشية الفقيه
بان حقه ثابت فيما كان في المفلس ولا دليل على سقوطه منه بضمته على غيره وهل ينقض الحكم العتمة وبسبب ما اناها اولاد
يرجع الغريم على كل واحد بمقتضى بطنها للمسا بل خلتها لاحصاء ذلك على قولين الاول انه ينقض العتمة وبسبب ذلك الغريم يرد
الغرماء وهو للنفقة وتبع وقد وبرا الثاني انه لا ينقض ما بل يرجع الغريم على كل واحد بمقتضى بطنها للمسا بل هو للقول عدد
الجامع للاولين وجوه احدها ما ذكره في كل من جميع الغرماء مستوفون في المال وقد وقت العتمة بغير هذا البعض يكون
كما لو اتمت الشراكة ثم ظهر بغير شركاء او وددت عليه في جميع المقاصد فلا وجه الثاني ان العتمة الواضحة واحد الخلف في باب
باطلة لوقتها على صفة الجميع ونعنف بان ذلك الشراكة وهذا لا شركة اذا مال المفلس لم يقطع بل يفتقر لانها فلا يقطع الغريم في
ويخلص دعواها لاحل له يكون صرفة الى الديون معتبرا وثابتا في اصل عدم صحة هذه العتمة وعدم انشائها لصحة
الغرماء بها وهو جدير بالدين من هذه العتمة من جملة العقود والافلا لاصالة العقد ليعود ليعوم قوله تعالى او لا العقود وقتا
هذا يوم قوله بل الان تكون بخلافه من ارض هذا المعارض من قبل تراض اليومين من صبر وحسب لا يرجع لغير التوقف
وتماثلان القول لا يمكن كماله ارض هذا المعارض من قبل تراض اليومين من صبر وحسب لا يرجع لغير التوقف
منه بقدر حصصهم لان الراعي له مقصده اصلا ولا سبب للخلق قولا بل لجملة ما قصده الدافع لو كان ملكه وما يمكن ملكه وهو
المبهم للمشاء له مقصده الدافع فيكون بطلان العتمة يتم ولا يكون ما ذكره في جامع المقاصد وان كل واحد منهم قدامك ما هو
قد نصيبه لا يخاض الصرا من ارضه في حقه ولا يجوز النقص لا ينقض بطلان الملك الثاني ما نصحه الزائدة على قد نصيبه
الغريم الاخر فانها في ملكه ملكا معا وودعه عليه في الثاني فالا ويضعف بان الملك كان منبئا على الظن من نصيب الحق منهم وقد
خلاله ولا فرق في فضل الامر بين هذا الغريم وبين سائرهم فانه قولنا ذلك انما يفتي الشركة وهذا لا شركة اذا مال المفلس لم يقطع
الا يضاعف لطلب الحق الغريم الاخر في الحصة وماعدا ما لاحل له منه يكون صرفة الى الديون معتبرا وثابتا في اصل عدم صحة هذه العتمة وعدم انشائها لصحة
حقيقة لكن لا يضاعف الا بغير شرط بسيط المال على نسبة جميع القرضات فانه ما فيه انه لو كان ظاهر او ام نصحت ظاهرا لخلائين من
بشارتهم في استيفاء جميع العتمة الاولى والغريم المتجدد وان لم يقطع سوى الحصة الا انها مشاعرة بجميع المال ينتشر بغير ارضه
لا يجمع فكان القول بالنقض اوجه وفيما ذكره نظر والمسئلة محل اشكال ولكن القول الاول هو الاقرب ببنو النية على امور
الاول حكم في جامع المقاصد من بعض شرايع القواعد فبها في هذا المقام فالا وبني الشافعي لاحصاء على ان الدين هل يتعلق
بالشركة اتفاق الدين بالزمن والاولى بوجبة الجاني وعلى الاول يتجوز القول الثاني وعلى الثاني القول الاول ثم رتبته فالا
هذا البناء فاسد لا يلزم من كون نقلها على الشرايع بوجبة الجاني في ثبوت العتمة حقيقة التي هي فرع الشركة العتقوبة
فان الجاني عليه لم يملك الجاني ولا شيئا منه غير الجانية ولا استحق ذلك الثاني ظهر فائدة النزاع في مواضع الاول وانصرف
واحدا مقدرا نصيبه فانه يجوز ان يكون جميعا على القول الثاني وعلى الاول يجب بطله ويكون فاسدا وقد صرح بما ذكره في جامع
المقاصد وذلك اتفاق يجب ان يكون ما لا يخفى في نصيب النصيب جفت الشرط على القول الثاني دون الاول وقد صرح بما ذكره
جامع المقاصد في الثاني ان الله المتجدد بعد العتمة على القول الثاني يكون للمفلس وللغرماء الذين حصل هذا الغناء في ماله
ولا يقطع هذا الغريم شيئا منه وعلى القول الاول يشارك هذا الغريم سائر الغرماء منه وقد صرح بما ذكره لك واستشكل بما
ذكره عند فالا بعد الاشارة الى القولين وترجيح الثاني منها في الشركة في اقل المتجدد اشكال وشار الى جعل الاشكال لجماعة

[illegible]

كتاب التحرير

كالغرض في النسخ والمراجعة في الوثق والكتاب في السند والرا من الدين المحدث وجعل عليه حق نفسه وموئله الصلوات والجنون في
السنة الثاني من صريح في حق وقد بان موجبات المحرر سنة الصنف والجنون في السنة والرق والقرض والفسخ والبيع في الرأب على
ان هذه الستة من موجبات دعوى الاجماع على ذلك في كلام جماعة وفي الحكمي من المذكورة وبالنصوص المستنبطة من الكتاب
والسنة العالمة على سبيلها بعض ما يثبت ذلك بخصيص لا يسل في عموم الادلة اثبات السلطنة كما صرح به وهل يتصور الموجبات
في الستة الستة اولا يظهر من اكتبها لصحة بها الاقل وعلى المحرر ان يحكم امام الاموال والدين او خاص بالاول والاقل
امان يكون ذا غايه يعلم ذوال سبيلها م لا ولا اول ذوال سبيل الاول والثاني والثاني امان ان يكون المحرر م مقصدا
على مصلحة المحرر عليه والغير والاقل ذوال سبيل الاول والثاني امان ان يكون مالكا للمحرر عليه اولا والاقل ذوال سبيل الاول
امان ان يكون موقوف على حكم الحاكم اولا والاقل ذوال سبيل الاول والثاني في الرابع وعرض في ذلك بان حصر سبيله في الستة المذكورة
جعل في الستة اثنى ولا ما سواه وقد جرت عادة الفقهاء بالبحث عن هذه الستة وعقد الباري على اقسام كثيرة منها واما النسخ
ولا يدرى هنا على كل حال على الامن وعلى المشتري فيما اشتره قبل دفع الفل وعلى البايع في الفل المعين وعلى الكاشية كسبه لغيره
والنسخة وعلى المرتبة الذي يبيع عوده وغير ذلك مما هو من كونه في ضايف الفقه **منه** لا اشكال في ان الصنف الذي
لم يبلغ ذكره كان او اثنى او ثلثي او اقل او اجماعا على سبيل من النسخ في الاموال ويوقع عند ذلك المانع
البلوغ والرشد وقد صرح به في الستة العينة وتبع والناظر والتصور والاشهاد وعقد وتوledge والوضعية والكتابة والربط وغيرهم
وجوه منها فلولا لانفاق عليه ومنها ما صرح في الغاية بدعوى اجماع الامة على ذلك في الجمل وتصوره لغيره كغيره بان صرح في كونه
بدعوى اجماع عليه ومنها ما امتنع به بعض الاجل بعد غيب الخلاف في ذلك من قوله في رواية السليمان في قوله ومنها ما امتنع
به بعض الاجل بانه من اجل الامتناع من بانه غير الموثق بانه يرضى في المحرر على الخلاص حتى يعقل **منه** في روى البلوغ الذي به
يرتفع المحرر من الصلوات يتعلق بالكتابة كالف الملتزم من الوجوب المحرر ويرتفع من الاحكام الشرعية التكاليفية والوضعية
بما هو منها السن والاشكال لا خلافة في كونه من اسباب الشريعة لغيره بالنسبة الى الذكر والاثنى وقد اختلفوا في اصحابه
فذهب السن الذي لم يلم به بلوغ الذكر على اقل اقل احدهما ان ذال بلغ خمس عشرة سنة حكم بلوغه والاقل وهو الخلاف والعند
والسراير بلوغه وتبر وعقد ولعن وكونه رشدا والآخر ذلك والرباط والاموال والمصالح وبما يظهر من جميع البان وبما
المقاصد وقد حكاه السيد الاستاذ من سماعه عن ابن حمزة وبجواز سعيد والشهد والاثنى والسهو والصبر في عقد الفل
المجسود والفاضل الاستاذ بالربط والمجسود والكتاب على شخصه الخاص في بغيره **منه** بدعوى الشهرة عليه في ذلك وجميع الغائقة و
المصالح والرباط وعرض المصالح بغيره على هذا القول شيوعا في اصحابه في المذهب البارع وشرح الشرايع والكتابة
والغايات وشروطه وهو في المثلثي في قوله في ذلك وتاثيرها انه يحكم بلوغه اذا بلغ ثلث عشرة سنة واكملها ودخل في الرابع عشره
للكفاية والغايات وبما يظهر من جميع الغائقة واستظهر منه وفي الكفاية من باب وصا ومكاه من بعض حكماء في النسخ عن الاسكافي وعرض
المصالح بانفسار في الجمع وقوله في الدوا في ظاهر الصدق وزاد الاول نسبة الى الشيخ فضا ومنه يقول به في شرح الغايات الى ابن الجندب
في تفسيره في ظاهر النسخ والمذهب البارع والقول في هذا القول من المتأخرين السيد السند واختاره بعض من تأخر عنه وقوله القاسم
واستعملوا في الادب على اربعة وقوله اخرى يحكي بعض الاجل من بعض الفضل متأخر المتأخرين نذكر في بعض القديما والشيخ في كتابي
الاجزاء واكثر تحقيق المتأخرين القول بصح بلوغه في الدخول في الرابع عشره واجملها في الكفاية انه يحكم بلوغه في الرابع عشر سنة وهو
الصحيح في ذلك ومن في الاسكافي في ادبها انه يحكم بلوغه في الرابع عشر سنة وهو الصحيح في الكفاية من بعض القول في ذلك وجوه منها
صحيح في الخلاف والفتنة بدعوى اجماع على ذلك ومعضده اولا الشهرة المتطرفة المحققة والمجربة في كثير من البارات واما تصحيح
جميع البان بان ذلك مذهب حنا بن ابي انثا تصحيح لك بان ذلك كان كذا جاعا وراجعا تصحيح المصالح في تفسير المذكورة على
دعوى اجماع على ذلك وحاشا تصحيح المصالح بانه بدعوى اجماع على ذلك في ظاهر من كثر التواتر في المسائل الجارية وبلوغ المتنبي
وكشف الرمز وتخصير الخلاف ونقطة الشرايع صرح بان ذلك قسبة لبعض الخالف في ابن الجندب على ما يظهر من المذهب البارع
شرح الشرايع والقول في التواتر والخلاف منه يعرف انفسه فلا يتبع خلافة في اجماع ومع ذلك قال في القول الرابع عشر في المشوابة في كونه
المختص به الامن بين السند في غيبه من بين وبينه يستوفيه القول المشوابة لعدم القائل الفصل في قوله في اجماع
من الخلاف المتقدم والمتأخر في شيخه فجاها كما حشر في الخلاف السابق ولم يرد في القول الاخر في ذلك من عهد التبداء في
المكاد ابن ذر في ان في الشهادة اثنى في طاب ثاها فاذا اقول هذه الطبعة المتوسطة متطابقة على النص عشره في انهم بذلك
لما حرة لا تذكره قسا بنهم المصنوعة المصنوعة في ذلك وقطعها فيها بالحكم بل اجماع عليه وعدم تقدم الخلاف في هذا من سبق

يكشف عنه ذلك وهذا الاجماع على ما بعده كاشف عن بطلان الخلاف الواقع بطله ومنها ما يشك به في الصواب من الاستصحاب
فان اصل عدم البلوغ والتكليف وبطلان الحجر والولاية عليه الى ان يعلم النقص عنه ولا يعلم الا بالكمال في النقص عشر يكون بلوغه
ما قبله هو المطلوب ثم يبين من وجوه التمسك بالاستصحاب منها بعد الاشارة الى دلالة جهة وشيخنا في التمسك بالاثبات والثابت و
ان الزيادة والصريح والاذن والمظنون والمفكوك والموضوع والحكم كالتام والمطلوب بالاستصحاب في المسئلة اثبات الحكم اذا التبعيه
في الحكم الشرعي المعهود الاصل اصل الشرع المعلوم الحكم فال موضوع والحكم هنا متساكان في الاستصحاب فلو علم من البلوغ ولو يعلم
بلوغ ذلك الشرع مقتضى الاستصحاب نفى اكثر بخلاف ما لو بلغ سنا ولو لم يعلم انه بلوغ فان اصل عدم البلوغ به كاعرف مقتضا
نفى الاقل ثم لو ثبت ان البلوغ شرعا هو بلوغ العلم والشرع كاشف كان المشبه الموضوع والنفى بالاستصحاب لا فلا لان اصل
عدم بلوغ الحد كالكاشف لكنه خلاف ما عليه الاصحاب عز ان الشرع في البلوغ في الشرع وان كانت العلة فيه كشفه من غيره وعق كان
حكم واشبه الحد في المشبه هو الحكم دون الموضوع وموضوعية البلوغ لبعض الاحكام لانها في كونها كالحكم قد يكون في
الحكم او لا استقامة ذلك مع اختلاف الجرح واقوى وجوه الاستصحاب هنا والصفا بالمذهب استصحاب عدم البلوغ فان نفى بوج
والمطلوب منه من الاستصحاب وان له والعلة به لا يتوقف على صحة عدم القول بالفصل بخلافه وهو من الاصول الفقهية
الطائفة كنهه وضاع الى ما يرجع الى الزمان لا يخرج عن القواعد ومعنى اصل عدم البلوغ ان الاصل عدمه حتى انما ان البلوغ
دما ان عدم البلوغ واستصحابه لا ينافي ما في الاول ويمكن ان يستلزم الاستصحاب لمصل البراءة من التكليف
كونها دما منها باصل عدمه لوجبه في الاستصحاب والاصل الشرعي المستفاد من قوله في حق مطلق حتى يردجه فهو الثاني
فسمه ما رويوا وكلها سبعة على انبساط موضوعهم فان المعلوم من ذلك مقتضى التكليف بما لا يلهي المكلف باظهاره
بالشك بل لان التكليف في بيان وهو مقتضى كل التزام لا يقال ان بيان موجود وهو المطلوب لعدم الصالح لكل ميزان
ذلك مقتضى البلوغ ولديت من كل الجرح عن قد ينافي ذكر بما لا يخفى وقد يشك في ثبوت ان الاصل بقاء الجرح وقد يخرج
بجميع الغاملة ما يرد على ذلك الاصل والاستصحاب في اقرأنا به في علمه الاصول اكثر العقيدة ومنها ان من لم يبلغ
ما ذكره لم يبلغ النكاح وان بلغ عشر او ثلث عشر او ربع عشر فبطلت نكاحه ونحوها في كونها الفاعلة الثالثة اما
الاول فلا تلامر بلوغ النكاح القدرة على الجماع ولا تزال على ما صرح به في الجان ومن الظاهر ان لم يبلغ طهر شرعا لا ينجس
على ذلك وان بلغ ما بلغ وما التام في طهره وتبطلوا التبا حتى اذا بلغوا النكاح فان استمتع به وشاء فاعوا العلم وطهر وما التام
فلان الاستبراء وعدم وجوبه لا مولى لا يكون الا لعدم البلوغ او لو بلغ واستأنس منه او بعد ثم وقع الاول بمقتضى قوله فان
انتم الاية لا يقال انتم انتم القدرة على الجماع ولا تزال ضمن الجرح عشر بل قد ينفق بالشرع في انشاء الثلث عشر او اربع عشر
انتم عشر لا تقول ذلك فان راد سلم وقوله اناد في حكم المعلوم فلا ينصرف اليه الاطلاق ومنها ما تمسك به في جميع الفقهان من
عمومات الانشاء لا الذي عدم حصول البلوغ الا بالحلم والابتناء خرج منها ما اذا اكمل الجرح شرعا لاجماع فقهاء من مددنا عليها
كلنا لا ينادون بالمرسل والمرتبض المستند في القام من ثلثة عن الصبي حتى يمتلئ منها كالحجر من زينة من الجسد لا في المرسل
اذا بلغوا التوجه سنة كانت لم تصحنا ما اذا بلغوا العلم كبت عليهم الشيطان ومنها خيرة على زوجة من اجنه موقوف في ثلثه عن
اليمين حتى ينقطع شهرة الى ان اخلع يعرفوا الاخذ والعاقبة فيها لا يرسل على الصبي اذا استلم الصبي وعلى المرأة اذا احضت الصبي ومنها ان لو
تتعلق البلوغ والعشر والثلث عشر او اربع عشر كيت عليه فيها ما له وما عليه واخذ منه الجسد وانما في علمه لا تقدم مثله الا بالاثبات
فظاهره وما يعلق اننا في طهره المرسل في كونه في والنجاسة كما ذكره اذا استكمل ولو خمسة عشر سنة كتيه ما له وما عليه
اخذ منه الجسد ومنها ان لو تحقق البلوغ في احد المذكورات لوجب عليه الجهاد وانما في علمه لا تقدم مثله الا بالاثبات ونظره وقابلنا
اننا لا يرسل ان بعد الله بوجه اعرضت على رسول الله علمه واذا في ثلثه عشر سنة فرفق وعرضت عليه يوم احدوا تابين اربع عشر سنة
فرفق ولو لم يلب وعرضت عليه يوم الخندق واذا في جنس عشر سنة فقبلوا واخذوا في القتال وعرضت الصبي ان هذه الرواية مشهورة
رواها جماعة من رواة الحديث عن ابيهم من يوثقون ثم نقل عن جوفه الا ان اربعه من رادوا عنه يوم احدوا تابين اساتين بلده
وبين كات وسيد من علمهم اجماع يوم الخندق وهم ابناه خمس عشر سنة فقبلوا وتسلط في الصبي من غيره من جازان في ثلثه
الاجعة ثم لم يجر على العلم ان اخذوا الجسد وعرضت عليه وقدم عليه وبخوضها فان اخرج عنه انهم وادرك ذلك في العلم
به فقالوا اذا احتلم او لم يجر عشر سنة او اشر او ايت جاز في ثلثه عشر سنة فقبلوا واخذوا في القتال وعرضت الصبي ان هذه الرواية مشهورة
امر في الاشارة والبيع والنجس من بلوغ حتى يبلغ خمس عشر سنة او يمتلئ او ينجس مثله في ذلك واخذ من جسد هذه الرواية مشهورة
على الذي يعلق الفصل في هذه الرواية لا يجوز الاعتقاد عليها الضعف سندها كما اشار اليه بعضنا في قولنا ضعف السند هنا

نحوه

[illegible]

وسا پر کجہم

فانزل
من السماء
الغدير
الذي فيه
البرق
والنور
والسبح
والله
اعلى
العرش
الجليل

مكتبة
الملك
عبد العزيز
بن سعود

كتاب المحجة

وعوالبوغ المحجرات ان لم يحصل قبلها ما روي وصار ذلك المنفعة مع الغائبة اليه وهو جوهري لكن راعى الاحتياط او في المسائل التي
 في بئوت الشريعة الغامضين بالعلم بمحكم وبها تارة التدليل وقد صرح بالاعتناء منه وعصرح بها بئوت تارة الشائع والاطلق وهو جوهري
 اراد المقيد للعلم واما المقيد للظن فبشرط شك وهو كذا في دعوى الصبي العتيقة او الاقرب لاخرها قاعا لوقت الاستلزام
 عن المادتين وهذا يشهد بان لا يوزن الا صريح منه بان في الاول وجه دعوى من غير فعل بل لا يربطها بالاعتناء في الساعات بعد
 البلوغ والى اخره من التحديات المروعة في مختلف التسلل الى انواع الامكان في جها من الامور التي لا يبلغ وقد صرح بذلك
 المصاحح ولكنه يحكي عن القاسان انه نفى منا فوم ان التحديد بالنسب يختلف باختلاف التكليفات وان التحديد كل شيء هو بعد هذا المورد
 فيه ظنا من ان التوفيق بين الاحاديث المختلفة الواردة في ذلك يحصل بعد هو فاسد لو جاز احدنا ان ادعى في المصاحح لا يباح على
 بطلان ما ذكره فلا هو فاسد لاختلاف اجماع الامامية بل اجماع المسلمين كما ان العلم في اختلافهم وهذا البلوغ بالنسب مجموع على
 ان البلوغ الواقع للحر والذى يثبت به التكليف وان الذي يثبت به التكليف في الساعات هو الذي يثبت به التكليف في غيرها وان
 الذي يثبت به التكليف في بعض الساعات كالصلوة مثلا هو الذي يثبت به التكليف في الساعات الباقية وهذا هو الظاهر الشريف
 معلوم من طرق معتدلة العريقين وهل المسلمين في الاعتناء او الامساك من غير تكبير فانهم يثبتون بلوغ احد منهم في البعض ثبت بلوغه
 في الكل لا يوجب عليه التكليف وارتفع عنه الحجر وانقطع عنه ولاية الاولاد ومحكم الاوصيا وكان كثير من المكلفين ما لك الامة
 المتأخر والاموال ثابته ما ثبت على ما يوجب عليه في الساعات والاموال والحدود والبقاعات ولربيع من
 تنوع الصبيات ومقتضى محسب اختلاف مراتب الساعات يكون بعضهم بالغ في الصلوة غير بالغ في الزكاة وبعضهم غير بالغ في
 او بالغ في الصوم غير بالغ في الحج والجماع او بالغ في الساعات غير بالغ في المعاملات او بالغ في المعاملات غير بالغ في غيرها ما
 ذلك لا يكون البلوغ بالنسب من تقديره بل بالاعتناء في التخيير والتوزيع كثير مما جعله الشارع مناطا للتكليف وارتفع عن بعض
 وقايتها ما يملك به في المصاحح من الروايات الواردة في المسئلة مع اختلافها في مقدار السن متفقة في هذا المعنى فان رواية
 بن سنان التي رواها المثلثون وما الى الاخذ بها الخالف المذكور مصرحة بان الصبي في الحمل الثلثة عشر جعله ما في
 على التحليلين وثبت له الحسنات وكسبت عليه السيئات وجاز له كل شيء الا ان يكون سفيها او صبيها وكذا رواية النعماني الذي
 جعله مستندا لان الجنية الصبي لا يذبحه عشرانها ذلك لان الاحكام تجري على الصبيات في الجملة لا في كل واحد وان من بلغ اربع
 عشر سنة كالصبي في رواية الاحكام عليه واما ما روي على المشهور وهو الجنية عشران منه ما هو صحيح في ذلك كما يروى عنه ما هو
 ظاهر في العموم غاية الظهور كرواية بن عمر في حديثه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في الحديث المذكور او في الحديث
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور
 المحجزة في قوله لا تسأعن على الفضل انك ربك الى الحسن لمحد البلوغ كما لا يوجب على المؤمن اربعة وهو هذا يثبت بين العموم
 في دعائه بن بكاء سويته حيث دل على ان الحد ولا يثبت للسلام قبل الجنية عشر واثبت فان من جملة الاحكام الواردة في المسئلة
 روايتا بن بكاء سويته في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور
 وبين المقيد بل لا يوجب على من كان في جوارحه في جواب الصلوة على من بلغ سنين وما دل على عدم وجوبها
 من رواية بن بكاء سويته في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور او في الحديث المذكور
 بالاطقة عشران بن التوفيق وبالجملة لرواياته المسئلة بلحظة الاختلاف بحيث لا يوجب فيها الجمع والتطبيق كما يظهر بالرجوع
 اليها وانظر مدلولها وقد علم من لفظها ان الواجب اخذ بالسلعة انظره التكاثر والمعادلة والاخذ بالراجح من قول
 او اذ يدل ما ينظر فيه الاحتمال بالحمل التبرين فالنابذ كذا فضلا الاحصاء اما الترجيح فقد تقدم بيان ما فيه كفاية فيهم
 لا يشك ان في الاحكام مما يتفق به البلوغ ويثبت به التكليف كما صرح به في العتبة وتوزيع وقع وقد ذكره وقد
 لكافة وقد ذلك وجامع لقاصد الكفاية وادعى في علم وجوه منها ما يملك به جماعة منهم السيد الاستاذ قدس سره من قوله
 نعم انما بلغ الاطفال منكم العلم فلهذا تدواؤ قوله نعم والذي لم يبلغ الحام منكم وقوله نعم وايتلى الهادي حتى اذا بلغوا النكاح كان
 انتم منهم وشدا فادعوا اليهم الموال وقوله نعم ولا تفر بوايما لم يبلغ الا لوقول من حتى بلغ اشد ومنها العموم الذي لا
 وجوب لصل الاطفال ومنها دعوى اجماع على ذلك في العتبة والذكر وجعل العتبة والمصاحح وظاهره بل صريح النص
 بانها لا اختلاف فيه بين المسلمين وقد اشار اليه في ذكره بقوله قد راجع العلماء على ان الفهم من الاحكام يجب على العلم الماثل
 ومنها الاحكام الكثيرة احدها النبوي المشهور في ذلك من الثلث من الصبي حتى يتم وعنه الجون حتى يمتنع وعنه انما يتم حتى يمتنع
 وصريح المصاحح بانما روى الخالف الموافق ثم من ابن ابي السبعين في صحيحه بان يجمع عليه وقايتها المروي عن النضر بن اسناده

علم

كتاب المحرر

الاوتم شرح المناض كل بدابة ذلك على البلوغ فيما بين الحجة عشر والعشرة فهو محمول على ان اذا كان الغلام قد احتلم او ابتغى شهوة
توقفتا بين الوقيات دون الاحتلام في تلك السنين قد يقع كبراً ولقد شاهدنا من احمق في الثعشر سنة او اثني عشر سنة او ثلث
عشر سنة قد جعل الغلام في تلك العشر فافوتها القضاء الفارة بالاحتلام في ذلك غالباً ولما واه الشيخ من عبد الله بن
عن ابي عبد الله قال اذا بلغ اشد ثلث عشر سنة ودخل في الادب عشرة وعشرين عاماً وجب على المحتلمين احتلم ولو جهل من وجب
بن دعي بن عبد الله قال لا يبرأ من غير البلوغ اربع سنين ويؤمر بالصلاة لتسع برفق بينهم في المصاحبة ويجعل الاربع عشر
الاربعة هل يشرط خروج الحي من الموضع المصلح فلو خرج من غير لم يعتبر ولا الاقرب الاول كاستفاد من الشرايع وعقد جماعة على
ذلك واحتج عليه فلا يخبر بل يزوم كل كلام الشارح على المسمى الخامس هل يشرط اشرانه بالشهوة او يكفي خروج دمك صريحاً
في كونه والخبر وهو مقتضى المطلق المصطلح وجما يظهر الاول من جماع المقاصد وهو غاية القوة للاصل وانما لو احتلم ما دل
على كونه دليل البلوغ الى الغالب هو ما في الشبهة السادس مما يستفاد من جملة الشرايع والمناض وعده والخبر ان الحي الذي
يكون علامة البلوغ هو الذي يكون منه الولد كخبره ومنه نظر بل الاقرب انه لا فرق بين الامر به في ذلك لا على ذلك الاطلاق بل
والاخبار وهو على الجماع على ان يزوج الحي في ذلك ولو لم يولد له ومنه ان كلام المصطلح مع عدم صراحة الكتب المصنفة في ذلك لا يوجب
على المخالفة وقوة احتمال ان زناها الا من الامر به بابق مع ان التبرع بينهما لا يكاد يتحقق غالباً فلا يجزئ لاحتلامه ما دل على ذلك
السابع المقتضى اخراج الحي من كلفه حربه حكم ببلوغه كما صرح به في الشرايع والاخبار وهو كبره وجماع المقاصد ذلك وعده ولم
وجه منها عموم قوله ثم اذا بلغ الاطفال من حكم الحمل فان الحمل يوجب الحيض وانما يجمع العرف بالام بعد اليوم والعام لا ينسحب
الى الافراد الشابة ومنها قوله ثم والذي يبين الطهرتك فان لم يطق على الحيض جفرت وهو من الفاظ العموم ومنها قوله
التميم في خبر المحررين ويزيد ولا السليبي اذا بلغوا الحلم كذب عليهم الشهادتها ما علم به في ذلك من ان يزوج الحي قبل بلوغه
بالنسبة الى الذكر والابن فيختفي المشكل لا يكون الا احدهما ولو اثنى من احد في حربه خاصة لم يحكم ببلوغه كما صرح به في فتح وعده
موضع من كبره وجماع المقاصد صدر ذلك وصار الى البلوغ في حقه فبما حكمه من وجوب عليه في الاجبة يجوز كون ذلك الفرج زائلاً فمن
معداً او يظهر من موضع اخر من كبره ان يترك بذلك ببلوغه ومال اليه في جميع الفاظه ولكنه اعترف بصدح معلومة بكونه قولاً لا
المحابة لئلا يستشكل الفرج من اصل المقتضى لعدم الحكم بالبلوغ بل بالخصوص مع اعتقاده بقوله الاكثر ولكنه في الرواية كونه
احوط في الجمل ولو اثنى في المشكل من فوج الذكر معان من فوج الانثى يحكم ببلوغه في الشرايع والاخبار ولا خلاف في خبره وعده وكبره
وجمع الفتاة وادعى عليه الشهرة في الخاص فلم يخلو ما دل على حصول البلوغ بالامانة والحيض والاشارة في ذلك قوله والله
واحدة لا زنا ما ذكر فقد اثنى واما ان في فقد عاينت معني جامع المقاصد انك بان المقتضى لو اثنى من فوج الذكر بعد الاحتلام
احتلام الذكر يمكن ايجاب حكم ببلوغه بيمينه بان ان كان امرأة فقد استكمل التسعة وان كان رجلاً فقد اثنى وهو جدي عليه ذهب
المعتمد لا بد من الفاش بشرط في هذه العلامة كون الخارج مستافقدا لا صافاً ولا اعتباراً بالصفة وقد صرح بما ذكره الشايع
قال لا عمل لا يشاء فالوجه ارجح اليها لانه الحكم الجنابة وهو يوجب الاحتلام مع استغناء العلم والنسب بها فصرح الموطأ في ان لا يفتي
انثى الاولتين انما يجوز الاحتلام لان احتلامها في الفرج لا يوجب احتلامها في الفرج فيكون تقدم الاحتلام عليه القاسم فاحتل
الحيض على ان حصل المخرج الحيض فربما يوجب منع منه جفرت ولا يخرج من حكم ببلوغه لا لاجل ان اتصال المقتضى ما دل كما لا يمتنع
بوجوب اتصاله صحيح بالاولى في المصاحبة يحتمل ان يكون الشايع الموطأ في ان لا يفتي بالاحتلام بالامانة والحيض والاشارة في ذلك قوله والله
الاحتلام لم يوجب احتلام الفرج في الخارج واما ما يفتي به حتى اذا لم يولد له النكاح فان المقتضى فيه علم اذ ذكره المصنف بلوغ شهوة النكاح والاحتلام
الفتنة على الاثر في الفتنة من ذلك المقتضى في جميع ابيان واليه يفتي في كبر العرفان ومعلوم ان النكاح من لا يزال لا يستلزم
فلو احتل بالشهوة لم يخرج منه الفتنة وكان النكاح وان اوجب عليه النكاح لا يخرج واما ان كان البلوغ من غير طهر لاحتلامه التشرية
من شأنها الرجوع الى مقتضى العرف والعادة ومثل هذا لا يثبت كونه بالغا باقتفاء العادات وانما يفتي الرجوع الى الشارع في تحديد
الموضوعات انك دون اليقين ومما صارا اليه في غاية القوة مع تراحم العلق مخرج من مقتضى ان يفتي بلوغه في الاحتلام من غير طهر
بين وجوب الشيخ والعلامة ويكن استفادته من ذلك ومنه نظر في الاحتلام ولما لا يفتي بالاحتلام لانه لا يستلزم ولا
قامت اية عليه جفت بل لا يستلزم كما صرح به في فتاوى جرحه بشبهة في المصاحبة وهو جدي حصول العلم به واما ان كان غير نكاح
عنه يحصل البلوغ بنسب زوج النكاح واما في كونه دليل البلوغ وهو انما من الاحتلام كانه معلوم المصاحبة فلا ما يوجب
الحكم فظاهر لا صاحب كونه سبباً لا يشاء ان كان ادبها لاحتلامه بالشهوة والفتنة على الاثر لا ما لو ادبها بغير خروج الفتنة لاحتلامه

كتاب المحرم

بالدليل ولا دليل على وقوعه بنحوه من عدم الدليل على ذلك فان الملاقاة النسب والفنوى الدالين على حصول
 البلوغ بالانبات به عليه لا تناقض يمنع الدلالة فان الملاقاة بغيرها والعالى هو غير الفروع الخامس من انبثات الفروع ما بين
 به البلوغ ولا تختلف فيه الاصحاب حتى قيل ان اوله ما يعلم به البلوغ وهو البسوط والنهاية والمهندب والفروع المذكورة وثمة
 والمصايح وعقودها يستقام ذلك وما الملق فيه كون الانبات دليل البلوغ وهو السراقة في هذه النسخة الثاني انه لا يعلم به
 البلوغ وهو الصحيح في جميع الفائدة من غير كره وبغير عار منه ومن الشرايع والارشاد والكتابة العصبانية للاولين وجهان
 احدهما ما عتق به في البسوط والذكورة والى والمصايح من صفات العادة يتلوه عن البلوغ وحد الادراك والانبثات على العادة
 انما يحصله اوائله انما العادة ونحوها في الحقيقة يتراعى من ذلك وثانيهما ما عتق به في المصايح من قوله في ذواته بنحو الكاشف
 حمران او بشرية وجهه او ثبت لا يثبت ما ان الروايات منصفتان سنداً فلا تصحان في الحديث لا تناقض ذلك مدعوه بما اشار
 اليه في المصايح قالوا هاتان الروايتان هما العدة في مسئلة البلوغ واليهما استند الاصحاب في حكم السن والانبثات وغيرهما فلا
 يوجب في الاحتجاج بها ضعف السند لجهالة بعض الرواة على ان ادبنا سابقا اعتبار هذين السندين وعدم قصدهما من المحدثين
 لبيان جهة اخبار الامام لا لاختلافها من حيثين والآخرين الاصل وهو ما دل على صير البلوغ بالاحتلام وان المرفوع لو كان فعلاً
 لاستغنى عن اخبار شمر العانة فلا يجرى الكشف عنها والتحقق عندك في المسئلة ان يتم ان يحصل من جهة العادة العلم بالبلوغ باعتبار
 انبثات الحقيقة كما هو الغالب لا شك والى لا تناقض للثاني هو لا ضرب عليه لا يصح بالبلوغ انبثات شمر الاط وشمر الشصين
 وشمر المبرود والبارك ان قوله في شبهة شصين البلوغ به وكذا لا يثبت بالشعر انبثات المقتضى لغير كراهية في قوله قد جامع
 المقاصد وقدره ولك والى بل انما الفاعل الاصحاب عليه بل صرح بدعوى الاجماع في المصايح **فهم كل** يعرف بالبلوغ بلوغ
 الاثني كما صرح به في الفينة والسرور في وجع وقد ذكره وجه العادة والمصايح في علم وجودها قبلها لاقتناء خبرتها
 من غير كراهية والمصايح يبدعوى الاجماع عليه وهي باخراهم من الخبر وكثرة ذلك وجميع الفائدة ومنها ما عتق به في كره ذلك
 من ان انبثات علم احكام المكلف على الجهل من عدة اخبار كقوله لا يتقبل صلوة حاشا لا يخبر وقوله ان انبثات الجهل لا يصلح
 ان يبنى منها الا هذا وشارا الى الوجه المذكور في قوله في ذواته بنحو على الاحتلام واعتداهم وهي الجارية اذا عانت البسوط
 والمخاض لان يكون ملوكا فان لم يهرجها خادوا في قوله في الحسن في دعائه لا حتى يبرحها وقد وصفه في قوله في شمرين وجه
 الاسلام اذا احتل وكتك الجاهل بها عليها الخ اذا احدثت ونحوها رواه في شهاب عن الفقه قد لا يقال في الدم التي رواه في شمرين وجه
 بغير كراهية من الاصحاب ما رواه بهذا التسامع وهو يوجب بلوغها بالسن فلا اثر للجهل في الدلالة على البلوغ لا تناقض هذا مدعوه بما
 صرح به بعض الجاهل من هذا الهم من ظهور الفائدة في جهالة السن فان بلوغها يذهب بالجهل لان الله من السن الذي يحصل به
 البلوغ لا ينقض السن لا يثبت كما يعلم كون الدم المخاض من الفينة استدل بحضرة الابد العلم بلوغها بانها توفقت العلم بلوغها على كون
 ذلك حضرة ازم الدود وهو لا حل لا تناقض في الفناج من هذه المرفوعة ان كان بصفة الجهل وشراجه يحكم عليه بالجهل
 الا لا يعلم سنه اذا حكم عليه بالجهل حكمة عليها بالبلوغ باختياره ولكن قد بنا في هذا ما صرح به في كره من ان رواه في شمرين
 حمران لا يترك به الامم القين علما بالاستسكان لان انهم مع وجود الصفة والشرايط لا اشياء شرها في الحقيقة وقد صرح
 الا مشاود في عقود ذلك كما ان الاصحاب بان الجهل دليل على بلوغها وليس هو بلوغا بفسقه وصرح في جميع الفائدة بان لا فائدة
 في هذا الحديث **فهم كل** يعرف بالبلوغ انما الجاهل يتم كما صرح به في الشرايع وقد ذكره وقدره ذلك وجميع الفائدة والمصايح علم
 منها ظهور لا اتفاق عليه ومنها ظهور الفروع وجميع الفائدة في دعوى الاجماع عليه ومنها ما عتق به في البسوط على حق من ضمان
 العادة يستعمل الخبر عليه ومنها ما عتق به في المصايح من انه مبوق بالانزال وهو سبب البلوغ اما الظاهر فظاهر واما الاثر
 فلان تكون الولدان ان يكون من مجموع ماء الرجل والمرأة لقوله نعم انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج اي خلطة من مائة الرجل
 ومائة المرأة وقوله نعم ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب اي صلب الرجل وترائب المرأة مصرح بان ما ذكره في تفسيره لا يثبت
 الشريطين هو المشهور من المفسرين والمنقول عن ابن عباس فهم من بانه ودفع روايات كثيرة عن النبي والائمة في ان خلق الولد
 المائتين مع ماء الرجل اي من خلطه وما المرأة اصغر شقيق وان العظم والصبي المرفوع من نطفة الرجل وانما الشعر والجسد والظن
 من طرية المرأة وان الذكورة والانوثة والذكورة بالاجام والاولاد من لسانها بن وعلموا سماعا على صاحبه ودعى ذلك في
 العلل والارواك في تفسير الطبري في جميعه ولا يخاف من دعوى العادة في ذلك كبره عن رسول الله صلى الله عليه وآله في اتفاق الجاهل والاشباه
 على ذلك وان تختلف في شدة الشك في المرأة صرح بان هذا النزاع لفظي **فهم كل** يعرف بالبلوغ من ان بلغ ذكرا وانثى لا يفتش
 بلوغه وشدة كانه عليه في الفينة ويتبع وقع كونه وشدة وقد ذكره في الكتابة وفيها لا اشكال في قوله لا يفتش بلوغه

ما له كما صرح به في الخلاف والهيئة وتوقع وتبرك وقد عرفت ذلك والحق وجعلنا المقاصد المذهب البارع وذلك وعنده
 جميع الفائدة والبراهين والحق من المذهب والاسكافي بل عكس من أكثر هذا العلم وكلمة محمد بن الأوكمل وهو الاتفاق عليه كما أشار إليه
 في الأخرى بحيث نسيب ذلك إلى أصحابنا نفي الخلاف عنه اتفاق ما صرح به في ذلك والشيخ طاهر وحيد ذلك وجميع الفائدة و
 البراهين من المذهب من الرشد وهو صريح في المال ونفي في المال ذلك فيه وصريح الثالث بأن ذلك مناسب للمعنى المعنى وهو
 الاستدعاء ولهذا به على ما صرح به في المقام من جميع لسان والمزاد بأصل في المال صوته عن الفساد من ضرورة في غير الوجوه إلا
 ما عدا العقل كالمصريح به في هذه المسألة وشدة البراهين والبراهين في ذلك لا يكون ذلك لأجل ملكية متفانية في غير
 كاشفاته والمطابقة ويمكن مطلق الأصلح صرح بالأول في عقد جميع المقاصد المذهب البارع وذلك وعنده وجميع الفائدة و
 الكفاية والبراهين وأصح عليه منه بأن مطلق الأصلح بجميع مع الرشد وعنده مع عدم صدق كبر الأصلح عرفا وعادة وقولا
 وأن المطلق يقتضي بأصلح المأنة الخلاف في الهيئة والنافع والشرع وبرهنة وشدة وعمل بتوقع الرشد ودفع ما إلى المذهب إلى بعد
 بل هو في أصلحه لما له على العدالة ولا اختلاف لاحتمال ذلك على أقوال الأوكمل ذلك بتوقع عليها مطلق وهو الحق والخلاف
 الهيئة والحق في ذلك من المذهب الثالث أنه لا يتوقف عليها وهو صريح في قواعد مختلف المذهب وجميع المقاصد المذكورة
 وجميع الفائدة والبراهين صرح بها وحكما في الثاني من الاسكافي وفي المذكورة ذلك عن أكثر أهل العلم وفي جميع الفائدة والبراهين
 الأكثر وصريح في هذه صرح بها بأنه المشهور الثالث أن الفاسق إن كان يتوقع ما له في المعاصي كشره بالغير لأشياء لله والبراهين
 يتوصل به إلى الفاسق فهو غير متأكد به في فعله أموره وإن كان يتوقع له ذلك كالكتب من الزكاة واضاعة المقتول مع
 لما له فهو متأكد به في فعله أموره وهو المذكورة وتروى الشيخ وعنده في الثاني من الزيادة في المسألة وهو ظاهر المذهب البارع
 لم يصرح فيها شيئا القول الأول وجهه فيها ما عرفت به في الهيئة من أنه لا خلاف في جواز دفع المال مع العدالة وأصلح المال وأمر
 على جواز دفعه إلا إذا اضطر أحد الأمرين دليل في هذا الجمع لا من معاجز على كل حال وفيه تعلقنا سابق في الأصلح الذي على
 جواز الدفع مع فقهاء العدالة ومنها نص في الهيئة بدفعه إلى الجاع على أنه لا يحصل الرشد لأن يكون عدلا في هذه ومع عدمه
 المحرم عنه تعلقنا أما إذا ظلوه بمصالح العظم إلى خلافه بل الله حصول الاتفاق بعد الشك وبين دفعه على غير شرط العدالة والحق
 في البراهين أن عليه ما تروى في هذه صرح به في هذا الإجماع بمصير أكثر الخلفاء مع عدم ظهور ما في هذه العلم سوى الطوسي
 الكنا بين خاصة فلم يصرح في الإجماع فكيف يمكن دليله وأما ما تأينا فاعلمه صلاحه بعد ما عرفت في الأدلة على عدم الاشتراط
 منها أن الفاسق معناه فلا بد من إبداء الأموال ما الأول فلا يصح عرفا الخلق السيد على المعاصي والفاسق من غير جهة السيد لأن
 السفاخرة عبارة من نقصان العقل ولا شبهة في أن المعاصي أقصى العقل كما تروى له قوله في بعض الروايات العقل لم يجد بالحق
 واكتفى به الجنان ولا نسيجه استعانة المعاصي من لا يصلح ما له من العدل إلى الأصلح يكون حقيقة في القدر المشترك بينهما
 فدعا للاشتراك والجماع ولا يصح أن يقيم السجدة في سميح تسميه في أمور الدنيا وسعته في أمور الدنيا كما تروى في بعض الروايات
 والأصلح ذلك أن يكون القسم موصوفا للقدر المشترك ولا يصح أن يقيده بالسفاهة والقيدين وأصلح به الاشتراك العقول ولا
 يصح الاستدعاء من الفرقين والأصلح به الاشتراك في النوعين أن كانا الظاهر من بعض الأصوليين أنه من زوال الاشتراك العقول وما
 الثاني فلعوم قوله وقوله لا يترتب السجدة أو ملكه التي جعل الله لكم ما ما وجدتم على الوجه المذكور في الهيئة معصيا بأن الفاسق صريح
 وغير نظرنا أن الظاهر من الصريح أنه لا يثبت أدوم من السجدة إلا القصد إلى الله والبدن لا يثبت منه القدر المشترك بين المذنبين
 الفاسق يصلح له ما لا يثبت أدوم من ذلك الصنف وهذه أربابا في غيرهم علامات الجوازات في العقول من الأصوليين وقد عرفت
 ما ذكره في البراهين لأن الفاسق لم يصلح له ما يصلح له السفاخرة حقيقة وهو ليس بسجدة وحده السلب من إقرار ما أدرك الجواز قد
 صرح بما ذكره في البراهين وأما ما تأينا فلعوم من كلمة الكبر على غيره في علم الصغرى ذلك ما لأن المذهب من السجدة العظم بل ذكر
 المال ليسدوا للزوم من بعض الآية الشريفة بما سبأ في ذلك من الأدلة الدالة على عدم اشتراط العدالة ومنها أن الفاسق موصوف
 بالحق من صفته فلا يوصف بالرشد لما في الصنفين كما صرح به في الهيئة وعنده قوله أنه قد تدبر الرشد من القول لا يكون
 الفاسق ومثله ما عرفت في جواز دفع المال إليه لعلوم قوله قد كان استمر منهم وشك في ما فعلوا لهم أموالهم هذا وقد روى من
 ابن عباس في الرشد في هذه الآية بالوقوف على ما في العقل عنه نظرا ولا يظن بغيره في ذلك والذكر والشيخ طاهر وذلك والبراهين
 بأن المعصية من الرشد ما هو صرح بأصلح المال وإن كان فلسفا وقد صرح في الثالث ببقاء الشك فيه وقد عرفت العدالة في المذكورة
 عن أكثر أهل العلم أنهم صرحوا بأن الرشد لأصلح المال خلاصته سواء كان صالحا في نفسه أو لا صرح به في قول أبي جعفر ومالك
 أحمد بن حنبل من معاصره ما صرح به بأنه إذا كان حلالا وحفاظا لما له فقد انشأ منه الرشد وأما ما تأينا فلعوم من الثاني من صفات النوعين

كتاب المحمد

يمنع من اعتناء الفاسق الموصوف بالغي بالرشدة لم يجز كون ثنائى الامر من من يتل ثنائى العلم والجهل والقدرة والغير والا يور
 واليسوة وغير ذلك من الامور الاضافة الشائنة التي يمكن اضاف شخص واحد لها وان واحد لكن بالاعتبارات المختلفة ولها
 المتعارفة لا باعتبار واحد كما نقول فلان عارداً لغو وجاهل بالاصول وقاد على لكل وعلم من الشىء اب زهد وابن لعمرو
 وشهد في امور الدنيا وسمنه في امور الآخرة وعلى هذا ضل دفع اموال اليتيم بعد البلوغ والرشدة بمعنى صلاح المال
 باعتبار اطلاق قوله رشدة فان ائتم منهم رشداً الا كما اشار اليه في الشذرة ولك تأملين ولان هذه نكرة شديدة تصدق في حق
 فلا تقيد بالعموم في كل ما يصلح ولا يفتى بكون الرشدة المصلحة له وان كان فاسقاً لانه قد وجد منه رشداً وهذا صريح الربا من بعد
 الصريح بان الرشدة في العرف هو جرم وصلاح المال وان كان فاسقاً بان عدم العشق لا مدخلية له في منه في مفهوم الرشدة
 كيف لا وهو امر شرعي مغاير له من حيث هو قطعاً فكيف يعتبر بالمدخلية له في منه بما هو متداول بينهم ومتعارف في عالمنا
 واما ما روى عن ابن عباس المتقدم اليه الاشارة فلا يخفى ما قد مرنا اما اولاً فلنصف الرواية بالارسال ولذا صرح به في
 بان الرواية عن ابن عباس غير ثابتة واما ثانياً فلنصف من جهة تقدير ابن عباس في نسخة وان قيل هو من اللغة والحرف فغير كلامه من جهة
 الجملة فتد ولو قيل فلان ما ذكره رواية فليست صحيحة لانها مقطوعة كما صرح به في الربا وما قالنا تلخيصاً فاعلم ما ذكره في العرف فاصح
 به في الربا من صريح بان العرف مستند على اللغة واما ثانياً فلنصف من جهة دلالة على خلاف مدلوله واما خلاصاً فاعلم ان مدلوله
 اليه في الشذرة قاله روى عن ابن عباس انه لا في قوله رشدة فان ائتم منهم رشداً بمعنى صلاحه في المومنين ومنها ما اشار اليه في
 وعنه ولقد جمع الغائمة والربا من جهة ما من انه روى عنهم ان شاربه لغير سببه وصريح في ثنائى الثالث والخامس ان لا يقال
 بالعرف وعنه نظراً الى ان كل واحد معلومة اعتباراً من الرواية بحيث يصح الاعتماد عليه كما اشار اليه في جميع الغائمة واما
 ثانياً فلان غائمة الاستعمال وهو من الحقيقة والجاهلنا الحقيقة ولكن كونه سبباً حقيقة باعتبار الاخوة لا يمنع من كونه
 رشداً باعتبار الدنيا لما تقدم اليه الاشارة ولين في الرواية دلالة بوجه من الوجوه لشاربه لغير من كل جهة واما ثالثاً فلنصف
 من عدم الغائلة بالفصل بل هو موجود وقد تقدم اليه الاشارة فتد واما ثانياً فلنصف من صلاحية هذه الرواية لمعاصرة
 ما دل على عدم اشتراط العدل لا للمقول ثنائى وجوه ائتم منها ما عتد به في جميع الغائمة من ان الاصل عدم منع المال من
 التصرف في ملكه حيث يكون مصلحاً له ومنه نظر فيها ما عتد به في جميع الغائمة والربا من ان الاصل جواز تصرفه في ملكه
 في ملكه وصريح في الاجماع ان مستند عموم ادلة ثبوت السلطنة لا راجع الى اموال ومن جعلها موقلة الناس سلكون على العجم
 وصريح في الاول انه يدل عليه العقل والنقل كما بوسنة واجلها ويخرج منه غير البالغ وغير الرشيد بالاعتق المنفوق عليه بالاجماع
 والنسب ببقى الباقي عنها ما عتد به في ثنائى وكرة والنسب ولك وصلة وجميع الغائمة والربا من اطلاق الادلة كما بوسنة
 بدفع اموال اليتيم باناس الرشدة من غير اعتبار امره وعدم المفهوم من الرشدة هو جرم وصلاح المال وان كان فاسقاً فاعلم ما
 معمله في ثنائى قاله ابن الجيند وقد روى عن ابن عباس انه اذا ائتم ابا بلع والربا من عقل ابي بلع اليه شىء ابا وهو يدل
 على المطلوب من حيث مفهوم الغائلة لتقبل الحكم على وصف جنس واحد عند عدم ذلك الوصف عنها ما عتد به في الثنائى من ان
 دليل يدل على اشتراط العدل لا من غير كلام المصنف من اعتبارها عنها ما عتد به في جميع الغائمة من ان ينقل عن ابن عباس في غير
 يقين الرشدة في قوله فان ائتم الا بانه اصلح مال عنها ما عتد به في جميع الغائمة من ان كون العدل شرطاً لسلطنة الرشدة
 الجملة والاصل عدم مفهوم قوله لا ضرر ولا ضرار عنها ما عتد به في جميع الغائمة من ان غالب الناس على غير العدل لا يميزون
 اشتراطها الصريح للفظهم والاصل عدم ما الاول في الادب عليه ولا يشبهه فتد واما الثاني فلنصف عليه في ذلك بقوله واعلم ان
 لواعبقة العدل في الرشدة لربهم المسلمين سواء لم ينظم للمال حال لا لان الناس لا النادى عنهم فاسق ويحول الحال والجهل
 يقضى الجملة المشروطة معك هذا في الربا من جهة ضلزم قلنا للعامة ولنا نكتة مع معظم العباد لكونهم اماناً بهاء ومجتنبين
 السفاقة وقد ثبت ان الشبهة يحوي عليه لا يجوز له التصرف في الاموال ولا مباشرة النكاح وهل هذا الا للوجع العظيم والشدته
 الشديدة التي لا يحتمل عادة مضاعفاً الى ان معظم الناس الذين منهم السلاطين والامراء والحكام وارباب القهر والعلوية ومن لا
 يخاف الاخرة ويشق الدنيا الغائمة امر عظيم مستلزم لمخرج شديد ومشقة فامة بل كما كان بعد من الحالات العارضة اما
 الثالث فللادلة الاربعة الدالة على نفي المخرج في الشريعة لا يقال الاول منوع لان الاصل في المسلم العدل لا نأقول هذا
 الاصل منوع لفقدها للتبلي عليه بل صريح في جميع الغائمة بان الاصل عدمها لثبوت العدل لا على فكرة الطاعة والاعتقاد بها في اطلاق
 ومنها ما عتد به في جملة ما يحكمه في الربا من مفهوم المتقدم لا روى من ان ما نقلت الروايات واخوان العلماء المعاصرين
 فلا يميزون مدحه الله لا لقيامه واسواقهم المنع من معاملتهم ومعنا كنههم وعرفهم

بالمعاملة والمناكحة من غير تشديد العدالة وتكثير من المتعة ولا على جوف معاملته الضائق وأهل السرقة وأخذ جوف الحال المظلمة
وعلى جوف الخبث لمن جعل صفا والعينين جعل خرا وأعد في الرأبض على هذا الوجه فبعد تمامية الأهل فبعد ما شرط العادلة
على الإطلاق وليست تلك بمنفعة صريح لا صاحبها باعتبارها على القول به إنما هو في ابتداء لا في الاستدامة وعليه
حكم الإجماع فذكره وبذلك صرح الفقهاء لأن الكذب لا يبرره وأن احتياطا واعتبارا انتهى في الاستدامة فحصل هذا يمكن أن يمنع ما
ذكره اختيار الإنسان على وجه العدم وهو حسن العدالة ابتداء وإن لم يره بعدها وصفت لصدور وجهه إلى جعل فقال المسلمين على
الصحة وهو ممنوع عليه بين المسلمين كافة مستحقا من النصوص المتبعة وسيرة المسلمين في جميع الأمصار والأقضية ولا يضر معه
الجهل بالشرط في المسئلة كما لا يضر معه الجهل بكثير من الشرط المتبعة في الأموال المتباينة أسواق المسلمين كالحملو والشرط فيها
التدبير ومطلق الأموال المستزعة في المعاملة بها وانتهى بها التدكير وعدم كونهما سرقة وغير ذلك مما لا بد من ذكره ومنه مفرغ من
المسئلة بالخاصة إلى شرط أصل الرشد الذي هو أصله الحال فلو صح القتل بالذكر في اعتبار العادلة لصح القتل به لنفي
اعتبار أصل الرشد لثبوتها في جميع الأحوال الضرورية فكما لا يضر الجهل بالشرط فكذا لا يضر الجهل بمسئلة ابتداء على حال العمل السليم على الصفة
بها بالبداهة للتأويل المتبعة عندنا فنحن نذكره قدس سره بالنسبة من اتفاق القائلين بالشرط العادلة على كونهما شرطا في ابتداء
لا في الاستدامة بل كل من ينزع صريحها شرط مطلقا وعليه نزيد لفظا لا يضر في وقت سكتنا ولكن ما ذكره من احتيا
مستلوع بنبشاه غالبا لا يضر مع أصالة الحل فعل السليم على الصفة مع أنهما يجب وبذلك جعل الجب صلحا مناشئة وإن كان
أكثر الأولاد غير بلاد بغيره ومنها ما عتدل به في التدكير ولك جميع الغائبة من أن لا يجر عليه تكفيره فالناسق أولى منها
ما عتدل به في الأولين من أن العادلة لو كانت شرطا في ابتداء لا اعتبر به بعد ذلك لوجود القضيته فيه نظر ومنها ما عتدل به
في الأولين من أن لا يجر عليها إنما كان لحفظ ماله وحول منه عن التلف والتدبير والمؤخر منه ما ذكر في تنبيه الحال فالتأويل وان يركن
وسمها ما ذكره في كونه شرطا في ماله والقول للثالث ما أشاد إليه في التدكير قائلنا أن الناسق إن كان منتهقا ماله في المعاصي كيب
الغفورة والإتلاف والافتقار أو يتوصل به إلى الغش فهو غير مشيد لا يدفع إليه أمواله إجماعا بالنسبة إليه ماله وتخصيصه به في غير ذلك
وإن كان منتهقا لغير ذلك كالكذب منع الزكوة وضاعة الصلوة مع حفظ ماله دفع إليه لأن الغش من الجرح فحفظ المال وهو أصل
به ولا يجر عليه لغير ذلك وكذا لو طرد العتق الذي لا يضر من مقتضى الحال لا يبرره فأنه لا يجر عليه وبذلك نظر والأمر بغيره هو الأول
الشأن **هذه هي كل أوابل العتق سبيلها** وغير مشيد لا يدفع إليه ماله ولو لم يره لغيره الجرح وانصار شيخنا وطعن في الشر وقدره صريح في التدكير
الغبنة والنافع والمزاجع والأشياء وعدة كونه وكثرة والتحرر للغة والروضة ولك جميع الغائبة والكتابة والرا بغيره وجوب منها طرد
الاتفاق عليه ومنها ما يجر على المدة والروضة بدعي الإجماع على عدم انتفاع الجرح عن الغرض بل يوجب حيا وعشرين سنة وبعضه لا
مقصر للزمانه لا يملكه ولا يملكه عندنا وإن كان الفسخه بعض المانة حيث غاير مني بل يوجب حيا وعشرين سنة فلهذا عتق الجرح وفد إليه ماله
إن كان سبيلها وكانها تبيع الرأبض لأنه مع عدم البلوغ والوشاح له الجرح عليه ولو عينه فاحسن بل يوجب حيا وعشرين سنة فلهذا
هنا كما في الجرح في ذلك وغيره ما خلا فالغبنة ومنع من جرحه مملوغة إلى المدة المذكورة فالتأويل صريح في التدكير بأنه لو بلغ العتق
لغيره إليه ماله وإن صار شيخنا وطعن في التدكير أكثر علمه الأصل من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر وأهم برون الجرح على كل
مضيق لاله صبره كان أكبر وأبعد قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل أبو يوسف ومحمد أنها ما عتدل به في جميع الغائبة من الاستحقاق
ومنها ما عتدل به في التدكير من قوله ثم وبطلوا البنائين وحقنا لبنوا النكاح فانما ضمن منهم رشدا فعدوا إليهم لم يلزم خلق في المال على سبيل
البلوغ والرشد فلا يثبت الحكم بدعيهما ومنها ما عتدل به في التدكير انتهى من قوله ثم ولا توفوا السهلة أموالكم صريح فيها أن المأذون
ومنها ما عتدل به في التدكير انتهى من قوله ثم فان كان الذي عليه الجرح سبيلها لم يصب منها إلا ما لا يستطيع أن يجره فليقلل عليه بالعدل
أثبت قولنا أنه على السبيل واستأثر إلى هذه العوفا وقدره جميع الغائبة والرا بغيره بغير التدكير على أن لا يجر عليه ما ذكره بروننا الذكر
والأنف والفتن في الجرح المملوك في التوضيح والتدبير وقد ذكر في جميع الغائبة من التدكير أنه صرح بأنه لا يجر عليه التدكير ولا ينفق في هذا الحكم
عند طائفة الفقيهين في التدكير وشهدوا أن التدكير الجرح صا ومبدأ وعاد إلى السفة جرحه عليه ثانيا كما صرح به في كونه والرا بغيره في ردة
الأول في طلبنا أجمع عليها بقوله ثم فانما ضمن الإزمة فلهذا لم يجره عليه وحده على سبيل الجرح لا يجر عليه التدكير فلهذا استثنى
حكمه **هذه هي كل أوابل الرشد** ما عتدل به في التدكير ما عتدل به في جميع الغائبة من التدكير ما عتدل به في جميع الغائبة من التدكير ما عتدل به في جميع الغائبة من التدكير
وتدبيره كونه وقد ذكره لافه وجامع المقاصد عشرة ولك جميع الغائبة والكتابة والرا بغيره وحده على سبيل الجرح لا يجر عليه التدكير فلهذا استثنى
حكمه **هذه هي كل أوابل الرشد** ما عتدل به في التدكير ما عتدل به في جميع الغائبة من التدكير ما عتدل به في جميع الغائبة من التدكير ما عتدل به في جميع الغائبة من التدكير
والتأويل في التدكير وكثرة العمل بها ما أشاد إليه في الأول انتهى من لالة الإصناف وعليه حكمه في التدكير على ما صرح به في الروضة لك

عند

کتاب الحجیر

[illegible]

كتاب المحبر

كاتبه زيد بن محمد او لا الاثر الثاني كما صرح به في المباحث وجميع القاطعة وحكى عن الخبر الصحيح بالصحة مع ان ابن الولي لم يستكمل
 ذلك في جامع المفاسد قلائد الانكسار في العقد الواقع للاختلاف قبل البلوغ وسفاعة ان الامر بالابتلاء بنفسه يكون الفعل
 الصادر من الصبي معتبرا فهو صالح العقل بان افعال الصبي شرعية ومن ان الصبي حائز عن الصحة وافعال الصبي غير شرعية
 كما هو مبني في موضعنا والامر بالابتلاء لا يستلزم ان يكون معتبرا في قاطعة الرشيد وعلمه فلا يفتقر من حيث ان شرطه غير
 صحيح بان لا يصح بلان العقد الواقع قبل البلوغ القائم على اختيار النفس بما يجزى به الذكاء ولا في واحد احدا منه على هذا لا في
 انه يجوز اختياره بكتبا بعد رشده **هـ** ثبت وهذا الذكاء لا في شبهة وجلبين عدلين به وقد صرح به في المتن مع
 والناقص وقد ذكره بعد الموضع والروضة ولك جميع القاطعة والناقص وجه منها ظهور الاتفاق عليه ومنها حكاية الزمان
 عن بعض اصحابنا الصريح يدعي الاجماع في ظهور كلامه في دعائه ومنها ما عمل به في جميع القاطعة والناقص من مجموع ما دل على
 قبول شهادة العدلين في كل موضوع مشبه ومنها ما عمل به في الباين منهم من استدل ان اكرار الموضوع الصريح المشبه به
 لثبوت ما كلفنا ومنها انه لو لم يأت في الاصل في ثبوت الرشيد على الاختلاف في الحجج العظمى كما لا يخفى وهو متفق شرعا وقد اختلف
 هذا في جميع القاطعة اتم ومنها نحو ما دل على ثبوت البلوغ والعقل والعدالة وهو ما شرده العدلين ومنها ان العمود من
 السليبي يقول شهادة العدلين ومنها ان الاصل لسلط المالك على ملكه خرج منه من ثبوت رشده ولو لم يثبت العدلين به
 ودل على جرح من شهد له عدلان رشدا فبقى مندوب ما خضعه ثم يثبت اليه على اموال ولا يملك بغير رشده في كل ما يقع انما
 يثبت رشدا لا في شبهة النساء كما صرح به في الكتب القديمة بل القام انما بالاختلاف فيه وقد صرح به في الباين فلا بد من الاجماع
 كغير من الصادات ثم عمل عليه بالصور المستفيدة الدالة على اكتفائه بثبوت منفردات فيما لا يبلغ عليه الرجال غالبا
 بناء على كون رشدا ذلك فلا اشكال في عملنا اتم كما في جميع القاطعة بقاعدة في الحجج ومثل بها اتم في ذلك قلائد
 رشدا لمة مما لا يطرح عليه الرجال غالبا فلا يخفى في ثبوت رشدهم على الرجال اتم الحجج والصحيح واليه اشار اتم بقوله
 لستة الاضمار وصرح في ثبوت العترة شهادة النساء بذلك ان يكن اربع وهو ظاهر لا رشدا ولك جميع القاطعة وما يماثلها
 من غيرها من الكتب القديمة فا ذكره في قوله هو الاثر الثاني ثبت رشدا لا في اتم بثبوت رشده وجلبين عدلين كما صرح به في المتن
 وجميع القاطعة والباين وجميع عليه في الاول بقاعدة الاول في ما يخرجه وعدم الخلاف فيه وبعض كثر من الصادات متوحي
 الاجماع عليه الرابع صرح في المتن بأنه ثبت رشدا لا في اتم بثبوت رشده اربع في غنى عن الخامس بقية الشاهدنا ذكر انا لا في
 او حتى للعدالة كما صرح به في الباين اتم رشدا على توقف ثبوت الرشيد بثبوت الرجال والفتاوى الضافي على اتمها صاعدا لهما وكثير
 بالرشيد على غير لغو الاعتناء عليها ولا يجوز لكل احد احتياج المعرفة الرشيد لاعتقاد عمله صالح بالاول والباين في ذلك
 جميع القاطعة وهو في غاية القوة لوجوه منها ان اصحاب الذين تقدم الاشارة الى كلامهم اطلقوا ثبوت الرشيد بالثبوت
 على المترقب على حكم الحاكم ولو كان موقفا عليه لوقع منهم او من بعضهم اليه عليه لان ذلك عادية وبمجرد ما اذنا اليه
 في جميع القاطعة على ان ثبت الرشيد بثبوت عدلين بذلك عند الحاكم في جميع احواله وبمجرد ما اذنا اليه لاعتداله او حكم به
 فظاهر من اتم انما الحكم الى الشهادة في الامور الاساسية استثنى وليس الرشيد بنفسه يقتضيه عدم الثبوت في جميعه وعدم ترتيب
 الاحكام على دليل لا يشترط في ظاهره يمكن الثبوت دفعا للفرق فيما هو مادل على جواز قبول شهادة العدلين ومنها نحو ما دل
 على ثبوت الحلال والعدالة لثبوت الشهادة على ولور حكم الحاكم بها ومنها ان الوقف على الحكم من توطيد الدعوى على ثبوت الرشيد بلان
 الحجج العظمى والمشتقة الشديدة لثبوت الحاكم في اكثر الامكنة وعدم التمكن من الوصول اليه في اكثر الاثنية غالبا **هـ** استخرج
 الشرايع والناقص القريب من بان السنية هو الذي يصرف ماله في غير الاغراض الصالحة وبمجرد ما اذنا لهما صرح في الاشارة
 بان السنية هو المبدأ لحواله في غير الاغراض الصالحة عن المصروف في ماله في القواعد بان السنية هو الذي يصرف ماله على غير الاغراض
 الملائم لافعال العقل وصرح المذهب الرابع بان السنية هو صرف ماله في القواعد بان السنية هو الذي يصرف ماله على غير الاغراض
 وقال والباين بان السنية والسنية مقابل الرشيد بالرشيد وبمجرد ما اذنا لهما في الاغراض وهو كمال اتم بما لا خلاف فيه
 بدل عليه العرف كما لا يخفى في كل سنية ليس رشيد وكل رشيد ليس بسنية فكل الرشيد يحقق الرشيد اذا انفق اثنى عشر سنية
 وبالمعنى ينتج عن هذا الحكم بعمامة من لم يبلغ ماله وبمجرد ما اذنا لهما في الاغراض والاشارة بافعال العدلاء وفي غير الاغراض
 المعصية ولا خلاف في الاشكال بذلك وهذا عليه مضاعفا الى الاثني والعرف واللغة وهل يحقق السنية حاشه يحقق
 الاصلح المالك كما ان الرشيد لا يصره في غير الاغراض الصالحة والوجه التبر بالاشارة بافعال العدلاء ولكن لا يصره
 له في اصله على الوجه المتبر عنه العدلاء الا ما صرح بالاول في ذلك وهو يقتضي اطلاق الكتب الصريحة بتوقف الرشيد على الصلاح

مع شهادة

المال والمالين بينهما دعوى الاتفاق عليه ولا إشكال في ذلك حيث يصدق حقه في دعواه واحدة السفاضة مع ذلك ولا فالأقرب
عدم الحكم بها داخل في تلك إصلاح المال بصرفه في الوجوه اللاحقة بأصل إمكان اعتقاده ولكن أصله في الوجوه اللاحقة بالتمسك
على وجه الاتفاق في كل شيء يصادفه أولا لا في الأول لما بيناه سابقا من توقف الرشد على الملكة صريح في ذلك بان لو كان له ملكة
الاصلاح والتمتع جميع المال لكن تنفقه بعد ذلك في غير الوجوه اللاحقة بماله فانه لا يكون مشهرا اليهم وهو يجب وعلم من السفاضة
أصولها اتفاق المال في الهبات كغير الجور والاشاء لله والتمتع وتعود ذلك وقد صرح من اللغة المذكورة والخبر في ذلك التخصيص
وجميع الفائدة والربا من بل صرح في الأول بدعوى الإجماع عليه ثم احتج عليه بغيره وتبنيه إياه في غير حالة وهو على الملازمة
مشكوك ولا صريح في الكتابة بان الاتفاق في الهبات على وجهها لا يوجب سفاضة ومنها صرف المال في الأطعمة النسيئة التي لا يوجب ماله
بصحة خبره وبلده وشرفه وضبطه وقد صرح بهذا في الاشياء والخبر في ذلك وصحة الكتابة زاد في الثالث فلا ومنه غير الاشياء
الفاخرة واللباس والكنز ونحوه وصريح في المذكورة بان صرف المال في الملابس الثمينة والبنانيات في غير المأكولات والجملة التي لا يكون
بماله سفاضة وما ذكره من جعل الصدق حجة في السفاضة كما أشار إليه في جميع الفائدة فلا صرف المال في الأطعمة النسيئة والاشياء
الاولى والغريبة لنظر الاتفاق بماله بحيث يوجب على ذلك عرفا غالبا سفاضة ومنها ما يوجب مال بالكتابة في الخبر صرح بهذا في أكثر
جميع الفائدة والخلق في المذكورة وذلك والربا من كون التخصيص سفاضة ومنها عدم التخصيص في الاعتداء والتبني في المسائل وفي
صريح بهذا في الشرايع والمذكورة وقد ورد في التخصيص ذلك وقد وجه الفائدة والربا من صريح في جميع المفاصل ذلك والكتابة والاولى
بان العمل والاولى لا يخلع احدا بالاولى سفاضة وعلازمة الثاني والرابع من وقوع كثير من النقصين بالرشد وهو جيد وينبغي التنبه
على موافاة الأول صريح في اللغة بانه يقتضي الرشد لعدة على حفظ الموضع وتحصيل المعلوم ومنه في جميع الفائدة وهو الاقرب في الشافعي
صريح في جميع الفائدة بان الذي يترتب من سفاضة ليس بسفيه وهو جيد الثالث صريح في الكتابة بان تعدد الملبوسات وكثيرها ليس
صحيحا عليه بالاخبار المستفيض وما ذكره من جعل سفاضة اسم السفاضة الرابع لا إشكال في عدم تحقق السفاضة بصرف المال في حقوق
الخير في سبيل الله فمن الصدقات المحضبة والادوية كبناء المساجد والمدارس والرباط وكاء العساكر وإطعام المساكين فانه
الفقره وتعود للبحث في قولنا لا إشكال في عدم تحقق السفاضة بصرفه في جميع ماله او أكثرها في صنوف الخير وفي سبيل الله
ثم وان لو كان لا إشكال في عدم تحققها لكان لا إشكال في عدم تحققها في جميع ماله او أكثرها في صنوف الخير وفي سبيل الله
دعوى التخصيص عليه ذلك وثانيها انها لا تحقق بين ذلك وهو في المذكورة والكتابة وغيرهما المذكورين وهو منها الأصل ومنها ان ذلك
لو كان موجبا للسفاضة والخبر صريح في أن الرشد لازم بشهادة الاثبات وانصوبات الواردة في الامور التي توجب بذلك الخبر والناس على
فالمقدم مثله اما الملازمة فلا والله سبحانه لا بأس بما يفتقر السفاضة وما يبين ان ذلك فلا بد من عدم التخصيص في جميع
لا دليل عليها كما في عمل البحث وقد اشار الى ذلك في جميع الفائدة بقوله صرف المال في الفقرات وانصوبات الخبرات ليس يتبدل اطلاقها
منها بالرشد وهو العلم من الكتاب السنة اذ التخصيص الفرعي على الاتفاق فيهما أكثر هذا لا يمكن حصوه وعدد ذلك العوارض قوله
ثم في نوايا الرق يتبعوا انما يتحقق ولما المال على وجهه ومنها ان السفاضة انما تتحقق باعتبار خلو صرف المال عن فائدة فاعا بالاولى
الامر من اذن ذلك فان العوارض التي يترتب على هذا النوع من الصرف اعظم من المال من جميع العوارض بالدونية بالضرورة وبهذا الوجه
تتم من جهة واحدة فله عارضا لها وقوله ثم ومن ثم من الله وفيه لحسن الالباب وبالجملة هذه العوارض يبين بها ذلك النوع من
فكيف بالاموال ولذا يثبت لثبات الاشياء والاصحيا والاولى ما يقتضيه وعندها فكيف يمكن ان يعدل في الاموال لكثرة الاجل يحصلها
مع ان المعاملات في رزق الناس توقع نفع في ايجاد سفاضة ومحال ان يكون المعاملة مع الله سبحانه اذ رزقنا بالمال ومع الناس
ما خلفه من البقرة ومنها ان السفاضة والرشد من موضوعات الاحكام الشرعية فبالرجوع منها الى الميراث ولا شك انه يصدق
على من لا كثر امواله بل يوجب سبيل الله وقد صنف الخبرات في ذلك الله ثم داخلها الله ان الرشد مدح ولا يصدق عليه انه
سفيه بوجوب الوجوه ومنها ما بينه عليه في قوله ومن السفيه من خرج جاعلة من العينة وبعض الامم عليهم السلام الحسن في
في ما لم يخرجه بصدقه ما ذكره في جميع الفائدة فلا يوجب ذلك انما رادهم الا في سبيل المسكين واليتيم والاسير على نفسه وولده
ووجبه وانه من كونهما مئين وسنة حاجتهم يمكن دفع حاجتهم باعمالهم فانهم يفتقر الى التفتيش في استئثار من موقوف
ثلاثة اصوع من ائتمار وحسنه فالحكم في المسامحة اخبر بحسنه الخواص بعد دفع عظام اباها وقوله ولا يفسد وماذا من اكلهم
الماء في هذه الثلاثة الباطل في انه بان كانا مئين فترك فيهم سوية على ان يدفع عنهم ليرسله الامم في جميع الباطل وليس ذلك
مخصوصا بهم بل لكل من يصدق ذلك الباطل في بعض هذا ذكره في خبره في النبي صلى الله عليه وسلم في انما ياكل كفاية في الجوارح من اكل
الكثرة في سبيل الله ثم لا يقال هذا من دفع مائة عليه في ذلك بقوله الا ان يمنع من كون ذلك لا يفي بهم والكل لم يما في ذلك

الدم

کنا، اوجھر

[illegible]

الجرح على السببه الفصل سبعة بعدد البلوغ يخرج السببه من غير توقف على حكم الحاكم لا يقال لا قبل الفصل بين هذه السببه
 السببه الذي قد انصف بالورش قبل تمامه بالساعة لا نأقول ذلك من وجوه كبرت لا قد صرح في جميع القامات بان الظاهر لا يخرج
 انه يثبت الجرح على السببه الفصل سبعة بعدد البلوغ يخرج السببه من غير توقف على حكم الحاكم
 بل صرح بغيره دعوى الجراح على ذلك من شرح الشهيد ومنه نظر لما اوردوه عليه بعض الاجلة قالوا ان خبر بان الظن من كلامه
 ان محل الخلاف ما هو من الامرين وما نقله من شرح الشهيد من الاجماع على ما اوردناه والظاهر ان ما اوردناه الى شرحه على الاثر
 كما يشير اليه ما نقلناه من الكفايه في المذكور ولا يترتب من هذه المسئلة بالكلية بل ظاهره ان مثل عبارات خبره انما هو
 لانهم جعلوا العنوان في خلاف السببه بقول مطلق وهو لم يرد ان يكون متصلا بالصغرا ومنفصلا عنه لان الامرين لم يرد
 عنه في حال الصغر وكان متصلا باحد على ثبوت الجرح بعد الصغر فانه احدا سببه وانما جعلوا بعد البلوغ لرد ذلك السببه
 ووردوا ما هو مما ذكرنا وهذا الفصل الذي ذكره لرافع عليه الا في كل صوره قد بناه في هذا ذكره بان لاصحاب هذه المسئلة
 وان المقتضى السببه في غير محل النزاع بحيث يشمل المسبوق بالورش وعدمه لانهم صرحوا من غير نقل خلاف لان بعض السامعين
 اذ قلنا الجرح على السببه باليه ماله ولزول عليه الجرح ان صادف في موضع السببه صرح جاعته منهم بغير الاجماع عليه
 الظاهر ان الجرح انما يثبت على الصغر لم يكن متوقفا على حكمه فيحصل النزاع في السببه في المسبوق بالورش قبل بل لا يرد في ذلك
 المسئلة من حيث ان الجرح على من بلغ فيها ولو لم يحكم به الحاكم بل انما يدل على ذلك بالاطلاق كالا جرح في التحقيق ان السامعين
 بين كلامهم ثم قلنا لسببه وكلامهم في هذه المسئلة يتناول العامين من وجهه يمكن لميلها كلامها بالافواه ولكن احتمال بله كلامهم
 لذلك المسئلة بما ذكره في هذه المسئلة في غاية القوة ثم واما ما قلنا فلان عليه ما ينفرد من الابهة الشرعية اشتراط الرشده وفيه ما
 الصغير بعد بلوغه وهو لا يثبت عدم صحة تصرفه في المعاملات كونه سببه لان بينه وبين الامرين ثم واما ما قلنا
 فلهما اختاره المصنف في الابهة الشرعية بادلة القول الثاني منها ما يثبتها جميع المقاصد حثه ذلك والكفايه والواضح من منطوق قوله
 ثم فان كان الذي عليه الحق سببه او قصيرا ولا يستطيع بل هو فعله عليه بالعدل حيث ثبت على السببه الخوا لا يثبت في
 على ان يوجب الجرح بل قد ورد عليه في جميع القامات قالوا هذه الابهة مخصوصه بعدم الاموال والى هذه الامتصاص على ان يزيل المراد
 بالسببه الجاحل بالاملاء ومثل الظاهر من ذلك في جميع اديانهم ويجعل خبره لنا يثبت ويجعل كونه في الانتهاء والجرح عليه
 بحكم الحاكم ولهذا لا يثبت السببه الجرح عليه ثم ومنها ما يثبت في الكفايه من قوله نعم ولا يثبت السببه الا لو لم يكن الابهة حيث جعل
 سبحانه مناط المنع السببه فلا يحتاج الى امر اخر وذلك لان تعليق الحكم على المشتق يفيد عليه سببه الاشتقاق كاصح به في جميع القامات
 قالوا وهذا يثبت اذ ان العلة هو السببه وصحبه انما لا يثبت علة بغيرها المقتضى كل سببه ولكنه اورد على ذلك قالوا هذه
 الابهة مخصوصه بالانسان وليس له المال علمه قالوا هذا على تقدير تسليم ان المراد بالسببه المبدءون وبالاموال المواليم الصفة
 الاولاد وانهم المراد بكبرية وارزوقهم وقيل المراد موال الخاضعين وقد اورد بان لا يوجب الاموالهم الى السببه بالتقصير
 لسانهم واطعاهم بل يرد عليهم منها ولا يلزمها اليهم ثم يرد فيهم وهو الظن من الابهة وفي بعض الاخبار انهم اشتاء اليه وتعلم
 من جميع اليان فعنها الروي عن السامع في تفسير قوله نعم ولا يثبت السببه الا لو لم يكن من العلة ثم قاله انما لا يثبت السببه
 منها والورش يثبت كغيره يكون موالهم او انما فقال لا اذن انما لا يثبت السببه الا لو لم يكن من العلة ثم قاله انما لا يثبت السببه
 اليها ولا يجوز ان يثبتها حتى يبلغ النكاح ويجعل في ذلك العلم وجعل عليه الحدود واما في الفرض لا يكون مقصدا ولا شرا بغيره
 زائفا فاذا اثنه وشدا وضع اليه المال واشد عليه وان كانوا لا يملكون انه بلغ ما يقين بوجوبه او ثبت هانده واذا كان
 ملك فقد بلغ فبذلك اليه ماله اذا كان رشدا ولا يجوز ان يجبر عنه ماله وبه نظر لضعف سند هذه الرواية كالتأليف
 قسحان للجرح مع عدم صراحة ولا سيما على المدي كما لا يثبت السابقة ومنها ما يثبت في غاية المراد ولا يباح والورش
 من ان يقتضي الجرح والعلة منه هو السببه فوجب ضعفه بغير السببه لان وجود العلة يثبت وجود المعلول وبه نظر ولذا اجاب
 عن هذا في جميع القامات بان العلة هي السببه لا العلة في ذاته ليس بجرح ومنها ما صرح به في جميع القامات من ان يجوز المعاملة للسببه حيث
 لم يجز الجرح عليه يقتضي تبنيح ماله في المحال لا يوجب اذى عاف يردهم وهو من عظيم الظلم فيه شرعا وعقلا فليس
 ما يخصصه مثلا يقول ان في النكاح اضرار له وبه نظر ومنها ان الجرح اكثر الاسباب الموجبة له كالموت والرشه وعدم البلوغ
 المرض لا يتوقف على حكم الحاكم بل قد جعل الجرح علما بالاستفراء ويؤيد ان اكثر الاحكام المنوطة في الكتاب بالسببه وكلام اصحاب
 ما وصف غايته لا يتوقف فيها الموضوعات على حكم الحاكم فكذلك علما بالاستفراء ومنها ان الجرح السببه لو توقف على حكم
 الحاكم لورد التنبه عليه في اية اوردوا في توفيق الدقعي عليه والناقل قبل قطعها ما اشار اليه في جميع القامات قالوا من المقتضى

كتاب المحرر

والشاهد بان السفة بنفسه مانع بل يبعد حصول الاصحاب كلها في جميع الاحكام من البيع والامانة والوفاء والوصية والجنون
 مشعونة بأشراط الرشد من اعتدال غير مجتهد كلها على الرشد والسفة ابتداء لانهم يملكون ويبيعون ويوفون عليهم ونحوها
 اكثرية بحيث يفهم عدم النزاع في ذلك كما يقتضيه البائع والمفعل ومجملها على ان السفة مانع عن حكم الحاكم وهو ظاهر فيها
 وذكر نظائرها ومنها اصابة العقل بالجنون الثابت قبل البلوغ وغيره نظر لما مضى باطله عدم المحاققات من حصول السفة في
 البلوغ والرشاد لا قبل الفصل بين الصغيرين على انهما مبدئي ترجيح المصلحة الثانية لاخذها بدالة القول الثاني والاخرين وقوة
 منها ما يملك به ذلك وجميع الفاعلة وهما الماراد والى ان من في المحرر خلاف اصل بقصده على عدم وجود اليقين وليس الا بحدس
 احكام ومنها العمومات الدالة على جرحه في البائع وقوله في حقهم انهم في العقل والاعتقاد واصلها البيع ولا نكاحا او اموالكم بكم بالخلل
 الا ان تكون بقاءه عن عرض وقوله الناس سلطون على اموالهم والمؤمنون عند شروطهم والصحيح ان بين المسلمين وقدر انما لهاف
 جميع الدلالة فانما قبل المشهور وقوته على حكم الحاكم وهو موهوم على مقتضى ذكره للاسلاف وسلط الناس على اموالهم وعقلا ونظرا
 شمول لولا الضمومات بقدرها الذي يخلق زمان سبعة من الكتاب السفة ومصدقها عليه في ولعمد الدلالة في الكتاب السفة الاعلى
 استحباب المحرر الى ان يسلطوا الفاعلة فلا هذا دليل قوي في عدم الاجماع على عدم تحققة في الغفلان لا بعد وبهذه الاجماع
 السفة السفة وقد يثبت في بعض ما ذكره ولكن لا شك ان به دالة العمومات المتقدمة على ذلك لا يقال بما مضى هذه القول
 العمومات الدالة على كون السفة محرم عليه مطلق من الكتاب السفة وقد يثبت في البها الاغلق وهي بعض مطلق من تلك العمومات
 فيجب تحصيلها خصوصا مع مقتضاها هذه العمومات وجوب احتياطية في نظام البها الاشارة لا تقول هذا مدعى اما الاول فلتنع من
 بنوع العمومات الدالة على كون السفة محرم عليه لاثبات الجرح عليه مطلقا كاندفاع البها الاشارة واما الثاني فلتنع من كون هذه
 العمومات احصى مطلقا على ما لم يمتد مطلقا او من جهة يكون النفاذ بين هذه السفة من العمومات من قبل فاض العومين من وجه
 ذلك لان هذه العمومات تخلق الجنون والسفة بالمعنى المتعارف وهذا اصحاب لان السفة لغز فيهم الامر من وجب جعل الدلالة
 الفاظ الكتاب السفة كلها على السلف عليه بين النفاذ من الظاهر لخصاص العمومات المتقدمة الدالة على جرحه في البائع والخلل
 المكلف فلا يمتد الجنون وان شئت معاملة السفة لنفسه ولغيره ونصونه في قوله هو اكل والشب والحدود وترجم في هذه
 العمومات لا ذكر بها او جرحه ولا انها واخذها بما يسهل اليها الاشارة سلتا ان السفة محرم ولا تحققة بها من جهة ثمة في
 الاصحاب لكن مع هذا يكون النفاذ بين هذين السفة من العمومات من قبل فاض العومين من وجه ثمة وذلك لان القول
 المتقدم في الدلالة على جرحه في البائع المكلف قد خرج منها السفة التي تكتب الحاكم بالاجماع ومن الظاهر انه يلزم من هذا ان حكم
 بان النفاذ بين هذين السفة من العمومات من قبل فاض العومين من وجه ثمة لكونه يحتاج الى ثمة لا يوجب تحقيق ما في الاقوال
 وشروطها مع السفة قبل جرحه في البائع وهو مادة الاجماع فتبين كون النفاذ من من قبل فاض العومين من وجه ثمة سلتا
 ان النفاذ من ههنا من قبل فاض العام والخاص المطلقين ولكن يفسر جرح في السفة من العمومات الدالة على جرحه في البائع
 المكلف فيقتضي اولى اكثر اقل العام منه وخصه في الاقل من السفة ان اكثر افراد البائع المكلف عنه خصوصا على القول بحصول
 السفة بغير اقل اقل العام منه وخصه في الاقل من السفة ان اكثر افراد البائع المكلف عنه خصوصا على القول بحصول
 السفة محرم عليه في جرحه في البائع لسنه ثمة ومنها الاشارة اليه وكذا ولا يمتد ذلك من ان السفة امر في ولا نظام في مختلفه
 كونه موطا بنظر الحاكم ومنها ان لو ثبت الجرح على السفة بغير السفة لزم تركه معاملة مع الناس جميعا لثبات البائع والصلي ولا جاز ولبينه
 والتمسك بغير ذلك ولا يثبت في الامر بغيره وشدة شعاع وهو في غاية الضلوع وغيره السفة والظلال عليها فاعلم مثلها الملائكة
 على القول بتولية الرشد على الملائكة وتعلق السفة بغيره حتى والعصب الفاعلة والسفة وذلك لان طالب الناس خصوصا الكفار
 والمقاتلين والظالمين والعامسوا اكثر لعموم السفة الملائكة فيهم من السفة فيجوز لعمد على اموالهم العقل بعد موافقة الرشد على
 حصوله مع عدم العصب الفاعلة فلا الناس بين استناف الثلثة معلوم السفة وهو غالب الدنيا والسفة فيمن من ارجاء السفة
 سطر عليهم من الناس من هذا السفة كالابن في معلوم الرشد في غاية الدلالة وبغاية السفة في ارجاء السفة في ارجاء السفة
 الصنف كالاول حيث ترك معاملة في نقد فيوثق الجرح على السفة بغير السفة لان السفة السفة عدم السفة من العقل
 فاذا جهل بها احوال السفة على غنى شرا اعتد وبالله القطر بغيره الجرح في السفة فلا يمتد معاملة مع ذلك ومن الظاهر ان
 الصنف الثاني ان السفة البها في غاية الضلوع لا كالسفة والسفة البها على الجرح لثباته في السفة فيكون الحكم بعض معاملة بغيره
 وان قلنا بغيره الجرح على السفة بغيره من هذا ذلك لان الاصل في البائع المائل وكل كان ادنى الضم في الرشد فيكون ان لا يكون
 المنة الطهارة وفيها السلم المكية وفي ضله السفة لا تقول لا دليل على هذا الاصل من غير من دالة الاجماع في السفة

والإسلام

فما إذا الإجماع فلا ريب أحد من الأصحاب فيه عليه وكيف يدعى إجماعهم على اعتباره وأما الاتفاق على معاملة جميعهم
 قديما وحديثا وأدركها في جميع الأصناف فلا بد على جهة الأصل المذكور وكونه مستند في الجواز لا احتمال أن يكون مستند فيه
 مومدا على عدم ثبوت الحجر على الجنب بمجرد السعة لا يقال الجمل على هذا يقتضيه من الحيوان الدلالة على كون السعة مجزوا
 عليه مقام ولا يلزم هذا على تقدير كونها لو بمجرد الأصل المذكور فيمكن الاحتجاج بالمتفق عليه من عدم هذا السعة وبغير صلاة عدل
 الذي هو ملكة منسوبة مسوقة على عدم وجود مسقة للأعووان الدلالة على عدم وجود ثبوت الإتيان بالشك وكذا جزم خصم
 الأعوان لا منافعة من الاحتياج على غير العلم بالكتابة السنة ومن الظاهر أن كتابة الخصم في الأعوان الدلالة على ثبوت الحجر على السعة
 بمجرد السعة على الأصل لا يصح في الحال أو شذوذاً وما العقل فلا لا يغير منه ما يدل على جهة الأصل المذكور ودع أن يدل على
 وأما بطلان الثاني فلو جاز أحد ما أن المعصية من جهة المسلمين قديما وحديثا أو كتابة لمعاملة مع السعة والمجبولين ما لا بد من الحجر
 المحاكم غير نكار ولا تكبر فإنها لا توجب ترك معاملة أولئك لظواهرها بالاحتياط ولا أشهر فلهذا هو التمسك بآية الزناد
 والدلالة على بطلانها فإن ترك معاملتهم موجب لضرب العنق والمشقة الشديدة والعسر الكامل والأصل عدم ذلك للمعصية
 الدلالة على بطلانها والضرب والحجج من الكتاب السنة وعلمية على ما ذكره جميع الفائدة فلا أن كان مجرد السعة مجرد لكل المعاملات ولو كان
 كان غالب الناس مجبولي الحال لا معلوم السعة وهو ظاهر مع اعتبار العدالة لرفع عدمها بغير حشو إذا العيون العترة التي هي الشاف
 من أن أولئك لا يفي بهذه الأصل في الحال بل لا بد من السعة الأصل في الوجود وصحبه المندم ومنها أنه لو كان السعة مجرداً على حكم
 السعة لما توقف حجر عليه على حكم الحاكم به والدلالة على بطلان عدمه ما لا يلزمه فظاهرة وأما بطلان الثاني فلما بينه عليه في ترك
 فلا دور وعرفه بن الزبير أن عبد الله بن جعفر تابع بها فقال حتى لا يترحم حتى يجرى عليك فاقبضه من جعفر الزبير فقال لا يترحم
 وان علمنا به بدين فاقبضه بن الزبير لا الحجر على فقال الزبير ما شر بك في البيع قال لا يترحم حتى لا يترحم حتى لا يترحم حتى لا يترحم
 فقال الزبير ما شر بك في البيع فقال جعفر كيف هو جمل شريك الزبير في المسئلة وقاية الأشكال فلا يترحم ترك الاحتياط فيها
 خصوصاً ما فيها ما لا يخفى سبباً ولكن القول الثاني في غاية القوة وبغير التلبس على الجور الأول ذات الحجر على السعة أما يجزم لها
 به أو مجرد السعة فلهذا هو السبب فلا استكانة في الحجر حتى جعلت على حكم الحاكم به أو لا بل يزول بمجرد تحقق الزناد
 الاختلاف الأصحاب في ذلك على قولين الأول أنه توقف على حكم الحاكم به وهو الرابع وثالثه وثانيه وثالثه من الحجر على السعة
 يتوقف عليه بل يزول بمجرد تحقق الزناد وهو ثالثه مع المقاصد ذلك وقته وجميع الفائدة والكتابة والأرض وغيرهما حتى من جهة
 للأولين وجوبها ما تمسك به الرابع وثالثه إليه في ذلك وقت من أن وقع الحجر الثابت على خلاف الأصل فلا يلزم منه من أن يضاهي
 على التقدير الثبوت وهو وجه حكم الحاكم به ومنها ما أشار إليه في لغتك من أن السعة أمر من أن لا تضاهيه فتختلف عن حاله
 ومنها ما أفيد منها أن ثبوت الحجر بالسعة يتوقف على حكم الحاكم فكذلك في غير وقت وجب هذه الملازمة في غاية المراد وما يحاط به وأما
 صرح جلال الذكر على ما حكاهنا في جميع الفائدة وفيما يستعمل من الأدلة وأما ما يتوقف عليها من المصداق كما صرح به في جميع الفائدة
 لعدم الدليل على ما بين من الأدلة لا ينافي الأصل ولا أن السعة لا كل من قال يتوقف ثبوت الحجر على الحكم قال يتوقف الرفع عليه فأنفع
 ذلك لأن أقوال الأصحاب في مسألة توقف ثبوت الحجر والسعة قد مضى فيها ما عالج الحكم وأما جزم أصريه في ذلك أحد ما توقف الزناد
 عليه وهو الذي صار إليه في الشرائع لا يشاد ويحكم من الميسر وثالثه على عدم توقفه عليه وهو الذي صار إليه في ذلك والكتابة ولزمن
 وجهه وهو وجه الرابع وأشار من هذا البشور والقبول وقالها توقف الرفع عليه دون البشور وهو الذي صار إليه في جميع الفائدة وصريح ذلك بأنه قيل في
 صرح بنفسه في غاية المراد وأما ما توقف البشور عليه دون الرفع وهو الذي صار إليه في جميع الفائدة وصريح ذلك بأنه قيل في
 الثالث به وصريح الرابع من جاءه صرحاً بأنه مجهول لقاتل عدوى عدم القاتل بالفضل ونبوت الملازمة به منسقة إلا
 أن يقال أن القاتل بالفضل وإن كان موجوداً إلا أنه شاذ ولم يثبت كونه من المنعدين ظاهراً به وجه منظره للأحاديث في وجه
 أمثالها ما قيل به في ذلك والكتابة من أن المنعدين هو السعة فلا بد من الوقوع في المنعدين جميعاً لا بد من ظهوره ولا يلزم من أن
 السعة بنفسه منقضى بل هو مع حكم الحاكم أو بدو حكم الحاكم أو ما يقع فقط لا يتحقق ذلك وأما ما يقال أن السعة بنفسه
 لحده الحجر من الظاهر لا ينفذ الجلس لا يستمر ارتفاع المسبب بل جزاء يتحقق سبباً ولا سبباً لا ينفذ لا بد من سبب
 الاسم ومنها قوله ثم قال نعم منهم مثلاً الآية وقد منك به في الوعد والكتابة والرأى كذا عمل به في ذلك فلا وجه
 خلق الأمر بالرفع على أن السعة لا بد من توقف عمله على الرأى ولكن الرأى لا ينفذ في بعضه بل في بعضه فلا بد من توقفه
 المدعى وأن الحكم الحاكم برفع الحجر عنه وقد يجاب بأن الظاهر من الإطلاق هنا من الحكم عليه الحاكم بالحجر وأما السعة بل

كتاب المحرر

لرب تصعب السند أصلا فلا يثبت على البحث فتم بينهما على ما في الكتاب من عموم قوله الناس مسلطون على أموالهم وبعضها الثبات
 المتقدمة الدالة على أصالة هذه تصرفات البائع العاقل ولعلنا قد سمعنا في جميع الفوائد في مقام الاحتياج على إصابته بالانقضاء والاصل
 عدم الجرح على أحد فلا يتقلا لأما ثبت بالدليل موعود السند وحكم الحاكم وقد يقال قد يخرج من العمومات المذكورة السند
 الذي حكم الحاكم في بيعه واستأجره فلا يمكن أن يفتلها بعدد والى السند لأن من خرج كذا لا يفتلها غيره فأيضا لا يرد من غير الرجوع على
 أصالة بقاء الحكم السابق وهو منافق الجرح لأدفعه كالاحتجاج وقد يجاب بأن لا يفتلها إلا من في العمومات المذكورة بعد استلزامها على
 نظامها من العموم والأطلاق لثبوت الجرح على السند بجرح الحاكم عليه بالإجماع فلو دار بين الضيق وهو ما في بيع السند الجرح عليه من
 اللفظ العام وهو الناس في الرواية المتقدمة والعقود في قوله أو فوالا بالعقود في قوله المؤمنين عند شوطهم فمع ما ذكره وبين
 إبقاء العام على عمومه ونسبها لطلاق حكم العمومات المذكورة بصوت جرح الحاكم عليه فيكون فيها استدراجا تحت العمومات فلا يخلو
 ببعض ما ذكره على وجه الاستدلال بها على ذلك لا الاحتجاج من الظاهر أن مقتضى الإطلاق هو أن يتجهل العام لأنه جاز لا محالة
 الأول وبه نظر فتم ومنها ما يمس له في جميع الفوائد قائلا وأما إذا قيل أنه لا يثبت له الحكم الحاكم فيجوز أن يرد ذلك السند لأن
 حكم الحاكم كان مشروطا بوجوده فلا يحد ما يمكن ثبوته ويحدد بقاءه من دون شرط سبها من القول بأن البقاء صالح في العلة وأن
 علة الحدوث قد بطلت أنه قد يفسر إجماع الحاكم في فصل الضرر بالمتغير من غيره وما له مع عدم المنفعة الحقيقية في السند من المنفعة بعد
 زواله إلا الحكم الحاكم مع إشكاله في ثبوته بدونه من أصل الناموس لأن العلة هو السند فلا يبقى العمل بعد زوالها وبحسب الضرر مع
 عدم السند ومنها ذكره نظرا ويكفي أن كانت المسئلة في غاية الاشتغال فلا ينفق فيها إلى الاحتياط ولكن القول الثاني في غاية القوة
 الثاني في جميع الفوائد بأنه يمكن قول في المسئلة ولو كان يفرق إجماع وهو أنه يكون منوها جرح السند من الضيق بها لا مصلحة له
 ذلك بل يكون مضرا مثل الغير الفاضل وشرا له مما هو في مال بل هو من غير الأغراض المحسنة لطم ويكون منوها عنه
 بحكم الحاكم أو لا يكون له ذلك ثم الثالث الأصل الثالث جرح الحاكم فلا أصل له وبوجه البقرة ثم وأما فصله الثاني في السند
 بالجرح من دون توقف على حكم الحاكم فله من بعض الإجماع أن الأصل عدمه وبوجه إشكال في اللغة فإنه العتق من كل أيا كان إنسان
 السند الجرح عليه شيئا فبعضه بأنه كان بايع بالطلاق لغيره الولى إذا كان بايع موجودا استأجره الإياج المال له فبعضه
 من اللذة الخارج وقد ذكره والمعه وضد ذلك في جميع الفوائد بل الظاهر أن الأصل فيه ولا فرق بين أن استأجره مع وجوده
 بين أن يكون الإياج عالما بأضاف المشتري إلى الفاضل العقد ولا بد من صحة ذلك في جميع الفوائد بأن البيع نفسه بالطلاق الرجوع
 في ماله من وجوده بطله ما ذكره من إطلاق ما عدا من الكتب المتقدمة بل نسيه بنفس الإطلاق إلى أصحاب لفظه أو إياج لمف الباع
 ضمن السند بأن صاحب بيع كونه عالما بالسند فكان لغيره من ماله صالحة ولا يضمنه السند وقد صرح بذلك في الفوائد وقد ذكره
 وذكره وجامع المقاصد لك وحده وجميع الفوائد وأخبر عليه أنه إذا مالك فبعضه ماله بعد حبس سله إلى من ينفق منه من أن
 واشكال في اللغة بطله قوله لا أصل له على ما لمع كونه مستبها ووجود السند ما من ثبوت العوض وكذا استلزامه في ذكره وجامع
 المقاصد لا فرق في ذلك بين أن يفتل الجرح من السند بعد التلذذ أو لا كما صرح به في الكتب المذكورة للمصنف في جميع المقاصد
 إذا لم يرد حال الإطلاق لربزم بهذا فذلك ولو تلفت والمحال أن الباع جامل السند فخرج العواقد ذكره بأن السند لا يضمن فيكون
 الثالث من المال له وظاهر من الخلاف بين وقد ذكره في بعض الجمل يدعى أشهر عليه وصح ذلك بأن وجهه الباع فبعضه
 قبل اختياره له وعليه أن العوض المبدل منه ما دام لا عوض ماله وصح هذا الوجه في ذكره أيضا فلا فرق بين أن يكون ماله
 حائلا بإجماله أو لا فإن من حيث ما يثبت عنه لا يملك أحد إلا عن غيره وبه نظر لما أوردنا في ذكره بعض الإجماع معناه على أن
 المذكورين أنما قلنا وتوقف صحة البيع على اختيار الإياج والمشتري كونه مجررا له أو لا في الأصل عدمه وهو الذي مانع بعد ذلك لا
 وجه ما ذكره ولما كانت المسئلة قد يكون لها الاختيار للعدالة والنافع عند زوالها فلا غنة قد يكون أخيرا وفتحه عليها الأمر مع
 الوجه بأنه لو كان جاهلا لماله الرجوع مطلق لعدم فهمه وهذا هو الظاهر في جميع الفوائد انتهى وظهر من وضع من المذكورة القول
 بهذا السند بعد دفع الجرح مطلق ولو في صورة علم المالك بالمحال وضد أن مافي في روضة شغاة القوة العموم وكذا قوله على
 البهيماء أخذت حق في قوله لا يرد ولا يرد ولا يرد وإن كان السند ضمن البيع فيلزم من صالحة واللغة صريح
 أنه لا يضمنه ماله بطله ما ذكره من بعض في المطلق بين وقد ذكره وذكره في بعضه كمالا لفظ ما لا يضمن
 بطله من أنكره وأخبر هذا في ضده حاكم الله عن بعض في المطلق بين وقد ذكره وذكره في بعضه كمالا لفظ ما لا يضمن
 لا جمل أن الباع بعينه لا يرد في الضمن خاصة من لم ينفق ماله ولا فرق بين أن يرد من عدم الإذن في الضمن وبين السند قبل
 الجرح منه ولا فرق في ذلك بين أن يكون الباع عالما بالمحال أو جاهلا به وينبغي التنبيه على أمور لا أصل في جميع الفوائد بأنه يفتل

محرر

الباع فيها ذكر سابق للمعاوضة حتى القرض وهو جدير بظهوره من التواعيل جامع المقاصد الثاني في جامع المقاصد بأنه يلحق بالبيع
 البعق المحنون تحتها بقاعدة الاولوية استكمالها الحاقه بمقودة عدم ضمان السببه الثالث عشر في بيع العاقدة بأنه لا يجوز
 التصرف في مال السببه باذنه وفدا مثلا بل يمكن تحريم اصل المعاملة بمجرد ايقاع صورة البيع والشراء منه مثلا خصوصا على
 مندرجها من غايته محرم كادان يكون كذا مع عدم ابدعها الرابع عشر في بيع العاقدة ابقه بانها واقع مال من السببه بدل الانشا
 احتيا والبيع من جوده اليه فان تلفت به لم يكون ضارعا حاشا سببه سواء كان عالما بحاله ام جاهلا واصح
 على ذلك صورة التحمل بتعريفه فان كان لا يعلم به حق بغيره وبهم قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى وبان بعض
 بعض من بعض جلدته وادعى انه لا يجمع عليه عندنا وانما تلفت من جنس خطاب الوضع وما ذكره او طرأ غايته القوة من كل
 اوع انسان السببه ودينه بعد ايجار عليه فتلقت بغيره او تعد من السببه من بعض السببه ح او لا يختلف لاصح ذلك
 على قولين الاول لا يضمن ح وهو الرابع عشر وعند الثاني لا يضمن وهو لبيع النكحة وجامع المقاصد اوردت ذلك وجميع العلقه
 وبيع حاشي الذي العلامة قدس سره ويدا استفاد من عدم وقوعه في النكحة كالحق في النكحة ولا يلزم وجوه منها اصاله المدة
 من الضمان واستصحاب عدمه ومنها ان اكمل مال السببه ح ليس من جهة التجارة فلا يضمن لعدم قوله لا ما كان او المالك بكم
 بالمال بل لان يكون تجارة من تراعى منها اشار اليه في ذلك فالمراد بجمع عدم الضمان تصرفه المورع باعنا وهو قد وقع في
 عدم قوله ولا نفوا الضمان امواكم يكون من يضمن الحق ماله في المجرى قد اشار الى هذا النووي في ذكره وجامع المقاصد قد جمع
 العاقدة ومنها عدم الضمان والادلة على قول الضمان في الوديعة وفي بيع ذكره فلما لا اصل ما يبيع لمعاضه
 عموم ما دل على الضمان لان في الاشارة واما الثاني فليست من الاية الشرعية سلبا ولكن يخصصها بما دل على
 الضمان هنا واما الثالث فلها صريح به في ذكره ولك وقد جمع العاقدة من ان المالك لا يملك على الاذن وانما انوره بالخط
 فقد حصل منها الاذن بغير احتياضها كما لو عصب في الحال ان السببه بالقرض حاصله بالاصل صريحه مال الغير لا يبيع متسا
 الرابع عشر من غير حصول صورة التمسك والشرط الذي هو محل البيع سلبا ولكن يخصصه بما سبق اليه الاشارة في ذكره
 الاخرين وجوب ابقائه متسلبه في جميع العاقدة من عموم دليل الضمان ولعلنا اورد به قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى ومنها ما مر
 به في ذلك وجامع المقاصد من وضع البدل الا لا وضعت في المعاضه منها ما صرح به في ذكره من ان الصور المحنون لو ضلوا ذل
 لزوما الضمان فالبطلان على ما صرح به في جامع المقاصد لا من الامور المستعينة بغيره بالنصب عدم تضمنه بالاذن
 للوديعة م كونه بالقرض والشرط فيها اطلاق دعوى الاجماع على ان التمسك والشرط في الوديعة وجوب الضمان وبهذه اطلاق كلام
 المصنف على ان الجميع منها عموم التحمل الذي صفه في الايضاح العقد بغير دفع الجمل ودينه فوضعه في منزل حاله ضارعا على
 عليه انما العاقدة واخرها من ملكه فوقع فهو ضمان لها انتم ومنها ان عدم ضمان السببه المقتضى التمسك وجوبه من اعطاه على الودي
 خصوصاً انما له بما لا يضمن الاصل عدمه لعدم قوله لا ضرر ولا ضرار والمستلزم لا يبيع من كان لا يبيع فيها الا الاحتياط
 لكن الاقرب هو القول الثاني ويقتضي التمسك على الوديعة الاولى بلحق بالوديعة المادية منها ذكره والمقتضى الثاني
 صريح التواعيل جامع المقاصد بان الوديعة السببه بعد ايجار الوديعة من غير وجهه واخص عليه في الثاني انه لا يملك على الاذن
 هذا من المالك لا تعذر للاذات لكونه غير محمول عليه فحين لا يملك مال الغير بسبب التمسك الثالث لصق المحنون فاقالنا
 ما عزمه بغيره في بعضه من تلفت بهما صريح النكحة وجميع المقاصد ذلك بانها بينهما انك الفتح كالسببه وهو جدير بالظن انما
 حلق للوديعة قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى وهو نفي الضرر لا يملك دفع ما ذكره في الحديث المشي والمال على دفع القرضه انما
 تقول الضمان دفعه للمواخذة ويحكم التكليف بما على الضمان الذي هو حكم وضعه وانا الضمان التبر الذي سلبه على الاذن كما كانا
 بهما او اذنها ما صرح الا بان ينفك الضمان عنها وهو جدير بايقادها واما ان يفسر فتلقت بغيره اياها فلا ضمان له ضمان ح او لا
 صريح في الوديعة المذكورة وحكمه فجميع ما صدر من غير وجهه صريح بان ضمان الصور انما في الاذن فمضى فلا لا يملك الاذن
 معصرا الا لا يملك انما غير انما المحنون منها كسائر الجواهرات وتفرق بذلك بين التمسك بالشرط وبين التمسك بالاذن فلا الضمان
 حكما بانها يضمن ضمانا كاي حق القرض والنصب الاذن مال الغير بغيره بغيره حكم السببه واما الوديعة العادية اذا تلفت بغيره لمالك
 الاذنها فوضعا فاما قولنا جودها ذلالة الثاني وهذا الاول اما الاول فلا ان الضمان باعتبار الاذن انما يثبت لانه يجب حفظ
 والوجود بين ما يخطأ الشرع المتعلق فاضال لكن يضمن فلا يتعلق بالتبر المحنون فلا يملك الضمان بغيره على اليد المأخوذ حتى
 تؤدى فانه مفهوم على الوجوب التكليف الورد وهو من غير ما واما الثاني فلا ان الضمان مال الغير من حكم الاذن فيه بسببه ضمانه
 الاساس من خطاب الوضع فلا يوقف على التكليف منه يعلم وجب ضمان ما يملكه من مال الغير بغيره وانه قد ذكره في نظر قدس سره

كتاب المحجب

المشكلة أصلها كمال فلا يتصور فيها قولنا لا اجتماع وان كان معاً في قوة وفي غاية القوة من كل لما كان السعد عليه الجهر ما يشتهى وأما حكمه فلا
على ما كان وجود السلة لا يتصور وجود العلول ودفعها برغبه من غير فرق بين المرأة والمرأة فلذا من غير فرق ولا رداً وعد وكذا ذلك
ومع الغائبة بأنه لو لم يكن له شبهة ثم عادوا بدوا بغيره ولو زاد على ذلك جرحه ولو عاد عاد الجرح وهكذا وأما ما تيسر من جرحه في خلاف ذلك
فذلك بل صريح جميع الغائبة بأنه لا نقل عليها معاً على ما شئت في الذكر بل إجماع الصلبة والولاية في كل الأصلين والحداب الجهد له فإنا نقول
فألو صرح أحدهما أن شيئاً لم يجر وقد صرح به في المتن الشرع والنافع ووجهه وقد وعد وكذا ويرى في المتن ذكر العرفان وجماع الصلابة
ولك والروضة والكفاية والرواض ولم يجر منها علوه ولا انشاق على ذلك وقد صرح به في خلافه في جميع الغائبة والرواض
صريح لك والكفاية بنفي الخلاف ولا ية إلا في الجهد بل صرح به في المتن وعبراً الشرح بذكر الإجماع عليه ومنها ما عليه في الرواض
من تحوي التصور لثبوت الدالة على ثبوت كونه لها عليه في أمر التبريج لأنه أعظم من المال كما يظهر من أجل الجهد ومنها ما استدل
به في الرواض بأنهم منصوصون بالصوم المستفيض الدالة على ثبوت ولا ية الوحي وصرح به بأنه لا ينافي من جهة ما يثبت ولو لا ية لها
مع فقد الوحي للثبوتين مع فقد مدعيها أكثره واستفاد منها السبب المستمرة في الجهد وبنفي التنبه على أمور الأول هل يتوقف
ولا ية الجهد فيقتل الأب أو لا بل يكون ولها ولو كان الأب وجود المستفاد من إطلاق الكتب المتقدمة الشاف بل الظاهر أنه ما هو
خلاف منه فهو المولى وان أشبهه لك وكذا في كتاب الوصايا بالأول عليه فهل كفايته على مستعمل يكون نصرة ما ضاها وان لم يكن
به إلا الأول ولها ولها أن على وجه الاشتراك فلا ينفذ تصرفاً أحدهما بدون نصها الآخر الظاهر من أكثر المتقدمة هو الأول بل صرح
بنفي الخلاف منه في الرواض بنو المعتقد وقد أخرج عليه في جامع المقاصد بثبوت الولاية لها والأصل عدم اشتراط الانضمام وبغيره
وان وقع الضام من الأب الجهد كما إذا باع أحدهما شيئاً من أموال المولى عليه الشخصي باع الآخر ذلك الشيء بعينه لغيره ذلك الشيء
ووقع عقدهما في واحد فهل يتقدم عقد الجهد أو عقد الأب ويخرج بينهما أو يحكم ببطلان العقدين معاً وبغيره لما ذكره من أن الضام
بل صريح الرواض بوجوده وأول مناهم وجه تقديم عقد الجهد مستكناً من عدا على ثبوت في التبريج من الإجماع والضموم في النص
وهو من كتاب الجرح من الذكر ما يوافقه ولكن من كتاب الوصايا ما ينافي من تقديم عقد الأب وبما استفاد من كتاب الوصايا
من ذلك وأخرج في ذلك والكفاية على ترجيح احتمال بطلان العقدين بقاؤه استحالة التبريج من غير وجه وبغيره منها ومن مقتضى النوق
المشكلة وهي محل أشكال فلا يتصور فيها قولنا لا اجتماع وان كان معاً في قوة وفي غاية القوة من كل لما كان السعد عليه الجهر ما يشتهى وأما حكمه فلا
على كما صرح به في الذكر وقدر ذلك والكفاية والرواض بل انقل أنه ما لا خلاف فيه من عدم الجهد وحرية واحدة فكلما لم يولد بالأول
أو لا بل لا يقرى إلى الأب بل صرح بالانضمام معاً في جميع المقاصد لك والكفاية وبغيره الأول من الخلاف الشارح والشاف ووجهه
وعد وكذا وترطقة وكذا العرفان وقدره والرواض والمشكلة أصلها كمال فلا يتصور فيها قولنا لا اجتماع وان كان معاً في قوة وفي غاية القوة من كل
على الأب الجهد من الوضوح لطعان بالأول في الجهد من الشاف لا المعتقد في الثاني للأصل عدم استفاد إطلاق اللفظين إلى الأولين بل
التمحاض بينهما وهن الأب الجهد من أن ما لا يثبت الجهد من النسب الصحيح ولا ية أشكال من إطلاق الأصحاب وصدد اللفظين بينهما
عرفا ولعدم صحة النسب غير من أكثر إماما واث الدالة على وقوع اللفظ للتقدم والاشتراك ومن الأصل عدم استفاد إطلاق اللفظ
المفروض كعب كان فلا يتصور قولنا لا اجتماع وان كان معاً في قوة وفي غاية القوة من كل لما كان السعد عليه الجهر ما يشتهى وأما حكمه فلا
عدا لهما فلو كانا سابقين لرببتهما الولاية ولا يثبت الولاية لها ولو كانا سابقين فظهر من إطلاق النافع والشارع ووجهه وقد وعد وكذا
فالدردور والعترة وكذا العرفان ولك وقد والكفاية الشاف بل لا يخفى على الصريح منه بل صرح به في جامع المقاصد جميع الغائبة وصرح
منه وفي الكفاية وبغيره ما بان أكثر العبادات خالية عن اشتراط العدالة بينهما بل صرح بعض هؤلاء بأنه اعتبار جولة من حقيقة متلقى
الناظرين ولما نظرنا من كلام الأصحاب بغيره ولكن صريح الإجماع بالأول يظهر من قواعد الفتوى في المشكلة ولكن استفاد منه
في جميع الغائبة والكفاية ما فهمه به في الإجماع للقول الأول وجوه منها ما صرح به في جميع الفتاوى والكفاية من أن الأصل ينقض
الاشتراط ولعلنا أوردناه الإشارة إلى الفتوى الدالة على صحة العترة والعمالة الصاعدة من الأبوين الغائبين وأما الأول
ويجوز أن يقال فيها استناداً إلى ما صرح به بعض أهل من أن الأخاء الدالة على إيمانها المطلقة والأصل عدمها حتى يتقدم دليل واضح على
ثبوتها والى ذكرنا في جامع المقاصد ميم فلا ولا الذي يوجبها الظاهر ولا ية ثابتة بمقتضى النص والإجماع والشارح والعترة
منه لا دليل عليه والخدود يندفع بها لما ذكر فيهم صرحه من أن الأصل في اختلاف حال الطفل أن كان للأب عليه ولا ية من
من النصرة في حاله وانتقال إليه عليه وان لم يكن خلافه فلا ية ثابتة وان لم يجرى استعمال حاله بالاعتناء وبتبع سلوكه وشواهد حوله
منها في حاله على عدم اشتراط العدالة في الوكيل ومنها أن اشتراط العدالة بينهما يستلزم الرجح غالباً فيكون منقطعاً عن
المرجح ثم ومنها أن العدالة لو كانت شرطاً في ثبوت ولا ية لها لا يشهد بغيره بل يتولى لغيره الذي عليه والشاف فيهم هكذا المصنف

وابهاءه اشارة الى جميع المقاصد بقوله ان كلا يتايب بوجهه باصل الشرع ثابتة ولو شرط في الشرع في كل واحد من هذه المقاصد
 لا يوجب ثم لان شغفته المركونة في الجلب بغيره من تعين مصلح او اضرار وللقول الثاني جوه منها ما صرح به في جواب المقاصد
 الفاسق لا يركن اليها اشارة الى ما في قوله ثم ولا تركوا الى الذين يظنون انكم التاركون لهذه القوانين ثم ان كان موقفاً كان
 لا يتبون وجوه ثم لا يمتنع على اصحاب الجلب واصحاب الجبهة وقوله نظرونها ما صرح به في خامس المقاصد والافاسق ليس له
 للاسما من صرح بما ذكره في الاصل كذا لا لا يمتنع ان لا يثبت له الاصل مادام ما قاله لا يثبت له الاصل مادام ما قاله لا يثبت له الاصل
 وليس من جهة الصانع ان جعل الفاسق ليتقبل قراره اذ احب ان يرضى به من نص الفاسق على خلافه وفيه نظر ايضاً وفيها الفاسق
 فضيه خصوصاً ان كان شارحاً للجزم في الشيء لا يثبت له الاصل مادام ما قاله لا يثبت له الاصل مادام ما قاله لا يثبت له الاصل
 منها ان الاصل عدم ثبوت الاصل لها لانها على خلاف الاصل فيلزم منه الاصل على المتين وهو صوابه فيكون هذا الاصل لها وفيه
 نظراً لان الاصل عدم ثبوت الاصل لها اذ كانا على ما بين ثم متفقاً ولا عاقل لا يفصل بين الصور على الظاهر ان ما ثبت للولاية مقدم على
 الثاني ايها ما لا يخفى ثم ولا يفرق بين هذا القول الاول وحيد لوجه ان الاصل والجد الفاسق بينهما وبين الفاسق ما لا يصح
 ان الحاكم لا يمكنه ان يرضى به ولا يجوز له ان يرضى به الاصل ما لم يرضى به الاصل ما لم يرضى به الاصل ما لم يرضى به الاصل
 على الصبر وان فقد ابوه وحده وصاحبها ولا يتركه وقد صرح به في لغة التواضع وكذا وقد صرح به في لغة الام في الحق والعدول
 والكفاية ومقتضى الاخبار في الاستكثار في القول بولاية الام اذ كانت مستهددة وهو شاذ كما صرح به في قول صريح كذا في جواب
 على غير ولاية الام السكوت من الجلب في حق ولاية الوصي اذ لا يوجب وجوبه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه
 صواباً ولو كان وصيه متاعاً في المثلث فخطب بغيره من المثلث حيازاً له الاصل في الثاني ولكن قد يرضى به الاصل في المذخور الى صورة
 جعله وصيه على الصبر فيلزم الرجوع في خبرها الى الحكم الاصل وهو عدم ثبوت الاصل في الثاني وهو الاصل في السابع صريحاً
 والكفاية بولاية الوصي لا يوجب الجلب للوصي ان يرضى به الاصل في الثاني وهو الاصل في السابع صريحاً
 تعدد على الحاكم وفيه نظر فان المبدأ دون اطلاق الوصي الحكوم يكون له في كل ما لا يصح وهو الوصي ولا واسطة لا معنى للوصي
 عدم ثبوت الاصل في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 جهده التاسع صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 صريحاً الاول يدعى الاجماع عليه وفي الاصل في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 الخاص وفيه من التمسك بالاشياء العام وهو الصريح في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 المنع والشرع وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره وقد ذكره
 الموجب والشرع والعمومات الدالة على عدمه ما لا يخرج من الصبر واشتهار نصه لا يثبت في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 منها شكله في الاستصحاب وان لا يثبت منها وكذا في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 الاشارة الى ان لا يثبت احد منهم بل يثبت في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 وسما في عتق الكلام منه في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 فان فقد الحاكم وقد صرح به في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 كما صرح به في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 من الصلح اجمع الى ان يكتفى به في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 هو العقل والنقل وهو ظاهر لو كان يجوز من وجهه او اذ صرح في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 وجميع الغائبة واشار الى في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 الاشارة بان العقل لا يرضى به الاصل في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 يجوز الى ان يعلم زواله وليس معلوم ولا نراه في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 اصلاً ثم قد يكون ظاهر من ان المسلم فان اصابه عدم البيع وعدم الصلح لا يمتنع من الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 فلا يبرر ما اوردوه الحق الثاني ان لا يثبت من الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 الاقرب صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني
 المحرر الحاكم لا يبرر من الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني صريحاً في الثاني

كتاب المحبر

والواسم ودة والكناية ولم يوجبه منها ظهور الاتفاق عليه كما ينهل من كثرة كتاب الاصحاب لاختلافه بما ذكر من الحكم لعدم اشادها الى خلاف
منهم بوجوه من الوجوه ثم دعيما يستقل من الواضحة بقية القول بغيرها ولا يترى من الاولين ووجهها مع وجوده ولكنه انظر بان
ظاهره كونه وقدرها عند الخلاف فيه ومنها ما عساه في ذلك وقدره من انقطاع ولاية الابرار الجديلة مع الرضا السابق بغيرها
هو صلا الى ليل الحكم والى عام لا يخرج الى ليل وان خلفه بعض المؤيد عليه في الكفاية بان عموم ولاية الحاكم في كل الفسخ
ثبت لو ثبت عدم ولاية الابرار الجديلة ومنها ما عساه في جميع الفسخة والكفاية قائلين ويمكن الاستدلال بانه لا يملك من
بها من احواله وليس احد لها وبه رجحان في العلم والدين ولا ان العلم وقدره لا يثبتا وانهم بمنزلة الانبياء على ان يسلوا في الاشياء
ذلك لان الانبياء ولا ان الفقيه فاش في الاصل يقتضي بعض الاخبار والتجديد بالشيعة ونقل الاتفاق ومنها ما ساقى الى البداية لاشارة
دعيه واخلفنا الاصحاب فمن له الولاية على السيرة الجيدة عليه الذي يبلغ سنها وله سبق له وشدا صلا على قولين الاول ان الحاكم
الولاية له وهو يصير موضع من النكدة وظاهره ان الاتفاق الصحيح في بوجهه ويمكن استغناء من الدين في المراسم ودة على
صريح الكتاب ناسخه القولين وصريح الواضحة ان اختياره لاكثرها كما عساه النسبة عن ذلك وغيره الثاني ان الابرار الجديلة
فقد افترقوا احداهما فان فقدنا الحاكم المستقيم على الصلة وعلامة المفسد ذلك وقدره الواضحة في قوله ليس موضع من النكدة
ووجهها بلغنا من جميع الفسخة انهم لا يكونون وجوه منها ان المحبر على هذا السيرة يتوقف على حكم الحاكم وكذلك وقدره يتوقف
عليه من هذا ان تكون الولاية له بعد المحبر عليه ثابتة الحاكم وقد صرح هذه الملائمة في النكدة وجامع المقصد وقدره وكذا صرح
جاء في ذلك مدعيها ظهورها لا محال لان المحبر على هذا السيرة يتوقف على حكم الحاكم لا يثبت بمجرد ظهور السيرة وقد اشار الى
هذا في جميع الفسخة والواضح بان صرح في الاول بانه لا نزاع على الظاهر عدم توقف المحبر على السيرة المدعى عن حكم الحاكم
على ذلك بقوله نعم فان استتم منهم وشدا الابرار واستشهد بعبارة النكدة لا لا تقول ما ذكره وجهه ببناء سابتا من توقف
المحبر على هذا السيرة على حكم الحاكم وان النزاع فيه موجود وظاهره لا محال الملائمة منصوصه كاصح في جميع الفسخة قالوا على انه
على من يملكه تسليم قول الحق بالتوقف على السيرة وقدره على حكم الحاكم لا يثبت ذلك كون الولاية له لا يجوز ان لا يثبت
ولا يزول لا يمحى كونه كون الولاية له والضرر الى الولى انما التوقف لعدم معرفته وقصوره عن جلال الحاكم فانه لا يملكه الجاهل
لشرايط كاصح به في ذلك وغيره وقد صرح في الملائمة في الواضحة انهم محلل ما ذكره لا لا تقول غاية ما يلزم مما ذكره عدم توقف
الملائمة عقلا وهو ان يثبت في جودها لا محال وغيره كما هو الظاهر من كدة ذلك وقدره ومنها ان الولاية على السيرة تثبت الحاكم
في الجملة لا بالاجماع على الظاهر ولو ثبت فخر من الابرار الجديلة ولو في الجملة لكان بينهم مساواة والاصل عدلها عموم قوله نعم هل
يسوى الذين يملكون والذين لا يملكون وقوله نعم انهم كان موثقا كن كان فاسقا لا يمتنع فم ومنها قوله نعم الموثوقين
الموثقات بعضهم اولياء بعض فانه بالاطاعة لبعض يتوقف الولاية للحاكم مع وجود الابرار للذين لا يمتنع بالامان من غير محال
فاذا ثبت ولا يمتنع ثبت علم اذ لا قبل الفصل في ولا الذين وجوه اتمها مما عساه في جميع المقاصد ذلك وقدره وعن من ان الولاية
للابرار الجديلة كانت ثابتة لها قبل البلوغ فالاصل تمامها بعد البلوغ وقيل ارشدها بالاستصحاب اورد عليه في الكفاية
ما قلعه من جهة هذه الاستصحابات وعنه نظرا لما بيناه في المغايرة من جهة الاستصحابا ثم قدم قد فاش بنا ذكرهما فاضد باسالة
ولاية الحاكم منها اذا كان الابرار الجديلة من جنس بل البلوغ ويعد كل ارشدهم صارا وانهم من جنس بل البلوغ ولا الولاية من جنسها
الحاكم الا لا يخرج قطعا وبلزم على القول بكونها ولبين مما اذا بلغ الصغر سنها يتوقف الولاية لها بعد ان تقام الحيون عنها وحصول
الرشد لها لا يلزم ذلك على القول الاول بالضرورة ومن الظاهر هو افضله لقاعدة الاستصحاب هذه الصورة وانما عساه في الصوة
الغالبه فان اوقع الضار من الاستصحابين ولو باعتبار عدم القاتل الفصل بين حصوله كذا في كل البحث كان الان ما
التوقف والرجوع الى الرجحان الخارجيه على ان يثبتها بجهة التمثل بالاستصحاب على هذا القول ما على النسخة الاول واضح وما
على النسخة الثاني فلا علة للاستصحاب الثاني الدال على عساه في جميع المقاصد ذلك وقدره وعن من ان الولاية
الشهرة ولو كانت متعولة من الرجحان فاذا الاستصحاب يدل على القول الثاني وهذا الاول يتم ومنها ما عساه به في ذلك ومن الظاهر ان
من غيري حتى ما دل على بغير الولاية على السيرة للابرار الجديلة في النكاح من الاجماع الحق في عساه كثير من الاصحاب قد
هنا شرا من ذلك ما منع من الضمير وقاسها بان ما دل على بغير الولاية لها عليه في النكاح لا يمتنع وانما عساه بل يعم ما اذا
حصل له السفاقة بعد ارشدها على ما ينهل من الواضحة في ان يحكم الضمير بغير الولاية لها عليه في الما لم ولو حصل له السفاقة
بعد ارشدها كاصح به في الواضحة ولكن قد عساه ان لا الولاية لها عليه في الما لم ولو حصل له السفاقة
وضع اليدها في كل البحث لا يثبت كونها كالعام في النسخة لا يخرج عن جهة فم والقاسم باضد الضمير بادلة القول لا و

كتاب المحجة

عرض الشفاحة صرح بالثاقفة التدكئة والوضعة ذلك وهو ظاهر الخلق الشرايع وعدة وشك للجنة وهو لا قرب وصرح كذا
 بان لو نفذ المحجة بعد الجرح عليه فلا قوى انفعاده لكن لا يمكن منه ان ذات نفعته السفر لو يكن له كسب على ما لا يذبح
 المحجة عند الثالث هل ينفع من الحج المندوب ولا لا اوله الثاني اذا استوت نفعته سفره كسبها صرح به في الشرايع وعدة وكذا
 وعدة وشك للجنة والوضعة ذلك في الظاهر انما لا خلاف فيه واثبت عليه في الثاني والاخر بان لا يصرح على المالك كسبها صرح
 بان يكون على الولي لا تناقض عليه او يرفع النفعه الى نفسه وانما كان نفعته السفر اكثر من نفعته الحضر كما هو الغالب
 قال السبغة انا اكتب هذه الزيادة في السفر فهل ينفع من الحج المندوب ولا يصح في الثاني الشرايع وكذا وعدة وشك
 اجمع عليه في الثاني وذلك بانشاء الضرر عن ما له الجرح عليه منه ولو رد عليه ونجاس المقاسد وذلك بان ما يكتسبه مال
 فيتعلق الجرح به ولو كان اجانبه جامع المقاصد ولا ينفذ بل لا يكتسب له يمكن ما لا يرد ما صرحنا الى زيادة النفعه وانما
 بان الاكساب ليس بواجب على السبغة وليس للولي تمرد عليه فلا يلزم من صرف ما يحصل به الغالب لشيء لكما لا الذي يخلق
 به الحج واجانبه من الاول بانما يتبع لولم يكتسبه العودا ولكنه بنفقة مساوية بنفقة الاكساب ولا لورفعته اجتنابا لى
 النفعه ومن الثاني بان الاكساب ان كان جرحه على السبغة الا انما اذا اكتب باجتنابه تحقيق المال وكذا الجرح منه فعاد
 نعم لو كان ذلك اكساب الواقع في السفر لا يحصل الضرر كان بعد الطلب بالحج او قبله ولم يكتسبه العودا لصره في الاستكمال
 وقد يقال لا تسليم ثبوت الجرح على جميع احوال السبغة حتى هذه الزيادة التي تجسدها بالكتب طريق الحج المندوب سلبنا ولكن كونه
 محجوعا عليه لا يمنع من جرحه صرفا لولى وكيفية واسمائه ذلك انما على السبغة المالك له كما لا يمنع من صرفه الزيادة التي تجسدها
 اليها باعتبار الفصل والحوادث والاعراض بل اصرح هنا اولي يحصل نفعه اعم من ذلك اشكال انها اعظم من المنافع
 الدنيوية باسرها مضاعفا الى مجموع قوة الناسر سلطان على احواله والى ما اشار اليه بعض الاجلة قالوا اما لو اذبح المحجة ندبا فانهم
 اشتروا منه ان لا يزبد نفعته سفر من نفعته حضر لعدم الضرب ولا عرض هذا الشرط ومما اذا كان الولي هو او وكيله
 للاعتاق عليه والضرب انما يعلق بتكمينه من النفعه على نفسه على انه من الظاهر بان ان نفعته السفر قد يرد على نفعته الحضر
 طالبا لما يحتاج اليه من الاداء العزم كما هو المشاهد المعلوم في جميع الازمان فتح تكفي من هذا الثواب العظيم المتروك على
 المحجة وهو مكلف ما لا مانع له سوى السبغة الذي هو عبارة عن صرف المالك عظمته وهو هنا يذبح عن ثبوت الولي لذلك
 او وكيله والمسئلة المذكورة غير متحصصة كما اعترف به في ذلك فليجرب لو خوفه من اهل ما ذكره والجهل به ولو انه يجوز للولاي
 ان يتصدق بجميع احواله ونفعها في الجزاءات الطاعات ولا يكون ذلك سببا في ما منه من الضرب العظيم ويمنعون هنا من ثبوت
 نفعته السفر لكون ذلك ضررا والى ما ذكرنا مما يمل كلام الحق الادبى ابيته كما اشار اليه بقوله والقد عدم منه من المندوب
 لما قام وان اسلم صرفا لما لا يذبح على الضرر على ما ذكره من عموم الجرح على وجهه يذبح لوليه من قبل الطاعات والقرابات
 المستقيمة والندوة ونحو ذلك من المنافع فان غاب ما يستعان من الالهات والاخبار التي تقدم ذكرها هوانه لسه لا يمكن من المال خوف
 من ان يصر في المصارف التي المشبهة في فوائدها وان تصدق بصفة او يفي سجد او يتخذ ذلك على وجه لا يذبح المال اليه فما
 المانع منه حتى انهم يجوزون بالجهاد وفي حاله فانه لا كامل داخل تحت الخطاب بتلك الاخبار والندوة على احتساب السبغة ومن
 الجرح ومن لم يعرف وتخصر هذه الاخبار لاجل الجرح ليس بالى من الضرب ان غابته ما يتكون من كونه سببا او جرحا من حيث
 هو لا يصلح للمنع من ذلك لاننا قد علمنا ان نفعه السفر هو الجرح عليه في الله فلا يضر في المصارف الشرعية من وجوه السبغة
 والفرق هنا ان نفعه من المصارف الشرعية التي ليست بسبغة حرة لوليه بل هي المالك بالكلية فان دعوى عموم الجرح على وجهه
 ما ذكرناه واثباته منوعة لا يعرف حلهما ولا يلا ويؤيد جميع ما ذكره وان كان في نفسه مناقشة واضحة ان السبغة لو كان ممنوعا
 من الحج المندوب الصورة المرفوعة لوردوا النبي عليه في الاخبار كما لا يخفى والثاني ان المالك بالكلية فان تجوز الحج المندوب فما ذكرناه من
 الصورة هو اقرب ولا بعد الحقائق ان اوردوا النبي عليه في الاخبار كما لا يخفى والثاني ان المالك بالكلية فان تجوز الحج المندوب فما ذكرناه من
 يحصل به الزيادة في السفر لا يظهر الاول من مقتضى ذلك والثاني من الملاقاة وكذا وعدة وهو في غاية القوة واذ لو يكن له كسب
 يحصل به الزيادة في السفر لا يظهر الاول من مقتضى ذلك والثاني من الملاقاة وكذا وعدة وهو في غاية القوة واذ لو يكن له كسب
 القوة ويثبت النبي على احوال الاول والى ما يمكن السبغة من اتيان ما يوجب له الصلوة الا يبرأ مال وان كان معاملته كما انما
 توقف انما تدبر الغرض الهوتة على ابتاع الماء والثلث للوضوء والصلوات عليهم وعلى ابتاع الساتر وقضوه ولو يكن له على وجه
 ذلك حكم فهل يقطع هذا التكليف بذلك ولو لم يجزى ولا يتوقف ذلك الواجب في الشرط الذي يتوقف تحكيكه على ذلك المال
 ولا بل يرفع الجرح منه اما مطلقا او اذا علم انه يبرأ من المال ويترك معاملته على الوجه الذي لا يقطع عند العقلاء احتمالا لثوبها

١١٢
كتاب الضمان

مضوعه ومقتضى الضمان فلو كان جنس الضمان مضوعا عليه لم يصح ضمانه كما في القرض وقلة وكذا والضمان من المهرود وما يشترط من
النافع والشرايع والكتابة للصحيح بالذمة بشرطه في الضمان ان يكون مكلفا وكذا الضمان من الاشياء وعجز من الظاهر ان جميع حيل الفات
ان يكون صاندا للضمان وشاعرا به فلا يصح الضمان من الغافل كما صرح به في الذمكة بجميع الغائبة ولا من الشاقي كما صرح به فيها
ولا من الغافل كما صرح به في الذمكة بمقتضى ما عليه وعلى عدم حصة من الغافل والساقى لاحتياط التكليف عنهم وبعد ما لو توفى بغير
واجب في جميع الغائبة على عدم حصة الضمان من الاخرين بغيره ولا جاع عليه ومجرب دفع الظلم وصريح القرض في الذمكة بعد حصة
الضمان من المهرود ومجرب في الاخير بالذمة ويحذر في اختلاف في ذلك ثم صرح بعدم حصة الضمان من الغائبة بمقتضى ما عليه في الذمكة
عنه كنه من التقدير ثم صرح بأنه لو ضمن السكران لم يصح ضمانه لعدم الوفاق بعبارة ومجرب ذكره جدد وانظر ان عدم حصة الضمان
من الغافل والشاقي والغافل والسكران وتوهم ما اخلاف فيه حصة صاندا للضمان منهم جنس الاوصاف المذكورة في الرابع
ان يكون صاندا كما صرح به في المنتبة والقرض فلو اكرم على الضمان لم يصح ضمانه وقد صرح الثاني بدعوى الاجماع عليه في الامور
في الضمان لا اختيار فلو ضمن مكره لم يصح ضمانه كما صرح به في الاشياء وعجز وكذا وقفت
الخير وشك ذلك وجميع الغائبة والكتابة ويحكم عن المهرود في جميعها لولا الاتفاق عليه ومنها ما صرح به في الاشياء عليه
وبعضه تصحيحه في الاشياء بشرط الخلاف فيه ومنها الاصل ومنها ما عتبه في الذمكة والراض من حديثه في الغافل ومنها ما عتبه
به في الاخرين اذ له القرض عليه ومنها ما عتبه في الذمكة من مكره مكلف فلم يكن كلاله اعتبار لا توافق في العيب بين المهرود
كما صرح به في الذمكة وفيه وجاع لمقتضى موافق الملاقاة ثم وقع وعجز وقلة ذلك والكتابة والراض في علمه والاول
وقالت الملاقاة دعوى الاجماع في ذلك على عدم حصة الضمان المهرود في بعضه لولا عدم الخلاف في ذلك في الملاقاة حديث دفع الضمان
وواصل الملاقاة اذ له القرض عليه كمال الجحود مع المهرود من ضمانه لا تأمل في المصلحة الاولى ممنوعة كما بينا في اربع سنين لها ولكن
نمنع الثاني بمقتضى ما عليه في جميع المقاصد فلا لا توافق بين المهرود وعجز وان جرت به بالذمة لان الضمان التزام مال لا فائده
له فيه وانما يثبت في الاول في جميعها من مصلحة العيب ويشترط اذ ذكر في الذمكة اتمه وكذلك صرح به لو طعن بالارادة والذلة على
جواز رفضه في المهرود فالتعريف هو ان كان من غير احتراز الضمان اذ كان في مرفوعه وبما ذكره فلو اوضح وكذا الاخر في ذلك
بين ان يذن في الاولى ضمانه او لا كما صرح به في الذمكة وصرح به اتمه في جميع المقاصد بمقتضى ما بان عيانته مملوئة الاعتناء فلا
يؤثر فيها اذ في الاولى منه نظروا في علمه والوجود المنتبة الساكنين ان يكون مجربا عليه بالسنة فلا يصح ضمانه في السنة
عليه كما صرح به في الذمكة والقرض في جميع المقاصد وجميع الغائبة وعجز في جميعها لولا الاصل ومنها ما طرد
الاتفاق عليه كتابته عليه في الراض فلا لا يصح من السنة بل لا خلاف جدد في ضمانه كذا اتمه لانها لا تخطى خلافا
من بعض ائمة وفيها ما عتبه به في جميع المقاصد فلا وانما كان بعد الجحود المملوك لانه ممنوع من الضمان لما عتبه يمكن
ان نقول بالطلاق في ذلك والصحة وبتحريمه في مختلف ذلك الجحود الاصل الاول لان الجحود مانع من اثبات ما نية ذمته ومن ثم لم يصح
بوجه على ما في المتن بعد الغافل واذا اذ له الاولى قبل جميع ضمانه او لا صرح بالاول في جميع المقاصد وبظهر من الخلاف
جلد من الكتب المنتبة الثاني هو احوط ولكن الاول في غاية القوة وهل يصح ضمانه قبل الجحود كما صرح بالاول في عدد وما يشترط
من مكره وجميع المقاصد صحيح بناء على فقدان من عدم شقوق الجحود بدو الجحود كما عليه كما صرح به في الاخر في ضمانه من
الحقوق القرض وجميع الغائبة والراض في الملاقاة وهو احوط ولكن الاول اقوى وهل الجحود عليه في نفس جميع ضمانه من ضمانه
له او لا السنة بعد الجحود عليه صريح القرض في عقد الاول ولا يفتح به بعد الجحود بان لا يشترط الضمان له سائر التزام
وصرح بذلك في الذمكة اتمه بمقتضى ما به من اهل التصرف الجحود عليه في الملاقاة منه فاشبهه الراعي اذا غرق من غير الوضو كما
لو اغمض من اشرافه في ذمته وجب ما ذكره جدد في التوبة على الاول لا يخطى في الضمان الاسلام والايمان وكذا اتمه
ولا الذمكة في جميع الضمان من التامير الخلفه في الملاقاة والجملة كل جائز القرضين جميع ضمانه سواء كان وحلدا وامارة
كما صرح به في القرض في الذمكة بل انظر ان ما لا خلاف فيه وقد صرح في ذمته بدعوى الاتفاق على حصة ضمان المرأة فلا يصح ضمان
المرأة ولا ضمانه خلافا لكتابتها لرجل ثم اجماع على ذلك ولا يثبت الضمان عقد مقصد به المال من غير المرأة فيجوز كالمهرود
بانه ليس حائلا في الذمكة لا امره اذ لا الضمان في المهرود الاستدانة وغيرها من الضمان في ضمانه الضمان كالمهرود لا
فريق في ضمانه ما بين ان تكون خالية من عمل وتكون فاسدة لعل الحاجة الى اذن الزوج وقد صرح بجميع ذلك في الذمكة
مدعيها منقول اكثر اهل العلم العامة والخاصة الا ما لا ينافي في التوقف على اذن الزوج في الاتفاق في الضمان من المهرود
اذا كان عقد ثابته او شره اذ ثبت كما صرح به في القرض في الذمكة وعقد جميع المقاصد بل انظر ان ما لا خلاف فيه كتابته

فلكه

عليه في المذكورة تأمل المرعي جميع صفاته ولا يملك منه خلافاً وبعضه ما ذكره متعبر عن جامع لمقادير ما أنه لا شك في صحة صفاته
ولا فرق في صحة صفاته بين أن يكون مرض الموت ولا كما صرح به في المذكورة والخبر وجعل لخاصة صفاته عوفى من مرضه صرح
صفاته من كل ما صرح به في هذه الكتب أن توفي وكان ميتاً بالاضمان تغذي من ذلك كل من ثبت تبرعاً من ذلك كما فعل عليه
في المذكورة وأما رآله في جامع المقاصد ومن جعل من ذلك من الأصل مضافاً من الأصل اختصه صفاته من ذلك كما فعل عليه
كثرة وإشارته في جامع المقاصد وإن لم يترجم بالاضمان بل عن السؤال المصنوع عنه وصريحه أن حكمه حكم ما لو باع نسبة
وهو أن إن علم بغير الرجوع لعقل المدبوع بحيث لم يعلم عدم وصول ماله إليه كان ما صرحنا من ذلك كما لو باع وأصبح له أصل
الاشتراك صدور الضمان من العيوب والجنون والعاقل والماسي والمائم والمكران والعينه الهجر عليه ثم لم يفتن لا وصادف
المدكورة المانعة من صحة الضمان فهل يجمع بالإجازة ولا مضافاً عنهم هذا جتماع شرط الصحة أو لا المقطع هو الثاني كما
هو المستفاد من عبارات الأصحاب يدل عليه الأصل بمقتضى الرأية ولو اختلفت الضمان والمضمون له في وقوع الضمان من الضمان
حال الصبي وحال الكمال والبلوغ فادعى الضمان أنه وقع منه حال كونه صبياً أو ادعى المضمون أنه انزعق منه حال كونه بالاضمان
فان حثا للضمان وقتنا كان بالبلوغ لم يحتل به قدم قول الضمان كما صرح به في المذكورة بمقتضى حصول العلم بعدم البلوغ
صرح به أن لا يبرهن هنا بمقتضى ما إذا ثبت في العقل أن كان الصغر لم يحتل به قدم قول المضمون له من غير برهن كما صرح به في كثره
أثبت بمقتضى ما لم يعلم بصحة بيان احتل الأمر اذ بينا ودفنا فصرح في المذكورة والقواعد جامع المقاصد بأن العقل قول
الضمان ما احتل عليه في الكتب المذكورة أو كان الأصل برآة الدلالة عليه تصحيحاً فأبى أن الأصل عدم البلوغ فهو صريحاً ما بينه
للمرعي في الضمان بين وقوعه وحمل المضمون له أصل يستدل به ولا ظاهر يرجع إليه ويكون معارضاً للأصلين الثاني
بخلاف ما لو ادعى شرطاً فأسدل أن العلم انهما لا يثبتان بالاطلاق كان المقادير كما بينا وفي الخبر انهما ما نقلنا من قوله
أصالة الحق في العقود وظاهر حال السامد لا يؤخذ به بالاطلاق الثاني الأصل في العقود والعقود بعضها لا يستكمل ولا كذا في العقود
موجود الضمان ما قبل ولا وجود للعقد وكذا الظاهر إنما يثبت مع الاستكمال المذكور لا مطلقاً وبعضها لا يثبت قبل استكمالها
أصالة الحق في العقود في بعض أصالة العيوب في بعضا فظان وبقي أصالة البرائة من الضمان من الضمان فيكون له أصل له وان
الاعتداد بالمرء في خلاف العقد وما ذكره ما ثبت وقد ناقش فيما ذكره في جامع المقاصد وأبى أن الأصل المذكورين معارضاً
بأصالة ما ذكرنا وجبت يعلم زمان البلوغ ويحتل بالمرء الضمان عنه كما لا يخفى من الظاهر ما تقدمت على ذلك الأصلين ثم
سلمهم عن المعارضات لرد عليهم بوقت كان بينهما وبينما يجب بقتضى أصالة ما ذكرنا في الحكم بمعارضتهما ومعها يجب الحكم بمعارضتهما
الاعتداد بأن شرط صحة ريق البلوغ فلا يكفي المقارنة وكذا دللها سلمهم من المعارضات إذا علم بوقوع الضمان واحتل بالمرء البلوغ
فأذن بنفي المنع في السلسلة إلا أن يدفع بأنه لا يثبت ولكن قد يقال بغير عدم وجود العاقل لا يمتنع ذلك لأن ما قبله
يظن أنه مخالف للأجماع البسيط أو المكمبها اختياراً فاذن المنعيل بين الصور والحكم بتقديم قول الضمان في صورة
معلومة زمان الضمان وقت زمان البلوغ وعدم معلومية زمان كل منهما ويتقدم كل قول للمضمون له في صورة معلومة
زمان البلوغ ووقوع الضمان في غاية القوة إلا أن يقال في عموم قوله التبعة على البدعي والجهن على أنكره يقتضون تقديم قول الضمان
منكم وهو الأقرب وثابتاً بأن صدق العقد حقيقة لا يتوقف على استكمال الأركان فالاعتداد بالسداد من قبلها لا في انتكاف الأركان
عقد حقيقة وإن كان فاسداً نعم قد يقال في الحكم بصدق العقد المحتمل كونه من العقود فافترقا على ما صرحنا ولا يكون من العقود الثابت
صحتها شرعاً على الأصل إلا أن ثبت أصالة حاله على أصل العلم على العقد في الجملة ولكن لا دليل عليها بحيث يخل على البحث فيبقى
الرجوع إلى الخبر ما ذكرناه من أن العقل يقدم قول الضمان في جميع الصور وفي بعضها قبلها مع ما صرح به في كثره
وهو الأقرب وهو أن لا يرد إليه ما إذا علمها ولحق الضمان جميع العقود الثلاثة والحجزة أو فاسداً من قبل النزاع على الخبر المذكور
الحقاس لو ادعى الضمان أن زمن من هذا البلوغ وقتل لرسد وادعى المضمون له أن زمن بعد الرشد يصرح في المذكورة بأن العقل قول
الضمان هنا أثبت منه نظير احتمال كونه العقل قول المضمون له في غاية القوة السامد إذا ادعى الضمان المضمون له
الضمان ولو لم يعلم منه جنون سابقاً فحق له من الخبر وقطعاً أن اختياراً العقل قوله بمقتضى ما أن الأصل برآة الدلالة
كثرة ولت صرح به ما بينه لا أنتم معناه وإن القول قول المضمون له وأوجب عليه في الأخير بأصل عدم الجنون وأصالة صحة
الضمان وبياناً من أحد ما بأصل عدم الجنون أصالة البرائة وبقي الآخر سلمهم من المعارضات قد ناقش فيما ذكره المنع من أصالة صحة هذا الضمان
لعدم دليل عليها من أحد ما بأصل عدم الجنون أصالة البرائة إلا أن يرجع الأول أن الجنون خلاف الظن وقد ناقش في أن الضمان
الاعتبار بمقتضى خلاف الظاهر فاذن قول الشيخ في غاية القوة وعلى القول الثاني للضمان خلاف المضمون له إذا ادعى عليه الجنون

كتاب الضمان

على ما صرح به في كونه وإذا عرفت له حاله جنون يظهر من الخبر بعد أن القول من قول الضمان مع ومنه نظير بل ينبغي مراعاة الضمان السابق وأصله في آثاره كاشاد إليه في جامع المقاصد قاله ما سبق من الاختلاف في وقوع الضمان حاله العقبى بالبلوغ اثنتين عرفت له حاله جنون لعين ما ذكر لكن لو حصل الاختلاف في وقوع العقد من يوم الجمعة وكان منه كاملا أو في يوم الخميس قبله وكان بانها متماصبا أو من قبله كما سبق أم يحتمل هنا التسلسل بأصله عدم التقدم كل يمكن وقد يجاب عن أصله لقول المتحدث بالماضي في اليوم المتقدم إليه الإشارة فاذن ما ذكر في عقد في غاية القوة السليمة صريح النكدة بأن لا يتبادر شرب الخمر إذا دعي أنه حال الضمان كان سكرنا أو دعي صلاحه أنه كان حال الضمان صالحا أو لو جرد تقدم قول الضمان مع اليقين وأما لو لم يرد منه الشرب قدم قول المضمون له مع اليقين بانفساء سكره وبما ذكره نظير بل احتمال تقديم قول الضمان مع: الضمونين في غاية القوة للعلوم المتقدم إليه الإشارة المضمون بالاصول في جملة من الأصول ثم الثاني من أصله الضمان من الصب والمجنون ولا يحكى لقب من الطبري الثاني وهو ضيف بل المعتبر هو الأول وبما قاله للاختلاف الواضح بل صريح الخبر بأنه لا خلاف فيه أن من الطبري محتاج إليه أولا بالاصل والعويات وثانها بما احتج به عليه في ذلك من غيري دل على صحة الضمان عن المبدأ التاسع بجمع الضمان عن الميت كما صرح به في العينة وقد روي في رواية أخرى وهو منها لغير الاتفاق عليه ومنها هجوم فذكر الزعم غام وقد ذكره المؤنونة عند شرحهم وقد رفق أو فوا بالعمود ومنها الخزانة المضمون الضمان أمير المؤمنين وإلى غاية من حيث بعضه الشيء وأما ما رتبها به ولا قوة الميت بين المفسر وغيره كما صرح به في عقد وهو صريح العينة بجمع الضمان عن الميت المفسر بجملة ما لا مانع منه وبأن الشيخ أجاز الضمان مطلقا لبعض الأحيان ولربما يفتي على الميت العاشر من شرح في الخبر بأنه بجمع الضمان عن الحي المفسر هو يجب **هذا** بجمع الضمان من المملوك بأذن سيده كما في الخبرين وقد روي ذلك في كونه ولفظ وكذا المقاصد المذكورة في جامع المقاصد في العقد ويصح لفظة ولا نكدة وقد روي وجه منها بطور الاتفاق عليه ومنها يجمع لفظ وكذا يدعو إلى إجماع على ذلك وبعضه أو لا يصرح بذكره في موضع ما أنه لم يعلم به خلافا وفي رواية أنه إذا ضمن بأذن سيده في قول لا واحد أم لا يصرح بذكره يدعو إلى إجماع على ذلك المقامات الثلاثة وأصحها ما قاله كافران ضمن بأذن سيده في قول لا واحد إجماعا وثانها ما يصرح بالرضا بأنه لا خلاف في ذلك ومنها هجوم قوله الزعم غلام ومنها ما علم به في كونه في قول المتحدث السبيل فاذن له منه زان في خبر ومنها ما أشاد إليه في كونه ابتداء من أنه يجوز له الاستدانة بأذن سيده فكذلك الضمان فعلى بجمع الضمان من المملوك بدون إذن سيده أولا للاختلاف في أصح ذلك على قولين الأول أنه لا يصح وهو السابق وقد روي لفظة وجامع المقاصد في العقد ولفظ ولا نكدة وعن الحديث في الخبرين في الخبرين وما يظهر من جمع الغائبة بل صريح من قبله على تقديم وعدم تملكه ظاهر فلا يرد معه يمكن الجواز أن لو كان مجبور عليه وقد تقدم أن ما هو كلامهم أنه مجبور عليه ثم وقروا في الرضا بأن هذا القول يختار الأكثر الثاني بجمع وهو للاختلاف والنكدة للقول الأول وجه منها الأصل في ماله ووجاهة يقي بأنه لا خلاف في ذلك كما أشاد إليه في كونه قالوا في ضمان السيد قبل أن سيده قولان أحدهما أنه قطع المقت من غير نقل خلافة عدم العينة ومنها ما ذكر في ذلك من أن السيد لا يهدى على شيء كما وصفه الله تعالى بقوله وجعل عبدا مملوكا لا يهدى على شيء وقد أشاد إليه في الرضا بقوله لا يصح من المملوك وقاله الأكثر إجماعا أدلة الخبر ومنها قوله سبحانه عبدا مملوكا لا يهدى على شيء وقد يملك به في الكتابة إليه وأشاد إليه في جامع المقاصد منه نظرا ما إذا لم يهدى ذكر في كونه قالوا في الخبر من ضمان السيد وكذا ابن الجهاد في الخبر بقوله قد علم هذا الآية والضمان شيء فوجب بجمع لأنه لا ينافي حكم الشيء لمنض العينة عليه والمحب المراد بالشيء المال لقوله تعالى وفي مقابلته ومن ولفظا منافقا حسنا وأجاب عن هذا الإيراد في الرضا قالوا لا يقتضي الخبر بالمال بخلاف للعلوم المستعملين ذكر النكدة في سياق الشيء وظهوره من السابق من جملة الكلام أجبر معلوم بجماع استناد عليهم السلام بالآية النسخة عن الطلاق الذي ليس إلا في كثير من النصوص وأما ثانيا فاما ذكر في كونه قالوا بوجه من أنما لفظة أو خصبه أو جنانه في منته بغير إذن الولي ولو توقف شغل ذمته متى علم من ذلك القول لا يرد منه هنا شيء وقد يجاب عنه أولا بما ذكر في كونه قالوا إلا أن يقال أن ذلك لا يهدى التزاما بل هو حكم شرعي متى على الغير ليس به فوجه بغيره بغيره سخطه ومن لم يرد ذلك لصوب المجنون أمية مع عدم صحة ضمها إجماعا وثانها بأن فوج بعض أفراد العام منه لا يوجب عيبه لما يبيانه في الوصول من أن العام المضمون جهة في الباقي ولما قاله ثلاث الآية الترتيبية لا يمكن جعلها على أنها لا اتفاق على قدرته على جميع العبادات والمعاملات بأذن السيد على كثير من الأول بدون ذمته فيزوم ارتكابا لتأويل منها وذلك أن سكن بالخص من الذي هو من وجوهه لا أنه هنا مروج لاستلزامه خروج أكثر أفراد العام وقد صار جماعة من الأصوليين إلى تشاع تقتضي من العام إلى لا يخرج من الضم وهو وإن كان محل اشكال إلا أن هذا القسم من الخص لا شك فيكون مروج

بالعبودية الى عظم النوازل من الاضرار والمجازع فها ان لنقل العبدية الى جميعها فاذن يلزم ارتكاب تاويل الحق في الآية الشريفة
 ولربما يتاويلها ويؤاخذ بها لوجوه وبمعنى الاستدلال على الاستدلال على الحق الذي يكون الآية الشريفة هنا مجملية
 البين ان الجمل لا يعمم الاستدلال واما راجعها فلا في الآية الشريفة على تقدير كونه لها على الحق وهو ضابطا بآياتها كما يظهر
 من جملة من يتحقق الاصحاب معارضة بعموم قوله ثم اوفوا بالعقود وقوله المومنون عند شروطهم وقوله انهم قادمون للظن
 بين المتراضين من قبل تراض العويين من جهة ومنه انما يقتضيه عموم الآية الشريفة المانعة من صرفات العباد على من
 يقتضيه تلك العويات لكثرة ما وجدت معارضة الا ان يرجع باعضاده بالثبوت المحقق والحكمة وهي من اعظم الرغبات وانها
 تمت ومنها ما ذكره في هذا معام المقاصد لاننا انما نلتزم اثبات مائة الفمة بتمتع وتجننه من المملوك بدو وانما
 ما كذا لان ذمته مملوكه لعل ولا يملك اثبات شيء منها الا باذنه ومنه نظرا ما اولا فلا نمانع على القول بان العبد لا يملك
 شيئا واما على القول بتملكه لم لا في الجمل على انه قد يمنع من قيامه على القول الاول للمنع من استلزام الضمان اثارها
 في الفمة في جميع الاحوال فلو كان الضامن مملوكا سكتا ان اصل مقتضى ذلك لكن يجب الخروج عند العويان الدالة على صحة
 ضمان العبد سكتا انه لا يمكن الخروج عند كفايا انما في الفمة لا يتوقف على كونه مالكا حين الثبوت فلا يكون ضمانا بالثبوت
 العبد ولعلنا نذكر في التجميع ان الوجه المذكور لا يرد عليه منع كون مطلق اثبات المائة ذمته ضمانا مطلقا وهو الوجه
 الرابع ومنها ما يشير اليه في الكتب المذكورة من ان التامك منوع من العبد لانه يضمن اثاره في الفمة وهذه الصلة قائمة في
 الضمان وجار من جملة ما جعل للمقاصد حكمة اولا بانتهاس وهو باطل وانها بالتمنع من كون المانع في التامك استلزامه اثارها
 في الفمة ومن ثم استنع وان عرى العقد من المصلحة بان له اجتنابا واذنا لاحد كذا وانما المانع في التامك واستلزام حصة وترتبة
 قدرة العبد المنتهية لولا الاجماع عليه ومنها ما هو من جملة الفائمة المستند اليها الاشارة في عويان الاجماع على كون العبد
 مجبور عليه ومنه انما قدم صحتها الضمان مع طرحه نظرا للقول الثاني لوجوه اقسامها ما اشاد اليه في حق من اصل في العوي
 منه نظرا في اشارته ولا يذنبه نظرا في اصل الفصل بعدم قطع النظر عن العوي بل مقتضا الفاعل ولا العوي بعد فقد للفظ
 الدال عليه في العوي واللفظ لا يطلق لا يصرح في الاية المذكورة والمتبادر ان الفاعل يضمن منه على الفرض واما الاستدلال بعموم قوله
 اوفوا بالعقود فانه يشهد بعدم اختصاصه بحكم الوضع عندنا بالخاصين بل بالخاصين بالخاصين بآياتها التي انما
 المفروض لصدور لا في عدم العقوبة ومنه نظرا ما اولا فلا يخلو في عويان ان اخص بالخاصين بل بالخاصين بآياتها التي انما
 ولكن منهم البهائم الذين امنوا الصداقة وعقرهم ولديهم دليل على اختصاصهم بالخاصين بالخاصين حتى يتوقف الحق في البهائم
 على الاجماع واذ اوضح الضمان من البهائم بالخاصين باوفا صحتهم بالاجماع المركب هذا الاجماع لا يمكن انكاره قطعا لان يقال
 الخاصون بآياتها الذين امنوا صحتهم معلوم فلهذا الاحراز مجرد وجود البهائم زمان صدور الخطاب لا يقتضيان بكونها بالخاصين
 ومنه نظرا لان الحكم في الخطاب لا يذكور به جميع المؤمنين الموجودين من صدور ذلك الخطاب في الاشكال ان منهم البهائم
 واما انما فلا في العويان المقتضى اصله صحة الضمان لا يصرح في قوله ثم اوفوا بالعقود بل يدل عليها اية قوله المومنون عند
 كما لا يخفى وقوله الرقيم قادم ودعوى عدم انصرافه الى حال البحث من جهة فانه قد يفتقر في السندية ومنها ما يملك به وف
 والاشارة واشاد اليه في ذلك ان الضمان كالدين كما يجوز الاستدلال بغيره في التمسك فكل الضمان وانما يكون صاحب
 الدين لو وجد عين ما له كان له انصرافه ولا يتصور دلالة الضمان للملحق بانه ذمته ومنه نظرا ومنها ما يملك به
 المذكورة فلا لا يملك له قول صحيح وانما منع من انصرافه فيما يتعلق بسببه لاشكاله على من يرد عليه والضمان لا يصرح
 على السبب لا انما بالطلب بل بعد التعلق فلا يمنع ولهذا لا يرد عليه في ذمته لانه لا يرد وكان للقرآن ان يبعثه بعد ابعثه
 واثارة بالجملة ليرجع واشاد الى ما ذكره في تلك اية فلا كالذكر لا يفتقر في ذلك الاضرار بالسبب لان السبب يفتقر الى اثاره
 بالولاء اذا اثنى وشيئ من الضمان يمنع لانه لا ينافي قوله لا يملك المذكور لا يمنع الضمان فانما لا يملك متلوه من الدين بغيره
 ان من يدين عليه ولهذا لا يمنع لانه لا يملك مع ان الملك يمنع شيئا عدل على ان الاثر ليس بحكم الملك مطلقا كان
 المجر لا يمنع الضمان بغير ذمته ومنه ما هو مملوكه فعلى هذا يفتقر به بعد التعلق لان كسبه مملوك المولى ولا يملك التصرف
 ما يملك ومنه نظرا في اشارته في جميع المقاصد فلا بعد لاشارة الى الوجه المذكور وضعه ظاهر لان المانع هو كون
 بعد وعلى شيء من القرآن الفرض بان ذمته مملوكه للمولى فلا يملك اثبات شيء منها بدو فانه دعوى ثابت من احوالها
 ادعائه لا يمنع لان ذمته مملوكه على المقر بالعبودية الى اهل الجاه وليس له الجاه لا يملك الاثر في نظر اية ولا انصاف الاشياء
 محل اشكال ولكن القول الاول هو الاثر بغيره النبي على امير الاول على القول في ان السبب بالضمان مفسد عليه او

كتاب الضمان

بل يكفي العموم والاطلاق ما نفى الإزماء في الخبر الثاني فافهم بأن سنده مطلق لما السبب الأول في الضمان ولو لم يذكر فيه
 أن يجهل في كسبه أو في ذمته أو في غير ذلك فهل يثبت المال في كسبه أو في ذمته أو في مال من أحوال سببه المخلط لا سيما في
 ذلك على قول الأول لا سيما في حق ممة العبد لا في كسبه ولا في ذمته وهو المبرر في ذلك وقد روي في نسخة من نسخة
 أصلهما ذكر فيهما مع الخاصية التي والروضة من أن إطلاق الضمان يأخذ من كل من النعمة والكسب العام لا يدل على الخاص
 يتبع من المولى على الزمارة في ملكه وكسبه ملكه وأنها ما ذكر في ذلك فاعلم بعد ذلك الوجه الأول ولا أن الأول في الكل ليس
 في الجزف المبرر وان كان لا يوجد إلا في ضمنه كالحق في الأصول وأنها ما ذكر في ذلك فاعلم هذا البحث يتبع على البحث
 عن استدامة العبد ما دون مولاه فان قلنا أنه لا يملك المولى فكذلك ما دون قلنا أنه لا يملك العبد فكذلك ما كان في العبد
 نظر إلى ذلك فان الضمان يخرج من الاستدامة في الحقيقة والضميمة ما ذهبنا إليه هناك وهو أن الضمان يتعلق بتمتة العبد
 يتبع به العبد بعد التصرف كالأذن في الاستدامة سواء أذن له في الضمان أو لا سواء كان ما دوننا له في التجارة أو لا سواء
 أن مضمون هذا الضمان كون المالك في ذمة العبد فبما العمل به للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 التمسك على ما في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 ضرره وقوله لا يملك المولى على ما في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 فنتبع به بعد التصرف كسبه في الذمته وذلك ويجعل العاقبة بل الحكم أنه لا يملك المولى في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله
 من أصل الحق فتمت عن قوله ما ذكره في ما قبل الخاصية التي تضمنت من أن إطلاق الضمان إنما يعمل على الضمان الذي لا يملك المولى
 فانه المهور والأداء من غيره إلى السبب يمنع وكذا من ماله غير كسبه إلا لكان الضمان يتعلق بالمولى الثاني أنه لا يملك المولى
 مال المولى هو المهر من الأسفار والعقود وما إلى ذلك فاعلم بعد الأشارة إلى القوانين المتضمنة في هذا الخبر والضميمة
 قريب مما لو أذن له في الاستدامة فتمت في قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 والمستلزم في أشكال ولكن القول الأول في قوله "نقطة الثالث" إذا أذن السبب بضمان العبد وشرط عليه أن يجهل المال في كسبه
 كما إذا قال له اضمنه ما يملكه فعلق المال في كسبه كاسرج به في قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 حكاه في ذلك من قبل بل الحكم أنه لا يملك المولى بضمانه ولم يضمنه ما في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 "تتمت مضمون ما في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 ذلك في بيان كون العبد ما دون في التجارة أو لا كما سرح في قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 حيث يكون ما دون في التجارة معللا بأنه من كسبه ومنه نظر ومنه نسخة والتمسك بالمال في كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 له حقيقة والأصل عدم ما ذكره من وجوبه وأما العلق السبب في شيء من الكسب فيبقى العلق به أو يهمل الضمان احتالاً
 أحدهما أنه يبقى العلق به وهو عليه أصالة فله العقد والتمسك بالعنوان المتضمنان وبمضمونهما ذكر كل وجهان في ذلك وهو
 الأول فافهم عليه وتبين أن العبد ما دون في التجارة أو لا كما سرح في قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 به أم يهمل الضمان لغواً لعل للمعين لراه المال لا يضمنه إلا للخلق إلى الكسب الذي هو ملك المولى فحقاً في المال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله
 الأول وان ذلك هو معنى الكسب فاعلم أن كسبه وما في يده سواء كان له في شيء من أحواله أو لا شيء كسبه وان المولى عليه
 لغة لكن في كل على ما في نسخة اشتراط كسبه مع ما هو عليه من كسبه لان السبب لا يملك له به فلا يدخل في ذمته والعبد ليس من أحوال الضمان
 بقدر على شيء إلا أن يقال بوجهة ضمانة غيره في ذمته كسبه كما مر من قبل فاعلم أن كسبه ما دون في التجارة أو لا كما سرح في قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 الأول في عبارة القوة الرابع إذا أذن السبب بضمان العبد وشرط أن يجهل المال في ذمته لا في كسبه فافهم أن المولى على الضمان وعلق المال في
 بتمتة العبد فنتبع به بعد التصرف كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 للسبب كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 فترى لا يفتقر وليس هو كالمولى في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالضمان فتمت ونفاسها أن الأصل عدم التمسك على ما في مال من أحوال السبب
 الخاسر إذا أذن السبب بضمان العبد وشرط أن يجهل المال في ذمته لا في كسبه فافهم أن المولى على الضمان وعلق المال في
 الفهم مع حكاه في ذلك من قبل بل الحكم أنه لا يملك المولى بضمانه ولم يضمنه ما في مال من أحوال السبب من كسبه بغير من سائر أحواله للعموم قوله لا يملك المولى بالعقد فتمت ونفاسها أن الأصل عدم
 أدنى مال الضمان "لما روي في الرجوع للسبب لا يرد في مال السبب سواه كان من ذمته السبب وما في يده أو كسبه فان أراد
 حتمه في الرجوع للسبب لا يرد في مال السبب سواه كان من ذمته السبب وما في يده أو كسبه فان أراد
 حق في الرجوع للسبب لا يرد في مال السبب سواه كان من ذمته السبب وما في يده أو كسبه فان أراد

ترج به ذلك ويجعل لفظة وكذا ترويه عليه في ترويه وقد عدل لفظة ما لا خلاف فيه وقد مر في جميع النفاضة بأنه لا نزاع في صحة
 نقله **الاول** في حق هذا الضمان ان جميع هذا الضمان من المضمون له الذي هو صانع من حق الدين ولا اختلاف اصحابه ذلك على قولين
 الاول ان لا يشترط في الضمان علم الضمان بالمضمون له وبسببه وصفه وشخصه ما بينه ما عداه بحيث يوجب الاشارة اليه يجوز للضمان
 ان يقول ضمانت الدين الذي عليه لا يشترط ان هو الشخص كان وهو لا يشترط ان يكون له وقد اطلقه وعنده ذلك ما ذكرناه من الحكم من ان كل
 من الخلفاء بل غرضه وجامع المقاصد في الاكثر انفاق المضمون علم الضمان بالمضمون له وهو الحكم في ذلك ولكن من السوء ولو بلغهم من حق
 المصير اليه ايهم وعرضه في جامع المقاصد بان لا يصح ان لا يشترط علمه عند الضمان نعم لا بد من عتبه عند الضمان للاولين وجوه منها عموم
 قوله الزعيم فادام ومنها عموم قوله المضمون عند غرضه علمه ومنها عموم قوله نعم او في المعقود ومنها ما ذكره في الذكره وجامع المقاصد
 وعنده من ان الغرض ايهل الدين وهو لا يتوقف على ذلك ومنها جمل من الاصل ما استدل به في ذلك وجامع المقاصد اشار اليه
 في كونه وذلك من خبر ابي سعيد الخدري قال كان عمر رسول الله وجباة فلما اوصفوا له صل على صاحبكم دينه لو انتم ورواه عن
 صلوا على صاحبكم فقال صل على رسول الله فانا يا ايها الناس فقام رسول الله فضلى عليه ثم اقبل على فقال يا اهل مكة على اهل
 حبر او قل برهانك كما فككت به ان اهل حبر وانا يا ايها الناس فقام رسول الله فضلى عليه ثم اقبل على فقال يا اهل مكة على اهل
 رجل عليه من فاقه في جباة فقال صل على صاحبكم دينه فقاموا فقال صلوا على صاحبكم فقال ابو جابر بن عبد الله ان النبي كان لا يصل على
 لا فضل عليه فلما قدمه على رسول الله فانا يا ايها الناس فقام رسول الله فضلى عليه ثم اقبل على فقال يا اهل مكة على اهل
 اشار اليه بعض الاجلة فلا روى في حق من قبله وجب من ابي عبد الله قال لما حضر محمد بن اسماعيل الموت دخلت عليه بنوه فقام
 فقال لهم لقد عرفتم فراقى بمنزلة منكم وعلى بين فلما كان منتهى فقال على الصبي من قبله ثم سكت وبقوا
 فقال على بن الحسين اما ان لا يفتنى انضنه ولا الاكره ان يقولوا سبنا والشرع لا لا هذه الاشارة على الشارعية
 في الخلفاء في حاكمه قلت قال لا بعد التبريح بذكره لا الخبر بل الاولين على المدعى انجى الشيخ على قوله في حق ما يحجب عن غرضه في اهل
 عليها ولا ما قلناه من معرفتها صاحب الدين ولا السبب فلا يشترط علمها وقد يناش في حق الوهاب ان لا يفتنى المذكورة لاشارة اليه
 او لا ما بناه ضعيفة الاسناد بل الاولين منها ما بينت كما مر به بعض الاجلة ضعيفة الاسناد او لا في حق بعض الاشياء لا ما يحجب
 ضعيف الاسناد ما مر به لاجلها بالثمة الضعيفة خصوصا مع اسناد جماعة منهم ايماء في حله من اسئلة الضمان من غير اشارة الى
 ضعيف الاسناد وما بناه في صفة الدلالة على الذي تضمنها ضما بالخصبة في مورد مخصوصة فاعلم الضمانين كانوا عامين بالمضمون
 له لا يتناول المناط في الاستدلال هو عدم الاستغناء عن النبي عن معرفتهم بالمضمون له كما بينه عليه في الخلاف فاقول هذا اقل
 اما او لا علم هذا المقام ليس ما يجزئ الاستغناء بل لا يحسن بناء على ان الاصل في الفعل الصادر عن المسلم العمل على الحق وعلم
 حسن القس من كونه في موضع على ان بعض الفاعلين هنا امام وهو موصوف فلا عجب للاستغناء عن كونه ضله واما ما بناه في حق
 علم النبي فاعلم بما للمضمون له لا يتناول الاصل عدم حكمه بذلك وكذلك لا يصل عدم علم الضمانين بالمضمون له لا يتناول العلم
 باصالة عدم صحة الضمان مع عدم علم الضمان بالمضمون له الا ان يقال لا في التبرع بناء على ان استحسان الموصوف
 على استحسان الحكم وبعبارة ظهور في الروايات علم الضمانين بالمضمون له مضافا الى استدلال جماعة من محققوا الاحكام بذلك
 الروايات على المدعى في جميع ما ذكره فلو لم يفتنى من ذلك الروايات على المدعى باحتقال في حكمه حتى لو كان من قبله في التبرع
 ما صار من الاماين من حيثها في حق تاته اذ اذ الوهاب الوفاء الذي لا يتحقق خلفه منهم لا الضمان بالمضمون له مناه وبنه نظرا
 فتم وللأولين الاصل وما عمتك به في المذكورة فلا لا بد ان يعرفه من الضرر لان الناس يتهمون في العلم والعمل والعقائد ولا
 ضلها وشهدا وتختلف الافرنج في ذلك فضع حاله عند ضرره من غير ضرره وفي كلا الوجهين نظرا لما الاول فلا نقا صجبا
 تقدم اليه اشارة ولما اشارة في المنع من حصول الضرر والاهمال في المعرفة تعلم خصوصا اذا كان الضمان بغير واسطة
 ولكن الضمان اقدم على منعه وليس المصلحة لا تفتى لان كان سبها وليس الكلام في كونه على ان الضرر لو كان حيا
 للضمان عندل العامة لان في الجملة على التبرع كالبسب الذي به الغبن وهو باطل قطعاً هذا وقد جاب عن الوجه الذي ذكره في
 بأنه معين للشخصه في حقه عند ولا يشترط علمه به ولا حانه والفرق بينه وبينه لا يشترط علمها حاله الضمان بحسب الحكمين
 وعنده وان علمه بعبارة اجاء فلو كان المزمع معتقلا كان له هذا الوصف شرطاً وليس كان بالاجماع لا يقال بغير هذا المضمون
 له فيلزم بغيره كما صرح به في ذلك فلا لا ما للمضمون له فان اعتبر ما قبله لفظا كما هو مقتضى العقد لازم اشترط ذلك بغيره ولا
 يعتبران بغيره ذلك وان لم يعتبر كما جاز عليه واقعة اليك المدعيون الذي اشترط النبي من الصلوة عليه حتى يفتنى عليه
 بوجبه لا نقول لان السلم الملازم في الاول عليه لا من عقدين ولا من نقل سلتا ان التبرع بالجملة لا يفتنى المدعى كما يظهر من

کتاب الضمن

جامع المقاصد ذلك ثم فاذن المقصد هو الأول ثم اذناك على المبدون وجوب عديدة ومن الضمان فيها وتوقف بعضها على
على معرفة المضمون له لزمت من هذا الوجه ويجوز معرفة بحيث يحصل المقصود وعلى الشريطة معرفة الضمان المضمون عنه وهو المدعى
اولا اختلاف الاحكام في ذلك على قولين الاول انه لا يشترط وهو للشيخ وجوه عديدة وكذا جعل المقاصد والروضة ولكم في الكفاية
الشيخ في الثاني انما يشترط وهو لاختلاف ما اشيع والحكم بمصلحة من الكتب المبسوط للاولين وجوه منها ما عتبت به في جامع
المقاصد وقصر عن احوال الضمان اذ الدين من المضمون عنه وليس به ما يقتضيه معرفة عنه ونظر ومنها ما عتبت به في
معرفة من انا الضمان وفاء دين وهو جائز من كل مبدون ومنه نظر ومنها ما عتبت به في الشككة من انا الوجه اذ الحق والاشارة
في معرفة من يقرضه لا انه لا مصلحة له في معرفة ذلك ومنه نظر ومنها ما عتبت به في الشككة من انا لا يشترط بشا فلا يشترط
معرفة ومنها ما عتبت به في التذكرة انهم من انا حله ابا فائدة ضنا عزلا بغيره ولعل به في الشريعة فلا يلزم ضمان
حله ولا يلزم عدم ذلك لغيره من له ولو قبل ومنها ما عتبت به في الشككة من انا لا يشترط معرفة الضمان المضمون عنه وجوبه من الضمان
عن انا بغيره من عند عدا فانه طامه دعوى الاجماع على عدم الاشتراط والاجماع المنقول بغير الواحد العدل
خصوصا اذا اقصى مقتضى الاكثر كما في محل البحث ولا يتبع منه مخالفة الشيخ في مقتضى العدل لشذوذه ومصر في الخلاف
الى هذا القول ولا حاجة السور لظاهره عنه ولا خلافه منعه لعموم ما دل على جهة الاجماع المنقول عنه ومنها القول
المستقدم اليها الاشارة وللآخر من وجوه ابق منها الاصل وهو من دفع ما يقتضيه اليه الاشارة ومنها ما عتبت به في ذلك من ان
المضمون عنه لا بد ان يتبرع عن الضمان ويخصص من غيره ليقع الضمان عنه ذلك ليدفع العلم به ومنه نظر ومنها ما عتبت به
في الشريعة فلا والاولى قوله اما اذا لم يكن الضمان تبرعا فانه اذ كان تبرعا فلا ناسا احسان لا يلزم عقل المارضة معرفة
حله والاجاز وضع ذلك من غير وقد ورد بالنهي عن وضع الموقف عند خراج له كما دل على ذلك من الواضع في غير هذا الاية
السلام ومنه نظر لان الضمان اذا لم يكن تبرعا فلا يصح للشيخ منه حيث لو لم يعلم بالمضمون عنه الا لعموم عدم التمكن من الرجوع اليه
وهو فاسد لان عدم العلم به من العدل لا يمنع من العلم به فلا بد من العلم من اشتغال الضمان المرفوع على المصلحة ولا كان
الضمان سببا وهو غير محل البحث وان كان الضمان يتبرعا فلا ناسا احسان وهو كما يمكن ان يكون بالنسبة الى المضمون كذلك يمكن
يكون بالنسبة الى المضمون له على انا منع من معرفة وضع المرفوع عند خراج له والنهي عن تبرع له ولكن الضمير في العلم ملائكة
بمقتضى الضمان ثم فاذن المقصد هو القول الاول فلا يتوقف صحة الضمان على العلم بمقتضى المضمون عنه ولا سيما ولا يصح له
الاختصاص وهو ذلك وكذلك لا يصح في وجه من الوجوه فلو لم نعتك لكان الدين الذي على من كان من الناس ما كان ما صرح به
في ذلك ومصر به في موضع من ذكره مستكلا به وصريح الشرايع وعقد وجه وموضع من التذكرة والمذهب بعد التبرع به انا لا يشترط العلم
بالمضمون عنه لا لبدان بهما الضمان عند الضمان بما يصح معه العدا الى الضمان عنه وصريح ذلك بان وجه الضمان يتوقف على
العدو وهو يتوقف على المضمون عنه فلا بد ان يتبرع بوجه بغير مصلحها لانه يمكن العدا اليه ثم اذ دل عليه قاطلا ولا يتكفل مع توقف
المقصد على ذلك فان اعتبر العدا الى الضمان وهو الزام المال الذي للمضمون له مثقال للجنة وذلك لعدم توقف على معرفة
حليه الدين والدليل انما دل على اعتبار العدا للعدا لا من كان عليه الدين فلو لم يخص مثلا في موضع من ذمة شخص ما
فقال لعمري فنهال كان عدا الى الضمان من انا من كان عليه الدين ولا دليل على اعتبار ما ذكركم ومنه صريح بما ذكرنا
في الروضة اتم وهو غاية الجوده ثم اذ قلنا المضمون عنه هو الضمان بوجوب بعضهم انا المضمون من واصل الكتب المستمرة
التي ترزق هذه الصورة كما يشتر بعضها بما من كل اختلاف الاحكام في توقف صحة الضمان على حشا المضمون له وهو مستحق الدين
على قولين الاول انه يتوقف عليه ويكون مشروطا به فلو ضمن من غير من المضمون له له بوجوب وهو المبسوط والوسيلة والجنة والنج
والناسية وقمة وسند وعقد وكذا وقف وتبرع بالجامع المقاصد لك والكتابة وقصص منها من مدعيه اكثر فلا بد له عليه
عامة من غير وفي الجنة الاجماع عليه وصريح في ذكره بان يقول اكثر جهاتنا وفي ذلك وجهه بان الشهود في الكتابة بانها المصنوعة الشهرة
الشريعة بان ذهب اليه في الخلاف والمطبوع قد التفت الى ان يتوقف عليه بل يصح جوده وكفاية في ذلك من الخلاف فاذن لا خلاف
ليس من شرط الضمان ضمان المضمون له والمضمون عنه وان كان عليه ضمان المضمون له كان اولى حكم هذا النوع في التذكرة ولك
والكتابة من الشيخ اتم في القول الاول وهو منها ما عتبت به في الواضع من الاصل وهو ما عدا اليه في ذلك من انا لبقاء ما كان
شذوذه المضمون عنه وسلا من ذمة الضمان فعدا من الضمان الى المضمون له الى ان يتحقق الزيل اليها ما في جامع المقاصد
بقوله الاصل عدم شرط الضمان الى ان يتحقق الزيل بعد حجاب ما ذكرنا في انا فاعدا بالادلة القول الثاني ومنها ما عتبت به في الواضع
الجنة الاجماع على ذلك عند حجاب ما ذكرنا بانها ان الضمان فاصرة من المدعى الى دعوى الاجماع على ذلك لان الضمان

[illegible]

کتاب الضن

[illegible]

كتاب الضمان

والعومات الأربع لا يشترط في الضمخ اللفظ ولا في لفظة العربية بل يكفي مطلق ما يدل عليه كما يظهر به من مجموع لفظة الضمان
الضمخ على العود ويجوز عندنا للراعي منه اشكال كما صرح به في القصر من غير تقييد ولكن افعال الزم في غاية القوة منها كل ضمان
الضمان للدين يكون على اقسام منها ان يضمن الدين الحال ومثلا وهذا الضمان جميعه كما في النافع وفيه وثقة وشدة وعقد وبر وكرة
فألفظة والضمخ وجامع لما صلت عنه ذلك بجميع لفظة العادة والكفاية وتقر في وجوه اعمدا على اول اتفاق عليه وثانها التبرير بدعوى
الاجماع عليه في الشرايع والضمخ والحكم عن التذكرة وبعضه او لا يتبرع لك بان هذا موضع وفاق وثانها تبرير الكفاية
بانه لا يعرف منه خلافا بينهم وثالثها خبر جسي من عباده المنعقد فتمه واربعا ما امتك به في ذلك قاله لما كانا في عقد
الضمان على الارفاق وتشهيد الامر على المضمون عند كان الضمان المؤجل للدين الحال جائز التحقق الفرض المطلوب منه خامسا
ما امتك به في الواضحة فلا يدل على ذلك الاصل والعومات السلبية عن المعاد من هذا ما دما يتوهم من كونه معلفا ومؤخرا
جائز وليس كما يتوهم بل هو اجل للدين الحال في عقد لا يتم وقد اشار الى ما ذكره في دفع التوهم في كتابه وبالجملة لا انتكاح
في صحة هذا الزمان وعليه فلا يجوز للمضمون له مطالبة كل من الضمان والمضمون عنه قبل انقضاء الاجل اما بعد جواز مطالبة
الاول كما صرح به في فتح وقد فلا شروط التحليل كما به عليه في ذلك واما بعد جواز مطالبة الثاني كما صرح به في فتح وتبريرة
دمته عن الدين لما بينهما من ان الضمان فاعل قد يضمنه على هذا في ذلك والحق في الجميع ما ذكره من كون الضمان تبرعا او لا كما هو
ظاهر إطلاق الاصحاب ومنها ان يضمن الدين المؤجل حاله بان يسهل اجله للدين ويلزم بالاداء حاله وقد اختلفت الافاضة
في صحة هذا الضمان على قولين الاول انه يصح هذا الضمان ويحل للدين وهو النافع والشرايع وكثرة طرفة وكثرة وكثرة وكثرة
الفظة والضمخ وعنده ذلك وبمعنى لفظة ذلك وفي غيره من حكماء هذه وفي غيره من الضمخ في المبروط والقاضي في المذهب المحل في الاول
لحق ابقه عن الفسخ التبرير في طلب لعله عليه حانة المناخ من الاتفاق في نه لا يصح وقد حكاه في فتح والراعي عن الضمخ والنهاية و
القاضي في الكامل ابن حزمه وهذا في الثاني في حكماء ابيه عن ابن حزمه ونحو الاسلام والمحقق الثاني للاولين وجوه منها ما ذكره في
فتح من الاصل ومنها ما امتك به وكثرة من هجوم قوله ثم اوفوا بالضمخ قالوا والضمان عقد ومثلا فلا يثبت عليه الاكراه في
ما امتك به في التذكرة ابقه من هجوم قوله ثم المؤمنون عند شرطهم معنا ما ذكره في فتح والضمخ من قوله اوفوا الضمان وما ذكره في الاول
قوله ثم اوفوا به زعموا واشار في الواضحة هذه العومات بقوله يصح هذا الضمان للاصل في هجوم ولا لشرع فغير الضمان مع ضد
المداين ايضا ذليل الضمخ واصل عدم خبره ومنها ما اشار اليه في بعض الاجلة من ان الضمان كضمان الدين فكما يجوز اداء الدين
الوجاهة لا لا فكذا لا يجوز هذا الضمان ومنها ما اورد في التذكرة في دعوى الاتفاق على الفسخ كما صرح به في جميع لفظة لا
صرح بانه لو كان الدين مؤجلا لضمخه الضمان حاله الا انهم بالتبرير بالتجمل من الضمان عندنا كما يصح الحال ومثلا وكان عليه
المانعة الحال كاصل الضمان ومع هذا فلم يبق خلافا في المسئلة عن ائتمان الامانة ولا في قول وجوه اية منها ما ذكره في فتح
الضمخ ذلك وفي غيرها كما ذكره من ان ثبوت الضمان على الارفاق وتشهيد الامر على المضمون عنه فبشرط منه الاجل لئلا تسال الحال
للارفاق الذي وضع الضمان لاجله لان الضمان الحال لا يوجب قبيل المطالبة بالحق المضمون منه بل مطالبة المضمون
عنه بشفق فائدة الضمان ومنه نظرا ما اولا فلا نه ان يضمن مبرما من غير سؤال المضمون عنه فليس الضمان من الرجوع عليه بملاواه
ولا مطالبة به معاذ ذكر لا يجوز هنا كما صرح به في الضمخ والراعي وان يضمن شيئا للمضمون عنه فلا تسليم له الرجوع حاله
بشرط حله على المضمون او قصر به الرجوع عليه حاله كما صرح به في الواضحة لئلا ولكن المضمون عنه هو الذي اقبل الضمخ
على نفسه والزم بمكالاته لا رفاق فلا يثبت وقدره في هذا في الضمخ واما ثانيا فليس من ان يناء الضمان على الارفاق وانحصار فائدة
هذه كما صرح به في فتح وكذا صرح به في الواضحة بانه لا دليل عليه من صراخ اجماع وقاله لا يحتل كون العادة منه نفاذ والافاء
بجسم الغضاء والضمان ما لا يملكه لصلايته لما نصته اذ لا يقول الاول ومثما ان يقول لما لا يملك دمة الضمان فزع
ثبوته في دمة المضمون عنه والضمان لا يكون اقوى من الاصل قد يكون لفت من هذا الاحتجاج هذا الوجه ومنه نظرا لما ذكره في فتح
وبعضه بان التنقل هو الدين واما الاجل فاما استقله المدهون وادى الى الجواز اذا ناسا الضمان كذا في لانه في سقراط
له ولو كان الضمان مبرما بالضمان فاعل بعد ما لا يشترط الا رجوع على المضمون عنه فيكون معنى ما لو ادعى عنده من المؤجل
مثل الاجل وهو ما تزود مع هذا الجوزة لفت والراعي عن غيرها واجابته بجميع لفظة العادة بان زيادة الفرع على الاصل بالتقدير
لا قصوره ومنها ان من شرط صحة الضمان وجوب الحق على المضمون عنه والاجازة من حقوق الدين ونقبه على راجع يكون
ضمانه فكذلك ان ما لا يجب وليس جميعه وقد اشار الى هذا الوجه لفت قالوا قد استخرج ولدى الذين يهرجعت فداء وجمعا
حسنا نقوى قول الضمخ وهو ان المحل زيادة في الحق ولهذا تختلف الاثمان وهذه الزيادة غير واجبة على المدهون ولا ثابته

نعمته يكون ضمان ما يجب فلا يصح حثها ومنه نعلم لما ذكره في ذلك ومنه ان المنوع الذي يجب به المال لا الاجل
مدلول ما الذي هو متعلق الضمان هو المال انما المضمون ولما لا اجل فلا يتعلق به الضمان وان كان من توابع الحق والاول
الا ان دخوله يجب على ليس بالذات بل بالنتيجة وهو حق المدعيون فادخلوا الضمان باسقاطه وتقبلوا الايمان فقد تضمن
ما يجب هو المال ودخلوا باسقاط الوصف لا بزمانه غير المدعي لاجل اداء بسبب اجل لا نه وجبته الجملة غايته انه موثوق ذلك لا يجوز
من اسئل لوجوبه خصوصاً اذا انضم الى ضله الضمان من ذلك رضاه المضمون عند ذلك اشياء في ما ذكره جميع الفرائض اتممت ومنها
ما ذكره حين ان الضمان خلاف الأصل فيخصر على حمل الدين ويجاب عنه بأنه لا يصلح له ارضاءه اذ لا الحق لا كان من المقتدر
والآخر حينه بان يكون الضمان لثبوت المضمون عند تبرعها ومنها ان تضمن الدين المال لا لا وقد فعله الحق هذا الضمان
النافع والاشارة به صراحة ومثله وكذا في النسخ وصحة ذلك وجميع الغائبة وحق الحق في النسخ من النسخ العقول بالمتن من
الصفة وهو ظاهر الغيبة لقوله بشرط ان يكون الضمان الى اجل معلوم وكذا هو ظاهر الواسطة لقوله بشرط ان يكون الضمان
وهو صحت بل المقيد هو العقول الاول الذي عليه المقطع للمعومات المستندة بالفترة العظيمة يظهر من جميع الغائبة
الاتفاق عليه لقوله الصواب في النسخ وان كانها وان لا نوع الاتفاقان الدين الموقبل لا اذ ادعى اجماعاً في ما ذكره وحسب
حق على الحكم المذكور في الاسم الاربعة وعلى المختار لا في صحة هذا الضمان بان يضمن تبرعاً او قبولاً المضمون عند
ان يضمن ليس الموقبل اجل مبرر على اجل الدين كان يضمن الدين او قبول في شهر الى شهرين وقد فعله الحق هذا
الضمان في النسخ وفيه ذكر وكذا في النسخ وصحة ذلك وجميع الغائبة وحق وهو المقيد للمعومات والمقتدر
ولك يدعى الاجماع عليه وبعضه ولا ظهور الاتفاق عليه ولما هنا متبرع موضع آخر من انك بان مقتضى عليه وثالثاً لا ظهور
جميع الغائبة في دعوى الاتفاق عليه وفي حكاية دعوى الاجماع عليه من كره وادعاء ظهور عبارة الشرايع والنافع في دعوى
الاجماع عليه والآخر في ذلك بان يكون الضمان تبرعاً او قبولاً المضمون عند بان يضمن الدين الموقبل باجل يسيراً اجل
الدين او يضمن عند منتهى النسخ وفيه ذكر وكذا في النسخ وصحة ذلك وجميع الغائبة وحق للمصلحة هذين
المتن وهو الاثر سواء كان الضمان لثبوت المضمون عند تبرعها للمعومات ولدعوى الاجماع عليه في حق فانه صحيح
بان الضمان الموقبل جائز اجماعاً وقد نعت عليه في ذلك انهم قالوا الحق المضمون لا يقع امان ان يكون حالاً او قبولاً ثم انما
الضمان حالاً او قبولاً على تقدير ضمان الموقبل وقبل امان ان يكون الاجل للثاق ساءاً او لا والاول وانفق واذهب وعلى الغائبة
امان ان يكون الضمان تبرعاً او قبولاً المضمون عند فاعلموا انهم يثبتونها على الاقوى على ان موضع الخلاف فيها هو صحتها
فان الخلاف عبارة عن ان الضمان متى كان قبولاً لا اجماع من عند المدعي جوزه وهو شامل لما كان الحق موقبله مع سقوط اجل الحق
مسألة وفيه ما ذكره ولا ظهور عبارة النافع في دعوى الاتفاق على الصفة هنا فاصح بان الضمان الموقبل جائز وفي اجل
مقول ان احصها الجواز وانما ظهور عبارة جميع الغائبة المستندة في دعوى الاتفاق عليها اتممت وثالثاً لا ظهور وكذا هو امكانه
في جميع الغائبة في دعوى الاتفاق عليها اتممت وادعاء ظهور ولحق في دعوى الاتفاق عليها اتممت لانه لا يوجب خلافاً الى الصوة
الغائبة ثم ظهر من النسخ وجود الخلاف هنا فاصح بان الدين ان كان موقبله يضمن وقبله لا اجل للثاق ان كان اذ
حق اجماعاً وان كان ساءاً لا يمكن له العمل الاقوى فان كان مقتضيه وما بقي فيه الخلاف كما سبق والاقوى في الصفة ولعل
جهة الخلاف ما عدا اياه في ذلك فاعلموا ما حكينا عند سابقنا وادله انما نعت من الحلول يقتضي المنع من ما بين الصوتين
لانهم مللوا النسخ من الحال على نقله في وقت حزمه بان الضمان اتفاقاً لا اجماعاً به يقتضي توثيق المطالبة للضمان فيستلزم على
مطالبة المضمون عند في الحال فبذلك ينافي قاعدة التسليل فيسببه ان في الاجل المسكوك والعصر يقتضي ان الضمان
لوقا ان مقبراً لا يوجب كفاية المضمون من الضمان في النسخ غير الدين من ضمان ان الحال لا يملكه العلل بان ضمانه
يجب وهو شامل للاجل للقاصر من اجل الدين كما هو شامل في جميع المسكوك والمطلوب فاعلموا ان كلام الشيخ واجابته يقتضي ما افاده
المتم وتسلمه بدل على اختصاصه بنظر الصوتين المذكورين ولما الضمان حالاً لا ان كان الدين موقبله فاعلموا ان الضمان على
منه ضماناً وتقبلوا وان كان حالاً لا ينافي في الدين وانما هو جوزه لوجوب الحق كونه عينا للملك لا لانفاق من مقتضى اصل
مختلف وقد ظهر من ذلك ان النسخ لا يجوز ولا يجوز ان يختلف واقع عند الموقبل الحال لا انما جاء حله من اجل الاسرار لا
او باجل عدة الاجل الاول به في النسخ على اصول الاول اذا ضمن الدين الحال والمطلق ولربما يكون حالاً او موقبله فاعلموا
صحة هذا الضمان وان ينعقد في الحال كما صرح به في ذكره لان المتبادر من الاتفاق انما هو الضمان الموقبل والمطلق
في الاتفاق والضمان الموقبل والمطلق ولربما يكون حالاً او موقبله فاعلموا صحة هذا الضمان وان ينعقد في الحال

خلف

عدم جواز الرجوع بطله عن المباح قد صرح بما ذكره جميع القائلين لا نقول لانهم عدم الدلالة وقد عرفت بما في محنت
 الصائفة في مقامه كذا الاذن في الصانع معناه لزوم العوض للضامن بعبارة اذ لم ينزل قوله اذ عني وعلى عوضه سلمنا
 ولكن يجب ان يرجع عن الاصل بما جناه من الدلالة اذ على جواز الرجوع وبطله التنبه على احوالها وانما الضامن بان
 المضمون منه وادى بغيره جاز للضامن الرجوع اليه تبعه كما صرح به في النسخة في الشرايع وتيق ذلك والكتابة وتيق
 ظاهر النسخة ووجهه وقد لفتة وعقد بل الظاهر مما لا خلاف فيه وبطله من النسخة وذلك والكتابة وبغيرها دعوى لاجماع عليه
 وبطله عليه مضافا الى ما ذكر اطلاق الاحبار المشددة التي في اذ يرجع بالضامن وعين بطله ان المضمون منه فلا يرجع
 للضامن عليه كما يتبعه عليه في النسخة والنسخة وتيق وبطله لفتة وجامع المقاصد وقوله والواضح في حكم وجوه منها ما ذكره في
 من اصاله عدم جواز الرجوع وبطله دمة المضمون منه لا تنقل الحق من دمة الى دمة الضامن ولا دليل على اشتغال دمة
 المضمون عند للضامن بما اداءه فاما الاطلاق لاجزاء المشددة الدالة على جواز الرجوع فلا يصلح للمعاينة ما اولا فضعف
 سند كلامها بل يجب ان عند جماعة عقدها وما نأينا فلا نضطر الى صورة الاذن بالضامن لطلبتها كما صرح به في الواضح فاما لا نالنا
 فلا نشتا الاصل بما ساق الى الابد الاشارة ومنها ظهور الاطلاق عليه ومنها جواز الرجوع عن النسخة والسرير وكذا في غير
 ذلك دعوى لاجماع عليه ولا ترقى عدم جواز الرجوع بين ان يردى بان ذكره صرح به في تيق وعقد وقوله وجامع المقاصد
 جميعها وهو ظاهر الاطلاق النسخة بل الظاهر انه مما لا خلاف فيه وكذا لا فرق في ذلك بين ان يكون من بينه الرجوع او لا كما هو ظاهر
 الاطلاق كقول الاصحاب انما جاز الرجوع للضامن بالاذن سواء نوى الرجوع ام لم ينو شيئا كما هو ظاهر الاطلاق كقول الاصحاب ان
 نوى عدم الرجوع ففي الرجوع عن اشتغال الاطلاق كلام الاصحاب الرجوع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع
 ما مضى من الاطلاق ولا خلاف في ان لا يفتق الاخذ المقدار من غير ان يفتق ولا يفتق من اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع
 على المضمون عند الاصل ولا خلاف عليه وهو ماعدا على في النسخة واذا ردى ما اداها جاحضه وذلك ما اسقطنا اذ ارجع
 بالصلح مع المضمون له الا اولا به عند بطل الرجوع على المضمون عند جاحضه او اداءه صرح بالشرايع والنسخة وتيق وعقد
 عند لفتة وجامع المقاصد الرخصة وذلك ويصح العاقبة والواضح عن من لا يسكن في خلاف ذلك وهو ضعيف بل المقدر على القول
 الاولى لادى عليه المضمون وعقد وجوه منها ان الاصل بانها الدمة من وجوب عطا اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع
 اشغلت دمة للضامن بنجام ما مضى بعد اذ ارجع في الضامن وعقد منه فلا اصل بقاءه لا نقول لانهم اشتغال في المضمون
 عند لا بعد اداء الضامن الاصل بل اذ دمة الاولى لا بمقدار اداءه الثاني وقد اشار اليه في الواضح وجامع المقاصد انما
 والاجماع ان الحكمية بما اداءه خاصة ومنها ما مضى في ذلك والكتابة الى الاصحاب في النسخة وفي دعوى لاجماع عليه وبعضها ولا
 التسليم بدعوى الشهيرة حجة لفتة وتاما بتقرير الواضح بانها لا خلاف فيه في الجملة وبان خلاف الاسكا في بعض النسخة وفاق
 ومنها ما اشار اليه في الواضح من خبري من يزيد وعبد الله بن بكير المتقدمين ومنها ما مضى في ذلك من اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع
 والرجوع باكر مما دفع منافع له فلا يصح التماس وجوب المضمون له الضامن ما يبره عن المضمون لم يرجع الضامن على المضمون
 حنجر ولو كان الضامن بان ذكره في النسخة وعقد وجامع المقاصد وكذا لم يرجع المضمون له على المضمون حنجر كما صرح به في الواضح
 يتلوه في الضامن ان الضامن ناقص السداد او ادى الضامن لما دون تمام ما مضى للمضمون له وبطله اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع اذ ارجع
 بعد للضامن يجوز له الرجوع على المضمون عند جميع ما اداءه كما صرح به في ذلك ومنها بعد اداء الجميع بعد ظهور الاطلاق عليه
 هي كل المضمون على تمام الاول ما هو الا بالثابت في الدمة وقضا الضامن وسبق ليس يترزول كالنسخة وبطله الرجوع انما اشتد
 الجواهر والاجرة بعد الاضمان المدة والمهر بعد الدخول وهذا جميع ما نه كما صرح به في النسخة والوسيلة وتيق وعقد وبطله
 وكذا والجماع والدلة وعقد وبطله لفتة وعقد وجوه اقدمها ظهور الاطلاق عليه وثانها بتقرير النسخة وكذا وبطله
 التي في النسخة الدمة مشابهة كانت وبطله الثاني ما هو الا بالثابت في الدمة ولكنه منقول عن خبر مستقر وهذا القسم جميعها
 ينص على ان كل ما بالثابت الدمة سواء كان مستقرا ام كان منقول ولا معضا بالطلان وقد صرح بهذا في النسخة والوسيلة
 تيق وعقد وكذا والجماع والرخصة والكتابة وبطله لفتة وعقد وجامع المقاصد بل الظاهر مما لا خلاف فيه وهو
 الجتم مضافا الى الصواب وعقد منه في النسخة والارشاد وعقد وكذا والكتابة في النسخة مدة التجار واجتبه عليه في الاول بقوله الرجوع
 فلا يرد بطله وهو جيد وهو لا اطلعوا وفضل في الشرايع وتيق بل يبين جميعه ان كل ما بالثابت الدمة سواء كان مستقرا ام كان
 الجميع بعد اشتد النسخة ولا معضا بالطلان كالنسخة بعد عقده في التجار ولو كان على النسخة الرجوع واشار الى وجهه في ذلك فلا

هذه في ذلك فلا وجه للصحة انه وان كان حقا جائزا والمال منه ليس بلانتم ولا انتم بل الى الزوم بتمام العمل وقد وجد سببا لكونه
وهو العقد فيكون كالشئ في مدة الجبار ثم يورده عليه بقوله ومنه نظر في وجوب السبق في العقد والعمل على العقد وحده
انما العقد جزء السبق لا يحصل به بغيره ولا زوم فان ما بقي من العمل ويجوز على تقدير عدم الشروع فيه لم يثبت بفسخه شئ
وما مضى منه كذلك لا يورث الباقي لو لم يثبت شيئا صكوكا الباقي بمنزلة الشرط في استحقاق المبيع والفرق بينه وبين العقد
مدة الجبار واضح لان العنق ثابت في ذمة المشتري بحلوله للبائع فبأنه ما في الباب انه منقول وما له لو ابقى على حاله من غير
فضل أصلا الى الزوم بخلاف مال الجعالة فانه لا يثبت له أصلا الى ان يكمل الفعل فالجرح عدم الجواز وقد اشار الى ما ذكره
في لفت وجامع المقاصد منهم ومنه نظر وللعقل الثاني وجوبه منها الأصل وجبه نظر لانها قد صدقوا ما من المستند
وسهاما اشار اليه في ذلك من ان عقد الجعالة من العقود الجائزة ببعض لكل من الجاعل والعامل فنه في العمل من احكامه
ان العامل لا يثبت المال له لئلا لا يتم العمل فلو بقي منه شئ وان قل لم يضر له شئ بخلاف الاجارة حيث ان اجرا موزعة على
العمل بالنسبة فمضاه ما له ان كان قبل تمام العمل فمضاه لما له من حيث هو بتمامه واليه اشار في التذكرة وجامع المقاصد قد يفتقر
فيه بالفتح من كلنا المتدبرين الصغرى وكلية الكبرى ومنها ما ذكر في ذكره من ان الضمان مشروع لو وثقه الدين فلا يثبت وجوبه
كالشهادة ومنه نظر وللعقل الثالث ما ذكر في التذكرة والمسئلة محل شك فلا يثبت فيها قولنا لا يجتاط وان كان القول لا يثبت
في غاية القوة ولا اشكال في صحة ضمان مال الجعالة بعد تمام العمل وقد صرح جاني التهمة والتذكرة وجامع المقاصد وهو ظاهر
وجمع الغاية بل العلم انه بما لا خلاف فيه ولعله لا يحتاج الى التذكرة والثالث والشرح عليه في الاول بقوله قد وجدناه جلا لا يثبت
الزوم فادام الزايم ما هو مال ولكنه ليس ثابت ولا يؤول الى الثبوت كمال بر بدا استدلاله ونحن ما يربها بابتهاه بخلاف ولا يصح
ما ذكر كما يظهر من التهمة والوسيلة والشرع في ذكره وذكره وقد وجدنا في جامع المقاصد ذلك والروضة وجمع الغاية
واكتفاءه بل العلم انه بما لا خلاف فيه وبطل عليه مضافا الى ما ذكره ما دل على انه لا يصح ضمان مال الجعالة بشرط في صحة الضمان ان يثبت
او لا وليا له كما صرح به في ذكره وفيه قياس ما هو ليس بالمال ولا هو ما يصح فكله شرعا ولا يصح ضمان هذا بشرط في صحة
الضمان المالية كما صرح به في التواعد وهو ظاهر الشرايع والتذكرة وقد وجدنا في جامع المقاصد صحة الضمان في صحة الضمان
الغاية بل العلم انه بما لا خلاف فيه وان اطلق في التهمة والوسيلة والبصرة والارشاد صحة ضمان الحق الشامل للمال من غير ان يثبت
ان المراد منه هذا المال الذي يصح فكله شرعا ومنع في التذكرة على ما ذكره من ان لا يشترط المالية فلا يصح ضمان ما ليس بالمال
الضمان ان يكون ما يصح فكله شرعا وكما لا يصح بيع المهرات والربويات وغيرها ما تقدم ذكره الا يصح ضمانها وهو صحيح وبقي
التنبه على ان يثبت لكل لا اشكال في صحة ضمان مال السبق والرواية بعد العمل قد صرح بنفي التهمة فيه في ذلك انهم فكله شرعا
قبل العمل ولا يصح بالتأخير في الجعالة وبالارثه جاعل المقاصد لك والحق في ضمان مال السبق والرواية في الجعالة وقد استظهر
في ذلك من ان يثبت زوجه وفصلها وفي التذكرة قولا ما مال المسابقة والمسابقة من غير ان يثبت ضمانها او اجارة فان كان
اجارة مع الضمان وان كان جعالة فهو كضمان الجعالة لا يثبت به ضمان المسابقة لا يثبت في الزوم اذ العمل لغو له بغيره
الرجاء به حل بغيره بانابه زعم وكلامه بشرح وجود الضمان من الشروع في العمل قد صرح بما ذكره من النص في جامع المقاصد منهم
ولكنه صرح بان يجوز ضمانه اجارة وكذا صرح بذلك في التهمة لانه صرح بان لا يثبت فيه عقد لانه كيف كان مثله من المال الجعالة
وبصحة ضمانه وما ذكره من الصحة على ان يثبت به هو لا يجوز ولكن لا حرج في القول الثاني صرح في الجعالة لو ضمن العمل في الجعالة و
السبق فانه لا يصح وهو جعالة الثالث يصح ضمانه بشرط ان يثبت به سواء كان مغفورا او جوارا او جعلا كما صرح به في التذكرة والروضة
وجامع المقاصد بل العلم انه بما لا خلاف فيه بل صرح به على ان يثبت عليه في ذكره قولا يصح ضمانه ان يثبت به ضمانه على ما سواه
كان من الضمان او من الابل عجزها من الجعالة لانه ثابت مستقر في الذمة فبصحة ضمانه كغيره من الحقوق الثابتة في الذمة كغيره من الحقوق
من الاموال وان اشار الى الوجه الاخر في جامع المقاصد بانه صرح في التهمة بانها اذا كان الضمان بحيث يقتضي الرجوع كما تضمنه قوله
فانه يرجع بالرجوع وهو غير ثابت صرح بصحة ضمان الذمة التي هي على المأفلة قولا وهو صحيح ضمان الذمة هو المال على ما تضمنه قوله
الاخر هو اجاره لان سبيل الوجوب ثابت في جميع المقاصد من بعض الضمانات التي هي على المأفلة لانه انما الرجوع في ضمان مال
السلم كما صرح به في الجعالة وقد ذكره في جامع المقاصد بل العلم انه بما لا خلاف فيه كما اشار اليه في ذكره بقوله السلم ضمانه حديثا
لم اجد عليه ما يثبت من لازم ضمانه كالشرع قد صرح بما ذكره في الاول والاخر من ان الضمان مال لا يثبت في الشريعة
او لا يختلف في المطالب ذلك هو قولنا انهما لانه لا يصح وهو يثبت في جملة من كتب على الشيخ واستنداره في الجامع ايمه وقائمه
انه يصح وهو الشرايع والتذكرة والارشاد وقد وجدنا في جامع المقاصد والمسالك وجع الغاية للاولين ما يثبت به الشيخ في السبق

الموسر يد وجوبه تأتمت ذلك على من في الغائبين بنسخه ضمان النفقة المستقبلة وقول الشيخ في كماله فانهم من هذا النوع
على تسليم ضمان النفقة المستقبلة وتبعه ابن البراج قوما ان ذلك غوايه فيما ذكره نظروا اولى من مقال ان الضامن من غير الزوج
المضمون عنه فكلما اتفق بينة الزوج من النفقة يتعلق بنية الضامن باحتياطه من غير زيادة ولا ينقصه الاصل فيكون
مقتضى عقد الضامن يتم الزايع من المراد بالنفقة هنا ما به الكسوة وكلها النفقة الزوجية من الزوج بحيث يثبت لها اشتغال
الذمة لا ما لا ومنها النفقة المتعددة لاجل احد من الزوجين ان ذلك يتم صريح في كونه ان بعض ضمان الزاد ونفقة الحاد
سائر الزون جميعا بانها اثبت في الذمة وتشتغل بعض الزمان وكيفية كان ضامن ذلك للمنفق العام الخامس استكانة غايتها
لا يصح ضمان النفقة المستقبلة لغير الزوجية من سائر الاوراد كالزاد كاصح به وقد جعل المفسر ذلك وعلى الغاية
وصرح به في كونه اية مثلا فان نفقة الزوجين للذمة المستقبلة فانها اولى بالاطلاق لعدم وجوبها وصريح هذه الاولوية
لك واشارة اليها في جميع المقاصد اية وعلى بعض ضمان نفقة المداينة الا لا يصح عقد جميع المقاصد والى وجه الغاية
بالثاني وهو ظاهر المذكور واجمع عليه ذلك بان الغائب بما لا يثبت في الذمة فلا يصح ضمانه صريح كالذكر بان
الفرق بينهما وبين نفقة الزوجية ان الزوجين بها البر والصلة والمواصلة مشغول بنفوت اولئك بخلاف نفقة الزوجية فانها
مما يقتضيه سبيل الدين واشارة الى ما ذكره في جميع المقاصد اية وعلى بعض ضمان نفقة المداينة او لا
صرح بالاولى عند ذكره ذلك يستبين عليه بوجوبها بطول العجز كما في زوجة وان عجزها بعد ذلك لا يزال لو ترك التكليف
وقد صار في الذمة جميع الغاية اية وقد ما يظهر من جميع المقاصد اية وفيه اشكال فانه يمكن المناقشة في العجز الزيادة بان
الوجوب بطول العجز لا يقتضي الشئ في الذمة كالدين فان الوجوب عام منه فكلما كان عجزه في الذمة فانه لا يثبت ضمانه
الا كما في ضمانه لانها من المضمونة التي يجب على من يده ربحها ولو لم تكن ردتهم بها كالمضمون المتبرع به في بيع العائد
والميتوعين في السوق والعارية للمضمون ولا ما في التي حصل منها الشك والشرط في الاشارة والفرق بين غير تردد ولا
اشكال والاطلاق جواز في عقدية لكن على اشكال صريح بعض الاشكال بالاجل بان المشهور الحكم على ضمان الايمان المضمونة والمطلق في
الجامع من غير اشكال وقد ورد في الكفاية والتحقق ان مقال ان ضمان الايمان المضمونة يثبت للمضرم كانه عليه جماعة اية
ان يضمن مداينتها وقد صرح بجواز الضامن هذا للمنفق كما في المذكور عجزها بان ضمان مال مضمون على المضمون عنه يجوز وفيه نظر
اما الاول لا خلاف انه لا بد من حلية جميع المقاصد التي ان كانت ثابتة في الذمة مع بقائه المدين هو وجوبه وما هو عليه بالحق بانه يضمن
الضامن لغيره من نفس وجوبه بل بدو من المدين الموجودة وفاته وجوبه ما لا استكانة ان يصدق ان يضمن المداينة واما ما فيها
فلا يذكر في ذلك فلا بد من الاشارة الى الابد لا الاول على ما في كونه وفيه من وجوبه ما لا يضمن من خواص الضامن كما عرفت اشكال
الضامن ويرائة المضمون عندهما ليس لان الضامن يطلب بالرد مكلف به اجماعا وانما يثبت هذا الضامن فمذمة الى من يضمن
من اصولنا وقد يمنع من ان ذلك من خواص الضامن فكل من حصل على البضاعة من خواص ضمان المدين والموقوف المداينة المستمرة في
الدين والاطلاق اليه الا ترى ان الكفاية من افراد الضامن ولو وجد منها المداينة الخاصة فتم قد يمنع من ضمان الضامن كاذله عليه ذلك
في جميع المقاصد الاصل كانه عليه جميع الغاية لان جملته عنده بانها خاصة بالضميمة من قوله نعم او نواف العقود وقوله الوهم فكر
وقوله المضمون عند شموله وقد عرفت هذا في جميع الغاية ويؤيد ذلك العموم ان العلامة في كونه لرجل خلا من احد من الامامة
في ضمان الضامن وقوله نعم وما على المدين من سبيل وقوله نعم تعاونا على البر والتقوى الاطلا على الاطلاق من ايام المدين
والتي عن المذكور ولا تضاف الى المسئلة كما جازية من الاشكال فلا بد من انها اولى بالاحتياط وان كان القول بالصفة في غاية القوة
للعامة الدالة على الصفة كما اشاد اليه في جميع الغاية فلا ضمان الايمان المضمونة بمعنى ان تضمن شخص والمدين مع البقاء
القيمة مع التلف وهذا كالتعريف في اصل المسئلة والضامن على خلاف الاصل فيقتصر على حمل الوفاق وتطيق المعنى المداينة والبا
بما هو بين ضمانه من ان الضامن عندهما فاعل وجوبه لا بد من نقله على جملته على القابل على حق على الفاعل والنتيجة غير ثابتة من غير ايمان
ولا معنى لضمنا المدين دونها ولا يتحمل الثبوت لصدق الضامن عوام ثوبه سبيل يتجمل وليس معلوم كون ما ذكره من نوافه او
شرطه من غايتها انما يكون كذا ولهذا كان ذكره ضمان المداينة لا في ضمان الايمان المضمونة والعمدة اشكال اقرب عنك
وانما طلبة كل من الضامن والمضرم في الوفاء بعد ان اختاروا ضمان الايمان المضمونة يتولود وعليه بعض الاجرة فلا وجهما
ذكره نظرا على الوجه لا يصدق الضامن عواما من ان لا يدخل المدين من خارج جود المعنى الشرعي في شئ من مضمون شئ من شرطه
منع اية فانما جعل المدين طلبة النزاع في الضامن يمنع من ثبوت شرطه على الوجه المذكور وقوله انه ليس بمعلوم كون ما ذكره من نوافه
او شرطه مشتملا على ما يجب في الضامن من ان يضمن الضامن لا يثبت في الذمة الضامن بزيادة المضمون عنه منه ان الحكم اقتضا

كتاب الضمان

نضاً وفوقى دعوى كونه غائباً ودفعان يكون كلاً بمنوعة وبالجملة فانه لما لم يرد على صحة الضمان كما اعمد دليل واضح
فالمانع من تسليمه والاصل لعدم دعوى عدم الضمان لذلك منوع ولا يجوز منع هذا الا برادفة لا اشكال في صدق
الضمان حقيقة فانه على محل البعث صبره حقيقة يجب كسب صطلح الغيبة في جزئه على تقدير تسليمها لا يمنع من جعله ردي في الجواب
مخوقاً الرقيم فادع عليه فان المصلحة العامة لا يخلو من سكتا ولكن عموم قوله نعم او غيرا بالمعقود وقوله الوشون عند تسليم
يقضيها ان الصحة في محل البعث ان لنا بصيرة في لفظ الضمان حقيقة في غير مطلق ولو في المرفع العلم وبما يندفع الاصل الذي اشار
اليه واما ما ادعاه من حصول الاتفاق فمضى على الحكم المذكور فان راد في الجملة فهو على تقدير تسليمه لا يبعد بان اراد مقدر في ذلك
الدعوى كمن لا يفرق بين الاتفاق وبينه وان كان بينهما ان يضمن مقبتها ولو لم يضمن عند الناصر من كانت عليه مضمونة في صحة هذا الضمان
قولا نأخذها الصحة وهو الشك في غيرها مما تقدم اليها الاشارة واجبة عليه الاول بان ذلك مال ثابت في ذمة العاصم جميع
الضمان وادع عليه في الشك وجامع المقاصد لك وجمع الفائدة بان الثابت في الذمة هو كونه يجب لو ثبتت في ذمة العاصم
مقبتها فالغيبه انما ثبتت بعد التفتت فضاها بطله ضمان ما لم يجب هو فاسد ولا في الثاني فاما وابق فان كونه يجب لو ثبتت ضمانها
حكم شرعي جامع لوصف النصب الاستعانة فلا يبعد في هذا ما تروى وهذا لا يمكن نقله بالضمان لان الذي يتقبل الضمان هو الحق الحكم
وفي كلا الوجهين نظر اما الاول فلا الغيبة المضمونة وان لم يكن ثابت بضمان الضمان ولكنها آية الى البتة لوجود السبب صانها
وهو النصب قد عرفت سابقا ان يكون صحة الضمان البتة والاول الى به وضمان ما لم يجب كسب ضامه مطلق على ان قد يبدى
بشوا احد الضمان وجود العين ولكنه لم يرد به الا بعد التفتت فيكون كاشفا عن ثقلها في الذمة كالاخلاق والمعاملة والفتوى
فليس التفتت سببا في بطلان البتة بالذمة حتى يبدى استقالة ثقلها جازيله لا تمنع تقديم وجود المعاون على وجود العلة بل
السبب في ما ذكره من النصب نحوه من سبب الضمان وهذا مكان رد العينة في الواقع فتم واما الثاني فظاهراً بينهما العناد
وهو لجامع المقاصد لك وفي غيرها ولم وجها احدهما الاصل ويجوز من بان لا يصلح لمصلحة العوام ما لا دلالة على الضرر
كاتبتهما ان ضمان ما لم يجب يكون فاسدا او يجازى به ما تقدم اليه الاشارة فاذن القول الاول في غاية القوة وان كان لا يحيط
الثاني فاما ان يضمن جميع ما في ذمة من ضمن ذلك الا لجان باسبابه من وجوب تعامير بقائها وقبيلها مع نفعها وقدر اشار الى
هذه الصلوة في ذلك فظاهر منقاد الضمان ومنه نظير احتياض الصحة في غاية القوة لما تقدم اليه الاشارة **ههنا**
ضمان جهة ما هو امانة لا يضمن الا بعد اقراره بصلحها كالمضاربة والودعية والعارية الغير المضمونة في الرهن العين
الموجرة وما لا يشك في وفاءها او كمالها او صحة الحاكم واسمائه والعين المدخولة الى الصانع كما صرح به في الشرايع وشك في
وتبركة وجامع المقاصد لك وجمع الفائدة فلم يرد صحة الاصل منها بل هو في الاتفاق عليه ومنها ما يبرح الشك في ان يكون
حاشا لجامع مقصودا ما يمكن به في الشك من ايجاب مضمونة العين ولا مضمونة الرادفا الذي يجب على الامن بجرم الخطية فانما
لم يكن مضمونة على الرادفا لما اشار في قوله لانها غير مضمونة الاصل في ذلك بقوله لانها ليست مضمونة وان فرض ضمانها
على تقدير التمسك لا لاسباب لان ليس بواقع مجازا لاجابان المضمونة فلا سبب لضماني حاصل فيها بالبد العارية وبشروط الغيبة
على اموال الاول لا قوة في ذلك بهمان بعض اللجان احكامها وبضمونها على تقدير التفتت كاصح به في جامع المقاصد صحتا بالظاهر
بثوت ثمن في الذمة لان اغلب مضمونة والقول في ذلك ما لا خلاف فيه انما في محل وجهها معلقا على المدعي في التفرع
او لا صريح بالثبوت في الشك في قوله وهو جيد والقول انما لا خلاف فيه واجبة عليه الاول بان ضمان ما لم يجب لا يثبت
في الذمة فيكون بالاحكام الوضعية منه ما يرد اليه هذا فضا على هذا لو ثبت بغير شرط وانفردا وبغيره ما لم يثبت ايمان الثالث
بصح ضمانها بعد حصول التمسك او التفرع بينا كما صرح به في التفرع وذلك لصحة بطلان التمسك والتفرع من الاجابان المضمونة
ولقد بينا صحة ضمانها وقد بينه على ما ذكرناه في ذلك ولا يضر في الاطلاق كثرة الكتب عدم صحة ضمانها الى هذه الصلوة مع مساوئها
بالاطلاق صحة ضمان الاجابان المضمونة تقاضى العويين من وجه يبرق هجوم ما دل على الصحة سلما عن العارض اذ ارجع كل وجه ضمان
اجابانها بمقتضى وجوب الرد ولا يباي يظهر من الاطلاق العظيم الثاني في حواط ولكن الاول في غاية القوة للعوام وقوة احتمال الصحة
الاطلاق المذكور الى غير محل البحث لان ما يدعي ان غوايه يقتضوا التمسك هنا ومنه نظره في **ههنا** يقتضي صحة الضمان وقوة في جامع
المقاصد بجعل الفائدة في ضمانها بان يضمن ما من ضمان من يضمن منه وهكذا في جهة ضمانه تسلسل وقصر بصحة هذا الضمان
الشرايع وتبركة وتبركة وشك في جعله على المقاصد ذلك وجب الفائدة ولكننا بطلانها ولم وجها احدهما ظهور الاطلاق عليه كانه عليه
جميع الفائدة بقوله انتم عدم الفائدة عند الاصحاح في ذلك انما هو ارض بقوله لا خلاف في ذلك بيننا ومنه ما ذكرناه ما صرح به في ذلك
من ان لا شبهة في وجود نزاع الضمان متقدما ما يمكن وثباتها ما اشار اليه في جامع المقاصد بقوله وجه صحة الاطلاق التمسك وحده

كتاب الضمان

عن جعفر بن محمد قال ولولم يكن ضمان الجاهل لربك هذا الضمان حكم ولا اعتبار اذا ما اهل لا اعتبار به واستغنى
من الامام الحكم بان البنية كما قل قد عتب بالرواية المذكورة في الشبهة اتم ولكن نظرت في الروايات فان كان وجه ضعف
سند الرواية فليحجب عنه ما فيها من البشارة وان كان وجهه من الدلالة فليحجب بان قول الرسول من ترك دينه لم يعلم ولم يحول
الا ان يمنع من صحة قول الجاهل بالله بالنسبة الى الرسول ومنه نظرت ومنها ما عتب به بعض الاجلة فلا يدل على المشهور
وبادة على المذكور في قلت ما تقدم من ضمان على بن الحسين لدين عبد الله بن الحسن ومحدث ضمان لدين محمد بن اسامة كما
ظاهر بل في ضمان على عدم معلومية الدين وقد روي عنه وقتنا الضمان الا ان لقائل ان يقول ان الظاهر من كلام
الماضين من ذلك من حيث الغرض من حمل البشارة في الخلاف في المسئلة انما هو بالنسبة الى الضمان الذي يرجع به صاحب على
المضوف عنه وقد مر هذه الاخبار على غير ضمان النبي وضمان على بن الحسين انه ليس كذلك فلا يكون هذه الاخبار من حمل
البشارة على من قلنا في الروايات فاما في حق حمل البشارة على ما ذكرناه فان لآلة ليست من ذلك في حق اية لان الظاهر انما هو
ضمان الجاهل وقتنا من ضمانهم اذ لا مانع من ظهور كلام الماين من ضمانهم اذ لا مانع من ظهور كلامهم وكلام الجاهل من ظهور الحكم
وهل البشارة الضمان الذي يرجع به صاحب على المضوف عنه والذي لا يرجع به ويحمل بعض الماين ان كلامهم يحجب على من هو الغرض
لا يبعد الاختصاص امكان فرض المرفوع من عدم الرجوع اليه سلبا ولكن قد تقدم الدليل بالاجماع المركب وقد اقامنا ذلك
ضمان الامام الضمنية في اقامة ظاهريه لما نرى في الاصول من ان الضمنية في الواقعة محالة لا يندب هو ما واخترنا مبنيا لعله
لذا نظرت هذه الخبر في الروايات فتمت ومنها ما ذكر في المذكورة فلا اخرج الحق في ان الضمان التزام من عدم الدعة من معاضة منصوص
الجاهل كما لا ندر ولا اشراف ولا لاخرين وجوب اية منها ما ذكر في قلت فالاخر في الشئ الاجماع به من ان لا دليل على الصحة وما
حين كان لا يرضى ان لا دليل على صحة ما هو مكتوم ومنها ما ذكر في قلت فالاخر في الشئ الاجماع به من ان لا دليل على الصحة وما
المجول لان لا نه لم يرد قد رد لما عليه ثم اجاب عنه بان الفراء انما هو في المعاد وانما التي تنفي الى المشايخ اذ ما مثل الاخر والضمان
وبشبهها فلا لان الحكم فيها معين وهو الرجوع الى قول المتقدم الاقرار والى البنية في الضمان فلا في هذا وانما اشار في جامع المقاصد
ولك يقول الضمان لا يثبت عند الفرض في ذلك لان لانه ليس ما رتبته يجوز من المتبع ويجوز ضمان المدة واشاد اليه في الروايات
واورد في الشئ على ما ذكر في قلت فالاخر في الشئ الاجماع به من ان لا دليل على صحة ما هو مكتوم ومنها ما ذكر في قلت فالاخر في الشئ الاجماع به من ان لا دليل على الصحة وما
الى ضرورة المتيقن بقوله لا يرضى في الاسلام انما اجاب عن هذا الاقرار بالرضاء ان يكون ان الضمان دخل الضمان على من يرضى
بعده احتياطه وفيما ذكره نظروا في ذلك في الجواب ان يقال انما اصدق الفرض حقيقة في حال البشارة فلا يملك الكبري بحسب شئ
على البشارة وان الرواية النبوية الضمنية للذي من الفرض ضعف الشئ في الاجماع اياها بالقبول بحيث يكون مرتبة على من يصدقها
من معلوم والضمان على غيره في بعض المواضع لا يكون مرتبة عليه جازما سلبا وكذا ما عتب به من الضمان من قوله لا يملك
وهو ان كان من قبل صاحب الجاهل من وجهه ولكن الترجيع مع هذه الرواية لا يضرنا بانها ما كانت في الشبهة والاجماع القول
في ذلك ما تقدم اليه الاشارة ومنها ما ذكر في الشبهة وذلك من ان الضمان يثبت ما نه الدعة بعد لا يرضى في الجاهل كاجاب
وعنه نظر المنع من كية الكبري ولو سلمنا انها في حق صاحبها بادلة القول الاول على مقتضى عليه كوجه ما في فقهه واهله في كبري
به في الشايخ والناظر وقد تدرى ذلك عند جميع العادة والباطن وكذا في حق كل من ثبت على ذلك فاما ضامنه كما سبغ به في
البشارة مدعيها عليه الاجماع وكذا في حق لانا اسحق له ما ثبت له عليه كما سبغ به في البشارة وبقي الشبهة على احوال اول ما سبغ به في
المشكلة في جامع المقاصد ان وجهها بان موضع الخلاف في صحة يمكن العلم به بعد ذلك الرجوع فلا واحد ولا يصح بطلان الضمان
بمقصود عدم امكان الاستسلام في الكتابة والباطن من غير دعوى لاتفاق ومثل ذلك كنية الضمنية لدعوى الاطراف على بطلان ذلك
فذلك قوله في حاشيت الكتاب على ما في فقهه واجمع عليه في جميع المقاصد وذلك ان الشئ يصدق على القليل والكثير واحتمل لزوم اقل ما يثبت
الشئ كما لا يرضى به في بعض المواضع وان كان بعض افراده وقد بنا قرينة دعوى ان الضمان على بطلان ضمان ما لا يمكن استسلامه
بان يمكن معظم النيات المتسعة ببعض ضمان المجول مطلقا غير مفصلة بين متى يمكن الاستسلام والعدم فان في بعضها لا يصح ذلك
لو كان بين المال معلوما وهو التامة وفي بعضها لا ينفصل عن الجاهل كضمان المعلوم وهو المريم والنعوذ بالله وفي بعضها لا ينفصل العلم
بكية المال وهو المبلغ وسبغ وفي بعضها البر من شرط محضه ان يكون المضمون معلوما وهو التامة وفيها دعوى الاجماع على ذلك في
بعضها لا ينفصل العلم بقصد المضمون وهو التامة وفي بعضها الشئ قولان فحتم الجاهل احدهما الضمنية لزمه وهو قول بعضنا
المضن والآخر الجاهل وسلبا والى الصالح وان في هذا بين المبلغ التامة في الشئ في وقت لا يصح به ان يرضى المبلغ المدين فيضنه
ابن ادرين في العقد الاول في حاشيت وتوضيحه ان الشئ والمذهب المارح ومن انشأ ان هذه العبادات نعم الصالحون كالمؤمنين المحمدين

في قوله لا يملك الكبري بحسب شئ في الجواب ان يقال انما اصدق الفرض حقيقة في حال البشارة فلا يملك الكبري بحسب شئ

ال من جنابهم من الاتفاق فثبتت العمومات سليمة عن العارض لان يقال ان العقل يحكم بما يحسنه فان ما لا يمكن استعماله لعدله
تلقى فذرة الضامن بما يكلف به من روافقه بعد الضمان فيكون ذلك قربة على تيقن الخلافات المعظم ونحوه لان ما لا يمكن
استعماله امان لا يكون له في الواقع شيئ كان يقول صحتنا جدي بوجه التي في ذمته ولم يقصد واحدا من المتخصصين كان يقول
صحتنا مشكوكا من وجهه ولم يقصد خصوصية ويكون له في الواقع تيقن ولكن لا يمكن من صفته فان كان الاول جوي وان يكون
متعلق الضمان المهور الكلي فانه يجوز ان يكون متعلقا للاحكام التكليفية والاحكام الوضعية ولذا يصح في البيع ان يكون العنق
والجن كلاهما واحدا كليهما وبما الجمالة في جملة من المعاملات وان كان الثاني متعلق الضمان هو الامر الواقع فيستعمل في
في معرفته وقد ساق في الاول بان الضمان يوجب نقال لما من ذمة المصنوع عنه في ذمة الضامن وبراءة ذمة الاول وهذا
لا يمكن نقله في المخرج في خصوص ذلك احد بوجه بالجملة الضامن انما ينقل الخصة حضوره في ذمة المديون وهو ليس
ذلك الامر لكونه في ذمة الضامن كما لا يحيط مرعا ما ذكره الجماعة المخدم اليهم الاشارة من عدم صحة ضمان الجمل الذي لا يمكن استعماله
بل هو في غاية القوة لما ذكرناه والادعاءات الصكية التي جملة من فليها من المطبقين لصحة ضمان الجمل موضع غير عليه لان
في اللب بين ان يكون الجمل الذي لا يمكن استعماله مما لا واقع له اوله واقع بالجملة ما يتحقق تحت هذا المصروف وما لا يصح تارة
وما اذا كان استعماله حين الضمان ممكنا ولكن بعد صراحة لا يمكن استعماله باعتناء وقد اصابا لاسباب الوضعية للمعروف من ابيته
وعنها فاحتاج لصحة في غاية القوة ولا يحيط مرعا ما ذكره الجماعة المخدم اليهم لان استعمال الامكان المتعلق ان استعمال عادة
او لا مكان القادرجان لعل الاخر قريب الثاني لان في صحة ضمان الجمل الذي لا يمكن استعماله بين ان يكون الجمل الضامن في
المصنوع عنه ما او ادها الثالث هل يشترط في صحة الضمان علم الضامن بغيره على المصنوع عنه من كونه ودها او دينها او ذهابه او
فسده او حرقه او قضاها او كانا او نحو ذلك ولا يلزم ان يكون الجمل الذي لا يمكن استعماله بالجملة بل بالعدد والكمية الا انما لا يمكن
موقوفه الخلق من مخرج بان ضمان الجمل صحيح الا انما يدخل في الجملة بالكمية وجمالة المصنوع الذي لا يمكن استعماله الذي لا
يكونان قاصدين في صحة الضمان الجمل بالجملة والوزن والذبح والكمية ما يظهر من عبارات القائلين بصحة ضمان الجمل الخامس
لا يلزم ان الضامن يبرهن المصنوع عنه التقدير بعد الضمان بل بما يلزمه وبوجه السابقة على الضمان في صحة ما قد يصح في ذمة
والتي يصحها جميع المقاصد والروضة ولك وتبين ان الضمان انما لا يخلو منه ويدل عليه صفاته او ما ذكره الاصل وما يمكن في
بما عدا الاول من ان يتقدم عن ثاب وثق الضمان ولا داخله ولا فرق في ذلك بين ان يضمن المعلوم والجمل وان يضمن الجمل والكمية
والمقدار لزم الضامن على الختام من صحة هذا الضمان ما يقوم به البينة ان كان ثابتا في ذمته وثق الضمان كما صرح به في الباب
والبينة والوسيلة الواضحة والنافع وشروطه وعدوه والمذهب لبارع والشفقة وجامع المفاصل لك وصدره وجميع العادة ومن
وحكامه ولتضمن البينة والى اعتبارها وطهر جوه منها ظهور اتفاق القائلين بصحة هذا الضمان عليه كما يستفاد من الوسيلة والجماع
ومنها يتبين ان البينة بدعي لا يجمع عليه وبوجه عدم نقل احد من اصحاب منا خلافة احد من القائلين بالصحح ومنها هجوم ما ذكره
من قول جماعة الدليلين المؤيد بعموم قوله انه انما حكمه فاسق بدينه فليست او بطلية اعتبارا بالبينة واكثر الموضوعات المبيته لا فرق
في ذلك بين ان يكون المتادع المصنوع عنه والضامن كما صرح به في ذلك وهو ظاهر بل انما البينة والادلة بالبينة في عبارات
الاصحاب بالمصرح بها شهادة الدليلين بشاهداهما او تصرفا لطلقاتها اليها وبوجه ذلك عدم تقرير احد منهم بانها تفصل
بجوقة البينة المتأثرة بالبينة هناك اول دليل ثبت المدعيها مطلق ولو لم يكن هناك حكم الحاكم لاحد احدات جزئية المسئلة
الا في جميع العادة فانه اشار اليها في ما يلزمه ما يتقدم به البينة على ثبوتها في ذمة المصنوع عنه حكم الحاكم وكان يترك حكم الحاكم
لظهوره وقيل بعدم الاحتياج اليه وظهوره الزهد ولو قيل ان كان هناك منازعة وانفردوا بالحكم لزم ان ينضم الى البينة
حكم الحاكم فلا يكون بنفسها كانه في كل من كان هناك منازعة وكان كل من الضامن والمصنوع عنه والمصنوع له ما جازلا بقدر ما ظهر في قوله
على البينة من غير رجوع الى الحاكم لكن مرعاة الاحتياط سيما ان كان الاول لا يلزم الضامن الجمل من ادعاء
به البينة شس مما يوجب دفعه الى صاحبها كما صرح به في الهابة والمراسم والنافع والشافعية وقد وثقوا بالشفقة والمذهب بالبارع وجامع
المقاصد ولك وصدره وكيفية الاصل وظهور الاتفاق عليه وشيخنا الشافعية لا يظن منه ما يخل به في جامع المقاصد ولك
والراجح من الوجود في المذاهب والكتا غير ثابتة البينة وانما يلزم الضمان الشافعية الذمة ولا اشكال في انما انما في العلم بما في الذمة
لزمه ما يوجد فيها وهل يجوز الظن مقام العلم او مقام الشك فيه اشكال ولكن لا فرق في انما في الاصل والعمومات السابقة
من العمل بغير العلم وعليه عدم اعتباره في الموضوعات المثبتة والملاقاة بها والاصحاب منا من جعلها عبارة الشفقة المقتضية لرفع
عن الخلاف على ان لا يلزم الضامن ما يوجد في الشفقة في المسئلة الثاني في ان لا يلزم الضامن ما يقر به المصنوع عنه بعد الضمان او لا

منه

وكتابه

کُنَّا الضَّنَّ

[illegible]

كتاب الضمان

اولا يظهر من المطلق لاصحاب المصير من جهة ضمان العدة الاولى وهو العقد لظهور الاتفاق عليه وقد صرح به في ذلك فلهذا
 سابقا من جهة ضمان الامكان الرابع من هذا القسم بالظاهري الاول وهو مضمون العدة مضمون صريح بالاولى في القبرية كقول المصراعين
 العدة فاعلم ان كل من البيع مستحقا كان المشتري الرجوع على الضامن دون البايع فهو مقتضى إطلاق أكثر الكتب خفية بان
 الضامن ناظر من جهة تقبل كالتبعة والناظر والناظر وشكوكه وقد وقع قوله ولك وصلة والكفاية والرواين بل في الاول
 دعوى الاطلاع عليه كما هو ظاهر صريح وكذا وصي باننا في الاستعانة والبيع وهو قاطع بجميع الغاية بل في الاول على
 دعوى الاتفاق عليه فلا ضمان العدة منهم عندهم ودعا يستفاد من الثاني بانهم فانه صرح بان ضمان عدة الغير مضمون
 الى ممة على القبولين فلهذا هو الرجوع على من قبل الضامن والمضمون عنه ودعا يستفاد ماصار اليه من المذكرة انهم
 القبولين انهم انما الضامن ان ضمن ما في العدة المضمون عنه وهو البايع المضمون في الضامن المتعلق اليه من المشتري على وجه
 احب للغة فضائه هذا المثل ليس المشتري الرجوع على البايع بل انما يرجع على الضامن والظاهر ان من المطلق كون الضامن
 ناظرا اليه وهذا هو المدعى وان ضمن الممن المتعلق من المشتري الى البايع وكانت موجبة فضائه هذا ليس ناظر بل هو مضمون
 ذمة الى ذمة يجوز المشتري الرجوع على كل من البايع والضامن بحرا بينهما كما صرح به في المذكرة والشيخ والقائم ان من المطلق
 كون ضمان العدة مضمون ذمة الى ذمة اولا وهذا فلا يكون ماصار اليه خارجا عن القبولين ولا خارجا للاطلاع المركبة بين غنة
 الخامس هل يشترط في صحة ضمان العدة عن البايع وقوله بعد فتنه الضامن ولا يضر وقوله صرح بالاولى في القبرية والرواية
 وكذا وهو ظاهر القواعد الجامع وجامع المقاصد ولك والكفاية ووجه ما ذكره في المذكرة فلا تدبنا ان الضامن
 عدة الضامن ودركه ان كان بعد فتنه البايع الضامن وان كان قبله فوجان هذا الشاخي صحيحا بالطلان كما قلنا نحن
 لان الضامن انما يضمن ما دخل في ضمان البايع وضمنه رده وقبل القبول لا يتحقق ذلك والثاني الجواز لان الحاجة متس
 اليه والعزلة تقدر اليه اذ دعي الاثر المشتري يتسلم الضامن لا يرد الاستباق ودعا يظهر من إطلاق الشارح وقد
 وقت للغة وصلة الثاني وجهه نظري لا يرب هو لقول الاول لساير صريح في القواعد في المذكرة وجامع المقاصد
 فانه يضمن عدة الضامن والضامن الذي يضمنه المشتري بان بعض الضامن البايع قبل تسليمه وقد صرح في الخبرين في التبعة
 في صحة فلا لا يشترط في صحة ضمان الضامن عن المشتري للبايع اذ كان دعيها اذ كان ضمانا من جمل الامكان المضمون
 لعدم جواز ضمانه لعدم البولي ودفع الحاجة اليه والاتفاق الناس على ضمان العدة والحق ماصار اليه من جهة هذا
 الضامن سواء كان الضامن دعيها او ضمانا كما هو ظاهر إطلاق ما عداه من الكتب المتقدمة فاذا كان الضامن ضمانا وظهر فيه
 مهله وظهر ان الرجوع البايع على الضامن لا على المشتري كما صرح به في القواعد والخبرين في المذكرة وصريح به في جامع
 المقاصد انهم هم كل اذا ضمن عدة الضامن وضمنه في كل موضع ثبت بطلان البيع من اثار كاصح به في شرائع وكذا
 وشك وقت والخبر وقد وقع في جامع المقاصد ولك والرواية والكفاية وجامع المقاصد ولك بان
 الممنح معتوض بغير البايع بغير استحقاق ووقه على المشتري حتى مات مضمون ضمانه ولا شك ان ذلك لا يثبت بطلان
 البيع باعتبار ثبوت كون البيع مستحقا للغير مع عدم ايجاز ذمة البيع ولو اجاز البيع ولكن لو رضى بعض البايع الضامن
 لك والرواية ان حكمه كمن صرح عدم ايجاز ذمة البيع على الضامن لا على البايع وهو يجب بطلان يكون ذلك مقتضى
 عقد الضامن وهل يثبت بالصورة المذكورة ما اذا ظهر ضمان البيع بسبب غير الاستحقاق من تخلف شرط معتبرا او فتران شرط
 فاسد مضمون ضمان العدة لا او صرح بالاولى في المذكرة وجامع المقاصد وكذا صرح به في ذلك وصلة والكفاية فاعلم ان
 ضمان عدة الضامن عن البايع المشتري على ظهور البيع مستحقا للغير ولو رجع المالك البيع او اجاهه ولو رضى بعض البايع
 الضامن ومثله ما لو رضى بعض البايع المشتري على ظهور البيع مستحقا للغير ولو رجع المالك البيع او اجاهه ولو رضى بعض البايع
 الضامن المشتري بغير بيعه في البيع يقتضيه ضرورة كتحلف شرط جها او فتران شرط فاسد به وذلك فلا ضمانات
 الضامن والمشتري بغير بيعه في البيع يقتضيه ضرورة كتحلف شرط جها او فتران شرط فاسد به وذلك فلا ضمانات
 الضامن والمشتري بغير بيعه في البيع يقتضيه ضرورة كتحلف شرط جها او فتران شرط فاسد به وذلك فلا ضمانات
 الضامن والمشتري بغير بيعه في البيع يقتضيه ضرورة كتحلف شرط جها او فتران شرط فاسد به وذلك فلا ضمانات

[illegible]

کتاب الضم

بالبوث قبل اختياره لزمه شمله في الفرض لا يتم في ذلك ثم اجاب بما ذكره في القول بوث الفرض بينهما فان الفرض ما وجب
بالفرض وما لا يشر فيه فان كان واجبا بالاصل لا يخرجه فانما من حال المعاصرة ويكون بوثه بقاء المشتري على الشراء
وانما ينتقل الى الفرض بارتقاء يخرج من لزمه له البيع كما فصل الاستحسان الى ان لا يشر فيه على ما ثبت بالعقد
والرجوع الى الفرض وان سببه وان كان حاصله لا يثبت الا باختياره وبغيره المقتضى فما هو لزمه بالبيع وعلم وربط البائع
بثبوت دمه من انتقاله لغيره مشغولة بالارشاد لا تقدم في باب السلم هذه المسئلة من حيث يرجع في جميع الفوائد
الاحتفال الاول فلا بعد الاشارة الى ما فيك والقول الاول ان عدم ثبوت شيء مع عدم العلم بعد العلم بغيره فانما
في المشتري من غير موضع فهو يبيع بغيره وما كان في البائع بالعلم ان البعض بدسته ولكن لا يمكن انما ثبتت الخاطبة مع
العلم وعدم الوضوء بالبيع عدم الفرض واقتضى احدها ليعتد فلو علم وربط البائع بحمل السقوط وان قلنا انه ثابت فكونه
بجذبه الى العلم ومنها ما ذكره في جامع المقاصد فلا بعد الاشارة الى جهة القول الاول ويجعل صفحا لعدم لان الارشاد
ما لا يثبت بالبيع فلا يثبت الفرض عليه وفيما ذكره نظر والمسئلة محل اشكال ولكن القول الاول وجب يكون عقدا فانما
شاملا للارشاد في غاية القوة لعدم ما دل على صحة الضمان ونحوه عادل على صحة ضمان ما يؤول الى البوث ولكن مواعيد
الاحتياط وفي الخامس اذا خرج بعض البيع مستحقا رجع على الضمان للبيعة بما قبل الشق انما رجع الى المالك كاصح به في
الشرايع وسند وعقد وقت وتروك في جميع المقاصد ذلك ويجعل لفائدة وبدل عليه ولا يظهر الاتفاق عليه وثانها ما
ثبت به في جميع المسائل من ان الضمان صحيح بالبيعة اليه لكونه مملوكا للمشتري من الضمان وقفا اشار الى هذا الوجه في
عجزه عنهم ثم لم يفتح المشتري لتعويض الصفقة فهل يرجع فيما قبل قبل الشق الذي هو مملوكا للبائع عليه وعلى الضمان
عنده من ان احدها انه يرجع منه على البائع دون الضمان وهو الشرايع وسند وعقد وتروك في جميع المقاصد
ويصح ان لا يثبت بل يرجع في الكفاية بغيرها بان المشتري وهو الاخرى عتقها وثانها انه يرجع منه على الضمان دون البائع وهو
للمعنى من الخلاف وقد للقول الاول ما صرح به في كفاية قالنا انه حصل لبيته وهو الضمان بعد البيع فلا يرجع به
على الضمان لعدم دخوله في ضمانه لانه لم يرجع في ضمانه وقد اشار الى هذا الوجه في جميع المقاصد في كتابه وللقول الثاني
ما ذكره في ذلك قالنا ولا يثبت في ذلك البيع يجوز الرجوع على الضمان بالجميع لوجود سبب الاستحقاق حال العقد كالمبيع ثم اجاب
عنده فلا ومن ما يلبسنا في السبب هنا او لم من قال به فله به ان الفرق بين الامرين فان تبين الصفقة الذي هو
سبب الفرض كان محققا وقت البيع والعلة في ان سبب الاستحقاق هو الضمان لا الاستحقاق الذي كان في بعضه وفيه نظر
منه بل لو ثبت المشتري ضمان من البائع وذلك ما جعل في المشتري في الارض من ثباته افرس على ثبوتها وهو مستحق لغير البائع
ولله له اوقاف احوال الارض من حيث هذا الضمان فليزم الضمان للدول وارشاد الضمان وهو تفاوت ما بين يمينه في
ومثله او لا يبيع اخلافه لاصحابه على قولين الاول انه لا يبيع وهو الشرايع وهو عقد وكذا في جميع المقاصد والحق
من الشبهة الثاني انه يبيع وهو لفائدة والرضة وبما يستعان من ذلك للادب في وجوبها اصلها بغيره بان لا يرد بوثه
صحة الضمان ومنها ما هو في الكفاية في دعوى الاتفاق عليه فانه ثبت هذا القول في اصحاب بطلانها لو ادعى بوثه انه لم
يثبت في ذلك القول لا الى بعض العامة وبما يبينه الا بالتمسك ببوله المباشرة المذكورة في دعوى الاجماع خصوصا على
ان صاحبها يمكنه المطلاع على الاجماع في من النية وثانها بان له عدا واثباتها في القائلين بالقول المذكور المستند في
الاشارة وفتح عادة حصول الاجماع في انقضاء مبيعها غاية البطلان ملاحه من جعل بانقضاء الاجماع ونظر عليه في
بما مضى ما ذكره بالجميع به في الرضعة فلا يثبت لاصح هذا الضمان فان الشبهة يلبس على جهة القائلين ببوله ما ذكره في
الشهادة في القول الثاني لان الغالب عدم صفته للمعروف وانما يثبت على المشتري وهو عقد وهو يبيع في
وغيره من ان هذا الضمان ضمان ما لا يرجع لان الضمان لو لم يكن مستحقا للارشاد وانما استحقه بعد اقله في ثبوت الضمان
الضمان وبما يبينه بانه حله في ان الاستحقاق للارشاد وان لم يكن ثابتا بين الضمان الا ان سببه كان موجبا في الضمان
وهو كون الارض مستحقا للمعروف في جميع ما تقدم اليه الاشارة من كتابه وجوب البائع الضمان ومنها ان الارض يجوز بين الضمان
فلا يبيع وبما يبينه من ان الضمان لاجل وللاول في يوم مدلول على صحة الضمان السلم من المعاصر منها ما روي عن بعض
اراء القول الاول فان هذا القول من الامرين قلنا بالاستحقاق للمشتري من البائع ارشاد الضمان بعد دفع المالك كما هو في
وبين النية من ان الاول ناضن للمشتري من البائع بعد اشتغال دمه للمشتري بالدرك ومعلومة فلا خلاف في العلم
في صحة هذا الضمان الثاني ناضن البائع للمشتري وذلك ما جرد في جميع من قبله افرس وما يبينه من غرامة ديرة من قبله

۱۵۴

كتاب المحال

الحاقه به فيما لا يجوز عندنا بطلان القول بالقياس بينهما ما عتدل به في الذمكة من انها لو كانت بهما لما حصل لها شيء من
 بدني وذلك من وجوه المحال الزاموها فبما نزلنا عنها ما عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز العرف قبل
 الاعتدال لا يبيع الربا بعينه فلا يجوز مع النسخة العرف قبل الاعتدال منها ما عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز
 بلفظ البيع ومنها ما عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع وكليهما في الذمكة ايقم من انها
 لفظها بغير القبول لا بالبيع ومنها ما ذكره في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 او اقل منهما ما عتدل به في الذمكة ايقم من انها البت بها ولا يجوز له عند علمنا تاجع في الخفاء ولا بدفعها خيا للجلس
 كما عتدل به في الذمكة ولا يتوقف على النفاذ من قبل المجلس لا يتوقف عليها على ما يتوقف عليه حكم البيع ولا يشتط اجمع حكم البيع
 ويقتضها اخبارنا في الشك كما عتدل به في الذمكة وجميع الفائدة هي من يتوقف على كل شرط لا يخلو في الكتاب السنة في وجوبه ومعه
 قوله الموقوفون عند شرطهم وقوله نعم او نوا بالعقود هي كل **قوله من شرط** لا يخلو في الكتاب السنة في وجوبه ومعه
 كتبها من العقود وقد عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 ولا اشكال في سقوط الامرين بما اشاد اليه في جواهر الكلمات فلا يصح في الاول ان يقول المجلس لعلنا احلنا بما استفتى في
 زهد وهو كذا هو صاها لخصه في حق وهو كذا يقول المجلس استقلنا وقلت ويقول المحال عليه نصبت وقبلت المحال
 ولا يخصص انما ذكر بل يقتضيان بل يصح في الذمكة فلا ولا لا يجاب كل لفظ يدل على النقل مثل احلنا وقبلت ولا يستلزم
 العتدال ما يدل على الرضا هو نصبت وقبلت وهذا لغير وجهها للفظ فلا يقتضيان بل يصح في الاول ان يقول المجلس لعلنا احلنا بما استفتى في
 كبحي العمل على عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 الحال عليه مبتكى كذا نفي من قبلنا ام لمفادهم من جازوا وما اكثر مقدمه لغير وجهها من اللفظ والربط ولقد عتدل به في الذمكة ايقم من انها
 يستفاد ما ذكره من ان شرط اللفظ من الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 المتويزة في البيع اكثر العقود وكذا هنا في الاول والاولوية والقياس على ما عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز
 للفظ الذي قد عتدل به ان اصيل منها المحل او ليعتدال في الاشارة من عدم نفي الاشارة وقد عتدل به في الذمكة ايقم من انها
 بان عموم الدلالة جازها في عدم الاشارة واولاه او لا اصيل في جازها في الاشارة من عدم نفي الاشارة وقد عتدل به في الذمكة ايقم من انها
 بظهور جري منصوصين حازم في امره في المشتبه في عدم الاشارة وعتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 جاز الامر انما الفعل جاز انما لفظه في جازها في الاشارة من عدم نفي الاشارة وقد عتدل به في الذمكة ايقم من انها
 امور الاول على شرط المفادته بين الامرين فلو وقع المحل لا يجاب له في المحال لا يبعد على طويرة ما يكون في هذه
 او لغير ذلك لا يقع المحال الا لا يشترط ذلك عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 اعلم انه لا يشترط مفادته في قول المحال عليه بل لو احوال على الغائب في حق عند اجتماعها لعلنا احلنا بما استفتى في
 عليها كل واحد يدل على صحة ما قلناه في عدم المفادته في عدم نفي الاشارة من عدم نفي الاشارة وقد عتدل به في الذمكة ايقم من انها
 احلنا في وجوبه في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 هو امره عندكم لعموم قوله نعم او نوا بالعقود وهو قوله الموقوفون عند شرطهم وهو خير من وجوب حازم في امره في المشتبه في عدم
 واغلاق النوى المتعذر وهو الروايات ومعظم فتاوى اصحابنا في المشتبه بين والمتاخرين من الاشادة الى كونه ذلك شرطا
 مع توفر الدواعي عليه لكونه الفاعل في الحال في الحال على انما يشترط في المشتبه بين والمتاخرين من الاشادة الى كونه ذلك شرطا
 فيها التنبه فلا يقع معطلة بشرط ولا كسافة بل من شرطها التنبه ولو اقلها في ذلك التنبه وان قدم زهد فقد احلنا عليه
 نصيب لاصالة البرائة وعدم الانتقال اليها من جميع الفائدة ان ذلك ليس بشرط صحيحا بقوله لا للسؤال عند شرطه وهو قوله
 القوة لتجميع الوجوه المنقذة الدالة على عدم اشتراط المفادته وجازعنا في الاصلان للذان اشادوا اليها في الذمكة ولكن ملها
 الاستطاعة بها امكان اولى لما تقرر في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 المحال ان كوفي في البيع الاستجابة الاجابات هنا وتعلق بعض الشافعية بالانقضاء هنا لان الحال اجزى رفقا بالاناس
 فيما عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز البيع لفظها بغير القبول على اكثر من
 المحال معناه ان التثنية المحل والحال والحال عليه اما كون دفعا للمحل شرطا في بعض عتدل به في الذمكة ايقم من انها لو كانت بهما لما جاز
 الوسيلة وتوقع ونكت النهاية وعدا للتخصيص في وعقد وتكره والجامع للمعتمد في ذلك والوضعية وجازها
 الكلمات لجميع الفائدة والكتابة والربط في حقهم وجوزها لعلنا احلنا بما استفتى في

وبعضه أو لا يصح ذلك وقصدوا الكفاية بأنه موضع اتفاق وثابتاً يصح جميع الفاعلة بأنه لا نزاع فيه وقالوا لا يصح أن يرضى
لا خلاف فيه ومنها ما تسلك به في البسوط والعبئة والذكره ذلك وقصدوا من أن من عليه الحق بحجة جهات الغشاق من والده
ومنه الحال به من جلته فلا يتعين عليه بعض الجهات ثم رأينا الأصل ومنها ما تسلك به في جميع الفاعلة من أن طرف العقد
يتم بصدقه وأما كون رضا الحال شرطاً في الصحة فقد صرح به أئمتنا في جميع الكتب المنطوية التي صرحوا بشروط رضا الحال فيهم
وعلموا أنها ظهور الاتفاق عليه ومنها ظهورها من الكتب دعوى الإجماع عليه فانه صريح الخلاف والعبئة بأنه لا خلاف في ذلك
الامن وادعى صريح الشذكة فانه من ذهب على ما اجمع وصريح لك وقصدوا الكفاية بأنه موضع اتفاق وصريح أن يرضى بأنه لا خلاف فيه
بين أصحابنا ومنها ما تسلك به في الخلاف قالوا دللتنا أن اجتمعا على أنه إذا رضي المصلح من الحالة وليس على محتاج مع عدم رضاه
دليل وقد صرح بما ذكره في العبئة ابقوا ومنها ما تسلك به في الشذكة ذلك وقصدوا الإرضاء من أن الحال حقه ثابت في في الحال فلا
بأنه نقلاً في مة أخرى لا يرضاه ومنها ما تسلك به في جميع الفاعلة من أن الحال أحد طرفي العقد يعتبر رضاه ومنها ما تسلك
به في العبئة من أن فعل الحق في مة إلى التوى مع خلافات الذم تابع لإرضاء صاحبه وأما كون رضا الحال عليه شرطاً فقد صرح
به في البسوط والوسيلة والعبئة والتأنيب والتشريع وتكثف النهاية والتعلق بركة وطعام والعبئة
جامع المقاصد في جميع الفاعلة وجواهر الكلمات وحكام في الإرضاء من أن يرضى وصريح لفظ وجامع المقاصد ذلك وقصدوا الكفاية
والإرضاء غيرها بأنه المشهور بين علمائنا وذهب الروضة إلى أن رضاه ليس بشرط فلا يعدم اعتبار رضاه أخرى وصريح لك بأنه
قوى في الإرضاء لا يتحقق من قوة قالوا بعد قول الحق في التنازع وروى المصنفين على رضاه الصلح الحال لا يشار به في العبئة
الحل وليس كذلك فانه من شرط رضاه الثلثة كالمستفاد من مبادئ الحكمة في حق بيع الصبي وفي التبع نسبته إلى التوفيق في وقت
حكاية من الشبهين وعال إليه هو شئنا الشهادتين في كتابه كالفاضل المتداول في التبع والبيع في حق قوة ثم ذكر وجبره فواف
واستظهر هذا القول الحق في ذلك من الدنيا في وقت من جماعة من الفقهاء قالوا المشهور بين علمائنا اعتبار رضا الحال
عليه في الحالة ولا يبرح من بيع الجعالة بشرط عشره إلى أن قال رضا الحال عليه على الصبر وهو بشرط وجوده وقول بعض
أصحابنا بأنه لا يعتبر رضاه ولو يفتق على حديث يتعين ما رواه علمائنا في هذا الباب مع أن الشيخ المصنف لو لم يذكر أصلاً
رضاه الحال عليه بل جاء أنه بشرط عدم اعتبار رضاه فانه قال وإن كان لا لئلا أن على جبر مال فاحاله به على جعل على به
فمقتل الحالة وأما وقصدوا أن يكون له جبر ضمن ذلك الحال الحال به عليه ولو تضمن من أجل عليه ذلك كان له عليه المدون
ولو لم يرضه المحل ولا كان له التبع في به قالوا يرضى على الشيخ وجبر صريح جامع المقاصد بأنه لا صاحباً قول بأنه لا صاحباً
قول بأنه لا شرط رضا الحال عليه بل هو من رضا المصلح إليه ولا يرضى من مائة دليله إلا أن الشهرة ونقل الإجماع معج لا لا شرط
فقد علم هذا ذكرناه أن للمستلة قولين أحدهما القول بالاشتراط وهو المستطعم وثانيهما القول بعدم الاشتراط وهو جماعة لا يرضى
وجوه ومنها ما تسلك به في الخلاف والبسوط والتأنيب بشرط ذلك لإجماع الأمة على أنه إذا رضي الحال عليه صح الحالة ولو
بدل على محتاج من رضاه دليله ما جاب عنه في لفظ بأن نفى الإجماع دليله خاص ونفى الخاص لا يستلزم نفى العام مع أن الأصل
يقضي الصحة لقولهم ذلك أو بما لا يعود وهذا المؤرخين على تقدير غرض الإبراء الشبهة كإفادة أسالة الصحة في العقد وهو محل
كلام كما بيناه في المغايرة منها أن الشيخ والعلامة في ذلك دواء الإجماع على كون رضا الحال عليه شرطاً في الصحة أما الأول فقد
صرح لك والكفاية وغيرها بأنه ادعى الإجماع على ذلك قالين أما الحال عليه فالمشهور بين أصحابنا اعتبار رضاه بل ادعى عليه
البيع الإجماع وأما الثاني فقد صرح في جميع الفاعلة بأنه ادعى الإجماع على ذلك قالوا وأما الحال عليه فاشترط رضاه مع اشتداد قوة
فقد نازع فيه في شرح قمع مع نقل الإجماع عن الشيخ وعدم نقل الخلاف وبالحيلة الإجماع المتول عن البيع والمعنوم من الشذكة حيث
قال وأصحابنا على رضاه الثلثة وفي موضع هو وشرط عندنا رضاه الحال عليه ثم نقل الخلاف من بعض العامة فمقتضاه على
المعقول والظاهر وبطلان منه الاعتقاد على هذه الجهة من أنه ظاهراً لم يقدح على الإجماع المتبول بل لم يضره مقام تسلك به بالإجماع
المتبول من أجل البحث وكذا يظهر من جامع المقاصد هذا القول جازي وبالشبهة ابقوا وادعوا على هذه الجهة في الإرضاء فلا ينفص
الأول بأن الموجود في كلام الشيخ المحكي تحت لبس لدعوى الإجماع على صحة الحالة مع رضاه الثلثة وعدمه مع عدمه وهو أن من
الإجماع المحكي هنا ولو لم يكن منه وهو لا غير مسمى ذلك ولعلنا شتاء وسببها في العبد وقوي على كلام آخر أنه بدل عليه من أن
كتابة الخلاف ما وجدته ذكر الإجماع عليه ولم يحرر منه ما وجدته في العبئة والحق السراج أن مدبراً بما نقل الإجماع أن في
المسائل لم نقله هنا أصلاً بل قصر على الموجود في لفظ من كلام الشيخ مع أن في العبئة مع الإجماع على اشتراط رضاه وأما ما ذكره
هنا ولو كان إجماعاً لنقله قطعاً كما لا يخفى على الناس فكاتبه هذا جدياً والله الشذكة خالف فيها ليس من بها في الإجماع انظاره ما ذكر

كتاب المحال

في عبادة في الكلام الاول هو انه قال سبحانه وفي الثاني بشرط صفته وحدنا وهو الباطن في الاجماع بل في الظاهر من بعدهم
 ذكره تعالى ليعلم ان مقتضى نسبة الحكم الى الاصحاب مع انه في صدر المسئلة ذكر ان مشهور بين الاصحاب هو ظاهره
 وقوع الخلاف وعدم الاجماع مع ان ذكره الحكم به يدل على عدم الاجماع عليه مضافا الى نقل الخلاف فيه عن ظاهر المشهد
 النهاية وحكاية منه عبادة ابن حنبل في المسئلة وفيما هو عبادة السرائر واليه
 بل هو صريح في عدم الاجماع ووقوع الخلاف هذا مضافا الى صريح في ان مقتضى ما حكاه عن الشنن وهو لو بعد معلومية
 ما خولفت عن حكمه في عدم الاحتياط بما عاله في الشبهة ما ظاهره حكاية الاجماع اما من حيث سلب ظهورها في دعوى الاجماع او
 ظهور تبين خلاف له ولا سيما الى خلافه وقد تناقض فيها ذكره او لا فان قوله قدس سره وبضعف الاول ان الموجودات متغير
 بان الظاهر بل المقطوع به ان مثل الشهود الثاني والعاقل الخراساني لا يمكن دعوى الاجماع على شرائط قضاء الحال عليه
 عن الشيخ باعتبار قوله الذي حكاه عنه في ثبوت خاتمة الادالة منه في ذلك بوجوب الوجه لا المطابقة ولا لغيره ولا انما وذلك
 معلوم عند او في المحصل بل سائر الناس الذين لا يعلم من العلم كيف هاجع بل هو بما عدل كالتاريخ العلوم التي من جعلها العلوي
 اللغوية يتوهم دلالة ذلك للعبارة على ذلك من المقطوع به انما كبرها على مقتضى الشيخ في مقام اخر بدعوى الاجماع
 على ذلك وهو امر غير مقبل لا عقلا ولا عادة بل واقع كثيرا فاننا كثيرا من الاجامات الحكيمة والاحكام الروية في غير احوالها
 وبعبارة ما ذكره اعداد المحقق الثاني في المسئلة على الاجماع المنقول مع اعتباره بمتانة دليل القول الثاني ومن الظاهر ان اداد
 من الاجماع المنقول منها هو احكام الشهود الثاني في غير هذا ولو كان ما ذكره قدس سره مقبولا لادبره المقدس لا بد من
 على الشهود الثاني في حكاية نقل الاجماع على شرائط من الشيخ ولم يضا هذا من قدس سره او بدعوى الشهود الثاني في ادبره
 واما كتابا ثانيا فان قوله قدس سره ولو بعد حكمه هو دعوى ما يقع من المحصل المذكور لما بيناه سابقا من حكاية الاجماع
 عن الشيخ لا يخصص بالسالك بل حكاه ابي في المكتبة وغيرها كما هو ظاهر جامع المقاصد في احتقال الاشياء من خصوص الشهود
 الثاني في غاية البعد بحيث يكاد لا انسان ان يقطع بعدمه وعلى تقدير جواز من يدفع ان الاشياء هنا من المجامعة الذين
 عليهم اليهم الاشارة في مذهبنا ان يدعي كونهم من الماحلات العادية وان لو يكونوا من اهل العصمة واما اننا انان قوله قدس
 سره وبعد ظنية البعدا يندفع بما بيناه سابقا من امكن العثور على كلام اخر للشيخ منفي لدعوى الاجماع على شرائط
 وعدم بعده عقلا ولا عادة بل المستبعد من غاية البعد نسبة الاشياء الى المجامعة الحاكين لدعوى الاجماع عن الشيخ ومن
 المقطوع به ان عدم اطلاعنا بانفسنا على حكاية الشيخ للاجماع لا ينفق بعد حكاية خصوص ما بعد ذلك في الشيخ وكثرة ادوات
 كل كتاب وبالمجمل عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود كما هو المشهور بين العقلاء واما رابعا فان قوله قدس سره مع ان
 كتابه آه يندفع بانه لا يستقبل عقلا ولا عادة ان لا يعلم الانسان على الاجماع في كتابة وفي اخره ولا في باب دون اخر على ما يندفع
 من عدم حكاية الخلاف للاجماع على ذلك فقلد حكاه في اواخر لونه عليه وعدم حكاية في هذا الكلام لا يستلزم عدم حكاية
 مطلق على ان الظاهر من الخلاف هنا كون شبهة قضاء الحال عليه بما لا خلاف فيه بين اصحابنا الامامية لا لقضاءه في نقل
 المختلف على نقل الحكم من بعض العامة ولو كان الخلاف بين الامامية عند متحققا كان الشبهة والاشارة اولى واخى
 كالاجتناب ما عا مسان فان قوله قدس سره وهو ابن زهرة آه مدفع بان كلام ابن زهرة وان كان محتملا وان كان ظاهرا في
 وجود الخلاف في المسئلة ولكنه ليس بظاهره انه من الامامية فقلد من العامة بل هو الظاهر كما لا يخفى ان لو كان الخلاف من
 الامامية لندعه عليه ولتكون في المسئلة بازيد مما حكم والاجماع الذي ادعاه على شبهة قضاء الحال عليه والمجمل والمحال لا يرد به اجماع
 المسلمين في شجامة استثناء وادوم من الاجماع على شبهة قضاء الحال عليه بالجملة ليس بحجالة ابن زهرة ما يدل على عدم ثبوت
 اجماع الامامية عند الاحتمال في غير من الظاهر انما دعوى عقلا ولا عادة والاصل لا يدل على الظاهر من ذلك لان بل قد
 يدعي ان عدم ثبوتها على الخلاف من الامامية ظاهر بعدمه عند ولا لبقه عليه سلبا ان كلامه ظاهره عدم جواز اجماع
 الامامية لكن ذلك لا يدل على اعتقاد وجود الخلاف منهم كما لا يخفى عن الظاهر ان عدم علم ابن زهرة بالاجماع لا ينفق القيد
 هنا نسبة الى الشيخ من دعوى الاجماع ولا نسبة المناسبة الى الاشتباه بالجملة المتأشعة في اجزاء العلم التي ثبتت بحجتها بالادلة
 القاطعة بنحو ما ذكره بعدة جدا خصوصا مثل المجامعة الذين تقدم اليها الاشارة واما سادسا فان قوله قدس سره وما ذكره
 في الحكم من الباطن من حكاية الاجماع في نظرية آه مدفع بانه لا يستعمل في الباطن المتضمنة لدعوى الاجماع الصريحة بل في ظواهرها
 منها وقد حضرت قدس سره في غير مقام يظهر لفظ اصحابنا لفظ عند تلقى دعوى الاجماع كما في المقدس لا بد من صوابه
 ارادة التذكير من العبارة ودعوى الانفاق انها لفرقة في خلاف من الامامية هنا بل لفرقة في الاشارة الى هذا العلم

فلا يلزم عنه مخالفة من الامامة لبقية عليه قطعاً وما ذكره في حق لا يصلح لا تكون مرتبة صادقة في الذكر اذ لا يحصل
علاوة كاعادة ان يعلم الانسان بالاجماع في كتابنا المقدم وذلك منه او يعلم بعلمه في المناظر لبقية تدعو له وذلك من
قاع في جهة الاجماع المتولدة في الكتاب المقدم لعدم انقطاع النقل من يد من يد العلم وما دل على جهة الاجماع المتولدة على ان
من دعوى الشهرة والنسبة الى علمنا ما لا يصلح لا يكون قبل المأني للذكر وبوجه ايه، انه في القواعد وشدة وقد ظهر
صريح بأنه بشرط بضات الثلاثة من غير اشارة الى الخلاف ولا اشكال في ذلك ونحوها السليح والناظر والمقتد والجامع في هذه الكتب ظهر
ظاهرة الظهور في عدم الخلاف في ذلك وما اختلفت وتوالت في هذه المسألة الا انه لم يزل خلاف صريحاً من احد من الامامة بل انما
استشهد الخلاف من عبادات لا اشعار لها به كاستنبه الله وما ساقها من قوله قدس سره مع انه في قصد المسئلة اذ مدحوم بان
دعوى الشهرة وان كانت ظاهرة في وجود الخلاف ولكن الخلاف الذي في مخالفة له من كلامه صريحاً بل لا ظاهرة في مخالفة كاسما
اليه الاشارة التي مع ان تلك الدعوى معارضة للنسبة الى علمنا شامة وما قامنا من قوله قدس سره مع ان ذلك الحكم اذ مدحوم
بان كتابا مختلف وان كان وضعه لبيان المسائل يختلف فيها ولكنه كثيراً ما يهل الى المسائل التي فيها الجهر وذكر المسئلة في حق
لا يدل على كذا هل فاق ما لم يصرح به كالاجتزاع وما اناسنا من قوله مصفا الى الفقرة الخلاف منه اذ مدحوم بأنه لم يصرح في
بان هؤلاء مخالفون لبقية بل استشهد منهم الخلاف باعتبار عباداتهم التي فعلها منه وهي كعبادة العتبة والسريرين صريحة وكأشارة
في وجود الخلاف من الامامة اما عبارة ابن خزيمة فلان قوله والعبرة لا دلالة فيه بل ولا اشعار على وجود الخلاف من الامامة
في المسئلة ولعل ما ادان به لنا لبقية هو وجود الخلاف او الاشكال من العامة لان الخاصة فاذا فالنظر الى احوال الغدلة القرض
لخلافات العامة واشكالنا من وردها ولا يكره ذلك لان لم يبين في كتب الغدلة ولم يطلع على طريقهم سلكنا الاشارة ولكنه ليس
بجهر ولا يصح نسبة القول الى احده على انه قد يهوى الاشعار باقاً لامامة ليعلم ان يكون المراد الصريح فتكلمت وما اما عبارة
المعتمد الشيخ في النهاية التي حكاهما في حق غلبت بصريح في مخالفة قطعاً من دما كان الخلاف اذ لا اهلها ولكن لا خلاف ظاهر في
ظهوره اذ ورد في بيان حكم اخبر في عبادتها ما كالاجتزاع وتداوعت قدس سره بضعف دلالة الاطلاق على العموم اذ ورد في حق
بيان حكم احوالنا الفال في حق رضه الحال عليه انا من اجل الجدل والجدال بالحوالة بنفسه اليه الاطلاق المذكور فلم يبق له دلالة
على بلدي بوجوده من الوجوه سلكنا الدلالة ولكنها لا تارضى دعوى اتفاق الاصحاب في الذكر في الاشارة بضات الصلح انما اقرى
دلالة على موافقة الشيخين المعظم ولعل للمدعي للاتفاق من جهة عبارة اخرى لما استأخر عن تلك العبارة دالة على موافقة بل
هو الظاهر بل على ظهوره في موضع ثابت الخلاف المبيح بعد النهاية مخالفتها على غلبتها عليها عبارة من حصول الاتفاق وما
عبارة العتبة والسريرين بناه سابقاً وما عاشر ارباب من قوله قدس سره هذا مصفا الى معصية في لقاء مدحوم وبان العلم في حق
لم يصرح باختياره للمقول الثاني ولا بان اقرى او موقوع يجب يكون مذهباً له بل انما الموجود منه هو الصريح بعد ان اطلع على شيخ
الاصحاب حكيم يكون رضه الحال عليه شرطاً واستفادة الخلاف من الشيخين وابن خزيمة وما ذكر من شيئا هذا بل هو في شهره القول
حدا لا يجبر معه الاقدام على مخالفة وتاثيراً بالمنع من كون باب المحولة من الذكر في هذه المسئلة منها بخصوصها مصفاً بل على
يجعل الذكر في مقام شرع عليهم من الذكر في كل الموضع في الغالب لن تكون اخر قولنا لا بنا هنا ذكر من معرفة وتيقن كسب لعلنا من
ابوابها في الدلالة من مسئلة في الغاية سلكنا مخالفة ومخالفة العتبة الشيخ في النهاية في حق العتبة والسريرين في حق العتبة ولكن
لا يتدفع في جهة الاجماع القول الذي فيه الى الشيخ جامة من المختص خصوصاً اذا اخصدنا الشهرة المحقة والمصلحة في كلام جامة
وبالجملة الوجه المذكور في غاية المناهضة بل هو السادة في اثبات القول الاول بناء على الضار الذي صار اليه المصلحة من جهة الاجماع
المتقول بغير امدل خصوصاً اذا كان مثل شيخ القاطعة واخصدنا الشهرة المنظمة بعدم ظهور مخالفة صريح سوى شاة من الامامة
الشارعة ونحوها ذكر في حق موضوعين من الذكر ويعدم الاشارة الى مخالفة جملة من كتب الاصحاب التي تقدم اليها الاشارة
لما ان المحقق الثاني مع قلة احتياط في الانحيازات المحبة وذكرها في كونه اعقد على الاجماع المتقوية المسئلة مع اضرارها بانه دليل
القول الثاني كذا يظهر لاقتدار على الاجماع المتقول من من جميع لقائهم مع قلة احتقاده عليه ودرجته له المسئلة مع اضرارها بانه دليل
جهة شجرة كاطلها بعض الاصحاب لا يخرج من قوة تكون بنفسها دليلاً او مستقلاً على القول الاول وقد يكون من الصلابة في حق
جعل الشهرة بنفسها دليلاً مستقلاً على الحكم ومنتها ما مثل به في الذكر من ان الاصل بقاء الحق في دقة الحال عليه لعلنا في نصيب
الى ان يظهر المعاصر واجباً في حق قلة فلا ان الاصل المذكور معارضاً باسالة عدم الاشارة ولا استصحاباً انقطع بما ذكرناه خصوصاً
مع اتفاق المختين جنباً ووصفاً وقد يجب حاله كذا في الاصل لعدم الاشارة لاهمها سوى عدم ما دل على صحة الحوالة من نحو قوله
او في الاستدود وسبها في الجواب عنها التي منتها ما عتق به في الذكر انما من ان الحال عليه احد من ثم الحوالة فكان لا يرد في اجابته

كتاب المحلى

في وقت واحد وان قيل ان الحبل قد دام الحال مقام نفسه في المتع من الحوالة فلا عبرة لان اعتبارا الى قضاء من عليه كما لو وكل في القرض
منه بخلافه لا يخرج من وقتها ما يستلزم به في الشك في اتيهم من اذ الناس يتخللون في الامتلاء والاستيفاء سهولة وصعوبة واجاب
عن ذلك وقتها بان اختلاف الناس في الامتلاء لا يمنع من عداية المستحق ومن غلبه خصوصاً مع اتفاق المحققين جناً ووجهاً
فذا في الرأى فلا وما دبا يقال من انه ليس الحوالة على الوكالة مع كونها من العقود الهابزة دون الاولى فانها من العقود
اللازمة المترتبة عليها اكثر من الاحكام الخافضة للاصول العظيمة فلهذا من موم فان لم يرد من بينها بالوكالة لئلا الاجل
دفع دليل الاشتراط من اختلاف الناس في سهولة القضاء وصعوبته بل على انه لو صلح للاشتراط واثباتها فانه من الوكالة
مع عدم قضاء بالبدلية لم يرد دليل المنع من الحوالة بمراتب الضميمة ولا يبيها بل ينظر هو جاز اجماعاً حيث
يجسد دليل الحكم في المتع من المتع كانهما في جهة لان الدليل منه هو عموم الامر بالوفاء بالعقود والطلاق
كثير مما سبقت من النصوص ووجود منه المنظر يبيح ما على الحال عليه من الحال الجواز وان لم يرض به الحال عليه اجماعاً
الا من الحلو مع ان دليل المنع جازمه اتيهم ومنها ما ذكره في جامع المقاصد من ان نقل المال من ذمة الحبل الى ذمة الحال عليه
تابع لرضاه وهو متوقف عليه واجاب عنه في ذلك بان التوقف على قضاء حال النزاع فلا يحصل دليله مع ان منع من قضاء
الحوالة النقل على قضاء لما في ذمة النزع فلا يتصور منعه ولا يشترط منه قضاء ومنها عموم قوله لاجل مال مرفق سلم
الا من يلزم منعه قتم ومنها ما استدل به في عموم قوله قتم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة من تراض
قتم وللأقرين وجوه منها وقتها ما استدل به في وقت قوله قتم او في العقود ويجار عنه بانه مختص بما دل على
اشتراط قضاء الحال عليه من الاجل بان الحكمة المستفيدة بالشهرة العظيمة التي لا يجد منها سوى شدة هذا الخلف الموثقة
بالوجوه المتقدمة ومنها المطلق النبوي اذا اقبل احدكم على كل فاعطى الخوارج يوم قوله المؤمنين عندكم عظم وبما يشته
بمخوامنا ندم مع ان النبوي الاول منسب للسند بالارسال فلا يصلح الجهر ومنها ما ذكره في مجمع الفائدة قائلان في بيع في شرطية
قضاء الحال عليه حيثما باعها كوكالة وبيع ما في منته ثم اجاب عنه قائلان والفرق بين الوكالة والبيع الحوالة وانما يدل على عدمه
فمقتل كون الفارق هو الاجماع والجملة اجماع المنقول من الشراء والمعموم من مكره والاصل والاستصحاب كونها على خلافه
فخصت على حال الوفاق والمقبول والتفاوت بين الناس في المعاملات بل في النزاع وبطل ما ذكره احتجاره القول الاول
الذي عليه المعظم وهو العقد هكذا اتيهم انه احوط وينبغي التنبه على امور الاول خلق في الميسر والعتبة والناظر في
وقد قوة والتخصيص بقدر التردد والجماع وجامع المقاصد وجميع الفائدة شرطية قضاء الحبل لكن معني وكرة ولك في
وجهاها باستثناء صورة خاصة من ذلك كما بين وبسقوط من اعتبار قضاء الحبل ما لو تبيع الحال عليه بالوفاء فانه لا يعتبر
الحال قطعاً لان وفاء وبه فبطلانه والعبارة صريحة ان يقول الحال عليه للحال حدث الدين الذي لك على فلان على نص
منه فيل يشرط قضاء قضاء الحال والحال عليه منقومان بكون العقد وقد نقلت في الكفاية ما ذكر عن الشهيد الثاني من جهر عرض
لرده فظا مع البطلان وبما ذكره في نظير الصفتين ان يقال في الحال عليه ان يبيع بالوفاء من غير اقبل من جهره فلا اشكال
في عدم صحة الحوالة اذا ابر من صاحب الدين بغير اداء من الفسخ لا بغير الفسخ فحصة هذه الحوالة من الترخيص
الشرعي اليه ان سكتا كون حوالة المستحق غير نافذة وشرا من عموم قوله قتم او في العقود ولا ان يجار عنه ما ذكره في الرأى
بعد ابراده لعبادة مناصرة ولا استثناء المذكورة فلا واصله ظاهر الحوالة جواز الوفاء عنه بدون اتفاق فهو من الاصل
لا داعي لغير هذه الحوالة التي من العقود اللازمة منافسة الاختصاص للافاء منصوصاً فيها وعموم في العقود التي
اخرى بالوفاء بما لا ينظر الى انواع العقود والمعاينة زمان الصلح ولا بد من الاختصاص بها على ما يبيحها مقتضى وجوب الوفاء
لا يتم كون ما ذكرناه على الحال فلتلحق فيه بما ذكره نظراً لان العقود جميع مبرم باللام فبغير العموم الاستسقاء في
مخرج بعض الافراد منه بالدليل لا يوجب عطف جهة بالنسبة الى الرتبة دليل على وجوبه فان الامام المصطفى عليه والباقي
وفاة اكثر المحققين وقد بينا في الخارج وجوه ان الامة الشرعية تقتضي صالة حصة العقود فان ما ذكره في الجاهة المتقدم اليه لاشارة
في غاية القوة الا ان يميز من صدق الحوالة على المرفوع حقيقة كما هو الظاهر فلا يجزم ما ذكره من حيث كونه حوالة وعلى لازم من
كونه عقداً لا وادعاهما اشكال ولكن احتمال الزوم في غاية القوة وعلى ان يقدّر ما يجزم ما ذكره من الاستثناء ليقض قضاء الحبل
هنا وان كان حاله بل اعتباراً في ولا امتناع في تصديق الشخص الواحد بالمتصدقين بالاجتهاد في الاتفاق مع في الشك في
على شرطية قضاء الحبل بانه لو اكره على ان يجل قال بالاكراه لم ينع الحوالة ولا ينف منه خلافاً وهو صحيح بالاتفاق لئلا يبعد
اعتبار قضاء الحال عليه قبل يفتقر بصحة اتفاق الطرفين جناً ووصفاً لا يلائم لا يشترط قطع صريح بالاول مع عدم ذلك والرافض

فانه حينئذ اعتبار رضاء الحال عليه قوى لئلا لو كانا مختلفين وكان الفرق بينهما مستقما مثل قول الحال توجه اعتبار رضاء الحال
 عليه لان ذلك بمنزلة المعاوضة الجيدة فلا بد من ضلته المتماضين ولو وقع الخلل باخذ بعض ما على الحال زال الحد وذهب
 التراجع صريح لك بانه لا يثبت من القول بعدم اعتبار رضاء الحال عليه ما لو كان يراد من قول الحال ان رضاء معتبرا جامعا وعدم صريح
 بما ذكره وقته وكذا صرح به في جامع المقاصد انتهى ولكن ليس فيها دعوى لاجماع نص صريح بانها لا تعطف على قول الحال
 بانه على تقدير رضاء الحال عليه ليس هو على حد رضاء الحال والحال لا نحو الحالة عند عدم لايم الا بما يجازي قول الحال
 من الجبل والقول من الخلق بغيره بما ما يثبت في خبرها من اللفظ العريضة والمطابقة وغيرها واما رضاء الحال فتكون كذا فيقول
 منعقد ما مثلها ومقدارها وما ذكره من كتابة رضاء الحال عليه كذا في خبر جدي **منه** لا يشترط في الجبل والحال
 الحال عليه الملبوس والعقل وعدم الجرح وتصرح بذلك في المذكورة فلا يشترط كالملة الثلاثة كقول الحال والحال عليه لان رضاء
 شرط وانما يعتبر رضاء من له اهلية التصرف فلا يصح من الصبيان ان كان بمنزلة ان له الولي ولا من الجحون وكذا يشترط
 في الخبر الثلاثة اما الجبل طائفة من الفرض المالى في السهنة والمفسر هو مناه واما الحال فتكون كذا في الخبر
 عن ماله بانه واما الحال عليه فلا يثبت بالمال في احواله ما ذكره في جميع الفوائد **منه** لا يشترط في الجبل والحال
 في اخرى فاذا حال الجبل جلا على غيره باقى وقبل الحولمة وحسن باعتبار اجتماع جميع شرائعها انشغل بغير الحق في رضاء الجبل
 ذمة الحال عليه بشرط ذمة الجبل ما عليه كالمقتضى من الملبوس والحال في الضيقة والنفقة والاشراج والنفقة
 عقد وتزويج وكذا في المقتضى من الملبوس والحال في الرضا والاشراج والنفقة والاشراج والنفقة
 ومنها ان يصير الملبوس دعوى لاجماع عليه الامن في ذمة الجبل او لا يصير الخلاف بانه مما له به جميع الفوائد وانما يصير
 النفقة بانه لا خلاف فيه الامن في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل
 موضع خرجه بانه ما هو على احواله واما ما يصير في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل
 واما ما يصير في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل او لا يصير خلافه في ذمة الجبل
 ان نحو لا يوجب لغيره من المال والجبل فلا يستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 ما مثل في الخلاف فاعلم ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 الشئ بعضه فاعلم ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 وقت والذمة وكذا في الرضا وكذا في الملبوس والحال في الضيقة والنفقة والاشراج والنفقة
 كتابا وسنة بناء على ان معنى الحول لا يقتضي ان يغيرها نظر الى عبده استغنى الذي هو الحول فاذا تعطف وكما في قوله
 عودا في الشئ فاعلم ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 بغيره فان كان الشئ في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 الجاه فاعلم ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 وسنة فيكون الجاه فاعلم ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 الاصحاب في ذلك على قولين الاول ان ذمة الجبل تترتب على من غير تزويج على ذمة الحال باه وهو للشيخ وانك انما تراه في الفاء
 وشدة وقد تكرر وكذا في جملة المقاصد لك في صفة جميع الفوائد والكتابة والرافض والحق تعجل من لك من ابن ابي عمير
 من الخلاف والمبسوط والناظر في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 المشترط الثاني ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 وابن عمر وابن الصالح واما ما يستغنى عن الجاه في الشئ ابق للزولين وجوه منها ما مثل في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع
 لما في ذمة الجاه في الشئ ابق للزولين وجوه منها ما مثل في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع
 بعده وانك انما تراه في الفاء واما ما يستغنى عن الجاه في الشئ ابق للزولين وجوه منها ما مثل في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع
 ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع على الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا في ذمة الحال
 من الحق فلا يثبت الا سقاط ولا يراه عقده ثم يفسره ما حوزة من قول الحق من ذمة الحال فاعلم ان ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع
 الشئ منه وتصرح في المذكورة واما ما يستغنى عن الجاه في الشئ ابق للزولين وجوه منها ما مثل في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع
 ومنها انما هو الزولين من غير انما تراه في الشئ ابق للزولين وجوه منها ما مثل في ذمة الجبل لا تستغنى عن نقل لاجماع
 واما بطلان الثاني فيجوز ان لا يحد احد ما هو تصور من يحد من الذي يفسره في الكتابة بالوضعية واجتيازها جميع الفوائد

كتاب الجحالة

المال فلا يهود الا بسبب يفتق المشبه على امور الاول لا في فساد كراهه بين ان يفتقر الحال عليه بعد الجحالة او لا فلا يكون مورا
حاله وتجدد احصاه بعد ما خلا جحاله كاصح به في النافع ويح وعد وقد وثق والشيء ذلك وصحة وجميع الغامضة والكعبة
والرباض بل انما انما اخلاقه كانه عليه في الكتابة بقوله لا يوجب منه خلعا جنتا ثم اخبر عليه بجوم صحيح او يوب
وموثة منصوب ومضروب واية عينة من جعفر وبسند ما ذكره الاصل عموم الامر والوفاء بالعقد والشرط وصريح ذلك بانه
لحق بما ذكرنا لو يندرج بالاستيلاء بوجاهة وهو جدينا في الاوقاف بما ذكرناه ايمه بين اخذ الحال شيئا من المال وعدمه كاصح
به في وقت والشيء والرباض مدعيان منه من قبل كونهما في المحلين باصالح لزوم العقد وعدم اشتراط الاخذ والتعقب فلا يرجع
عن الاصلين الا ما قبله في الاخر واجمع عليه ايمه باخلاق النصوص المتقدمة وبان الجحالة توجب الجبراة من المال فلا يهود الا
بسبب ثم يحكم على المدعي خاصة انه ضل ان كان الحال قد مضى بعض الجحالة لم يجر له الرجوع وان لم يخذ ظله الرجوع وصريح ذلك
بانه اجتمع بيننا المتبول يتم بذلك ثم اجاب عنه بالمتصفح في الرباض ليدنو وسلا حنا وبان عينة غير خصية الثالث اذا قبل الحال الجحالة
همه والبرائة الحال عليه وقت الجحالة لم يتم بانه كون الحال عليه متبر وقت الجحالة جاز له الرجوع على الجبل بالمال فيفتقر في
الجحالة وعدمه جاز يرجع الحال على الجبل احد الامرين ملادة الحال عليه وقت الجحالة او علم الحال بغيره وقتها وقد صرح بذلك
في النهاية والوسيلة والنبذة والشرائح والنافع في وقت وقد وثق والشيء الذي وجعنا من الغاصب ذلك وقد وجه في النهاية و
الكعبة والرباض فلم يجره منها خلو لا لثبات عليه ومنها ما ذكره بدوى الاجماع على جواز دفع الجحالة وقد وجه في
او لا يصح في خلاف بدوى الاجماع على عدم صحة الجحالة اذا وجد الحال في الحال عليه مسر بعد الجحالة وثابتا بغير العينة بانه
لشترط ان يكون الحال عليه ملية في حال الجحالة لا خلاف بين اصحابنا ومتعاهما مثلت به في الكتابة من صحيحه او يوب موثة
منصوب جازم المتعدين وقد عسل بالاخيرة في جامع الغاصب للثابت وبها مما في الرباض في قوله الا ان يكون قد قبل
مبل ذلك وان لم يتولى العلم بالفساد وعدمه الا انه يرجع على الثانية لكون الجحالة في هذه الصورة من العرض عليه وذلك
الادوية فان من العرض النادرة فلا يوجب عليه الخلق والبرائة ومنها ما عسل به في وقت من ان لزوم الجحالة في سلبه للصور والشرع
وهما متعاهما ولعله الى هذا اشار في جامع الغاصب بقوله لوجوه المغفوع منها معنوم الشرط في النبوي الوصل اذا قبل احده
على في فعل حال كانه عليه في الخلاف فلا اثر بالاحتيال اذا كان ملية دون ان يكون مسر لا وقت جاز الرجوع على الجبل
بين ان يشترط الحان في من العدة ملادة الحال عليه او علم الحال بغيره وقت وقد وثق والشيء وهو ظاهر ما قدما من
الكتب القديمة بل انما اجمع عليه وقد صرح بدوى الاجماع عليه وقت واجمع عليه ذلك بنبذ الملك فلا لزوم في ذلك بل في العلم
في من العدة ليس بعده لرواية منصور جازم من المنة وما فيه من الخير والضرر وهل الجحالة ناسلة فلا يجوز للمسا
والعنة بها يكون من الحال عليه وبين امضاها فلا يرجع على الجبل يكون احد الامرين من طرافة لزوم الجحالة لا في فعلها بغيره
ففي الجحالة ثم الرجوع على الحال عليه وبين امضاها فلا يرجع على الجبل يكون احد الامرين من طرافة لزوم الجحالة لا في فعلها بغيره
الاول من الخلاف والنهاية والعينة والاراسم والنافع وقد وثق بل في الاول والثاني لشعوى الاجماع عليه ويدر عليه الاصل وان
الاخلاق الشرط كونها مشروطة بالصحة وصريح في النافع والشرائح وعد وثق والشيء والنبذة وجميع المتعدين ذلك وقد وجه في الغلة
والكتابة والرباض في ظاهرها انما لا خلاف منه لعدم اشارتها الى خلافه في اصله وما ذكره بغيره في وقت بدوى الاجماع على الاول
مضاف الى مكان قول بل ما حدا كنه على الثاني من ظهوره على وجه يشبه به في الاول فلم يبق له الا الاصل عموم دفع بجوم قوله
ثم اوفا بالعقد والعقد هو قولهم فاذن لا احتمال لثاق في غاية القوة ولكن لا يثبت قولنا لا احتمال مما يمكن
على الاختار من جها الضعيف ضاع على الفور وعلى الراعي منه اشكال لكن لا يربط الثاني في مفتوح الخلاف جها انما لا يحاط بالاستصحاب
بقا الجحالة والاربع اذا كان فعلها حال الجحالة ثم تجدد له اليسار وبعدها وقبل ان يفتقر الحال قبل لزوم الجحالة في خلا يجوز له الضعيف كما
اذا كان عليها حال الجحالة او لا بل يوجب جها الضعيف على الله استمكن في ذلك في القواعد من غير ترجيح واخذ الى جبر الاشكال في جامع
المعاصرة ثلاثا فثابت ان الضعيف هو المنيب لا يفتقر وقد ذال جبر والحق ومن الجحالة قد ثبت من غير العدة والاصل في ثابته ثم رجع
هذه تلا وهذا ظاهرا في الضعيف ليس هو المنيب بل الجبل بالفتقر بل لا يفتقر في الجحالة وهذا لا يفتقر بيقين حكيم وهو شئ الضعيف
وقد اشار الى جميع ما ذكره في ذلك والى ان في اختلافنا اختاره من بقا الجحالة ونا وافتقاره في الوضعية ايمه مستصا بالاشتراط
كذا الاختار في الكتابة وقد تناقض فيما تكو به من الاستصحاب او لا يعبأ به من مثله وهو استحباب براءة ذمة الجبل واشتغال
ذمة الحال عليه وقتها بالمتصفح من يوثق الجحالة في زمان من لانه من انما حصل اليسار للحال عليه بعد الجحالة وقبل ظهوره في
حال الجحالة للحال فالاصل في زمانه في جميع الاوقات اذ لم يتم قبله على يوثق الجبل للحال في الواقع مجرد فخر حال الجحالة بل

انفذوا لثبوتها بالاربع الفقرة من الجواهر والنية الطال على هذا الحد لها لربث لها حدان كما هو ظاهر الشرائع النافذة
والنقص في المقتضى والكتابات في الدليل اخص من الذي وثقنا كما عارضه لعدم قوله او في المقتضى وقوله المقتضى عند علم
وهو اولى بالترجيح منه نظر لان الاستصحاب المذكور مخصص بظهور اتفاق المعظم بل لكل وجه له الجواهر في هذا البحث فاحتمل
من الجواهر مصرية به وقد نفد اليها الاشارة وجعلنا اخرى منها كعبارة النهاية والنية والوسيلة والمواسم والشرائع ومع
ومررت في قوله بالجملة والامة ظاهرة في البقاء ولا يتخلل احد من لا يعدم البقاء فيبقى ترجيح قوله اذكر وعلى ثلثة الدعاير له
على ان بعض الحكمين منع من صلاحية الاربع لمعاينه وان لم يكن مقتضاها بفتح من المرحان لانه من استحباب الموضوع فضلا
مثلا لمعاينه فانه من استحباب الحكم وهو موجود في النية الى استحباب الموضوع ولان محل البحث يخرج عن العموم المذكور
باعتبار ثبوت الجواهر بل حصول الجواهر فلا يندرج تحتها ثانيا بعد حصول الجواهر فبما ذكره فلو فكيف كان في ذكره من المرح كان
قد فاق الاقرب هو بقوله الجواهر في الخامس من كتاب الزاوية الفقرة هنا الاشارة وان كان ام والا يجوز كونه في المرح المشاف
وموسر المعنى المتبني في الدين وهو جديهي كل شيء من الجواهر ودورها كما صرح في الشرائع وقد قد ذكره والمقتضى
المقاصد لك وقد صرح في الفقرة وصرح في البسوط والمجامع وترى للكتابة بعضه في الجواهر والوارد به كانه عليه الذكر والمجامع
المقاصد لك وقد صرح في الجواهر الحاصل على آخره في الجواهر الا في عمله على كذا وهكذا كان بجمل المدبون فبذلك على غير وجه
عمر على كبره في الجواهر على ذلك وهكذا في الجواهر على كل مرتبة كالأول كما صرح به في الذكر والمجامع المقاصد ولا يشترط
الانتهاء الى غاية مخصوصة كما صرح في الجواهر المقاصد وهو ظاهر من ذكر الكتب بل انما الاختلاف في ذلك وادورها كانه
عليه في الذكر والمجامع المقاصد لك وقد صرح في الجواهر الحاصل على في بعض المراتب كالمطل الاول كان بجمل المدبون فبذلك على غير وجه
بجمل مدبر على المدبون والمجان بعدد القوة والقوة السابعة واحد وانما تعدد الجواهر عليه هي كما صرح به في الجواهر المقاصد
وصرح في قوله في القوة الاولى ثم ان المدبون الاول الذي كان بجمل المدبون واحد وانما تعدد الجواهر عليه هي كما صرح به في الجواهر المقاصد
ذلك الجواهر الثاني لا ينفك عن القوة والاعراف من القوة بناء على ابناءه سابقا من جواز الخوالة على البرق وقد نبه على ما ذكره في الجواهر
المقاصد ولك في الجواهر في قوله في الجواهر والاعراف والاعراف على ذلك كالمقتضى من الكتب المقاصد اذ لو لم يكن الجواهر
والاعراف في ذلك وقد صرح في الجواهر لاجل اتفاق قوله لك ومنها ما عطف به في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد اذ لو لم يكن الجواهر
بالمعقود ومنها عموم قوله المقتضى عند علمهم ومنها عموم النوى في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
بجميع الطاقة بقوله وجهه في قوله في الجواهر ودورها عموم ادلة الجواهر مع عدم المناقض ومنها ما نبه عليه في قوله في الجواهر المقاصد
الاولى لاجتماع شرائطها في ثمانية لمحقق الشرط وموافقا في ثمانية الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
لثبوت الدين في كل مرتبة وتحقق الشرط وفي الذكر في قوله لا يخفى ان ثمانية الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
في خمسة الامور من كل شيء من الجواهر والدين واداء الخوالة وتقول الدين من ثمانية الى ثمانية الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
ان يجمع على الجواهر وان يفرق بالاولاء لم يجمع عليه وبين الجواهر عليه وقد صرح في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
وجامع المقاصد لك والكتابة في قوله في الجواهر احد ما عطف به كالمقتضى من الكتب المذكورة لانه لا ينفك عنه خلاف ذلك
في ذلك وانما ما ذكره في ذلك قال لما كان الخوالة فانه المال في ثمانية الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
الاجمعي لثلاثة سنة فاذا ادها كان كمن اجمع في غيره بغير ثمانية فبذلك في جوامع عليه مستقلة ولا كان مقبولا وبين الجواهر
فاذا ادها من غيره مستقلة الجواهر عليه ولكن يقصد الرجوع عليه في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
الجواهر عليه ان لا يشرط في الرجوع عليه المستقلة فلو اشترط في الرجوع عليه ستم ولو قصد الرجوع فلا يشرط في عدم الرجوع قصد الرجوع
وبما يظهر من الجواهر المبسوط والمقتضى في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
فقد علم العاصم من علق في الشرائع وقد وترى للكتابة الرجوع على المستقلة وعقد على التبع فالحق ان كان ذلك بمسئلة في الجواهر
لم يجمع ولكن شرط العاصم من الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
بجميع عليه اصله منه نظر والمقتضى ان يقال وانما المستقلة فان قصد التبع فلا اشكال في عدم الرجوع وان لم يقصد التبع ولا الرجوع
الحقيقي ولا ان غلبا بقاءه فلا يرجع وان قصد الرجوع وامضا واجازة الجواهر فبما ذكره في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
به ان يكون ثابتا في ثمانية الجواهر الحاصل في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد
ذلك في الشرائع وعقد في الحقيقة في ذكره وعقد في ذلك وجميع الطاقة والارواح ودورها في ثمانية الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد في الجواهر المقاصد

كتاب الحوالة

المغالطة صريح بان المشهور انه يشترط في الحوالة ان يكون ثابتا في الذمة من غير اشتراط الى ضمانه به وهو صنف بل لا يمتنع
 ما عليه معظم من كون ذلك شطرا على وجوه منها الاصل ومنها غلو والافتقار عليه كاشتقاق من الكتب المتقدمة في المصنفين
 حيث لا يثبت على خلاف ولا اشكال عليه بل صريح في مخالفة الواجبات من الكفاية مع عدم صلته بالحق
 بل لا يمتنع منه على وجه يحد به ومنها ان حكمه في الامور عن غير ان حكمه في الذمة دعوى لا يجمع عليه وبعضه بطريق
 الاجماع يدعو الى اجماع عليه ومنها ما يملك به في الذمة من الحوالة مأخوذة من قول الحق ولا حق لنا بنقله ويقول
 بنقل النبي على امور الاول بل صريح على ما ذكرناه بطلان الحوالة بما فيه من الاستقلال قد صرح بدعوى اجماع عليه في الخبر
 الثاني لا وقت الدين الثابت الذي يصح الحوالة بين ان يكون لازما مستقرا ومنزلا لاحكام لا يملكه صريح به في ذلك والواضح هو
 ظاهر الحوالة ما عداها من الكتب المتقدمة والمبسوط والجامع بل لفظه انه مما لا خلاف فيه منصوص الحوالة بالحق في مدة الحياض وفي
 الحوالة مراعاة بالبقاء على البيع ووضوحها في صريح ذلك بان في بطلان الحوالة في وجهان وظاهر التوقف وجهه نظر بل
 الاثر في بطلان الحوالة للاصل مع فقد الدليل على الصحة وعدم حاد على نفي الصحة وعموم قوله نعم الا ان تكون بحدثة عن ارض
 وقوله لا يملك مال امرئ مسلم الا بغيره من نفسه ولا يمارضه اذ كرم قوله المؤمنون عند شرط علم ثم الثالث صريح في ذلك
 بانه لا يثبت عدم صحة الحوالة بغير الثابت بين وجود سببه وعدمه قلنا احرازه بالثابت بالذمة حالها ثابت وان وجد
 سببه كالحوالة قبل الحوالة لا يصح لساعة له ليعمل به ليعمل له لعدم ثبوته اما احالة الصبي له به على النحال في ذمة عليه
 وبثابت فانه جازبها على وجوبها على ابي في الحاصل المتعبر بثبوته للحالة في ذمة لعل لا يثبت في ذمة الحوالة وهو جازب
 اشكال في صحة الحوالة في مال لعل بعد العمل كاصح به في الذمة قلنا لا يملك الجاهل ان استقى بالعدل الحوالة بالاجازة
 الرابع لو لم يكن العمل مشمول للذمة للحالة فالحال هذه فان كان الحضر لعل عليه غير مشمول للذمة فان هذه الحوالة
 صحه كالة في الغرض منه فهو كالة وان كانت هذا اللفظ فانه اجازة بكل لفظ لعل عليها وان كان مشمول للذمة في
 وكالة اتم لكن لا يستفاد وقصص جميع ذل في القول اجماع المتأصلة بين العامة والواضح صريح به في الذمة لعل
 قلنا اذا احوال به وهو يرضى به ولا يدين له عليه على كبره هو يرضى للذمة لكن في الناحية لا يصح لان الحوالة انما يكون
 بين من وهله توجد بل يكون وكالة في الامور فلما جازنا الوكالة هنا لعل الحوالة لا يثبت اياها في الغرض وهو مستحق الاول
 ا ب فعل امر الموكل من الاضرار من عليه من الحال عليه كما يستحق النحال طالة الحال واذا كان الحال عليه مشمول الذمة
 صح فلا يكون صح اتم حوالة بل يكون ذل في الحصة وكالة في الاستفاد لا يثبت اياها في سخط الوكيل مطالبة من عليه الذي يثبت
 النحال طالة الحال عليه ويتوان لنا في الوكيل كونه الى العمل بغيره من عدم اشارته هنا الى خلاف كونه ذل متفقا
 عليه وهو اتم واذا رجعت الحوالة في الصوابين الى الوكالة يثبت احكامها كما صرح به في هذا وهل يشترط في الرجوع الى الوكالة
 ويثبت احكامها قصد الوكالة ومعرفة الرجوع اليها فلو اشق الامر ان كان يمتنع ويقصد الحوالة بالنقل للعارف من علم
 الاسلام بطل العقد حوالة وكالة فلم يثبت احكامها ولا بل يكفي في الامر من مجرد قصد معنى لفظ العقد فيه اشكال في ذلك
 الشافعي في غاية القوة **منها ما يرضى للذمة والشرع والذمة** ولك وجه في الغاية بانه يشترط ان يكون لما في الحال به معلوما
 واما يستفاد هذا من المبسوط اتم بل صريح في الكفاية بانه المشهور في علم وجوه منها الاصل وهو متوقف بعموم قوله نعم
 بالعموم وقوله المؤمنون عند شرط علم وقوله اذا اقبل احدكم على عمل فليست يخلوا الانحاز عن الاشادة الى العمل الشرط و
 بالمتناع المعلومات من ذلك وجه فانه ما من شيء الا وله جهة قبولية خاصة وان اقبل المعلومات في العمل ولو من جهة واحد فهي
 حاصلة قطعاً فانه ما من شيء الا وله جهة معلومة فلا وجه لاشتراط العلم الا ان يرد المعلوماتية في العمل ولو من جهة واحد فهي
 هي المعلوماتية جنباً مستغفراً وكذا في الكبر وذو نافي للوزن وعمل في المعدود وذو عارف للوزن ولكن ليس الكتب المتقدمة
 الاشارة الى ذلك لا اختلاف فانه صريح بانه لا يدين بكون معلوما بوصفه وحسنه قلنا فان لم يكن كذلك لم يصح الحوالة ومنها ما
 مصلح به في كبره ولتكن من الحوالة ان كانت اعتبارا فلا يصح على الجمل كما لا يصح به وان كانت استفاداً فاما يمكن استنباط المعلو
 وجهه نظرا لما لا يفتلح من عدم صحة الامتناع من الجمل لعدم الدليل على هذه الكفاية من شيء من كالاته لا يريده وانما على
 البيع بالعلم عدم حجه عندنا مع انه قد يرضى ان مع الغاقر وهذا قد ثبت عندنا صحة الصلح مع الجهالة واما انما يفتلح من جهة
 امكان استيفاء الجمل بل قد يفتلح في الاستفاد مع الجهل منها ما مصلح به في ذلك والواضح من تحقق الغرض مع الجهالة وهو من جهة
 وجهه نظرا ما لا يفتلح من الصغرى واما انما يفتلح من كفاية الكبرى لعدم الدليل عليها ويحدث معنى الغرض مصلح بالاموال
 وجوه منها بالشرع غير معلوم ومنها عدم غلو والخالف جهة نظر فان عدم غلو والخالف اعم من غلو والافتقار اذ قد يقع واحد

[illegible]

أخضعين

والله وجامع المقاصد لك والروضة وجميع الفائدة ولكننا نرى وجه منها غلو ولا اتفاق عليه كما يستفاد من الكتب المذكورة هنا
لرغبة على خلاف ذلك والحكاية في ذلك ومنها ما يتصل به في الذممة وجميع الفائدة من اذ لا اصل لبرائة ذمة الحال عليه من الدين
الذي ادعاه الجبل عليه وقد بينه عليه لك فلا لما ثبت ان الحوالة جارية على البرى من بين الجبل على الحال عليه لبرائة ذمة الحال عليه
يثبت من ذلك ان الحوالة جارية على الجبل على الحال عليه وطاير ادعى منك الشئ والدين عليه الجبل على القول قوله مع بینه لاصالة البرائة مخرج
على الجبل بما اتاه وقد صرح بجميع المقاصد وجميع الفائدة بعدم اشتراط الحوالة اشتغال ذمة الحال عليه بما يوجب الجبل من الدين
قد يقال الاصل المذكور مصدر من امرين احدهما اصالة براءة ذمة الجبل بما يوجب الحال عليه عليه الا ان يوجب الاول ما تقدم
الاشارة من ظهور الاتفاق عليه وثانيهما ان لا يثبت اشتغال ذمة الحال بما يوجب الجبل عليه كاصح به في المعتبر والروضة وبه
نظروا الا لا تلتزم من ظهور ذلك فان الحوالة تنفع عادة على شغل الذمة وبرائة الجبل واثباته عليه الاول واما ثانياً فلا ان الاصل
ادوية الاصل من التخصيص بقية التعارض بينهما كما صرح به في المعتبر وبه هنا وجوب بعض المواد لدليل لا يدفع في حجة الاصل
والاستقضاء جميع الاصول الشبهة ثم وثيقاً ما يتصل به في جميع المقاصد وجميع الفائدة من ان الحال عليه منك لا اشتغال الذمة
ان لم يثبت بصفة الحوالة لما تقدم اليه الاشارة من ان صحة الحوالة لا تستلزم اشتغال ذمة وقد يقال هو وان كان منك
هذا اعتباراً لا ان مقتضى اعتبار وجوبه على الجبل كما انه منك باعتبار وجوبه مع عدم اعتبار ادعاه اشتغال ذمة الحال عليه
فكل منهما مدعى من جهة منك من احوى كما لا يخفى فلا يلزم من بل قد يردى ترجيحاً اعتبار الجبل الوجوع عليه لانه من المتنازع فيه
وهو وفي هذه الدعوى منك ان كان باعتبار ادعوى يومئذية على هذه الدعوى مدعى من الظاهر ان المناط في المنك والمك
بعض الدعوى الواقعة لا اوازها فتم وينتفي التبعة على الاول كما تقدم قول الحال عليه مع بینه كاصح به في الشرايح
عند روافد الله وجامع المقاصد ذلك وجميع الفائدة بل انما انما لا يخلو منه وان لرغبة عليه في الذممة والتخصيص وقد
والكفاية وعلى هذا يرجح الحال عليه على الجبل بما اداه الى الحوالة من جهة الحوالة كاصح به في الشرايح وفي المعتبر وبه الاتفاق
صريح في الروضة بتبطله ان لا يثبت رجوع الحال عليه على الجبل بعد الحلف على ذلك بين كون العقد الواقع بينهما بلفظ الحوالة او
الضمان معللاً بالحوالة على البرى كاشبه بالصفحة بغير بلفظه وابقه فهو يطلق على ما يوجبها بالحوالة لا بغير النسيب به عتقا
ولكنه احتل عدم الضمانة فلا يوجب الفرق بين الصنفين من قبل مع النسيب الضمان دون الحوالة ولا ينافي مع ذلك بما اخبره
نظر على الامر عند الدعوى براءة عليه الثالث انما في الحوالة اشتغال ذمة الحال عليه والرجوعها على البرى في هذا القول قول
الحال عليه مع بینه الا ان كان ذلك قائلاً ولو لم يثبت في الحوالة اشتغال ذمة الحال عليه ليرتب قوله في بینه لا ضمانة ثمة فانكر
وان كان معه اصالة براءة ذمة من الدين الا ان ذلك يقتضي بطلان الحوالة على هذا التقدير ومعدى الدين بهي حجة او مدعى
الحصة مقدم ويمكن على هذا ان يقال ان اشتغال الاصلان وبقية الحال عليه فانه ادعى من الجبل بانه مخرج عليه على التذمين وهو
حسن فان قيل الاذن في اداءه انما وقع في ضمن الحوالة فاذا رجع به بعضه لا يوجب الاذن مجرداً لانه تابع مفصل بقاءه بدون متبوعه
قلنا الاذن وان كان واقعاً في ضمن الحوالة فاذا رجع به بعضه الا ان امرين يقعان على وقوعه وانما يقعان في وقوعه فاذا لم يثبت
لا يخفى ما قد وقع الاتفاق منها عليه على انه في ذل الاذن الضمني في ذل ما يثبت في ضمنه بحيث بان تحفظه ان شاء الله ثم
في الوكالة المعلّقة على شرط وصريح الروضة ان مقتضى التعارض بين اصالة البرائة واصالة الضمان ولنا عظماء وكلمة لا بد
الصنفين والحوالة والباطل المقتضى عليه بين المدعى والمدعى عليه في جواز الرجوع على الجبل ولكن صريح خبر انما يقتضي عدم الرجوع
ترجيحاً للصنفين المستلزمة لاشتغال الذمة وديماً يظهر من اشارة المصنف الى هذا الاحتمال وتوجيه اصالة الضمان وقد بينا في هذا بعد
دليل بل لعلنا يجب ان يثبت المقام وشيقاً في الجملة لا ينفو شوقها مع حق في هذا المقام وكذا صريح جامع المقاصد بانه لا اختلاف
هذا الاصل وليس كذلك اصالة البرائة فان ما دل على اعتبارها به من الجبل وغيره كما لا يخفى ولذا رجعنا في جميع المقاصد وجميع الفائدة
مقتداً ما قل الحال معنا بته ولكن قد يردى معارضتها باصالة براءة ذمة الجبل ولا دليل على الرجوع ولا يلزم من اعتبار الاذن التعارض
الموجب لرجوع الحال عليه على الجبل لعدم الدليل على ان كل ذمة لا اذما حق مثل هذا الاذن ليسوع الرجوع على الاذن فلا يلزم
للرجوع على الجبل فلا يلزم من الرجوع للدين من قول المصنف ان يكون الذي يوجب ساقطة وكل المعترض الفرق بين ساقطة
اشتغال ذمة الحال عليه في حصة الحوالة وعدمه اعتناء الحال عليه باحد الامرين اجتهاداً وظهراً واعتناء الجبل كان او اعتناء
الحاكر واعتناء جميعهم او اعتناء احدى كما لم يردى باعتبار الجبل والحال عليه احتمالات لاجل احداً منه على حق فيها ولكن الغرض
هو ان المعتبر هو اعتناء الحاكر ولا يبعد دعوى الاتفاق عليه ثم **منه** **بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم** على وجه الذي
كان به بالكتابة بعد حلول النجم كما صرح به في الشرايح وعند وقد رتب وكتر وجامع المقاصد ذلك وجميع الفائدة وكتر وجوب

كتاب المحالة

منها ظهور الاتفاق عليه كاستيفاء من الكتب المذكورة لعدم ثبوتها كالتخلف على خلاف ذلك الشك انما في ذلك ومنها تقوم في الية
او قولنا بالعرف ومنها قوله الموقوف عند شرط علم ومنها عوم النبوي اذ اقبل احدكم على كل شخص فليس منها ما عطف به في جميع
المقاصد لكن من انما ان ثابت نفخة الكتاب في جميع المحالة به كاستاذ الدين وقد اشار اليه في جميع لفظة وهل يجوز ان يعجل
على الكتاب غير من العجوم ولا يثبت قولنا احدثها الصفة وهو لا يشار والقواعد وبركة وقت وجميع المقاصد والى ذلك
يصل لفظة وفاء بها بعد الصفة وقد عكاه في لغة عن المبسوط وفي الشرايع وفي بعض اللفظ قبل وصرح في عدلان المقاصد والى
اشكال واشار الى وجهه جامع المقاصد في الملامح في الاشكال الذي ذكره الله من يعجز بنفسه وامكان مونه من اجل ان لا يخلو
منه لعدم الاستفاد ومن انما لم يثبت بعقد لازم ومنع جواز تعجز بنفسه ولو سأل فلا ينقص حاله عن العجز في مدة النهار وفي
التيه على اموال اولئك فيخرج على الفخار ما بينه عليه في ذلك فلا يبعد ترجيح القول بالمحو في هذا فلا يفتقر الجدل في المحالة لانها
ليست بحكم الاول بل بحكم التوكيد عليه فيبصره وانما يكون المحالة لازمة وتحت علوان السبيل الكتاب بطلان الكثرة ولا يثبت
عن الكتاب في المحالة لان المال صار لازما للحوال والبطالان صار لا يثبت من السبيل انما هو من مال المحالة قد صرح ما بينه عليه في
فتح لخواص في المندثرة اتم وهو جدير لما بينه عليه بقوله وعلى هذا ان التناقض في الشرايع رانه لو ابا السبيل سلطه فاحاله
بفعله لان حكم الكتاب في الاحكام في الممانات وهو جدير وقد صرح به في عدل وكثرة وجميع المقاصد وفيه على ذلك انما عطف
في شخصه من السبيل من انشأه ويصلح في المحالة بالسبيل المثل وانما هو السبيل وجميع ولديهم كحكم مطلق الدين مع انشأه في الحق والنبه على
خلاص الشئ في شئ لا يسجد ان يبين ان الكثرة على امله من جواز ما من جهة جدير في حق ان السبيل على امله من جواز على
باعد لجبوا وحاله على الكتاب يشبه فانه لا سبيل له الى اسقاطه ولو صحت الكثرة فانه يثبت وفيه انشأه لو كان الكتاب في على
اجنوب السبيل ما حال السبيل ما ان الكثرة على ذلك لا اجنوب الذي للكتاب عليه من صف المحالة في كاصح به في الشرايع وقد علمنا
بانه يجب على الدين تسليم مال الكتاب له او اولى من رتبته وذا في التناقض في عدلان في خبر ذمة الكتاب من مال الكثرة ويجوز ان
المحالة بمنزلة الاداء سواء ادى الحال عليه المال الى السبيل لاحق لو انفس به ليرتب اليك لان ما حاله به من ثابت ثم صرح بان
كانت المحالة ببعض مال الكثرة كان بمنزلة بعض البعض في لو اضعفه سقط عن الكتاب التناقض وليرتب المحالة وجميع هذا قد وجد
وقد صرح المبسوط والذكر والجميع يجوز احواله الكتاب سيده على خبر ويظهر من التناقض في معنى الاتفاق عليه في جميع الشرايع
بانه لو جعل جواز السبيل ان يعجل مولا يقتطع من الكثرة ما جاءها وما ذكر من الحكم جدير **في ان المال اجل على المحالة** ويثبت
الحال الى مال بعد المحالة ثم اختلف المحلل والمحال فقال الجليل انت وكل في ذلك وانما احدثت بجواني انك توكلك الله حتى
مجازاة في الحال ليس انما كان في بل انما احدثت لاختلاف المحالة على عليك وادرك معنى الحقيقة وليرتب السبيل لوكالة و
انفتاح ان العدد الذي جرى بينهما من اللفظ صفة اختلف عليه على عليه من الحق في خبر رتبة وجعل الحال ان ذلك قبل القول
قول الجليل ولا بل القول قول الحال اختلف في اصحابه ذلك على قولنا الاول ان القول قول الجليل المدي لوكالة وهو خلاف
والمبسوط والنبه والنفق قد ذكره واختلفه في الشرايع والكتب اتيه الا انها لا اخبره وانه قد اشار في الثاني ان القول قول الحال
المدي للمحالة وهو للقر وجميع وجميع المقاصد في ذلك وفيه في التناقض في قولنا لا يثبت وجها احدثها ما عطف به في فتح
وكثرة وقد علمنا ان الجليل اختلف بلفظه باحتلال استعماله في صفة الحق وهو وكذا هو لمع من خبر بعينه اذ لا يعلم قصده الا ان يثله
فيكون قوله بعد ما اورد عليه في جميع المقاصد في ذلك ولا يثبت نظرا في اللفظ الواضح غير ان الترتيب جدير على وجهه في قولنا
على المتكلم في خبره ان اذ احدثها في خبره فيها دليل الحقيقة حتى ان كون كلاله مشغلا على الاثر في جعل الغضو والاصل خلافه
فاذا كان الواجب جعله في ان كان دعوى بعد ذلك مخالفة للاصل على ان ذلك هذا الواقع هناك على الاثر في جعل الغضو والاصل خلافه
وتكلم خبره اورد عليه في ان ان كان دعوى بعد ذلك مخالفة للاصل على ان ذلك هذا الواقع هناك على الاثر في جعل الغضو والاصل خلافه
ضمن كل لفظ بدل على لان بطريق الحقيقة وكان المحالة موقوفة لذلك لان محالها كما جعلت اداة تقبل المال من مدي
الى مدي في جعل اداة تقبل المال في من المحالة في الحال فثابت على السبيل على الحال عليه او تقول ان ذلك لانها على الاذن الحاصل
حاصلة على التفتيشين وانما الكلام في المعنى انما على الاذن وهو تقبل الحق وكذا انما دعيا هو المحالة بالمعنى للمعروف للمع
لا شبهة فيه لكنه لا يدل على جواز الا ان يجوز كون من يار للمعروف الذي عبرا منه لعدم معانيه بقرينة صريح امر الى ما عطف
من باب الحقيقة والمجاز ومن باب المشارة الذي في ذلك الخبر في اداة احد معنيته وتظهر لفظة في كون الفرد الاخر حقيقة المجاز
اذ لو سلط ذلك يختلف الحكم كما سبق فمخرجه فان جعل التنازع في لفظ المحالة عند الملامحة هو المعنى للمعروف والمعروف لا يلزم منه اداة
المحالة الا انما عطف ان رغبة في جعله على كونها حقيقة في معناها المذكور ودون الوكالة لما عطف في الاصل من انه للمعروف

تفسير على

علامة الحقيقة والمجاز قلنا هذه العلامة لا تتم في المشترك لانهم وجود حقيقة تعين عدم ما به يتبادر الذهن الى رادع على
 كون الوجود اجمالا ومع عدم حقيقة منبهة لا يمتد احد ما ينضم على هذا ان يكون حقيقة عليها بطريق الجواز كما ان العلامة
 على غير المتبادر له بطريق الجواز بقية وهو يتبع قطعا الا ترى ان قالوا في الشيء الغلاف بالعين يتبادر الى الذهن قطعا
 ان لا يريد به عين الوكيلة ولا الباصرة مع ان الحقائق العين عليها بطريق الحقيقة فيتمثل ان يريد به ما قبل العين فيحصل
 لسائر اعيان الاموال فيحصل ان يريد به الذهن فيخرج من الامعان ويدخل في الذهن اذا كان ذميا على بدل عدم المبادر
 الى احدهما على انها جهازان فيه ثم يوصى الى الغطاء الامر السابق قوله لا بالدين يتبادر الى الذهن ارادة المعنى الاول من المعنيين
 ومع ذلك لا يدل على ان العلامة على المبادر بطريق الجواز وتقاطعا لا اصوليين كون ذلك من علامات الحقيقة والمجاز فيحصل
 الى الشئ وقد نبهنا له بعض الاصوليين فان قيل الحوالة حقيقة شرعية في العقد المخصوص فاطلاقها على الوكالة انما هو بطريق
 اللغة فانما تعاد منها الحقيقة فانما هو بطريق اللغة لا بالدين كما كانت شرعية حقيقة في الاذن في النصف كجاءت في رواية
 دل عليه كما هو شأن المعنى والمجاز وكذا انما في ماله عليه اية فاطلاقها عليها اذا كان لا خلاف يكون بطريق الحقيقة الشرعية
 وان وافقها مع ذلك للمعنى وترجم الشرع والعرف للمعنى المتعارفين في الحوالة فتشبه بين احد معنى المشترك وهو ما يخرج الفرض
 عن الحق الحقيقة فان قلنا سلطنا صلاحها للدين لكونه يستلزم كون لفظ الحوالة مشترك بين المعنيين ولو سلطنا على الوكالة
 بطريق الجهاز يندفع الاشتراك وقد مضى في اصول الجهاز اولى من الاشتراك عند الشارح قلنا لا نسلم اولى به او ليه اولا بل يجمع
 من الحقيقةين بالوجه الاشتراك سلطنا لكون ذلك لا يوجبنا الاشتراك وقد اشتهر فلا يتم الترجيح وانما ثبت ذلك دعوى الجبل اية
 الوكالة تكون دعوى ارادة بعض افراد الحقيقة الا ان خلاف الظاهر دعوى الحال الحوالة توافقا وقد اشتهر هذا لا يندفع الاستدلال
 المتضمنات بها الصالة بقوله من الجبل على انما يشبهان لو كانت الحوالة جهازا في الوكالة كما سلف ما اذا كانت حقيقة فيها
 الصلح فمقتضى ما مر من ذلك لا يصلح ان يجمع الى امرين متباينين والظاهر ان قلنا قد قلنا الاول كما هو اولى في الاستدلال فيقول في الجبل كما قلنا
 المقصود جواز ان قد قلنا ان قلنا قالوا في الجبل كما وجدنا ما جاز في الوكالة وينبغي ان يجازى ولا يبعد ذلك كله في القول بقوله
 قول الجبل على ما مر من الحقيقة والحق وهذا الظاهر في كونه هو قولنا وقد جازى الظاهر ما لا يقتصر هذا انما هو اولى
 الامرين فيحكم له بملك ما على ذلك لان اصله في اليد الملك وهذا ظاهر فائدة تشبيه الشارح المذكور بكونه بعد التفتيش يقول بعضهم
 الاختلاف فيقول البعض بعد لا ينفذ فيه فوالعالمين جازى انما يتجه عدم الفرق في قولنا ان الحوالة جهازا في الوكالة اذا فالجواب وجعلنا
 الحقيقة بينهما عليه هذه الادلة الى الحال لا نه صادم لملكه سواء بعض او لم يتحقق قد نبهنا في جميع اذكره اما في قوله هذا حسن
 لو سلطنا كون الحوالة جهازا في الوكالة لكونه حصل نظر هناك ان لفظ الحوالة حقيقة في المعنى المتعارفين جازى في الوكالة عرفا في
 وذلك لوجوده منها فربما جازى من الاحكام في عدم تقدم اليها الاشارة فانها مصرحة بان الحوالة عبارة عن قبول المال من مئة
 الى اخرى وظاهر في انها لغة عرفية فالتام انما هو على ذلك معنى واحدا وهم متصفا بانها لغة كذا عرفا كما هو اولى بانهم تزيين
 الالفاظ المتعقبة وبيان الاستقلال في الحقيقة والاختلاف في عقد شرع للقول بانها نفس القول لا يندفع بنا ذكرناه ويعتدل
 امران الاول قول الطبري في جميع العيون في تفسير الحوالة واسطحة بدنية اذا انقلبت من متعلنا في غيره ملك واحدا عليه بدنه مثله و
 الاسم الحوالة في معنى صليح هذا الشرح قد مضى في قولنا ان من مئة الى مئة مشغولة مثله او غير مشغولة في اختلاف في قولنا
 الثلاثة وانما هو في معنى الجبل والمجاز هو على ان ذكره بعض الحقيقة على امتداد اربعة لان الجبل والمجاز على ما ان يكون
 مشغولة الذمة وهذه هي الحوالة الضمنية او كذا يسمونها وعنده وكالة في فرائض الا ان يكون الحال عليه مشغولة الذمة خاصة هذه
 وكالة في استعانة الجبل خاصة هو ملحق بالاولى ان لا يشترط مشغولة الحال عليه ومع لا يشترط في الضمان اولى قوله في تفسير
 التوكيل وان بعد على اصيل في جعله فاشيا حلت الوكالة في هذا وكسر الاسم من التوكيل هو شذو من يتكلم اليه الامر في موضع
 هذا الشرح الا انما في التفسير الثاني ان اصحابه الكثر من الجبل والوكالة كما هو اولى في ذلك والمجاز في الكتابين كما هو اولى في ذلك
 ولو نبهنا على اشراك في الاحكام والشرع في كل ما هو مسمى ومما لا لا يصدق من هذا الجبل انموكلا في قولنا انما هو اولى في ذلك
 يجمع سلبا من المعنيين ولو كانت الحوالة في من شرط الوكالة او كانت الوكالة احد ما به الصلح الامران حقيقة الضمنية
 سلطانا لنا في غاية الظهور وبعد فربما في هذا السلب في قولنا ما جازى وانما ثبت هذا عرفا في الاصل ان يكون لغة كذا في
 عدم التعلق بينهما لفظ الحوالة لا يريد به في الوكالة اما بطريق الاشتراك المعنى واللفظي لجواز الاستشهاد بدقولنا لاحتلاله وتطابق
 من خلافه عن ارادة المعنى المتعارفين والوكالة والاشراك فيهما فالظاهر انما هو الاشارة من الاستشهاد بان من لا يملك الاشتراك

كتاب النحو

معه وأما بطلان الثاني فمما يقع فيه وأما في قوله لأن الوكالة إما بان مجرد كون الوكالة لا يتلزم حصولها وأما
من لفظ الحولة الظاهرة فغلطاً والمقصود أنهما بدون نصب عينية يدل على إرادتهما مجرد احتمال إرادته فيقول المبالغة
كأنها خلافه لعمالة بطلب عليها قبل مودع بحكم الأصول ثم وأما في قوله وأما في قوله فإن من كماله المبالغة بالمعنى المصروف
على أن الحاصل بالمبالغة من الحال عليه مطابقة ولا تضيقاً فإما بغير ما يستلزم من وضع اللفظ ونقل المبالغة في ذاته إلى مده
منه سواء وأما الحاصل بالمبالغة من الحال عليه أو المعقود ثم وبما يدل على جواز المبالغة من الحال عليه بالأثر ثم وهذا بخلاف الوكالة
فإنها تدل على أن في الحال المبالغة بمقتضى وضع اللفظ لا بد لآلة الالتزامية فليس لأن من حصل على المبالغة من من جهة واحدة
حتى يبدى أن الكلام في المعنى الزائد ثم سلمنا ولكن مجرد حصول الآلة على المبالغة من من جهة واحدة يكون القول قول المبالغة وهذا
النوع مع خلافه فحقيقة الآلة لفظاً لا يدل عليه وأما في قوله وكون المراد منه أنه إذا سلم الظاهر ما ذكر كان منه خلاف الظاهر
ولقد نظر عندنا الأصوليون أن اللفظ مجرد على ظاهرها الاستنباطية صادرة من مذهب العمل على خلافه بل هو امر باعتماداً للأصل
منه في الغامضة البينة ولا يشترط في كون الظهور ناشياً من جهة الوضع والمحققة وتعدى ناشياً من جهة القول بل القول موجب
لعمل اللفظ على الظاهر ومن جهة الظاهر أن يكون ناشياً من جهة القول وقد استدلوا على ذلك عادة أهل اللسان والفقهاء عليه
أهل اللغة من المتأخرين والمتأخرين وصادرة عن عدم كلية يرجع إليها واستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب السنة وأما
يعملون فيها فمن جهة على المصالح المفسدة والمواضع والظواهر والأحكام لا بد من ذلك على أن الظاهر إذا كان ناشياً من جهة التبادر
لزم الحكم بكون الظاهر من جهة حقيقة وأما في قوله فإن الظاهر لا يتلزم الأصل في التبادر بكون حادثة الحقيقة وقوله
أن يكون علامة الجواز وهذا الأصل مستلزم من الأصوليين وقد حفظنا الكلام في ذلك في كتابنا الأصولية وأما في قوله
لأننا هذه العلامة لأن في المشتراك بيان الظاهر اتفاق الأصوليين كما اعترف به على أن التبادر من علامات التي يستدل بها على
الحقيقة ومع ذلك فالجواز عليه مضافاً إلى اشتراك المصالح المذكورة بعد غش التبادر بأنه فهم المصالح والوضع المعنى في اللفظ مجرد من
الغشية فهو كونه ما ذكر من خواص الحقيقة التي لا توجد في الأصل ما يورد على ما ذكر قد بينا مضافاً في كتابنا الأصولية وأما
قوله هذه العلامة لأن في المشتراك مضمناً ظاهرنا بيننا من أن التبادر الذي هو علامة الحقيقة عبارة من فهم المصالح والوضع
من اللفظ مجرد من الغشية وليس هذا موجوباً من جهة معنى المشتراك بل من جميع معانيه بالنسبة إلى المصالح والاشتراك وأما
العلم بواسطة الغشية فليس من علامات الحقيقة قطعاً ولم يقل به أحد من الظاهر كيف يمكن القول به مع غشية في المشتراك
ثم قد يرد على كون عدم التبادر دليل الجواز القطعي المشتراك من الغشية فإن ما ينافى لا يتبادر منها باعتماداً على احتياط الجواز لا يكون
هذه العلامة أم لا ولكن قد يجاب عنه بالنسبة من عدم تبادرها بل كلها متبادرة ولو لم يلاحظ إلى المصالح والوضع كما لا يخفى
سلمنا ولكن لا يلزم من عدم التبادر في الحقائق وجود الاشتراك في الغالب بل بالاستنباط ولا يشترط في ما زاد الحقيقة والجواز
عدم تحقدهما أصلاً وكوفاً من الخاص إلى أن توجد الغشية بل يكفي فيها الأخيلة لمصلحة القول منها وقد نظر عندنا وعندنا من علم
الأصوليين كتاباً الظن في اللفظ سواء كان حاصل من جهة النقل والحدوث من جهة الامارات والعلامات ولو لا ما ذكرنا لكان
باب معرفة الحقائق والعلامات حيث على استنباط الأحكام الشرعية فمنها من إيجابها والحدوث وكما أن العلماء المختصين
هو أمر خارج الضرورة والسير السليق بل المذهبين في الاعتقاد كطائفة من علماء الجواز أن تكون الحولة خفية في المعنى المخالف
وهو بطلان الوكالة وهو الجواز في بطلان الوكالة لأن الأول متبادر والثاني غير متبادر وقد بينا أن التبادر دليل الحقيقة وقوله
دليل الجواز لأن التبادر التبادر دليل الجواز فكلما صح الحكم بكون الوكالة معنى جواز القول على أن الحكم بكون الحولة
في المعنى المتعارف جواز في بطلان الوكالة ولعدم الاشتراك بينهما لا يتوقف على التبادر والتبادر معه بل يدل على أن
عدم صحة البينة بالنسبة إلى الأول مصحبه بالنسبة إلى الثاني فغيره للعدم من جهة أن لفظ الحولة لو كان مشتركاً لفظياً بين
المصنفين لم ينافي الصدق بلفظ أحدهما على أن مجردة عن غشية التبيين والثاني يتقدم مثله أما العلامة خلال هذه اللفظ
على التبادر لا اشتراك بكون جملة بيانها على الحولة والذي عليه معظم الأصوليين من كون المشتراك جملاً بالنسبة إلى ما ينافي واستعمال
اللفظ الجواز في الاعتقاد غير مفسدة غشية على المصنفين ثم شفعوا مضافاً وأما بطلان الثاني فمما يقع فيه والاحتياط على كتمان لفظ
أهل الجواز في بطلان التبيين في صحة الجواز ثم وأما في قوله فلما لا يلاحظ على الوكالة إيجاباً من بيان لفظ الحولة إذا أطلق مجرداً عن
لا يدل على الوكالة بل هو مجرد الوجود لا لغة ولا حراً ولا شرعاً ولذا لا يطلق على الجواز ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا
اشكالاً في صحة الحولة متباينة الحقيقة الوكالة وليس هاهنا من كمال الإنسان ولا بشر قطعاً مضافاً إلى أن الأصل عدم التبادر
في اللفظ ولا الوكالة الحسن من الحيالة قطعاً الصدق الوكالة في موضع لا يستلزم فيها الحولة ولا الوكالة الأم ولا لكان على العمل

دعوى المحل لاداء الوكالة بالحق الاخر الذي هو غير الحق في التحويل من دعوى مخالفة للاصل فلا تنضم بل لاداءه ثم ان قوله لا
 الوكالة استدفع بان ما ذكره لو كان موجبا لاداء الحق على الوكالة لكان البيع والصلح والاداء وانكحل كلها اذ الحق على الوكالة
 ويكون من يتقبلها كجمل الضيق ما ذكره هنا انتهى كما لا يخفى وهو باطل قطعاً ثم واما في قوله وتبرج الشئ انه جانا فلا يشترط ان يكون المحل
 له من ولا لفظ المشتركة بين معان احدا الوكالة سلباً ولكنه قد اخذت بان الحق المتعارف للمحالة هو لظاهراً عند اختلافها على
 يتشقق وجوبها عليه ومنه غير الذي هو خلاف الظاهر قد دعوى المحل لاداء غيره دعوى مخالفة للاصل فلا تنضم من غير جهة
 فوق ذلك بين ان يكون خلاف الظاهر من جهة قبحها او لا لان المتبرع هو مخالفة الدعوى للاصل لا كونها مستلزمة لاداء المحل
 على المحل لو اريد خلاف الظاهر من غير جهة قبحها كما في طرف من هذا الدعوى لانها في الشئ ان دعوى على ان الصادق بل لا يفتق
 المحل هو من جهة القربة لكان غرضه بالجميع بقرينة قوله ان صادقه المحالة لان الموجب له وشرتها والتقابل وادعوه فلم يفتق
 العقد بل من صدقها وقع وعلى هذا يرجع دعوى المحل الى دعوى منادى المحالة ودعوى المحل الى دعوى من صدقها ومن العوارض
 ان القول قول من يدعي صدق العقد الواقع لا من يدعي صدقه ثم واما في قوله قلنا لا ان الوكالة وانما المتعارف عندنا واما
 كما ذكرنا اصوليين ان الاموال اذ ادين بالاشتراك والمجاز كان في القول بالولاية والاشترار والساو في ضعيف وجعل
 الكلام في هذه المسئلة وهو غير حق طبعاً كما في اصولية واما في قوله سلباً لكن ذلك لا يورث الاشتراك في جانه لانه جهة
 على الاشتراك بل نتيجة كلامه على الاشتراك في شئ اصله غايته ما يفسد من كلامه احتمال الاشتراك وعدمه ولا لعدم
 التباين على عدمه واما في هذا من اقامة الدليل على صحة احتمال الاشتراك من الظاهر ان يجوز من جهة من الحق في الوكالة
 الاشتراك في الجواز لا يقتضي ثبوت الاشتراك هنا لا عندنا واما في قوله واما ثبت ذلك فدعوى المحل في جانه دعوى
 لاداءه بعض افراد الحقيقة لا يوجب دعوى مخالفة للاصل بل لا يشترط كونه مخالفة للظاهر من ان الأصل جوب على
 الاطلاق على ظاهرها فالحال ان لا يكون خلاف الأصل في ادائه لا يكون القول قوله ثم واما في قوله ولكن هذا قد يرد في جانه
 بدفع الاصلان المتضمنان على تقدير كون المحل جازاً في الوكالة كما قد يرد في جانه على تقدير الاشتراك للفظ على كون الظاهر
 الاطلاق لفظ المحالة هو الحق المتعارف لان السلب واحد وهو جوب على الظاهر وكون اذ اذ غير الظاهر على خلاف الأصل
 ثم واما في قوله لكن يجمع الامراء جانا الظاهر ان المقام ليس من مصادره بل من اصول الفقهين في الكتب لاسلوب والفقهية
 لا خصاص من كونها على الاحكام كالقبلة وهذا مسلم ويتخذ ذلك واما مثل هذا الظاهر اوضح الا لاداءه الظاهر بانهم يفتق
 مثل هذا الاصل الواجب الى الاستحسان لا يوجب دعوى على ولا يفتق لاسلوبين والفتق عليه كما لا يخفى على من يشاهد سيرهم في
 طريقهم واما في قوله مراعاة الحقيقة او لقوة هذا الظاهر في جانه قد منع من كون جهة حقيقة في الحق المتعارف فعدوه بل دعوى
 الاشتراك للفظ بينه وبين الوكالة وهو كونه احد المعاني الحقيقة لا يقتضي ترجيح مع احتمال الاخر واما دعوى قوة هذا الظاهر
 فسلمه ولكن قد يرد بانها بل لا يوجب دعوى منه من يجمع الامراء الى تضاد الأصل والظاهر وجعل الظاهر موزناً بخصوصها
 جنانا لا يقتضي ترجيحها الا على تقدير كون ترجيحهم بنفسه كونه الاستحسان جهة وكلها على المثال هنا واما في قوله او
 لفساد الامر من قبل النعم من كونها اصلية اليها الملكة بحيث لا يخل على البحث الذي هو من جهة العلم يكون ما في البحث ان
 للصالح من المحالة واما ان انتقل من المحل ثم واما في قوله فتدبر في جانه قول المصنف على تقدير منع ان الاصل باليد
 الملكية هنا كما لا يخفى واما في قوله واما بجهة ما ينتزع من خصاص اتجاه عدم العرف في قوة تدبير كون المحالة مجازاً في الوكالة بل
 بجهة اهتم على تقدير كونها مشتركة بين الحق المتعارف والوكالة مع ظهور الاول بعد الثاني ثم واما في جانه ما يدل به في خلاف القضية
 وتكونه وقد مر ان الاصل جازاً في المثال في صحة المحل وبطلان حقه في المثال والفعال بل هو في الجانبين والمحل يترك وكان
 القول قوله وادع عليه في جامع المقاصد بان الاصل الذي دعوى زاله بالمحالة الصادقة بينهما التي اصلها الحقيقة الحقيقة
 لعدمه ولو قدع من البيع وغيره اذا وقع الاختلاف بينهما اريد الصلة كاملاً لا يقال غنى ما ذكره من مسألة المحل على
 من مسألة المحل على الحقيقة بحيث لا يخل على البحث لفقد الدليل على ما من ادلة الاولية مسلمة ولو عموماً واما المنع بالبيع وقوله
 مما يرد عنه بالقرام ما ذكرناه من انهم لا يخافون الحق سلباً ولكن هو وجوبه بل هو في تقديره لا يقتضي جوب على المحل بل
 الا على تقدير جهة التماس وهو من جهة الاصل ما دل على جهة الاصلين المذكورين فلم يوجب جوب على البحث كما لا يخفى ومما
 الى ان جهة ما في كثير من الامور يقتضي جهة ما هنا بناء على الخلاف في جهة الاستحسان في بعض الاحكام الشرعية لافادة الظن و
 الاصل جهة الحقيقة كما يبناء على المعانيق والتفصيل بين البيع وغيره وبين البحث التفصيل لم يرد بل اريد على الظاهر من معانيها

الذي ادعاه بالنسبة المحلوظ في السبب الواقع بينهما ومن يعلم ان ما اخذناه هنا اية في غاية البعد عن خلافنا لما سبق من قول
في المسئلة فلا يلزم من جهة واحدة ان كان عنه ادعاء رجع في حكم هذا الحكم فيما اذا لم يتفق على لفظ مخصوص من اداء انفسنا
على المحلولة واختلفنا هذا الاختلاف فالوجه ان المسئلة الاولى على العكس مما سبق فيها ذكره تعبر لك بان توجيه هذا الحكم كما
سبق اعراضنا وجوب اياها في منه الوجهان لوجوب الامر على عري غلاف الفهم وخلاف الحق فتدبر بما يظهر من القول بتقديم قول
مدعي المحلولة وعقوبة القوة وتقدمه على ما من يوم فظنوا انما على تقديم قول مدعي الوكالة في جميع بل انما اشتباهه في
في الذمكة وجامع المقاصد لك بان يظهر فائدة هذا الاختلاف عندنا فلا يلزم المحلولة وهو وحيد وعلى ان يقدم من تقدم
قوله فانما يقدم قوله بمجيئه كايته حلية الذمكة وجامع المقاصد ولك بل الظاهر انما الاختلاف فيه وصريح لك بما يترتب على
القول بتقديم قول مدعي المحلولة فلا وان قدما قول مدعي المحلولة فكل من رجع من من المحتال وكان للمحال مطالبة المحلولة عليه
اما بالمحالة او بالوكالة وبذلك ما يأخذ اما خصوصا على عدمه ولا نه من جهة كما افصح الظاهر وصريح بما ذكره في الذمكة اية
وهو صريح لك اية بما يترتب على القول بتقديم قول مدعي الوكالة فلا نقول هذا ان قدما قول المحلولة فكل من رجع من من
قبض المال ليس له قبضه لان لكل المحلولة الوكالة فيقبضه عزله لو كان وكبلا وله مطالبة المحلولة عليه وعلى المحلولة رجع على
المحال عليه وبما ان من اعترافه بتجول ما كان عليه المحلولة من من المحتال ان كان وكبلا فلا ريب في حق المحلولة ان كان هذا
فقد علم المحلولة انما لا يمنة وما على الحال عليه حق للمحلولة عليه ان اخذ غايته به وان كان قبض المال فقد برئت فسخة الحال
على المتعبر من ثم ان كان المعتض على ايات في جواز تلك له او جوبت له على الجمل ويحتمل ما خذنها ان جرحه فحقه ما صلبه في
حكمه واعتراه انه ملك المحلولة في الحق بجهة الاداء وان كان فالصا يتعبر بصفته للمحلولة بجهة بجهة وقد يمكن التنازع ان يكون
بغيره من جرحان ما خذنها بغير كون وكبلا منه بدامانة ولا يلزم من تصديقه في حق المحلولة فتقدم في الجاحا الوكالة
فبغيره هذا الضمان لا يهبطه انما كانت على من اياه وقدرته في الذمكة على جميع ذكره ولعله انما منها يتبين العادة مع نفاذ
جوزي التبع جميع ما ذكرنا ارباب اللفظ على وجه التحمل الجاز فان اقبه كذلك كما هو حال احلك بالمائة التي لك على المائة التي
على يد ثم اختلف باختلافنا سابقا ان القول بقول مدعي المحلولة لا يشاع اداة الجاز او اذعروا الجرح وقد صرح بذلك جامع المقاصد
وكذا في ذلك فاعلم انما كان الذمكة **مما لا يترتب على المحلولة** والحق ان الذي جرى بينهما العقد على جابان لفظ المحلولة بل قال
المحلولة المدبون وكما في استنبطه وفي وقال المحتال لا يلزم احلتي ما لك على فلان قال على قول المحلولة المدعي للوكالة هنا كما صرح
في المبسو والنية وقد رجع في حكمه وجامع المقاصد لك فلم يوجبه منها ظهور الاتفاق عليه ومنها مضيوع المبسو والنية في حق الخلاف
في ذلك ووجبه انما ما عداها من كتب الذمكة لعدم اشاعتها في الخلاف ولا اشكال في المسئلة وانما ما يمكن به في الاولين
فلا يبين لانها باختلاف اللفظ وكان هو ارفع من جرحها ما يمكن به في الذمكة وجامع المقاصد لك ان اصل الاسترجاع
القاضي على المدبون واستمر رجع المدبون على الثالث فالمحلولة يدعي بجهة الاصل الاخر يدعي خلافه فكان المتقدم مدعي الوكالة
وبدعي الذمكة على اموال اولاد لا فخذ للدين هو في قبض المحتال للمال عدمه كما هو مقتضى الملاقاة لكتبة المتقدمة على الغريب
انما في انما يقدم قول المحلولة بجهة لاسم كايته حلية الذمكة والتعبر وجامع المقاصد بل انما انما الاختلاف فيه وانما ظاهري
فما عداها تقدم قوله الثالث في جميع المقاصد بمائة هذا النزاع كما ذكرنا ويظهر فائدة هذا ان كان الذي ايتا واراد الا يزل
او اراد النالج المدعي الى بل الدين اذ كان في جرحه ولو رتب الاداء في جرحه وفي ذلك دفع ضرة وروى المدعي ما يندفع به ضرة
كان بالغا ولا الرابع اذ اختلف المدبون المحلولة على نفي المحلولة التي يدعيها المحتال فينتظها فلان ان يكون المستحق وهو المحتال قد مضى
الدين الذي وقع الاختلاف في المحلولة هو الوكالة لربك له قبض من الحال عليه ظاهر كايته كايته في ذلك ويذكره وجامع المقاصد
ولك بل لك انما الاختلاف في حلية الذمكة وجامع المقاصد لك بان المحلولة قد نفع من المحلولة صان الحال مغرور عن الوكالة
بأكاديه وقد صرح بالآخر البسوط وقد اية وكل الصا في مطالبة المحلولة ما كان له على المحلولة ولا احتمالا لان ادعاء ان للمطالبة
به للتعرفه قبل اية في القبول في الذمكة وجامع المقاصد لك واشارة في جميع المقاصد فلا له مطالبة المدبون بباله
لا يوضح حجة لانه ان كانت المحلولة هي الواضحة فتقدمه من المال المحتال به وصبر له ظاهر بجهة بجهة فظهر من ذلك ان كان الواضحة
الوكالة فظاهر مقدمه حقه عليه واشارة الى ذكره وقد ذكرت اية بما يترتب له بالنسبة الى المطالبة من ذلك لربك له فلا يترتب
وقد وجامع المقاصد لك بان لا يحتمل ما اشار الى وجهه جامع المقاصد فلا ويحتمل عدم استحقاق المطالبة لان المحلولة قبضت براءة
ذمة المحلولة بدعواه اياها بعرض براءة ذمة المحلولة كعب مطالبة وشارا اليه في ذلك واجاب عنه في جميع المقاصد فلا
وبما بينه ولا يعلم انه لم يزل مطلقا لا منه لم يزل مطلقا في حق هذا الحكم في الظاهر فجاوبه وبين انك تعلم ان الحق

كتاب المحالة

بهم الثالث ان علنا بطلان المحالة هنا فان لو كان البائع المحال بعض المال فهو باق في ذمة الحال عليه لا يشترى كان قبل المدة
وقد صرح به في الشرايع والندكة ولك وليس للبائع بيعته مع كاصح به في المذكرة وقد ذلك وصريح به في جامع المقاصد
مقتضى رده عن الاستحقاق لان شاع الاستيلاء بعد سقوط الدين ولو كان البائع وبعض بعد ذلك لا يقع عنه كما صرح به
كثرة وصريح به في الكتاب بمقتضى بطلان حقه وعمل في حق من اشترى غيره ذمة الحال عليه او لا يلزم فيه ذمة البائع فنه احتلال
احدها ان يقع من المشتري وجهه ما اشار في كره وقد ذلك في جامع المقاصد من كون ما ذن في القبض بمقتضى فاذا بطلت تلك
المحالة بطل اصل الاذن نظرا الى ان الغرض من البيع هو اتمام الاذن المستوفى لا بطلان ما كان في حقه وثانها انه لا يقع
البيع وقد ذهب اليه في المذكرة وقد جاء مع المقاصد لك وجهها ما بينه من ذلك من بطلان المحالة بطلت فبقيها الاذن في
القبض لا تركان من لوازمها فوسيل غلظه من ومنه فالاذن الصق يمنع بقاءه لا منسلع بقاءه المعنى الصق بعد ارتقال المطابق
اليه اشار في المذكرة بقوله واصحابه الشيخ لان المحالة قد بطلت والوكالة قد قلنا في حقها فاذا بطل عقد ربيكم قد قلنا وكذا
اليه في القواعد جامع المقاصد بقوله والاصح الصلح لان الذي كان مضمنا لا يتم بغيره والوكالة لا عقد محال للمحالة لا يقال
كيف يبقى الاذن في قبض المال المحال وهو بطلان المحالة مع ان الاذن في القبض يبقى بالوكالة والشركة الفاسدة من كمالها
في القبض لا يصح فاعلم راس الشرح شاركه على الاستيلاء في البيع واخصاص احدها بالخص من معتبر الاذن الصق لا يتناول
لا تمام بقاء الاذن في القبض في الوكالة والشركة الفاسدة من سلما ولكن الفرق بين المحالة وما ذكره من كانه عليه لكونه
مختلف في جامع المقاصد فالاذا في قيام الجواب عن الاول المذكور على الجواب لاختلاف بينهما وبين المحالة لان المحال يقبض نفسه
بالاستحقاق ويقتضيه الصلح لا الاذن بخلافه لان احدها محالة والاخر وكالة فطلان احدها لا يبيد حصول الاخر فاعلم
اذ من المعلوم البين ان المحالة لا يمتنع من التحويل كما ان البيع لا يمتنع فاذا بطلت المحالة توقفت بقوى الوكالة على القبض فاعلم
الشركة والوكالة لا تدرى بغيره بالاذن حيث انهما استبانة في القبض فاذا بطلت خصوص الاذن فساد العقد في حقهما
مصلح كلامه والحق الذي جعله لهما ذكره هوان بقاء الاذن في القبض في الوكالة والشركة اذا ثبتنا اقرب من بقاء الوكالة
بفساد المحالة لثمة بعد ما بقاء الاذن الصق منها بحيث يحكم بغير القبض بغيره وعلوه بفساد الاذن فليس بظاهر عقد
مصادر اليه هو لا الجاه من الاخلال في الاصل الا في حال عدم اشتغال المال الذي يمتنع البائع المحال في الشراء الجمل
وعدم براءة ذمة الحال عليه بغيره ذلك وهو موقوف على اليد ما اخذت حتى ترضى وهو ما دل على عدم جواز القبض في ذلك
الغيره وذا ذم مع عدم ثبوت بقاء الاذن بعد الفساد وهو في يدك لا انك انت باعتاه وصلاحتك للغير ما يفتنيه الاصل وهو
ملوكة ثمة لا محال الاول وان كان البائع المحال قد قبض المال ثم طرأ الغش بعد فلا يحكم براءة ذمة الحال عليه مع كاصح به
في قبض جميع الغائبة ويدل عليه الاصل وهو لا ينفق عليه فيجب على البائع المحال في قبضه الى الشراء الجمل الى المحال عليه
حق المشتري منه كما صرح به في قبض والندكة وقد وجد مع جامع المقاصد لك وجه الغائبة وجهه ما اشار اليه في جامع المقاصد
انه مال المشتري وقد تبين بالقبض من الدين الذي كان عليه كونه له ولا اشنع وهو غير منه فلا ينفق عليك في ذل الدين في قبض
المشتري ويثبت من حق المشتري في ذلك الذي قبض البائع ومن ضمنه ما ذكره ملوكة لا ينفق عليه وان احتل به جميع الغائبة فليس ذلك
خلافة تلك فلا يمتنع ان يكون الجمل مستحقا لاخذ من البائع بطلان المحالة فيكون الجمل المحال عليه ولو كان البائع
المحال في ذمة الحال عليه وهذا المشتري الجمل فله القبض عليه فان كان وجوده اخذ وان كان فالعاقبة قد لا كان الثلث
بغيره بل يرضى لك بلزم البطل ولو لم يكن هذا لغيره وهو مقتضى الملاقاة والتمتع وجامع المقاصد واجتبه عليه
وفي ذلك ما ذهبت به من ان الذي هو العش يكون مضمونا والبيع ان علنا بمقتضى المحالة هنا فان لو كان البائع قد قبض المال
طرح الصق فله بيعته كما صرح به في المذكرة وقد وجد مع المقاصد لك لا تملكه بغيره ومقتضى مسئلة كما صرح به في الثالث فصل
للمشتري الرجوع على البائع بمثل المال المحال به قبل بيعته او لا يرجع اليه الا بعد القبض منها احتلالا احدها ان الرجوع قبل القبض
وجهه ما بينه عليه في المذكرة والقواعد جامع المقاصد لك من ان المحالة كالتبضع بل يابى الى البائع فالحال والعش وقبل لو كان له
حبس السعة والحبس لو لا ان كان لا يتغير لكان له حبس في ذمة الجمل ان قبضه من خصصه جامع المقاصد في خلافه وفيه وتدل
اخباره في حقك هذا الاخلال فثابتها انه لا يرجع عليه الا بعد القبض وجهه ما اشار اليه الكافي المذكورة من ان اخذ العو
من البائع غايته من الموقوف الى ان لا يحصل العتق من حقيقة وان حصل ما يتم مقامه وادد وجهه جامع المقاصد كلامه
الاشارة اليه وليس ينبغي ان البائع يبيع حقه ملكا المحال به بالمحالة التي هي بيع خرج ذلك عن كون ملكا للمشتري فلا بد ان يثبت
نعمة البائع في حقه حصل الصق وثبت الاذن في الموضوعين ولا لا للقبض وحده في ذلك ولا يفي ان الشرح ليس للقبض بل بالماثبة

: دة البايع بدلا من الدين الذي كان ملكا للمشتري ومن هذا بهد ان وجبه الشئ الاول من شق الاشكال يكون الحوالة كالعقود
 يكلام المتعاضد والصحيح والملاء فلا يصح له الرجوع هذه الحالة فلو قلنا بان الحوالة اعتبار من مصادره اليه في غير القوة
 ان متنا رجوع المشتري على البايع حيث حصل الضع ولو يكن متعين له ان يفيض فعل المشتري مطالبة البايع بحصول الحوالة
 في قبض المال الحال به ليرجع عليه او لاصلا الى الاول فذكر واستشكل ذلك في عدم غير ترجيح واشار الى وجهه في جامع
 المقاصد فلا يهتكم من ان ليس للانسان ممة غيره على مية من حقه والحوالة على البايع وكان وجوب التزيم متوقف على الوقوف
 سقفا على المطالبة متوقف على وجوب التزيم فلو توقف وجوب البعض على استحقاق المطالبة لزم الدد ومن انه لو لا ذلك
 امكن معاذة البايع اياه بتأخير مية من حقه فتؤدى الى مضاعف ماله وهو من معنى لقوله لاضرر ولا ضرر ولا جنى ضعت
 لا تحال فان للمشتري الرجوع وان لم يقبض البايع كاملا لكن تفرضا على الوجه الاخر الثاني من شق الاشكال ضمنا لا جبر
 بضمنا الى الانسان عليه ليرجع عليه في غير قبض ولو يكن متعين له ذلك من غير الضيق لا يزال بالضرر وتلاوه المصلحة الاحتمال الثاني
 هو لا جبر وان كان البايع الحاصل على مية من المال الحال به ثم طرأ الضع بعده برى الحال عليه حتى كاسر به في التذكرة وللمرجع
 المشتري على البايع ولو يكن للمشتري مطالبة الحال عليه في كاسر به في التذكرة والعقود والى وجهه المقاصد وفعل
 اصح عليه منه بان قد صار ملكا له بالحوالة التي هي بخاصة كايام في منه يوجب ثم طرأ البطلان على المعاضد
 طرفه لك وقد حصل الدين الجبر فانه يرجع على البايع على المدحون وقد صرح في الكتب المذكورة بان لا يمين حق المشتري فيما
 البايع من حاله عليه بل البايع ان يدفع اليه عوض ذلك وهو جبر واجتبه عليه في جامع المقاصد بان مدحون البايع بمقد معاذة
 بالاستقلال في غير هذه الحوالة البايع على اخيه من حاله على المشتري من البيع وبدن اشكال الحوالة ضغ المشتري بالبيع فلا
 تبطل الحوالة كاسر به في وقطه العينة والشرايع وقد وردت في التلخيص المذكورة جامع المقاصد لك وبمع الغائرة ولم يوجب
 ظهور الاتفاق عليه ومنها ان لا يسلط لغيره اشارة رجوعى لجامع عليه فلا ان حاله على المشتري على المشتري بعد البيع
 وصفته وقيل لنا الرجل الحوالة ثم ان المشتري يرد البيع بالبيع تبطل الحوالة بل يختلف فلما صرح لك كاسر الاصل بان
 الشئ هنا نقل لجامع عدم البطلان وفي الحق بان ذكر الشئ انه وفاق وبصله اذ كرم مثل الخلاف في ذلك العينة و
 ساو كسب لجماعة ومنها اصاله بقاء العوض ومنها جرم قوله ثم اوفا بالعقد وهو قوله المضمون عند شرطه ومنها
 ما متثل به في وقطه العينة قالين لا نهلق به حق لغير المتعاقدين واشار اليه في جمع وقد اخرج في قولها لا ياتى بالغير
 وكذا اشار اليه في جامع المقاصد فلا يتعلق الحوالة بغير المتعاقدين حيث ان الشئ صار ملكا للحال الا لاجب عوض منه الذي
 على البايع فلا تبطل حقه بطور الضع كايام على الشئ البايع الشخص لو عطلت عاقب كان الحوالة انما كانت على الاستقلال البايع
 فلم يبق به حق ثالث واشار الى ذلك في حقهم ومنها ما به عليه في جمع الغائرة فلا وجه عدم بطلان حوالة البايع
 على المشتري من بعده مع ضعف المشتري لبيع بالبيع لا يشترط شغل دمة الحال عليه فصل في مدح بطلان البيع لا يضر بكونه
 منى الدمة وبمع من هو الذي من بين البطلان مع ضعف الذي من بطلان البيع فلا ينجح الى بقاء شغل الدمة ثم قد قال لنا
 حال هنا بان قد شغل دمة الحال عليه فكان يشترط هنا وان لو يكن شغلا في اصله يوجب فيه الاشكال المنفرد كما في شغل
 القول بالاشراط وهو ظاهر لعل الفرق هنا في اوله متعلقة بالبايعين في المتعاقدين بالبايع واللا جنى هنا المتعاقدين
 فالدعوى الشرايع في قبض التنية على المورد لا ذلك حجة جامع المقاصد لك بطلان الحوالة هنا في كل منصفه فلا وجه ضمنا البطلان
 هنا بكم لا استحقاق الحوالة ارفع استحقاق الحبل وقد بطل استحقاق الحبل تبطل استحقاق الحال ومنصفه طارعا في موضع
 لا توافد اهل الملك من وقت فيه صحت الثاني لا وقت صحة الحوالة هنا بين وقت قبض الحال عليه كاحص في العقود
 جامع المقاصد لك وهو ظاهر لطلوعه من ان لا يكون له شغل الا في غير ما اشار الى الفرق بين العتوبين فلا ان حال البايع على المشتري
 اجنبيا بالحق ثم رد البايع حبل بطلان الحوالة ان كان رد على المشتري ليقولوا على اليهود على البايع بدينه برى المشتري ومنها وان كان
 بعد البعض برى المشتري والبايع يرد المشتري على البايع بما رده اليه لاجب طارعا لعتوبه وكذا الشئ انه في خلاف الاول المتعلق
 الحوالة هنا بغير المتعاقدين وما ذكره منصف وقد اخرج في جامع المقاصد على التزم من اشغال الملك بدفع الضع الثالث الحق البايع
 جرم من سببا لم يملك كاسر به في وقطه العينة والشرايع وقد وردت في التلخيص المذكورة جامع المقاصد ولك وبمع الغائرة ولم يوجب
 رد البايع الى خلاف هنا لو ثبت بطلان البيع من اصله كحالة المشتري بالبيع في ثالث وفي صورة حوالة المشتري في الحوالة
 بالطلوع كاسر به في الشرايع وقد وردت في التلخيص المذكورة جامع المقاصد ولك وبمع الغائرة ولم يوجب منها ظهور الاتفاق عليه
 يستعان من الكتب المذكورة اعدا اشارتها الى خلاف الاشكال في ذلك ومنها ما به عليه في كل من حوالة في حق ثبوت الثمن

كتاب الكفالة

الباع على المتعلمين فانما يتبين بطلان البيع من أصله ظهر عدم استحقاق البائع الثمن في نفس الأمر في مدة المشتري في التفتة
 الحوالة وضمت منها باطله لا الخاطئة بطلان البيع وإنما اكتشف بطلان بيعه من بطلان ثمنه وليس باطلاً لما ذكره في
 جامع المسائل من أنها ما بينه على جميع الغائبة فلا وجه لبطلان الحوالة على بطلان بيعه من راسه في الأول والمأخوذ
 الثاني انتهى وان لم يكن الشغل شرطاً لأننا أحال على الثمن الذي ذمناه باعنا فذلك من بعد الحوالة وحسبنا شغل فوجّه الحوالة
 على ما لا يحق فقلنا استحقاقه مع عدمه بغيره فوجّهنا على أن الشغل على البيع والحوالة كانا الشغل ثابتين من العقد وذلك كما في
 الدعوى لا يشترط وهذا هو الفرق بيننا وبينهم في ذلك **ثالث** متى في الذممة وقد جعلنا المفسد بأنه يرجع المشتري على من شلته
 المحال والبائع وأما ما في وجهه في جامع المقاصد فلا يتحمل لعدمها منصرفاً في ماله بغيره إما المحال فظاهر وجب وقيل
 على المال عاماً البائع فلا ينافي له في بيعه فقبضه من يده بل لا قوى وهذا يمنع منه حصر البيع بعد الحوالة بالثمن **رابعاً**
 ذكره ونظروا لمثل لأحوال الاستدلال على الحال **القول الثاني** مقتضى اختلاف المسائل وإن تفرقت الكفالة في
 الوسيلة الكفالة الشغل بغيره إنسان لم يعلمه حق في المأثم الكفالة فعل ضربين كفالة المفسد ما عهده وكفالة غيره
 الذي لا يعلقه بغيره ككفالة الرجل لرجل أو رجل لرجل في النافع والنافع هي التمسك بالشرع في الأول وهو في التمسك بالشرع
 وفي الآخر وهو ما في الكليات للشرع هي التمسك بالشرع في الأول وهو ما في النافع والنافع هي التمسك بالشرع في الأول وهو ما في النافع والنافع
 شرع للتمسك بالشرع في الآخر وهو ما في النافع والنافع هي التمسك بالشرع في الأول وهو ما في النافع والنافع هي التمسك بالشرع في الأول وهو ما في النافع والنافع
 لا إشكال في مشروعية الكفالة وحسنها وقد بينه عليها في الفينة والوسيلة والنافع وتبع وكفالة المفسد ما عهده وكفالة غيره
 وقد ألفت في جامع المقاصد في الوضعية وجميع الغائبة وجعلها في الكليات والكفالة والى باض في غير ما علم وجوه منها على
 الاتفاق عليه ومنها أنه صرح بكثرة دعوى الأجل عليه فلا وهي عقد صحيح من عهدة أهل السلم وبه قال في الدعوى ما عهده
 البعث وأبو حنيفة وأحمد الشافعي لا يعرف منه خلافاً إلا ما نقل عن الشافعي من قوله في كتابه الدعوى أن الكفالة بالبيع
 ضمنية في ذلك الاختلاف المرهون وفي الآخر وفي الواجب العلم أن الكفالة بالبيع جائزة واختلف أصحابه فقال بعضهم
 الكفالة ضمنية في التمسك بالشرع كانت ثابتة بالبيع والأصل في ذلك أن يثبتها من قبل أحد المالكين وأما ما عهده في الكفالة
 والثاني أنها غير مشروعة لأنها كفالة بغير البيع كالكفالة بالزينة وبذلك الشاهد من عدمه ما ذكره الاستدلال في الفينة بأنه لا
 خلاف في مشروعية الكفالة وأما ما عهده في الكفالة بالبيع والأصل في ذلك أن يثبتها من قبل أحد المالكين وأما ما عهده في الكفالة
 في كل الأصلح ولو لم تكن بيعية اشترطها في المأثم الكفالة عليها ومنها ما عهده في الذممة أي أنه لا ولا الحاجة لدعوى إليه
 وتشدداً في ضرورة إليه ولو لم يكن سائناً في المأثم الكفالة عليها ومنها ما عهده في الذممة أي أنه لا ولا الحاجة لدعوى إليه
 فليس بعد الكفالة كمالاً وجوباً في طلب البعث يكون بعد النكاح والاحاطة ومنها ما عهده في الذممة أي أنه لا ولا الحاجة لدعوى إليه
 لنزله معكم حتى توفى وثقاً من الله لأننا نرى به إلا أن يحاط بك طلب بمقتضى من بينه كنهلاً بدين يوسف وقال أبو يوسف
 أن لما باشتها كبراً فخذ أحداً مكانه وقد عهده في الرأى على ذلك بالزينة الإجابة أي ومنها ما عهده في ذممة البعث من البعث
 العاوى من غير خادم ومنها ما عهده في الذممة أي من قول مولانا الأبقار أن علياً في رجل رجل ابنه فخذ الكفالة بغير
 أحسنه حتى في صاحبه وقد عهده في الرأى على ذلك السنة على وجه الكفالة وعلى وجهه في ذممة البعث من البعث في الرأى على ذلك السنة على وجه الكفالة
 عليها بالنصر من الشفيع فخذ أحداً من جنس من البعث الذي وصفه بعض الأجلة بالصحة قال الباقون في البيع فقال أبو يوسف
 ما أبطل من البيع فقلت جعلت فداك تكفلت رجل غنم في فقال مالك والكفالة لا لا ما عهده في الكفالة أي في قول
 أن قوماً إذا بنوا ديناً بكثرة فاشتهروا بها وخافوا خوفاً شديداً فقاموا فخرجوا فقالوا لا نؤمك علينا فأنزل الله عز وجل لم
 العذاب ثم قال تبارك وتعالى فمخافون واجترأتم على المخسر فتقضى العبد ما عهده في الكفالة أي في ذممة البعث من البعث في الرأى على ذلك السنة على وجه الكفالة
 لما بينها الخلق الروى عن النبي قال قال الصقر الكفالة حسنة طاعة فداًمة وقالها خير من سبيل من جاور من أبو عبد الله قال
 لا تشبهوا الحقوقي فأنزلتمكم فبصره لها وإياهم لخير وإدلى في من بعد ذلك قال مكتوب في التوبة في كفالة فداًمة وقد يناقش
 في ذلك أنه على الكرامة بالحق احتلالاً لا استدلالاً قد بدى في انضمامها ومع ذلك فلهذا أحاطوا من مقتضى الاحتياط
 بكونها مع أهلها شخص من غير كرامة في حال الشدق قلبه ومقتضى حاجته وإحاطة على البر والتمسك وكان ذلك مطلوب
 شرعاً استحساناً لعدم الكرامة في غاية القوة ولكن الأولى التمسك في غير ذممة ولا بد من قاعدة الاستدلال الكرامة **منها** في
 في حصة الكفالة بصل الكفيل في الكفالة بصل الكفيل له وهو صاحب الحق ولو لا دعوى ما يكون بصل الأول شرطاً في ذممة
 به في النافع والشرع وتبع عهده في الذممة وقد وجعنا المقاصد لك وجميع الغائبة والكفالة والى باض في غير ما علم وجوه منها الأشكال

[illegible]

كتاب الكفالة

وذلك وبجميع الغائبة والكفالة والرياض بل القام، انما الاختلاف فيه كاصح به في جميع الغائبة وصريح الوضحة انه موضع وفاء ما احتجنا حاله فقد صرح في الشرايع وشك وقد وثق وكثر والجامع واللمعة وجامع المقاصد والوضحة ولك وبجميع الغائبة الكفالة والرياض وحكاها جماعة عن الشيخ وقد وابن ابدبر وابن البراج وصريح بدعوى الشهرة عليه في جميع الغائبة والكفالة وصريح ثمة بان من مذهب كثر علمائنا وفي الرياض بان لا يثبت عليه عامة من نحو هو ذهبي المقتضى الى انما الاجماع لا موقوفة فلا يصح حاله هو ظاهر المراسم والوسيلة ولذا حكموا بهذا القول في الفتاوى والشيخ والمذهب لهما معاً ثم صرح في الاول والاخير بان ظاهر مراد صرح في الثلاثة بان نصار اليه الشيخ والقاضيه احد قوله وهذا القول يصنف بل يعتمد والقول الاول الذي عليه المصنف موجه منها ظهور اتفاق الناصر عليه كانه عليه في الرياض ومنها ما عتدل به في كثره ولفق والشيخ والمذهب لهما معاً وبجميع الغائبة والرياض من غير الاصل ومنع في الاول والثالث والاخير باسالة المحقق وعدم الاشتراط وفي الثاني باسالة الجواز وبما ما عتدل به في جميع الغائبة من عموم ادلة صحة الكفالة ومعها ما عتدل به في جميع المقاصد لك والوضحة من المحذور حتى ينفى فلا يصح التحول وهذه الوجوه سبعة من المعاصير اذ لا يجد القول الثاني مجزاً كانه عليه في الرياض قالوا وبجميعهم عليه غير صحة ولا مذكرة في كتب الجماعة تعذر التماس العنان وضعفه او منع من ان يمتثل الى السببان واما انهما مع الاطلاق يكون مجزاً بعد صرح به في الشرايع وشك وقد وثق وكثر وبجميع الغائبة وقد اشار الى وجهه منه في الاما ومحمد بن نصرته الى انه كقول الان كانه مقتضى الكلام عرفاً وهو اليقوت وعند الاطلاق ولعله لا نزاع فيه كما في سائر العقود واما ان يكون مجزاً مع اشتراط النجاشي فقد صرح به في كثره ووجهه واضح جداً واما لزوم معلومية الاجل عند اشتراط النجاشي فقد صرح به في المراسم والوسيلة وتبع وتبع وكثر وبجميع الغائبة واللمعة والوضحة ولك وبجميع الغائبة والكفالة والرياض فلم يوجوه منها ظهور الاتفاق عليه ومنها مقترح جميع الغائبة بان الجميع اتفاقاً على ما يلحق عليه بين اصحابنا ومقترح لك بان موضع وفاء مقترح في الكفالة بان من مذهب الاصحاب ومقترح الرياض بان من الاختلاف فيه بيننا ومنهما ما عتدل به في المذكورة ولك وبجميع الغائبة والرياض من الاجل المجهول وجوب العمل بالزلب له ونسحق مطالبته به كغيره من الاجل والعزم من عهده في الشريعة واما عدم العمل بالاجل عند اشتراط الثلاثة وبجميع الغائبة فقد صرح به في جميع الغائبة واما عدم العمل بالاجل عند اشتراط الثلاثة فقد صرح به في المذكورة واذا شرط الاجل المجهول لم يثبت عند الكفالة او لا بل يفتقر العناد بالشرط صرح بالاولى المذكورة والجامع وهو ظاهر المقتضى بل بما يستفاد من الاول دعوى الاتفاق عليه لا نه صرح بانها اذ ذكر اجلا وجب تعيينه فان اجم كان العقد باطلا عندنا وبغيره على ما ذكرناه سابقاً ان الكمول له مطالبة الكفيل بالمكول عاجلاً ان كانت الكفالة مطلقة وبطلان العمل بالاجل ان كانت موقوفة كما صرح به في الشرايع وقد صرح بالاولى القدر بيمينه **مطلب اذا وقع العزم** وهو المكول الى المكول له وسلب اليه تسليمه الا ما عتدل مشهاً مقدريه وفي حق العدة وان اشنع الكفيل من تسليمه للمكول الى المكول له مع قدرته على تسليمه التام الزم له الحاركة وان اتى منه بعد الاقرار بالحق اكرهه حتى يصير العزم باو يؤدي ما عليه ان امكروا عند كالدن ودعوى المكول له اما القرض عن العدة في حق التسليم التام فقد صرح به في الشرايع وقد وثق وقد وثق وكثر واللمعة والوضحة ولك وبجميع الغائبة وجواهر الكلمات والرياض وهو ظاهر جامع المقاصد بل القام انما الاختلاف فيه وقد صرح بدعوى الاتفاق عليه ان اخرج من ما يستفاد من سائر الكتب المتقدمة لعدم اشادتها الى الخلاف ولا اشكال في العمل به بل على ذلك مضاعفاً لما ذكرنا اشكال الامر وهو هنا قوله نعم او فوالعقد بضمح لاجل ولا يفرج عن عمدة التكليف اما الزام الحكم للشيخ من التسليم به فقد صرح منه في عدة ذلك والكفالة والرياض وقد صرح منه بنفي الخلافه وبطلان عليه مضاعفاً الى ما ذكرناه دل على وجوب العمل من المنكر من الادلة الواضحة واما انه يجوز للحاكم اكرهه اذا اتى من التسليم بعد الزام الى ان يفتقر العزم او يؤدي ما عليه فقد صرح به في المقتضى والناظر والناظر وشك في صحة ذلك واللمعة وقد وثق والكفالة وجواهر الكلمات والرياض ولم يوجوه منها ظهور الاتفاق عليه وقد صرح في الرياض بنفي الخلافه منه ومنها خبر جواد الذي وصفه بعض الجملة بالحق مقترح في حق جلالته قال في امير المؤمنين رجل يفتقر من غير حجة وقال لعل يصحح ويحجوه رواية اخرى على ما صرح به بعض الاجلة وبما خبر صحيح في عهده من جعفر بن زبارة عليه السلام انما في رجل يكتل رجل من جنه فخذل المكول فقال الجسوق في باصليته منها خبر مسند في حق من لا يصح بن زبارة في حق امير المؤمنين في رجل يكتل من جنه في رجل يكتل من جنه وقال له لعل يصحح لعل يفتقر عليه انما الكفالة وقد وثق منها الوضحة المقتولة من الجواد ودون الكفالة الرجل الرجل من جنه في باصليته ومنها ان يفتقر من جنه في حق جلالته في كل منس من ادله الحق مع قدرته عليه وقد بينه عليه على هذا في كثره والكفالة والرياض بنفي التهمة على امور الاول والادب التام ان يكون في الوقت والمكان المعين ان منهاها في العقد وفي بطلان العقد والاطلاق وبعد الاجل ان كانت موقوفة وان كانت

حالة في شيء وان لا يكون له مانع من فعله بان لا يكون في بطلان ولا منقلب ينعمة ولا في محبة ولا في موضع لا يمكن من محبة
عليه لقوة المكول ضعف المكول له ويحذف ذلك وقد صرح بالاشهر المذكور في ذلك وقد جمع الفائدة والكفاية والبراهين عليه
في هذا وعبرنا الثاني على المكول له فسلم المكول بعد تسليم الكفيل بهاء للمكول له فسلمنا ما قاله النزيل وبراءة ذمة الكفيل
من الكفاية او لا صرح بالاولى في النكدة وهو العند والافاضة من الاربعين لا اوسع في ذلك بل يثبت ذمة الكفيل يخرج من المصلحة
وفيه للمكول ان المكول له والى العيب على الكفيل في دفع المكول الى الحاكم وليس له ان يترافعه ويخرج من المصلحة
قولان احدهما ان العيب عليه الدفع الى الحاكم وهو لروضه وبها يظهر من بعض عبارات النكدة ذلك وحكاية في الكفاية عن بعض
ان البراءة المقتضية من الاشغال الثابتة لا تحصل الا بالدخول الحاكم ونحو ذلك فانها لا لا يجرى عليه ذلك وهو لروضه يخرج
من المصلحة والى وقد صار اليه في جميع المقاصد جميع الفائدة والكفاية والبراهين المتبادر من الشرايع والنافع وقد ذكره
وتجربنا ما يملك في المصلحة وجميع المقاصد ذلك فليس لا يجرى في الحاكم لان مع وجود صاحب الحق لا يلزمه وفعله من يوجب
عنه من جاك وعنه والمسئلة عندى لا يخرج من اشكال يفتي من امان القول الاول لكونه نحو كاسرح به في البراهين ولكن القول الثاني هو
الاولى في محله وهو القول الاول لان لا يمكن من الحاكم فعل شياء عديلين على الدخول الى المكول له وانشاء عن الضمير ولا يظهر الاول
من النكدة وجميع المقاصد ذلك وقد صرح بالثاني في الكفاية بوجع الفائدة والبراهين وبما يظهر من الشرايع والنافع وقد ذكره
وهو الاخر وان كان القول الاول لخطو بنا وبنوا وقد ينعمة عليه في جميع الفائدة والبراهين في الدليل على وجوب اتياء مكالمة
في عدم امكان الحاكم لمساكنه في كلام شيخنا الشهد الثاني لا ردافا لا يثبت لا لتوقف البراءة عليه الثالثة من شئ ذلك
وقد ذكر الكفاية والبراهين ان الحاكم في رصوده الامتناع من التسليم التام مع القعدة عليه محبة كذا لا ينعمة عليه فليس ان
اي حصة وله مقومته عليه كافي كل شخص من اداء الحق بل يظهر من الاجر استظهار في الخلاف فله وادع عليهم بعض الاجلة قائلا
بعدا لاشارة الى اذكرة ونسبه الى الاصحاب في هذا ما ذكروا عليه الاحتمال المتقدمة هو الحق في شخص وهذا كما في
عقوبته فلا معنى لمقومته على ذلك لعدم الاذن منه شرعا والتحقق يقال ان ايراد جماعة المتقدم اليهم الاشارة الى رتبة
من هو اشد الشئ من النكدة هو الحق في شخص من اذكرة جهده ولا يرد ما ذكره وان اردوا فليس ذلك فاذا ذكره حسن
للاصل وخلو النصوص المتقدمة ومعظم الفناوى عن الاشارة ولهم قوة لاخره وان اوردوا ان ينعمة عليه ولا يمكن من اداء ما مقل
المكول كالانصاف وجوب المرأة والدعوى بالوجوب هذا الاخر برهانين من ازام باحضاره كاسرح به في جميع المقاصد ذلك
وقد ذكر الكفاية والبراهين بل يظهر من الاجر استظهار في الخلاف فله وادع عليهم بعض الاجلة قائلا
لما على المكول بدل كالمدة في الفل ان كان عدا ومهر مثل الزوجة وجب عليه الاحضار وصريح في الاخر يظهر من في الخلاف فله
وهو جوب الخمار في غير بين الاحضار واداء ما عليه مع امكانه بهم صودى فعلى المكول له بالآخر عليه فلولو رضى به كان
الخير ثابتا وليس له الزام الكفيل بالاحضار مع بل له الدين بل يجرى عليه قبول المذول والبل يخفى بوجوه وضام المكول بدل
الدين فلولو رضى به كان له الزام الكفيل بالاحضار مع بل له الدين المكول له اخذت له لاحضار فلك على قولين الاول
ان الخبير ثابت مع وهو مقتضى الحلاق والمضعة والشرايع والنافع وقد ذكره والافعة وفي النكدة استند المطاع الشيخ
الثاني ان الخبير يخرج بصوة فعلى المكول له بين المال فلا ينفق غيرها وهو لا نكدة وجميع المقاصد ذلك والروضة يخرج
الفائدة والبراهين وعنه الى التقدمة وجميع من متاخرى المناخين في ذلك الى جماعة من الاصحاب الاولين وجوه منها لالة
بقاء الخبير بعض الصور ويحق اليها به يظهر عدم القول بالفرق بين النكدة ومنها ما ينعمة عليه فالبراهين من حصول النكدة
الكفاية بعد اداء المال فلا وجه للازام بالاحضار ومنها ما ينعمة عليه جميع الفائدة من ان المكول واجبو ادين له الدين وجب على
المكول له نكده ولولو لم يجر له خطا لية الكفيل بالاحضار فكذا اذا كان هو الباقى للدين لعدم الفرق بينه وبينه بل يخرج
المكول من الكفيل الى ان لا يجوز منها ما ينعمة عليه جميع الفائدة ايق من ان تكلف الكفيل بالاحضار مع بل له الدين ضرورة
اذا كان فيه حرج عظيم وشقة شديدة ولاسل عليه للمعونة الدالة على الضرر والنجس في جميع الوجوه المذكورة نظرا
للثوبين وجوه ايق منها اصالته بقاء جاز العليل ان يجرى وان البراءة المقتضية من التكليف الثابت بعقد الكفاية لا تحصل الا
بالاحضار وجب فيها ما يملك به في المصلحة وجميع المقاصد ذلك والروضة وجميع الفائدة والبراهين من ان المكول له قد يكون
له من لا يتعلق بالاداء وقد عرفت ان المكول له بالعض من بين العزم والجملة الاخر قد يتفاوت فالا سيما الحاكم كذا اذا
كان في حال الكفيل شجرة لروضه وان كان في حاله من غير حقها للبر لا يتعد على احد بل له منه ومنها ما يملك به في جميع المقاصد
جميع الفائدة والبراهين من ان مقتضى عقد الكفاية هو الاحضار في هذا الزوم به لعم قوله فلولو رضى به فلولو رضى به

ان يشترط في ان يكون الشارح على القول له اولا كاصح به في عدم ذكره ولا ينصح به جامع المقاصد لان شراحنا
اطلاقا ما علمنا من الكتب المتقدمة الا الشارح غلبه من البراءة خلافه في اطلاق الشارح في اذ ان جعل
على ان يبدل اليه موضع شرطه موضع قرآن كان عليه موقوف على موضع الشارح لا يزمه قوله ولا يبرهن الكيل وان امكن علمه بغير
منه كاشف ان لا بد من قوله تبعه ان البراءة هي في اطلاقه وجامع المقاصد هو مصنف بل بعد هذا الاول وفادى على
لزم الوفاء بالكتاب كانه عليه نص ولا ينصح به ذلك وجامع المقاصد ان كان الثاني اخصر لطلاق اللفظ في الجدل الذي وقع فيه
هناك من جهة حال الشارح في ذلك وقد صرح به في الشارح في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف
واضح على الشارح المذكور والافضل في هذا الموضع اطلاقه ولو جعله على ذلك وقدره فلا وهذا الشارح في اطلاقه على عدم اداؤه شكل
انصرافا لاطلاقه منه وتقدم الكلام على نظيره في السلم الا انهم لم يتناولوا خلافا وهو كل حال في الشارح اولى وعندنا في هذا
ذكره بان الكون في البرية وبلد العرب من اطلاقه المانعة من انصرافه لاطلاقه العقدان ما ذكرناه فلا ينصرفنا لهذا الملاقاة قول معظم
اصحابنا فاعلموا بمشبهه معظم انصرافا بل قد انصرف الى الصحو عقد القرائن لا يمتد كالاجتهاد عندنا عليه جميع العائدة و
على ما ذكرناه لا ينصرف لاطلاق الكفاية في البرية وبلد العرب الى المكان الذي وقعت فيه وكذا لا ينصرف الى غير ما يكون بالنية
الى موضع التسليم فجلالا لا يوافق من لمعات الشبهين وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
الجملة صريحة في اطلاق الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
في منها **الوفاة الكيفية** لا يمكن له بعد هذا العقد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
لك بشي اطلاقا لكونه فاسدة فلا بد من احسانه الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
ولزم الكيل احسانا لكونه فاسدة فلا بد من احسانه الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
وقد وجه العائدة ولم يجرها الى اطلاقه كاصح به في الشارح في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف
ذلك وانما علمنا من الكتب المتقدمة الا الشارح غلبه من البراءة خلافه في اطلاق الشارح في اذ ان جعل
وهي مودة وان الاصل في العقد الوافي الحق ويكون قول من يبرهنها وهو لا يمكن له انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
هو الدعوى وان لم يكن الحق باننا وانكار الكيل الحق لا يبرهن الدعوى فلا ينفي لاطلاق الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
لا يثبت في سقوط حق احسانه من غير انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
في وجوبه والعرضة المسئلة ان كان مقابله لا يمكن له انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
في جعل الدعوى وشارف في هذا الى انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
وفي جميع العائدة مقوله لان الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
على جميع قول المحكول له هنا من غير انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
صريح بالثاني في الجامع المقاصد وجامع المقاصد هو مصنف بل قد ظهر في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف
فلا يدل على جعل الشارح في وجه احسانه لاطلاقه لان حق الكيل يختلف ظاهر قوله الثاني في ان ما يجب يمكن وهو ليس في فعله بل
الا في لزوم الشارح في وجه احسانه لاطلاقه لان حق الكيل يختلف ظاهر قوله الثاني في ان ما يجب يمكن وهو ليس في فعله بل
عن الاشارة اليه الثاني صريح في الشارح في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف بل قد ظهر في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف
هذا في قوله ثانيا لا خلاف في انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
به في قولنا انما لا خلاف في انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
جامع المقاصد في قوله وحكمه في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
جيد ولو اقام المدعي البينة بالحق ولزم الكيل صريح عندنا وجامع المقاصد هو مصنف بل قد ظهر في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف
ببراهة دفعة المحكول وانما معلوم منه نظر الرابع صريح في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف بل قد ظهر في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف
عن الضمان وهو في المقاصد صريح في اننا وانكار الكيل الحق على المحكول ما ان يبرهنه ابتداء بمشبهه كمن يثبت الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
لان بان يكون قد اوفى ببراءة لا يفسد فان كان الاول معلوما هنا فالدعوى واجبة على صحة الكفاية وقد اقامها وان كان الاول اقامها
وهو الحق على المحكول لان وان مرجع قوله سقوط الكفاية منه الا ان كانت قد ثبتت ابتداء فالدعوى على المحكول في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
لاصا الى بقية الحق قد صرح به بما ذكره الشارح في وجه العائدة معصرا يلزم اليقين على المحكول له وهو وجهه في اننا انفسد الكفاية في اولا برهانها الثاني من جميع العائدة وهو ان
بجعل واحد يكون المحكول المحكول له عقدا والكيل متعدد اصحاب الكفاية كاصح به في الشارح في قوله وقد ورد في قوله وكذا في اللفظ وجامع المقاصد هو مصنف

كتاب الكفالة

و واحد ما المكنول الى المكنول له تاما فهل يرعى الآخر الذي له يواو لا يخلط لهما شيء ذلك على قولين الاول انه لا يرعى الآخر وبشره
وهو الصحيح ثلث والاصل من التبع في حق الناقض وبشره الثاني انه يرعى كباية الآخر وهو للذكورة وقد دلت على ذلك في حق
المفارقة لك وقد صرح بعض الاجلة بان المنة وبشره الناقضين وقد سبقته في بيع بعد ان يقر بالاولا ثلثا اذا كفل رجلان رجل
مستلحا لهما ليرى الآخر ولو تميل الى البراءة كان حسنا وصريح لك وقد وعبر بها بان الفائدة نظير لوجهها المكنول بعد تسليم الاول
فصل المنة والحق المكنول له وعلى قول الشيخ ومن تبعه له الرجوع على الكفيل لا يخلو في كسفه الاولين ومجانا احدهما الاصل السليم
عن المداير واليه اشار الشيخ على احكامه في حق والاصل في ذلك ان الشيخ في كل ما لا يملك عليه وصرح بضعفه في جامع
المقاصد فانها ما مانه عليه في ذلك وقد تلاجل ليرى الغائب المحقق بضعفه ظاهر فلا خوف من وجوهها ما مانه عليه لك وقد مر
ان المقصود من الكفالة التعليم للمكنول له وقد حصل فلا وجه لعدم براه الاخر ومنها ما مانه في ذكره من ان لو ادعى احد الغنائه
برضى الباقين فكذلك الوسم احدا لكفاله برضى الباقين لان الكفالة من صفات الضمان ومنها ان المكنول اذا سلم بفسده او سلم اجنبية
الكفيل براءته فما ان سلم احدا لكفاله او سلم احدا صريح به وجامع المقاصد لك واشار اليه في حق ولا يملك وقد وعبر بها ان بعد
تسليم احدا للكفيل لا يقع امان ان يكون الكفيل لا يملكها ولا تسليم بقره فان كان الاول لم التكليف بمقتضى الحال بل هو تكليف
بما لا يطاق وهو غير جاز ان كان الثاني في ذم الطولية في انشاء التكليف لا يكون الا بعد البراءة وما اشارنا في الكفيل في حق
وان مرهبا المكنول بعد التعليم للاصل في ان لا يعتد به في القول الثاني في حق المنة على مولا الاول ان يقر على الغنائه من ان يكون الكفيل
كفيلين مستلهمين من الذي يستلهم من ولا هو ظاهر في الملاقاة كلام القائلين بالغنائه الثاني ان يقر ما مانه من ان يقع كمال الكفيلين
على ان يقر به لا كما هو ظاهر في الملاقاة الثاني ان يقر على الغنائه على شرط في براه الكفيل الاوان بمقتضى هذا في التعليم من
فسده وعن بشره الاول يقر في الملاقاة على مقتضى منه قولين فاما الاول على شرط تسليمه وعن بشره الثاني يقر في الملاقاة قولان
اجريهما الثاني وعن الذي يقتضيه الملاقاة المباشرة وقد صارا في غنائه هنا في ذلك مصرحا بان مقتضى الملاقاة بيع ورجاءه لخاصة
اليه وهو لا يوجب حرجا في حق الوصية وذلك هو صحيح على المكنول له اذا سلم من احدا للكفيلين بقصد التبعض عنهما معا
او لا الا في بيع كباية صريح به في ذلك الاولين صريح في براه ان يقر على احدا للكفيلين الذين يرعى الآخر واذا فاضله المكنول براءهما
وهو جدير به ان اذا كفل احدا بغيره لا يثنى ان يكون الكفيل مقفرا والمكنول له مستلما لم الى احدهما ليرى من الاخر في براه
الهما معا كباية صريح به في الشرع وحكم وقد وكره والملة والجماع لك وقد صرح في الفائدة بل انقضاءه على اختلاف فيه وصح
عليه في ذكره ولك وقد بان العقد هنا مع الاثنى بمنزلة عقد بينه كان لا يكتفل لكل واحد منهما على الاخرى كالوصية في بيع
فاقرب فانه لا يبرح من بين اخير بخلاف السابق فان الغرض من كمالهما معا احضاره وقد حصل ولو ابرء الكفيل احدهما ليرى من
ببره كباية صريح به في الشرع وبان احدا لهما الاخر في حق المكنول بفسده الوكيل عن فسخه وعن موكله صريح في حق الفائدة براءة
ذمة الكفيل عنهما معا وهو جدير وانما سلمه عن فسخه خاصة وعن موكله خاصة في براه ذمة الكفيل عنهما معا اشكال بل الخيال
عدم البراءة منها في غاية القوة **وهي كما اذا اطلق الكفالة** وما ان للمكنول قبل احضاره ولربك المقصود من الكفالة احضاره الشبهة
على جبهته يخطل الكفالة وببره ذمة الكفيل ببيع من المدة فلا يبرح على الكفيل احضاره بعد الكفالة لك وقد صرح المكنول كباية
عليه في المنة والوسيلة والناقص والشرع في ذكره وقد دلت والجماع التبع وجامع المقاصد لك وقد صرح في الفائدة
والكفالة والى اخره فلم يوجبه منها فلو ان الاتفاق عليه ومنها بقره في العينة يدعي لاجل عليه بوضعه او لا ان الفائدة في ذكره
نسبة لنا في علمنا وثانها قول جميع الفائدة كانه يجمع عليه بين الاصحاب ثالثا صريح في الرأى بان لا خلاف فيه بينهما ما علمت في
المنة من ان الاصل براءة الذمة وشغلها بطلب الى اهل ذمها ما علمت به في العينة وجامع المقاصد لك من ان متعلق الكفالة الذمة
وقد ثابت بالموت واشار الى ما ذكر في حق الرأى فان يبرح بطلب بالموت لغوات متعلقا بحوان التبع ثلث الغرض ان ذلك
ومنها ما علمت به في ذكره وجامع المقاصد لك والراى من ان البراءة من الكفالة لا يخلو لخاصة حال العينة وهو المتعارف بين
الناس فعمل في الملاقاة عليه وقد دلت في الاول من كونهما الخوة ثلثا اذا سلم المكنول به بطلت الكفالة ولا يبرح الكفيل شيء
عندما اشار الى ان يبرح بفسده على ان يحضر وقد سقط المتعلق من المكنول في الكفيل كباية صريح من الذين ولا ان المنة ما لا يبرح به
بسط من الاصل ليرى الذمة كالفرض انما فسخ المنة عن هذا الذين ابرئ منه عندهم ولا تكفل بغيره فلا يلزم ما في ذمته كالمو
غاب عنه متعلقة ولا يلزم به ان فسخه فافسده اوله يفيق المنة على مولا الاول لا يقر فيها ذكره من ان يكون الايجاب على
كذلك فلا اذا كفلت بذكر كباية من الملاقاة لك في المنة عدالتك والروضة فانها على الفرق بين الصنفين في تلخيص

اطلاق

احكام

[illegible]

فراج علی

وقد نبه على ما ذكره في النفع ولك وصية فيها ولما الشافعي عند نبه عليه لك وغيره وعمل جهنم الأصل على
الحكم لمدلول اللفظ وان التصديق بكلمة كان سبلا بها فالنسخ بينهما بما خلتها ليل لا شأن خلافا لقاعدة لا تأثروا
على لغة القاية الجاهل من غير الجاهل غير ما ذكره فيها العود لليلة الثالثة عليها من الامثلة الا وهو لو كان ذلك فاحتملها
لزم سقوط مظهر الروايات عن غير الجاهل وقد نبه على ما ذكره في الروايات في ثلاثة نظام وضع الاية المذكورة ولا يلتزم لا يابو
عليها من مخالفة للقواعد الشرعية بل هو من ضمنها لغة للقواعد يخرج بها عنها مع ضيقها عن مرتبة الوثائق والوثائق
هذا فالوجه بانها مع ما عليها من الجاهل الغوية الضعيفة فما فتى على ما تضمنه الاحكامات على اولى ولا يفيج الى ان
السلطات الضاربة عن جملة في طبيعة ما مع القاعدة مع نعمت بعضها اطلاقا والوجه عن نظامها ويصدق ما ذكره اولا ما
نبه عليه المهدي في السابق فاما في مقام الايراد المذكور فنصفت هذا النظر في مكرهات اجتهاد في مقابلته الحق تأييدا
عليه في قوله فاما ذلك المصنف الجاهل على ما يفتقر الى اية ما عليه عليها ومنه في النسخ بان الاصل المبرور على الشرع في
لك بان الجاهل من الاصحاب في الاحتذاء بقول وجوه منها المستعمل الحق من غير ضيق لعل
لا التفت الى ما في هذه صور في الشئ وشا يصح ذلك لا بما شئ من عدم
حقه التمسك بما علم ذلك من غير في الشئ شيئا في غير ذلك
فيها المسئلة فان قيل كونهما ما فحققت به
الصحيح مع كثير من معانيها و
المحدثين من العالمين

کتاب الشریعہ

[illegible]

[illegible]

هذه الشركة

[illegible]

فلا بد



کتاب الفتنہ

[illegible]

الذي بالذبح وانما يخرج على المسلم وضعه على القنطرة فيقيد

۱۲۲۵

في ظهور رعايا العالمين والصلوة والسلام على خير خلق الله محمد وآله الطيبين الطاهرين كما شامل الغرض من كتابنا

[illegible]

ما لا خلاف في حق من هو صاحب الشئ من أن لا يملكه الا هو ولا يملكه الا في اذن من له ذلك فلو سلمنا ان الحق هو من يملكه
 في اذن من له ذلك فلو سلمنا ان الحق هو من يملكه في اذن من له ذلك فلو سلمنا ان الحق هو من يملكه في اذن من له ذلك فلو سلمنا ان الحق هو من يملكه في اذن من له ذلك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب المصنّاف

[illegible]

کتاب المزارعة

[illegible]

[illegible]

کتاب المزارعة

[illegible]

[illegible]

بالقضاء

10

517

55

فوائد

١٢٥

2. 2

● ●

Discussion

●

200

4

23

4.4

32

62

عشق و محبت

کتاب المسائل

[illegible]

کتاب المسفوفات

[illegible]

ما انما يبعد العموم حيث لا يبعد عن الظاهر ان المتيقن من الشيء فلا يكون مقبولا للمعنى من ماله والواحد فليس معنى لهاف
ومنه انما لا يتبع العموم فيكون بعيدا عن كونه مضافا ولا يقدح في حاج الانسان اليها في مثله فمما لا يوجب الشبهة التسمية
فكان الظاهر ان ما يتبع الجبر مضافا كان مبالغة على كثرة بطلانها على غير ما قيل في الجدل عنهم معلوم اخذنا انهم فيها دليل على كبرهم
انفس يكون ذكره لكونه متفقا عليه اكثر مما هو غير معلوم عدم كون مثل في النزيل لفظ وجوهه فيها وعدم وضع مثله في زمانهم على
تقدير انهم لا يقدح على عدم كافي كثير من الحق ان الله ما كانت فيه مع جوار المسافات فيلزمها والافرية يندى هو هذا القول واللفظ
ان وفوق التكرم والميلس كوفي الملاءم الثاني في المسافات على ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي والافرية في هذا
وعليه المردودة وذلك وجوب العمادة وديانها من بعض اشغ من ذلك وهو مضافا على النزيل كوفي في قوله على الفروع كما هو الظاهر في
واما على تقدير العلم فليكن الامر بالافرية والشرط السليم في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله كما هو مخرج في قوله وعده
ذلك وكذا على غير الفروع الذي نريد وما ذكرنا من مخرج في جميع المقاصد ولكن اطلق في الفروع عده كوفي في المسافات على
الصفحة او على القول على الفروع الذي ليس له القول المذكور لا في الفروع بل في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله
عليه لا ما استنته وان جعلناه من الفروع في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
يحصل من بعض الاشياء ومنه في المسافات الذي يحصل من غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
واحد على غير كوفي في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
وكوفي في قوله في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
انما لا خلاف فيه وهو المضاف الى المسافات على النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
ذلك والمكانة والشيء في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
فلا خلاف في ذلك ولا يبعد في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
جواب المسافات انما يكون على اصلها في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
التي عليها الاول في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
انما لا خلاف فيه وهو المضاف الى المسافات على النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
سبق وكانت الفروع في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
المعنى في المسافات على النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
ليس مضافا على النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
المسافات على النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
وقد وجب على المقاصد في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
من المقاصد في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
فخرج الفروع في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
بجواب الفروع في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
جميع القول في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
عنه في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
كما هو مخرج في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
وتحقيقه في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
ذكره ولا يبعد في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
اصل عدم الشرائط في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
من صفات الفروع في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
المجايل على ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
على ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله
سواء الاصل في ماله في نفسه فينتفع به في المسافات كما في النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله في المسافات على غير النزيل كوفي في قوله

الافتتاح

قوله

کتاب الفنا

[illegible]

کتاب الفنا

[illegible]

[illegible]

کُنَا اَلْمُفَنَّا

[illegible]

كتاب العنق

بالله لا دليل على غير ذلك من غير ما وجدنا عند السامع من ذلك والكاتب والراي من بانه لا فرق في وجوب القسط والقول في
قوله من عليه من عليه بان السوء لا يصلح ان لا يسمع عليه بانه لا يسمع من غير علم القسط وهو جليل معترض
بالفرق في ذلك بين الحق والمال في السوء وهو ان يسمع من غير علم القسط وهو جليل معترض
التيان السوءين في المال فرقاً للسوء ولم يكن ضرورياً الى النقل اليه بل هو في الحق واليقين والارشاد والقول
والحق واليقين وقسطه والكاتب والراي لم يسمعوا ولا في الاتفاق عليه كما تبين من غير ما تبين وكان لا يسمع عليه من غير علم القسط
لوعين المال في ذلك انفسه عليه جوباً بخلاف جهة الجملة ولو نقلها الى مدعى من اجماعها في مهم الويقينها من من العلم
فيقول لكل منها من حيثها في ايراد مطالبه النوع اياها في شاء وهذا السوء عليه كذا ولم يكن لاحد ما منع الا في كذا في وقع والوقوع
والفهم في المدركة وجماع المصالح تلك والكاتب والراي لم يسمعوا ولا في الاتفاق عليه كما تبين من غير ما تبين وكان لا يسمع عليه من غير علم القسط
مقام من على غير ما يسمع عليه جوباً من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
الوعد من انفسه لغيره من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
بالاجماع والناظر في الزمان هو جوباً من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
المستحق من فلان المدركة انما انما يقع الاشكال من اصله ولا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
والوفاة من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
جميع الفاعل من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
نعم من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
او يسمع من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
كل من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
فما على المصالح والراي انما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
الاول لا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
الراي انما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
مع العلم من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
بما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
ويعلم عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
بما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
الحجج والسبل على الحق لا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
لجميع الممكن من المالك ولا الاصول الا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
المدركة دعوى الاجماع على المصالح انما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
لذات المصالح في جميعها من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
لكسامة على المصالح انما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
مع ان المال من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
اعطاء الوعد من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
من اعطاء المصالح من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
جميع الفاعل من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
لوجوب عليه القبول لا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
كذلك لا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
من حيثها لا يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
جميعها من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
طاهر من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط
بما يسمع عليه من من العلم من كل منها من حيثها لا يسمع عليه من غير علم القسط

كتاب العنق

المالك

[illegible]

کتاب الکونین

[illegible]

[illegible]

کتاب الوصیۃ

[illegible]

میتلبرون

ول قول السويعي على قولين الاول انه قبل فليخرج ايضا وهو يخرج لفت بر والابضاح والرياض فاما الخلق فخرج
 والبصر وجميع الفوائد بل صرح في لفت و ذلك والكفاية والرياض بدعوى الشهرة عليه وهو المعتمد عند الثاني
 احكام في لفت من ط قائلا قال في طان كل موضع يدعي التحريق والتهيب والعرق فانه لا يقبل قول الا البنية وكل موضع
 هو السقوط والعصب ويقول ثلثه يد فان القول قول مع بنية لا بنية والعرفان والتحريق والفرق لا يخفى ويمكن انما البنية عليه
 في السقوط وصرح في المعجده كما بان هذا القول من ط بانه صرح في ذكره بان لا بأس بهذا القول عندى للقول الاول وجميع منها
 نستخرج كذا الى علمنا فاننا اذا اطلب المالك من السويعي الرد فادعى لنفسه القول قول بعد طان سواء ادعى كسبه طان
 طان لا يبرهن في البرهان ولا ينافي بل الجماع والظاهر ان خلافا في ايضا وان كان خلاف الاصل و ثالثا الشهرة العظمى التي لا يبعد
 فادعوى عند ذلك الخلف بل صرح في الرضا ومنها ما تمسك به في لفت من غير الحق الذي وصفه بالحسن الصادق
 صاحب لود بعد والبصاحة مؤتمنان ومنه المرسل عن من التوقيع اذا كان غير نفسه هل قبل قوله قال نعم ولا يبرهن على القول
 شافي مانه عليه الرضا فاننا بعد الاشارة اليه وهوناد ويستند غير لفت وهو المبنى على الحديث وان ساعد الا
 لا اختصار له بالفرق الذي ذكره بل عرج في العرف من الدين بعد له ولكال انه لم يتردد في بيضا التمسك على امرين الاول
 لم يوقف قبول قول السويعي في الصورة المنقولة على البرهان ولا يقبل طلقا ولا يحلف فلا يسلط المالك على الخلاف
 فلان الاحكام في لفت على اقل الحد هذا ان القول يتوقف على بنية وقد صرح به في طان وصرح في ذكره وعنده و لفت
 الرضا وقد صرح بدعوى الشهرة عليه لفت التفتيح وثانيها ان لا يتوقف على ذلك وهو المحكى في لفت و لك والكفاية و
 الرضا من المقنع وحكا في الضمير من شائعه قائلا على ما في لفت فقص شائعا على ان قول السويعي مقبول فانه مؤتمنان ولا
 بين عليه وثالثها انه لا يبرهن على ان كان نفسه غير مؤتمنان قد حكا في الرضا عن الاسكافي والحق للقول الاول وجميع
 منها انه ثبت في ذكره ما صار اليه لعلنا وان قصد الشهرة المنخفضة والحكمة كانه عليه الرضا بقوله بعد الاشارة الى القول الثاني
 من الجماع المتقدم الذي هو في صحيح معتقد الشهرة النافذة التي كانت تكون لجماع او من الصبر اليه ومنها الاصل الذي
 هو في الضمير ومنها ما اجمع به في التفتيح قائلا لا بد من ذلك فاذا لم يكن عليه بنية فلا اقل من البرهان للقول الثاني او لا المرسل
 لمقدم البرهان الاشارة وقد جعله عندنا بضع السد فلا يصلح لفت مضاعفا الى معارضة بالوجوه المنقولة ومن سئل ان شائعا
 له الاشارة انشاء الله تعالى ثانيا مانه عليه في الرضا بعد الاشارة الى هذا القول بقوله بعد الاعتقاد بالانصاف من الناهية عن انقائه
 مستأنس ولا يقبل الخلاف عنه مضاعفا الى الاصل الثاني للزود وقد عارض بها ولا يلزم من ذلك انها على الحديث وثانيا مانه عليه

في الرضا من عدم وضوح سند الاحاديث المذكورة ثالثا بالنسبة الى ما
 معارضة لفت الاول كوسلت الدلالة والسند للقول الثاني على
 لما العصب على احكامه في الرضا ولا يردى في البرهان ان كان في غير
 من رتب وقد جعله عندنا بضع السد كانه عليه الرضا
 وثانيا بعد صلاته معارضة لفت الاول في
 للمعتمد لعلنا ايضا كما صرح في الرضا الثاني اذا
 انفسا على الخلف طان المالك لتفتيح الرضا
 للضمان وانكره السويعي في القول قوله
 مع بنية كافي للضمير وفتح والتسوية
 لتسوية الكفاية والرياض ولم يرد
 طان من الاتفاق عليه وثانيا ما قد
 به التفتيح من اصل الزيادة
 فية للسويعي من
 لفت وثالث
 فالمسئل
 هي من

هو فتوى المشهور البيهقي والبرهان في كبره

[illegible]

فانه
منشط
والا
والا
والا

المفرد فخرًا لأقرب هو احتمال

الغايه

الحمد لله الذي جعل العلم والفضل والصلاح من جملة صفات المؤمنين والحق سبحانه وتعالى هو الذي جعل العلم والفضل والصلاح من جملة صفات المؤمنين والحق سبحانه وتعالى هو الذي جعل العلم والفضل والصلاح من جملة صفات المؤمنين

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

1224

البيان

[illegible]

فان
عن علي بن
علي بن ابي
محمد

الحياة

[illegible]

فان
الامام
الاعظم
عليه
السلام

اخذها الى المخالفة
قلعة كافي في كندا لا
يجوز

५

ضمیمہ

فیضان
الحمد

[illegible]

[illegible]

حصہ سوم

[illegible]

مفتی محمد شفیع

اولاً
طریق میں گمان
لفظ میں مضامین
فائدہ

فانظر
مخبر الفيل
منها الا
مواقع

فان
الضمير
المتحرك
او
المتحرك

بين الصلح

کتاب البع

[illegible]

اولاً
في صيغة
غير الشاذة
فانه

فان
يقول
القبول
ألا

فان
يقول
القبول
ألا

[illegible]

في المحرم

کینہ

لو عرضا
فالاخوة
فما جود
ثاندا

مجلس

[illegible]

والسبب في التورع بعضه امران احدهما الا وابلت

فان
ان
الكل
كلنا
انفسنا

على حمة التكسب بأعمال الصيد والزراعة والملاحة

والعلماء

کتاب البیع

[illegible]

[illegible]

فِي الْمَدِينَةِ

الكتاب

[illegible]

فانی
عزیز علی
اولا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مہار

وخلقكم

کتاب البیع

[illegible]

[illegible]

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

مقدمہ

كتاب البيع

له ثلث عمل لها البيع وشم الزاد طوعا بالشئ طهضت من ثمنها افضل للمدعي البتة اذا لم يكن له ان يرضى بغيره ولا يرضى بغيره
 عند امواله التي من الاصل ان يقول هذا هو ثمنها ما يؤخذ بالثمن الزاد في الثمن سواء كان باثره في الثمن او لا في الاصل لان في
 ما تعلق به ان كان الثمن المذكور من ثمنه ثلثا هو ثمنه الباقي فلو طهضت الثمن لعل له ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 لا يرضى لضع حرمته في ثمنه فلو طهضت الثمن المذكور وشمه في ثمنه او فاه بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ثمنه المذكور في ثمنه فلو طهضت الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 لما يظهر من المستحق وهو ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 انما شائع وجوب الوفاء بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ليس هذا مستحق الا بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 مما لا يمكن ان يقال ان البتة من الزاد في الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ان الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 من البيع وهو موقوف على ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 وان قلنا بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بغيره فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ويبرهن ذلك بان الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 الكراهية في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بيع ما يقصد طهضه ولا يقصد البتة ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ولا بيع الا بغيره فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 وكذا ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 وانما المقصود من البيع ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ينافي ذلك الوجه انما في الاول ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 فانما المقصود من البيع ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 كلامه صريح في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 فانه لا بد له ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 ولذا قيل في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 والاكل في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بدلان وكان شرعا لا شهر لتوفر الزاد في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 من مال البيع في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بعض الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بغيره فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 في القول الثاني وانما يجرى على اذنه في الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 الثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 احتياجا ولا وصف فلا يكون ان شرط في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 على ان لا يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 عن المتيقن وسأله ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بغيره فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 المقيد بغيره فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 بدون وقيل ان يرضى بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه
 كون الامر بالثمن المذكور في ثمنه فذلك شائع اجزاء عليه البيع الى ثمنه

في
 انما في
 من ثمنه
 بغيره

في

[illegible]

فإن
يألفوا
لا يحسن
حسباً

أحمد
أحمد

عالمی تعلیمیاتی

[illegible]

عليه
فمن
فوق القم
الله اعلم
بما في
الكتاب
المطالعة

[illegible]

فانه
اذا علم
المشيء بالفتا
حيث يميز
تبيين الاد
الا

فانتك

محمّد بن عبد الله

المكتبة

فانه
اذا علم
المشقة بالفتا
جوابه
فبذلك
الا

فانتك

محمّد بن عبد الله

المكتبة

[illegible]

فان
العلم
مفتاح
الحياة

此

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

کتابُ البیع

[illegible]

كل امرئ
حقيقه او
يدينه
الملك
فان

منافى للمنفى فيكون شاذ ومع ذلك فلهذا لا يثبت بقدره على القول بمضمونها عن بغير حجة فيها ما ذكره في جامع المقاصد وذلك من ادعاء
من محو هذا الأصل والتمثيل يكون دفع ذلك خطأ واجباً على المال كقول كاف الخراج والمأساة بغيره في دفعه بناؤه في التمثيل بما ذكره في
ذلك من وجوب دفع الزكاة من كونها من غير الزكاة أو المصروف من حكمها من الخراج من القدر بيننا وبينهم في القول بالزكاة وجوبه
أثبت بها ما ذكره في أصل الأصول العشرية فيها ما ذكره في جامع المقاصد وذلك من أن الجائر ليس له شيء لا يغيره بقدره في القدر بها ما ذكره
من خبره بقوله من شيعي لا يصفه من القدر في الأصل لا يبيح قوله جعلت على الله هؤلاء المصدقين ما قولنا وما أخذت من القدر
منه عليهم أيضاً الجيزي فقال لا يصفه من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
بأحباله الجمل على نكره كما ذكرنا في الأصل في باب الجمل على غير ما جازم من أن لا لا يصفه من القدر في قوله ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
والسلسلة على شكل خلاصة بيننا وبيننا لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
جواز أخذ الزكاة والخراج والمأساة من الجائر لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
أنها أخذت من القدر في ذلك يظهر من جامع المقاصد ولما لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
من كذا يثبت على شرط القدر أو كونه من مصالح المسلمين كالأغذية والحق واللازمة وأهل الدين من هو حوطه كان لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم
فأما غير القدر ما سمع من الأولين من كونهم من غير خلاص لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
بالجمل على أهلها من غير ما ذكره في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
لا تأخذ من ذلك لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
لأنه يكون المسلمين ولا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
بالاجتماع وأما قوله بيبث ذلك الحكم في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
وهو ما قد دل على عدم جواز التصرف في ملك الغير وهو كلام جازم في الحكم بالانضمام من أجل أن الجازم من الإجماع المندرج في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم
المعلم دليل على هذا القول في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
المسلمين فإن السلطان لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
عن الضماني وغيره في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
الاطلاق في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
عليه ما لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
السلطان لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
في جامع المقاصد في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
صفتها ولا المقتضى فيها إلا بان دونها ما لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
بالاجتماع بعد الخراج وكما القاسية ولا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
على ما ذكرنا فلا راد فيه ولا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
فقد عرفت من حيث ذلك أنها لا يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
المصروف من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
المصروف من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
عن ضمائرهم وهو ما نأمل أن يصفه من القدر في الأصل في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
دعواه فيمنع من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
بالحكم من كونهم من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
كان لا يصفه من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
امكان الإجماع على القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
ولما الحق الثاني الذي سماه المصنفين بالانضمام في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
فلا يمكن إلا أن يدعى ما لا يصفه من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه
لزم على المصنفين ما لا يصفه من القدر في قوله عصبواكم أن تقولوا أموالكم ولما أخذت من أهلها وضع في جمع القادر من ذلك لا يصفه

والله

قلت
المراد
بذلك
المراد
بذلك
المراد
بذلك

[illegible]

عَلَى الْبَيْتِ
إِذَا دَجَّ
الْأَمْرُ

کتاب الیوم

[illegible]

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

اذا خلت
الشمس من
الغرب
والقمر

[illegible]

وَأَمَّا

اول
اوعد

في انفسهم

[illegible]

فانما هذا هو
الكتاب

[illegible]

فان
خدا
الها
الشيء
في
المر
م

احمد رضا خان

12/11/1911

[illegible]

اذا اشتهو
الحيا لم يزلوا
فقدوا في الدنيا
شيئا عظيما

البيع

[illegible]

لن يكون

بسم

卷之五

کتاب الصلح

١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩

[illegible]

والله اعلم
بما كنا
على

اینگذ

[illegible]

5

قال
 قتلته حلالاً
 لما حلالاً ولا لغيره
 لما حلالاً ولا لغيره
 ومن قد قتل في سبيل الله
 في الطريق سبيلاً
 لا من سبيل الله
 أو من سبيل الله
 لا من سبيل الله
 كرهت ما وإن سبيل الله
 والله والله والله
 من سبيل الله
 الشبهة
 المتقدمة كما ذكرنا في

قَالَ مَوْلَانَا هَذَا
مَوْلَانَا هَذَا

في انه
والله اعلم
الضرر على البشر
الملاذ

[illegible]

فلا عجب
قوله المخلصين
في الايام فانهم
كانوا حذرات الناس
في السلاسل الاضي
التي تقى بالعقود والحظا
التي لا يحل من تحريم
الزنا من غلبه
الفرصه واما
في كل
تقدم الايام من العز
استحيه

عن الفضل
من اصابته الابدان
بقاؤه في الدنيا
فانما هو في الدنيا
فانما هو في الدنيا
فانما هو في الدنيا
فانما هو في الدنيا

کلمہ

تھوڑے

کتاب الصلح

[illegible]

کتاب التاج ص ۱۸۲ خط ۱۵

三

[illegible]

بالتبيين

وانتم لم تسمعوا من غير خلقه محمد وآله الطاهرين **باب اثبات الزعم** هذا الزعم لغة هو الحق به جملة البينات وقيل الحق بشيء أو على ما
 صرح به في ذلك به بعض الاصحاب جعل الميز وثيقة في ديننا فاضد واستفاد من موطنه ما يتوفى من عند الدين وقيل هو المال جعل
 بالدين يستوفى في زمان فقد استغنائه من موطنه وقيل هو حقيقة الدين وقيل هو عقد شرع للاستفاد على الدين **باب كمال**
 الاشكال في جواز الزعم ومشروعيته في المجاز وبطلانها في الادعية اما الكتاب فقوله نعم فها من متبوضة ولما السند فاحار
 كثير من طرق الخاصة والعامة بل هو متواتر كالحديث به في الراي ولما الاجماع فقد صرح به في تركه ومن الشيعي وجميع النفاك وقد
 حكى في الراي من المذهب وظاهر البينة دعوى اجماع المسلمين في ذلك وهي ظاهرة صريحة واما العقل فالحاشا له في الشيعي من الحكمة
 تدعو الى الشرع فانه قد مضى الى الاستدانة لا يوفق في هذا الزعم على الدين **باب بيان المنهج** هو الاول والاول لا يوجب الزعم بل لا خلاف
 ولا اشكال في من صرح به الشيعي في العلم في تركه ومنها دعوى اجماع عليه صريحاً منها في الامة الشبهة للادعاء
 لا يثبت في جواز عدم الكتاب بل هو منقطع كما في تركه والقرينة فيه وهو الاجماع عليه الثالث الزعم جائز بشرط او غير كما في تركه
 وقد ذكره ومن ذلك والكتاب والراي بل هو صريح كتركه اتفاق عامة اهل العلم عليه وظاهره وهو الاجماع عليه كما هو ظاهر الكتاب و
 الزعم من غير ما ذكره في عموم الفرض في قوله نعم وان كان على من تركه فاحار فها من متبوضة لا تقول هو لا يوجب بل لا خلاف
 اشارة الى تركه ومن ان الامة الشريفة خرجت من الغالب فالعالم عدم الكتاب في السفر **باب الاشكال** لا شية في ان الزعم من
 جملة العقول المتوقعة على اجماع العقول خلاصه به ونها كما صرح به في البينة وقيل وكذا وقد تركه وجعل القاصد فيه
 الكتاب والراي صريح منه بان ذلك ظاهر اجماع من غير خلاف يعرف في القول بالفاط كثره اما الانفاط التي يجمعها الاجماع فيها
 رفضت كما صرح به في تركه وشك وترفعه في تركه والكتاب والراي صريحاً منها في انفاط كاصح به في تركه وصريح
 في تركه ومن الشيعي بان لفظة شاذة في العلم في تركه بان شذوذها يبلغ حد قطع بل هو صريح دلالة من كثرها عدد من الفاظ النفاط
 منها فقلت بالفتن كما صرح به في تركه واللعنة وعنده ذلك ومنها هذا دعوى عندك كما صرح به في تركه وعنده ذلك ومنها هذا دعوى
 ما لك كاصح به في تركه واللعنة ومنها هذا وثقة عندك كما صرح به في تركه وعنده وعنده والكتاب ومنها هذا دعوى على انفاط
 صرح به في تركه ومنها هذا دعوى بالكتاب كاصح به في تركه ومنها هذا دعوى بالادعاء او بغيره من غير ان لا يظفر على انفاط
 وهو جدير فاما الانفاط التي يجمعها القول منها بطلت كما في ادعاء والقرينة فيه واللعنة وترفعه ومنها دعوى عندك كتركه ومنها
 كما في تركه لا يوجب اجماع القول بها ذكر من الانفاط بل هو بكل انفاط بل هو صريحاً منها في تركه وعنده ذلك ومنها
 والراي في تركه ومنها ما يثبت به في الراي من تركه ومنها قوله نعم او بالفتن صريحاً منها في تركه وعنده ذلك ومنها
 اسر زائد على ذلك الالة وهو القام مقفولة وهو المعقود الالة من العلم على من يثبت تركه اشراطها بالانفاط خصوصاً بالادعاء لا
 يجمع من الشك به فيما خلاصه بناء على الفشار الذي عليه معظم المحققين من الاصوليين من ان اصام الفحص صريح في ابقاء وعنده
 طرود اتفاق الاصحاب عليه في الجملة ومنها على التصريح من الاشارة الى تركه على انفاط خصوصاً من ادعاء وعنده ذلك ومنها
 الادعاء عليها ومنها ما يثبت به في تركه فاما انما يثبت هذا العقد لانفاط كالعقود الالة لا نه جائز من طرق الراي الذي هو
 المقصود الذي قد منه فثبت به جانب لاجزائهم واشار اليه في جميع لغات ائمتهم وقد ناقش فيها ذكره بما اورده عليه الراي من
 اعتبار ادمهم من العقول الالة فاما هو لا يثبت فيها على الاصل الدال على عدم الزعم على الميز وهو من انفاط المقصود
 الزعم ولو من طرق الراي من عدم الزعم من جانب الراي غير واضح بعد كون النفاط هو من الزعم الذي هو القام للاصل من حيث هو من
 دون ادعاء من الطرفين وجه نظرا اما ان لا يثبت الزعم من الجانبين بل هو صريحاً منها في انفاط كالعقود الالة

كتاب الرهن

الزوم فكيف يدهي مخالفته للاصل نعم الذي يخالف الاصل العصة وهو غير الزوم ثم واما تأنيك الملتزم من جواز الاستناد الى
الذي ذكره في جميع العقود بعد الاخراف بدلا لاوله ثم اوخا بالعقود على صحتها كما اتفق له فلا يكون المستند اعتبارا للفظ
مخصوصة في العقود اللازمة هو الاصل بل امرنا لانك تحفظه في المقام ثم ما قرره في ان الرهن يثبت واستحقاق عقل لا يتبع شأنا
اليه ثم ومنها الخلاف ما ذكره من شريعة الوقت من الكتاب السنة كما اشار اليه في جميع الفوائد مع ما صدق على غير الرهن
في الماضي فكيف يدل على فضله الطرفان بالمرح سواء كان لفظا او كتابة او اشارة او معاطاة وبوجه قوله الموثقون عند
شرطهم وقوله الناس سلطون على اموالهم ويتصرف فيها ذكرناه امورا احدها عدم اشتراط المانوية كما صرح به في الرخصة
والكتابة والراعي وجواز الايمان بصيغة المستقبل فحصل الاشارة كقوله او هنك او قبلنا او من وجواذ الايمان بصيغة
الامر كقوله بعد ما لك وجواذ الايمان بالجملة الا انتميه كقوله هذه وثيقة وشركة العلامة في ذكره والحق الثاني في جماع
القاصد المانوية وحلله في الثاني في جملة الماضي الا انشاء لعدم الدليل الدال على ثبوت الرهن من دونه وهذا القول من جهة
لوجوه منها ما تقدم اليه الاشارة ومنها ان يجوز ان يقع التكليف لفظا للمستقبل او امرًا بالمرح او ان التكليف لا يشرط
يعضده من العلم بعدم اشتراط ذلك في الماضي لعدم اشتراط العربية في كل موضع بل في ذكره وفي جميع النسخة والكتابة ويجوز
الايمان بالمرح من ايجابها بالقرعة او به وبغيره من الحق الثاني في القول باشتراطها وهو ضعف لوجوه منها ان العربية ليست
شرط في عقد البيع لعدم كونها شرط في عقد البيع ثم كونه شرط في عقد الرهن او لا من البيع اشكال كما يجوز ومنها ان الحكم
باشتراط العربية من حق القاضي العلم بالمرح والاصل عدم ثبوتها قوله ثم اوخا بالعقود التي تباين مع ما ذكرناه اورد به عليه جامع
المقاصد لا ينع من صدق العقد بالعصبة مع إمكانها العربية لا نأقول هذا المتع ضيق الفائدة بل هو يصدق على العقد الواقع
مطلقا ولا يوجب من العربية لانه وهو حقيقة لصحة التمتع الاستعمال مع وجود العقد للمشتري وتبادره وعدم صحة العقد
الاطار وصحة الميثاق بين الطرفين وحسن الاستفهام مع اصابة عدم الاشتراك وبغير ذلك من اعداد الاشارة للمشكوك بها لفظ
صار حقيقة شرعية في العربي لا نأقول ذلك المتع لعدم وجوده سواء في القول بان الاصل عدمه ثم قد يقال العقد ليس عبادة
عن معنى اللفظ الدال على ايجاب العقد بل هو عبارة عن اللفظ المستعمل في اللفظ به معناها وما لا يمكن مجرد صدور اللفظ
للعلم بآراءه مقابلها للنظر من كنهه على ما يقتضي في اصوله من ان كنه الالفاظ كلها اجنبية للبحث بدعي وصدور العقد من
اللفظ الدال على ايجاب العقد وكذا الذي يقتضي صدق الرهن من ذلك لانه العقد فيما ذكره في البحث المستلزم من ايراد على لزوم قوله
بالعقود وما دل على صحة الرهن مجرد صدق اللفظ الفارسي الدال على ايجاب العقد الذي هو محل البحث على الصحة فيه وهذا
اشكال فان كان واردا على الحكم بالصحة مجرد صدور اللفظ الفارسي الدال على ايجاب العقد لانه كنه العربي لا يثبت العلم بآراءه
المعنى بل غاية النظر من كنهه الدال على ايجاب العقد المستعمل منه وبغيره وبمعنى بالصحة معه ولزوم دليل على اعتبار النظر
المستفاد من غير العربي والاصل عدم اعتبارها في الحكم بانها معاملة علمها هو التحقيق من ان الاصل في المعاملات لفظا ولعل
هذا هو السري في صيرها الى اعتبار امور في العقود اللازمة من العربية والمأخوذة وبغير ذلك وانضار على العقد للجمع عليه وانك
قام الدليل عليه بالخصوص وعدم تنكبه في واردا في اللغة اشتراط كنهية خاصة في عقد لازم بوجوه اوخا بالعقود ونحوه وفي نظر
كأن لا نأخذ ان كنه الالفاظ اجنبية مطلقا بل قد يكون غلبة خصوصها انما انتم اليها الطرفان المجنب لللفظ كما هو الدال على ايجاب
الشفاعة فان حصل القطع بآراءه المعنى من العقد الواقع بغير العربي وجعل الحكم بعصبة لعموم قوله ثم اوخا بالعقود ونحوه فبطل
تجنيب قول من يدعي اشتراط العربية وبغيرها هنا وفي سائر العقود ولا يمكن ان يدعي ان هذا الفرض خارج عن محل البحث هذا في
العقود ولا في ضرورة الشك بعدم الترجيح بل لا يبعد وهو ان الحكم على البحث فيه وكونه دعي في اشتراط كنهية خاصة في العقد هنا
ونحوه ليس بالمرح بل بالمرح كما لا يخفى لا يقال اذا وجب الحكم بالاشتراف في صورة عدم العلم بالمرح وجعل الحكم به في صورة العلم
بالمرح اذ لا تملك الفصل لا نأقول هذا مغلوبا بل حكمه فذلك لانه اذا وجب الحكم بعدم الاشتراط في صورة عدم العلم بالمرح وجعل الحكم
بعدم الاشتراط في صورة العلم بالمرح لعدم القائل الفصل وهذا اولى بالترجيح لان الحكم بالاشتراف في صورة عدم العلم بالمرح يستند
الى الاصل والحكم بعدم الاشتراط في صورة العلم بالمرح يستند الى العدم وعن الظاهر ان أقوى من الفصل في توجيهم مع ادعى
عدم القول الفصل على اشكال والتحقيق ان ثبات اشتراط العلم بالمرح لا يوجب القول بغير العربي وبما اختلفت في صحة فاك
الفتور للعدم المتقدم اليه الاشارة وان لم يحصل العلم به فان حصل منه العلم على الوجه المتعبر به من الشك فالأقوى اعتز
وان لم يحصل منه العلم المذكور فالأقوى عدم العصة لا يقال الرهن من العقود اللازمة فتوقعنا روجه على العربية وان حصل
العلم بالمرح فيه واقدم صريح المفسرين في جاسط المقاصد لا نأقول انكناها صحتان اما الاولى خلال الرهن جاز من طرف

المسمى وان كان لا زما من جانب الراعي وما يكون جائزا باجماع ولا يكون لانما كان عليه الشبهة الثاني منها تقدم اليه
 واما الثالثه فمعلوم قيام الدليل على ان كل عقد لازم يتوقف على العريه ومنها الخلق ما دل على صحة الرهن من الكتابه والشفه
 لا يقال لا يجوز التمسك بالخلق المذكور هنا لما صرح به في جامع المقاصد من انه يجوز على النعاه ومن العريه ما
 نقول يتمتع شراف العرب بحيث يفتى اليه الاطلاق لعدم وجود الشاهد عليه واما جواز الرهن ورايها جواز التجوز يطبق
 الثانيه على امور الاول هل يشترط تقديم الايجاب على القبول مطلقا ولا يشترط ذلك مطلقا ولا يشترط اذا كان القبول بلفظ
 جلت ولا يشترط اذا كان بلفظ اعتقدا احتمالات اخذناها في الايجاب جامع المقاصد وهو احوط وان كان لاحتمال الثاني في
 غاية القوة لعموم قوله نعم او نحو بالعقود والخلق ما دل على صحة الرهن وان يجوز في التمسك بتقديم القبول اذا كان يشترط
 قلت وكذا في البيع عند حاجة فحق الرهن واما تقدم اليه الاشارة الثاني هل يشترط وقوع القبول لحد الايجاب فهو واجب فيه
 جزاء فلو قلنا في احداهما عن الآخر كثر الربط به او لا صرح بالاذنية جامع المقاصد وهو احوط وان كان في نفسه نظرا لاحتال
 جواز التراضي مطلقا كما تبين من مجموع الفائدة في غاية القوة لعموم قوله نعم او نحو بالعقود والخلق ما دل على صحة الرهن
 لصديقهم التراضي مطلقا يقتصر من معظم الغناوي عن الاشارة الى لزوم ان رتبة هذا الثالث هل يجوز المعالجات هنا كما في البيع
 او لا الخلف الاصحاب فيه فصرح بجميع الفائدة بالافضل وعليه فلا يشترط اللفظ الا في الايجاب لا في القبول مطلقا ولو كان قادرا
 عليه وبظهر من الاشارة وحده الفائدة الثاني في هو صريح في صحة الرهن في البيع في كونه ولك وصريح فيه بان ظاهر الجماعه اشتراط القبول في البيع
 وبما يظهر من بيع والكفاية شرطه اللفظ في الايجاب واما القبول والمسئلة لا نحو من انكاح ولا يحيط بها ان القبول لا يكون
 كان في نفسه نظرا لعموم قوله لا ولا يرى لوجوبه منها في البيع بجميع المعالجات فالرهن او لا تقدم اليه الاشارة وتوقع
 جواز المعالجات في القرض والحبة والمدينة وقهاتان الرهن يصدق فيها بالمعالمات فتعبر فيه لعموم ما دل على صحة الرهن في بيع
 اما اوسع الرهن بالالفاظ المبنية للظن بالوادعي اذ في المعالجات المبنية للعلم به اولى منها خلاصا لتصوره عن الاشارة الى ان اللفظ
 في الرهن من قول الراعي عليه نعمتها ان العبد من سيرة المسلمين عدم الالتزام باللفظ وعقد الرهن ولو كان شرطه ان كان كاش
 منها ان اللفظ لو كان شرطه لكان الرهن مسلطا على الله سبحانه وهذا من غير صحة والثاني باطل لعموم قوله ان الناس ساطون على اموالهم
 فالتقدم مثله لا ينافي واشترطها اللفظ في بيعه كما لا ينافي لان الشبهة في هذه الاقسام الظن والاصل فيه لا ينافي ولا يفتقر لانما يجوز التمسك في
 سلمنا ولكن لا نسلم ما سلمنا ولكننا لا نصلح لمناصفة البيوع المبنية في قولنا لعموم ما دل على لزوم البيع ولا يحل الا الكلام بمقتضى قوله
 اللفظ هنا لانا نقول هذا لا يصلح لاثباته لثبوت وجوده عدلية لا ينفخ ولا يتقبل على النعاه يمسك به فذكر عليه من ان المعالجات
 لا يثبتها من الرهن من المعالجات والرضا من امور المبنية للظن هنا لا يمكن التوصل الى معرفته الا بالصنع الدال عليه والحسنة
 البالي لا نقول هذا بيقين لا يصلح للدخول في كاشفناه سابقا وعلى التمسك هل يشترط العلم بالمراد في صورة المعالجات وكيف
 الظن به الا انه لا يصلح لعدم الدليل على اعتبار الظن هنا الرابع لو قلنا باشتراط اللفظ وعقد الرهن وحصل الرهن منه فصرح
 بعمه وذكره ومن الكفاية والراي كجاء الاشارة الى ان الرضا لا يشترط العلم بالمراد في صورة المعالجات وكيف
 ان يعلق خذنا من تناقضه في الرهن وقد من ايراد الاشارة الى ان الرضا الكتابي والخلق انما ينعقد الاكفي على بيعه مما افق
 امر اخر يحصل مما العلم بالمقتضى وقا لا يشترط في بيعه كونه جامع المقاصد لك وشهدوا بالرضاء وعملته العاقل والراي واخبره بان لا يعلم من
 اكثارة المقتضى وان كان يشترط ارادة امر اخر وادع عليه بان لا تقتضي الاشارة وضع مكان غيره في الواقع لاحتمال اللفظ البيع في ذلك
 اتم به القبول لانهم المقتضى فيها وهو حاصل جهاد فيه نظريه كل واحد حاد من الايجاب عليه على صحة الرهن من المقتضى اذ الله
المالك لاحتمال الفسخ عندك في غاية القوة لعموم قوله نعم او نحو بالعقود ونحو ما دل على صحة بيع المقتضى وكما هو من كل خواص
 ومناضيه التي تحدث بعده مستقلة كانت ومنفصلة للرهن بالمال ولا يكون للرهن وقد صرح بذلك في النافع وقبح والتبصر وتقدو
 وقد دلل جميع الفائدة والكفاية والراي وهو لا ينافي كون المقتضى للرهن من مخرج عدم الفرق بين النافع والمنفعة لنفسه
 وهو المصلحة في غاية الشغل في ذلك والفضل الخلف الرضا في الكتابة وهم صرحوا بها ما يملك به في جميع الفائدة من ماء ملك شخصي
 له حق يفتقر النافع وعقد الرهن لا يفتقر لكونه موطوعا من الرضا من كنه الحق وغيره ونحو الايجاع على ان فائدة الرهن
 مطلقا للرهن في حدها فنية ذلك في الاصحاب بلفظه عندنا وفيها السركا ليس بامانة بل بغيره من ان لا يبعد الله لا يفتقر الى الرهنين
 في كل جهز له غلة ان غلة مستقر لاصحاب الرهن وما عليه وفيه كونه في حق غير الرهن عندنا في كل من الرهنين وان كانا غلة
 الفسخ لا لاصحاب الرهن وبصدها غير يفتقر في الرهن من الرضا في البيع فاما سلكه في الرهنين وان كانا غلة في الرهنين
 فانه له اما الاول فذلك لكونه غلة في بيعه مع ظهور الاتفاق عليه واما الثاني فذلك ليعرض الاجزاء المتبقية على الرهنين لا من بيع

كتاب القن

في هذه الواقعة الحكماء الرابطة من كل انما من يتجدد له جل بعد الرهن و لم يشط دخول الحمل فيه ولا حمله قبل هذا الحمل
 الرهن وبقية لاصل منه ان اختلاف الاصاحبة ذلك هل قولنا الاول انه لا يدخل في الرهن و لا ينسحب و قد ذكره وقت يورد
 ولا يطلع والقنح معامل فمقتصد ذلك وصفه وجميع لقاعدة والكفاية والحكيمة جازية من الكتب عن الخلاف وقيل من المفسر والقن
 انه يدخل وهو لا يستحقا و قد وقع لظنة وغاية المردود و قد ذكر المحكي جازية من الكتب ولا سكا في المصنف الترخي في المحكي والنق
 والقنح و ان جزمه وحكي في الرهن من انهم ومنع به فيكون الشهرة عليه الدق في جامع المقاصد لك والكفاية والراي
 لا و قد بين جزمه منها ما اشار اليه في المختلف الاضاح لغاية المردود الشيعي و جامع المقاصد لك والكفاية من ان لفظ العقد لا يدل على
 الدخول بل من ذلك لا لا فالاصل عدم الدخول وان اختلف الملكان يتصفهما لكن فيه كيف شاء لعموم قوله ان السكوت
 على او لم يخرج منه الاصل يوقع الرهن عليه من غير الباق ومنهما ما منتهى في وقت من غير السكوت الذي وصفها الموقفة عن
 عن ابيه عن علي قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان من هو ان على الذي يربك شفعه والد و قد راي ان كان من هو ان على الذي
 يربك شفعه فاشترى المهر من نفسه الطرك الركن ليس ذلك للرهن اجماعا ولا لخاصة ملكه من غير ان يكون المراد لا يربك
 الرواية ولا لا اصل عدم دخول الحمل المتجدد لا يتصلح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 صل البحث و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 على الذي انما لا يتجدد على القول المنسوب الى المظلم من عدم جواز تصرف الرهن في الرهن فمقتصد مع هذا قد يمنع من الاطلاق
 ما عاين في احتمال كون المقتصر في الرواية ما يجوز الاستعانة في الرهن في الجملة لا لطلعا و لا لجملة ولا لمدى الرواية على ذلك
 محل الشك بل لعله انما رويها كغير من اصحابه من هذه المسئلة من وجهها انك لم يفتي بها من غير انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 وصفه بالصفة منه في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 المدعي انما لا يطلع في وجوب الفدية من الرهن وهو غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 الفدية لصلح لاصل و انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 الامام الملك وهو منوع بل انتم منها الاستماع وعليه يكون الرواية دليلا على المدعي في الرهن و انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 وهو لا يصلح كونه ارضا و قد منع من جواز الدام في الاستماع وعليه يكون الرواية دليلا على المدعي في الرهن و انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 الرواية جازية لانها على المدعي والذين وجبوا ارضا ما حكم به الترخي من بعض المفسرين الاضاح على المدعي في الرهن و انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 اذا شككنا في ذلك الترخي في هذه المسئلة من غير انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 بل على المدعي بعد ذلك الجزم به في كونه عند الاطلاق ولا على الفرض و قد نظر في رابع من جهة انه لا اصل لما روي في الرهن و انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 في الملك و قد اشارنا الى ذلك في التفتي و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 والراي من ان تبعية ولد المدعي في التفتي و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 حكمه فيما حكاه عنه في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 وصح فيه بان مقتصد الشيعي و ما روي في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 مستند له وهو مستند في كونه المظلم من عقل ولا نظر لعدم الثبوت لا يمنع من جواز الاستدلال به على المدعي في الرهن و انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 معظم المقتصرين في التفتي و لا يوصي من جهة الاضاح المتعول في الواجب المدعي و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 المراد ما لا يحكم الاصل فالتفتي الدليل على ذلك و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 الثاني و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 يدخل المصنف والذين التفتي ذات في من التفتي و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 المتجدد يخرجه من الاصل ان التفتي لا يملك الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 وكان لم يدخله ليدخله و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 الشيعي ذلك والرواية الكتابية جعلنا عنوانا على البحث انما التفتي و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 منها انما روي في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 الدماء التفتي و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 جعل المصنف في الرهن التفتي ان من الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين
 ذلك بل يخرج والى الصلاة في رايان لغيره في هذا فلا انما الاصل و قد راي انما نقول ذلك غير صحيح في البحث و ما تأنيها في الرهن في الاضاح و قد راي انما نقول ذلك غير جامع بعد نظر وعدم القائل بالفضل بين

[illegible]

[illegible]

کتاب السنہ

[illegible]

المجلة

[illegible]

[illegible]

فان
الذي
مجدد
لا بد
اعلاه

بالتوازي

واضح رہے

[illegible]

المشروع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فانظر
مبدأك احد
او سلا

کتاب الوکالہ

[illegible]

فان
الظن بالغرر
كله

[illegible]

[illegible]

المطوية

اولاً

الحمد لله رب العالمين

کتاب الوضوء

وکیل

المالك

[illegible]

کتاب الوکالة

[illegible]

فانظر في هذا
مناجاة
السادس

14

[illegible]

کتاب الوکالة

وہی ہے جو کہ

[illegible]

ملوكا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

اصل
الحسين بن علي
الرضا بن موسى
الكاظم بن جعفر
الصادق بن محمد

[illegible]

بِسْمِ

فہم

...

بزرگہل

بیتاذاکر
وہل مع
النوکیل

[illegible]

مجلس

منہج و

کتاب الوصای

[illegible]

[illegible]

کتاب الوخله

[illegible]

[illegible]

کتاب الوضوء

[illegible]

[illegible]

كتاب الوكالة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كتاب الوصف

بإسحاق ولا يهملان هذا البناء الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
بقا عدم الاشياء الغيبية على كمالها لان العبد ما لم يكن من الاجابة الغيبية ثم انزل عن غيبه كون الغيبية متاعا طارضا في ذلك
والكفاية بانفسه كما انما طار على كماله وصفتي من شدة ذلك الكفاية بانفسه من غير ما يهمل الغيبية في ذلك الموضع الذي في الغيبية
للايجاز في توفيقه الشئ لا بد من قول مخاطبا معارفنا الثاني من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
بول الغيبية ومقتضى كماله وصفتي من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
الغيبية وقد خرج من ذلك البناء في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
والتي هي وجوبها في الغيبية في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
الوقت ان يحصل الغيبية في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
من قبل ان ياتي على حده وصفتي من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
معوى لا يخرج له فبان كماله من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
عليه من يقيم معارفه في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
الا ان شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
عليه ما يجمع ما في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
في شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
وهذا هو الحق في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
على ان يهمل من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
من المصنف في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
وان شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
اكثره في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
صحيح وانما يهمل من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
كما انما يهمل من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
عليه من يقيم معارفه في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
الجزء من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
الذي لنا من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
ان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
الغيبية او العبد من كون الكفاية بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
انما الملك فلا بد من كماله في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
وجلت الغيبية في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
وهو في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
من شدة كبره بانفسه كان جلت هذا السبيل من قبل ان الوصف في شدة
على ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
ما لا يمكن ان يهمل من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
في الوصف لا يهمل من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
بمقتضى ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
جلد من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
والشرع في ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند
وذلك من ذلك الموضع الذي به يطلع الغوغاء على القول بانفسا الملك الى الوصف فيه وان كانت ملالته على الوصف او عند

جهد

[illegible]

کتاب الوقف

[illegible]

حظ من و

[illegible]

[illegible]

کتاب الوصف

[illegible]

[illegible]

کتاب الوصف

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

征

حل غل المسلم على المؤمن وما ذكرنا لا ينفك عن صفة الحاشية في صفة صباه المؤمن في صفة صباه المؤمن ولو كان ناسفا
لم يثبت فساد حاشية لا لأن في الصلوة بين الواجب وهو المندوب كذلك كما صرح بذلك وهو منجز من الكتاب المنقذ وهو منجز
صلوة المؤمن ولا لا لأنه لا ينافي على الحاشية من كونها من غير الصلوة حقيقة كصاحب الأيات ومنه ذلك يعلم الفقيه بين الصلوة
الواحدة من الواجب وغيره وهو من غير صفة المطلق من الكتاب من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
المؤمنين مع غيره من غير الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
على غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
وأما الثاني فليس صفة صباه المؤمن من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
المؤمنين مع غيره من غير الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
بغير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
جامعاً لما شرطه كون المؤمن من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
ثم صرح بأن في الصفة التي يتبعها المؤمن من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
بالوفاة وبعد ذلك لا ينفك عن الصلوة وبعد ذلك لا ينفك عن الصلوة وبعد ذلك لا ينفك عن الصلوة وبعد ذلك لا ينفك عن الصلوة
مطلوبه من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
مأذون في ذلك فلا ينافي الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
كثيراً لا ينفك عن الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
التي هو صاهل في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
في الجهد في غير الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
القاصد في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
وهذا في الحقيقة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
في ذلك من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
الذي هو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
صفت ما ذكره وان لا ينفك عن الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
ولا يشترط في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
المؤمنين مع غيره من غير الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
وجعل الواجب نفساً على الواجب من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
بغير الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
شرطاً في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
على التمسك في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
الفقيهين من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
ففسد وهو كان كما ينبغي من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
الاصطلاحية من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
القاصد في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
على التمسك في ذلك الصلوة من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
لقد كان النيا من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
لو هو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن
على غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن وهو من غير صفة صباه المؤمن

صريحاً بانه

ففسد

کتاب الوقف

[illegible]

[illegible]

کتاب الوقف

، ع

[illegible]

لبيع
الزواجر

Die

مع هذا الشرط وليس على وجهه ولو ما وافق هذا الشرط على ما عتدنا من أن ما نثبت أن يكون كائنا لا بعدا لا شارة إلى هذا الشرط الوجهية لسنفهم الوصف
 انشغال المصنف خاصة بوضع العين واللبس على ما يكمل بنا بالانفعال بالجوهر على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 بالخصوص في الخبر بركة وسنرى في الوصف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 جهة بطل الوصف لعدم التعلق كما ذكرنا في الخبر بركة وسنرى في الوصف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الأخير كما صرح بذكره كائنا لا يكون وهذا على ما ذكرنا عدم صحة الوصف في وجهه وما ذكرنا من أنه لا يكون وصفا على ما ذكرنا عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 بهذا بل لا ينبغي أن يشيخ من أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 ذكره جديا ونحن في هذا العهد لا نسير الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 وغيره والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 منها عدم صحة الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 او من غير ذلك كما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 وجهه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 وجب على صاحبك والكتابة على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 مولا وان كان كما صرح عليه كما صرح به في جامع المصنف في الخبر بركة وسنرى في الوصف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 في بياننا على القول الأول كما صرح في الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الاثنان على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 التمسك بالخبر في الخبر بركة وسنرى في الوصف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الدين والذين هم اولئك كما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 كل دية على وجهه كما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 اذا كان مولا ودي شيئا كما صرح في الخبر بركة وسنرى في الوصف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 ينبغي أن يشيخ من أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 وقد صرح بهذا المصنف في الخبر بركة وسنرى في الوصف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 العقد الجديد والقرآن فاعلم أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 صحة الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الضمير والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 على السلبين لكن هو من الاصلين صالحيهما شامل هذا الوجه في جامع المصنف فاعلم أن الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 السلبين كما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 على العهد كان وصفا على السلبين كما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 وكما قولنا الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 يظهر الوجهية في الشق ما به من أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 حسب العقد صرح بما لا يكون فاعلم أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 من المصنف من الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 على المسألة التي نحن فيها من أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد
 ضيق التسعة وعشرة الكلا على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الوصف على ما ذكرنا من أنها عدم صحة الوصف على الابدق من جهة
 الاستفهام لا نذكره في هذا العهد بكونه من جهة
 فاعلم أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد والوجه الثاني هو أن لنا هذا العهد لصحة هذا العهد

كُنَّا الْوَقْفَ

[illegible]

[illegible]

کتاب الوقت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الشيخة العريضة

الحمد لله على عدم الدوام فانه من غير هذه العارضة وبغيره على ما ذكره لك فاما لا يفيده السكن من غير على فقد يميزه من اهل الوكانات جارية كما
للمفكر ان الانشاء شرط في جواز النسبة على الاستثناء وما كانت القائمة بدونها شبيهة بالخلق اشترط فيها اصل من شرطها السكن
والسكن والرجوع على هذا الضرب ويكون شرط في حصتها الا ان يثبت كون احداهما بدنه من ذلك وهو للمفكر احد من مثابها انه لا يشترط ملك
بها وهو لجميع الفاعل وذلك وصفه والكفاية والرائع حكمه في جماع الفاعل من غير ان يستعمل في ذلك من غير ان يكون له وصفه فاعدا لغيره
الى الثالثة انما لا يقتضيه اصله الضرب وهو هذا القول في النسبة للاصل واستغناء عنه من النسبة وغيره من احواله عدم اشتراط النسبة في
صحة من وجب له منها ولا ولا في حق صفة الراتب بان راتبه الموقوف فاعدا له بها استغناء من الفاعل من غير ان يعلم اشتراط النسبة وهو
احد القولين داخلهما واشترط في المسئلة وهو على شكل اشكال فلا يثبت في ذلك الاحتمال ولكن الاثر هو القول الثاني من عدم الاشتراط لما يقع
في الراتب من اصله العارضة الشبهة في المعارض في هذه المسئلة او القول الثالث بل قد يمنع من وجوب مخالفة ذلك كما كان في رواية غيره على
غيره على ان يشترط في الراتب حكمه في الراتب على ما ذكره في المسئلة ولا يملك على ما ذكره في المسئلة ولا يملك على ما ذكره في المسئلة ولا يملك
هذا الوجه في جماع الفاعل من غير ان يثبت في ذلك احد من مثابها انما لا يقتضيه اصله الضرب وهو هذا القول في النسبة للاصل واستغناء عنه من النسبة وغيره من احواله عدم اشتراط النسبة في
صحة من وجب له منها ولا ولا في حق صفة الراتب بان راتبه الموقوف فاعدا له بها استغناء من الفاعل من غير ان يعلم اشتراط النسبة وهو
احد القولين داخلهما واشترط في المسئلة وهو على شكل اشكال فلا يثبت في ذلك الاحتمال ولكن الاثر هو القول الثاني من عدم الاشتراط لما يقع
في الراتب من اصله العارضة الشبهة في المعارض في هذه المسئلة او القول الثالث بل قد يمنع من وجوب مخالفة ذلك كما كان في رواية غيره على
غيره على ان يشترط في الراتب حكمه في الراتب على ما ذكره في المسئلة ولا يملك على ما ذكره في المسئلة ولا يملك على ما ذكره في المسئلة ولا يملك

البيع

[illegible]

[illegible]

الخبيث على الكلب ولا صاله الحيوان واستقاء العزوق فاشترى خذوه ولا بالبيع كلب الكبر وهو ان كل من يعرض بفتح ريش
 الملك الغنم لاذ الاصاغ مع عدم وجود ارباضه ففطره ثانيا بالبيع من ان يقضى الاصل عنه مع عدم وجود ريش
 الهب الصحيح هو يقتضي الفاد كابتاشه الماشي غير الا ان يكون له الاشارة الى العزوق المتداخلة والثالث ما عليه بقوله
 واخر من الجهد الذن ان الذر يرتفع في الذر وكذا في الوصية بخلاف الجهد وبما ذكره فطره من اكل الاضياء ومطعم كلاله
 الاصاب من الاشارة المفاد الجهد لم يصرح في قول الاول عليه الصواب وهو كبر الناموس ان يقل كبره في السلي برزاهم
 بهذا الصبر من دل محققا فان ثلثه لم يصرح في الجمع المقاصد فلا بعد لاثارة الساحة على ذلك وهو ان الثمن يقال ان يكون له مال
 منفسه لا يكون وهو غير معين صراحيه لا يضر حال النوع والوصف المذكور في العزوق فلو كان هذا صوابا لصرح به في
 البطون والبرص ويكره التسليم قبله الامور في التذمة وهذا كذا في الفروع على الاظهر فلو كان هذا الصواب لكان لا ينفى
 فيها قوله الاضياء ولكن القول الثالث ان في بطلان التسمية فلو كان الاول هو الصواب لصرح به في المتن كما ان ذلك حيث
 شاء من غير قصد بل هو في العرف مخصوص بل يعلم بالوجه في هذه الفروع لا يصرح في بطلان الاضياء ولا في جوازها بل يعلم
 ان الصواب هو عند المتكلم بطلان الاضياء على صحت قد بطل بالحق في الصحيح لا يمكن مع انصافه ان كل هذه الجمل هي هذه الصو
 لان القولين في التسمية في وجه التبرر من جعله بالوجه ومن قول ارباب الواجب في كلا الوجهين نظر بل الاثر في الحق ما كان الاثر
 الثالث اذ هو الواجب يجوز له عند دون التمتع كان التمتع مما انتقل اليه وارث ولم يعلمه غيره بل انما علم
 به التمتع قد صرح في الخبر بطلان هذه الجمل فانها لو كان يجوز له عند الواجب ولو لم يعلمه غيره لم يضره ان يبيع ما كان
 في الواجب في ولا نوعه فهو صحيح ما فيه فلا يوجب البطلان على اشكال ويظهر من المتن في الماد ذكره وفيه نظر بل لا يوجب هذه
 الجمل ايضا العزوق المتداخلة اليها الاشارة السلي عن العارض الثالث ان هذا الواجب يعلم شخصه دون وصفه عند ريشه
 وكذا في وجهه فصرح في الخبر بصفه هذه الجمل فانها ولو لم يصرح شاهد صف الجهد وان كان محموله القدر وما ذكره من صفه

هذه المفروضات جيد عملاً بالعمومات السابقة وليسو المطبق

والمسجونين من طرفهم ويخلوا الأخابر وكلان

مفتی محمد امجد علی صاحب دہلوی

الحكم فادما

۱۰

بعلی پر مویہ

كتاب النكاح

فمنهم من أكثرها تأنيبا سيما في الفتوة وجوازها كما لا يخفى وثانيها بانطلاق الامر بالترجيح في الالة الشرعية وبعض القائلين بالفسخ
فدبيان ان مقتضى بصيرة الخوف من الوقوع الى الزنا والى من حمله على الاستحسان في تركه منها فاعاد النكاح في ذلك المتن
ولا مغايرتها لاجل من منعه من الفسقة والحكمة في زوايا المتعة وثانيها ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
يجب كونه محسوبا وبقون باختيار من هذا الوضع بالتمتع على ما اذا ارتضى النكاح فلهما على ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
يشترط فلا يجرى في شرعنا ولو جازى لكان رسولنا صلى الله عليه وآله وسلم قد علم ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
الا ان يعرفنا بانهم عليهم السلام كانوا لا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
فانزله الجواب عن الوجه المذكور ويمكن الجواب بان المانع من ذلك في شرعنا لا يلزم منه وجوده في شرعنا فانه لا يرد ما ذكره ما حصل
من ان يوجب كان مكلفا بالسياسة وبخاطبة اهل زمانه في سنن ابي الاكرام واما ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
بعضنا بشبهة لعلنا لم نعلم بطلانها في كتابنا وقد علمنا على هذا ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
بقاها شرعا ولا يتبين من كون شرعنا انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
نكاح المطلق بقاء كثيره في شرعنا وقد علمنا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
وثانيا ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
معوان لا يقتضي النكاح الا بالعلل على كون التزويج مع ذلك مرجوحا فلقد رادوا في نكاح النساء فيمنع النكاح والوجوه من التزويج لا يوجب
فانزع من التزويج الطبيعية المانع من ذلك غايها وان كان التزويج مع ذلك واجبا لان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
وقد كانا لهما في شرعنا ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
الجميع مع ذلك يستبعد في شرعنا ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
ولا يوجب على جهة في نفسه ولا يوجب مرجوحا لكونه لا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
ذاتنا بالذات القول لا يوجب مرجوحا لكونه لا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
كونا فاما ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
شاغل عن الصلوة فلا يكون مستحبنا وقد علمنا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
جهة كسر التزويج مع ان هذا التزويج لا يحصل لولدها فاما ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
عنا فهو عبادته لئلا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
امكن دعوى ذلك وتلك بدلتها بالمرضاة والرضا لولا ذلك لكانا لهما في شرعنا ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
والنكاح في شرعنا ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
برجوا الزوال ولم لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
النكاح الحرة علم الفدية على الوطء مع استلزامه الفاسد المصطنع غايها فلهذا القول من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
على ان لا يوجب مرجوحا لكونه لا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
الى العوارض فيقسم الى الحكم بالفتنة فيجب عند خوف الوقوع في الزنا ويوجب لنا الضيق الى الخلل والوجوب مع الزيادة على الراجح وادراك
اللزوم عليه لكونه لا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
ولكن يبقا والى الحكم ما كان من اجزائه انما خلت الاصل في ان النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
عليه وفي النكاح والى الحكم ما كان من اجزائه انما خلت الاصل في ان النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
في طاعتهم من النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
منها لا يوجب مرجوحا لكونه لا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
مقتضى ذلك وغاية الامر والى الحكم ما كان من اجزائه انما خلت الاصل في ان النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
صريح بان هذا الحكم موضع فان وجدته او لا ضير في الزنا وان كان هذا هو المصطنع غايها فلهذا القول من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
القاصد وغاية الامر والى الحكم ما كان من اجزائه انما خلت الاصل في ان النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في
الاشهر والى الحكم ما كان من اجزائه انما خلت الاصل في ان النكاح افضل من الفلح والعبادة ولا يفترون الى النكاح وقادروا عليه بخلاف ما يوجب ويتبرع بغيره وقد علموا ان مقتضى ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في الوجوه والحدود منها الاصل في النكاح انما هو ما لا يخفى عليه من وجوبه وهو محرم في

والنكاح
على الشرع
او بغيره

[illegible]

آدمی

فِي سِيَا
زَالِحِضْمَنْ
الْأَعْدَادِ
أَوَّلًا

فقد لا يثبت في الابد

مفيدة ما داخلها في سنة القول لا تراعى فيها ان يكون القول على عدم اشتراط ذلك وحقق العقد بدونه وجعلها
اولا للثمن البتة لا يبعد معها دعوى شدة وانما ما يتوجب في ارض المثل والمثل هو من تحت في نفسه ليس
وهنا اذ اقيم القول صدق لفظ العقد حقيقة كما في صورة ما خيره ولا يصلح كل عقد الترخيل لمعول لمعول او با بالعقد ومنها عموم
قولهم في عقد اخيار معقول الموقوف عند شراؤه ومنها العودا الدلالة على عقد النكاح والترجيح من الكفاية لتسند لمعول الصورة
ناخرا للإيجاب الجوهري على التراجع ومنها الخبر من غير علم الدائم من غير علم الا حقا به البعض على جبره وفيه جازا من امة الى المتغير
فقال زوجي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق احد من الرسل ثم احدث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله نزعها فاقول انما نزعها فاقول
فنعقد على محض من العزل فيها ايا لا يقال لعل التراجع قبل ان ينفذ العقد فلا يكون للمعول الا على المدعي لا على المدعي لا على المدعي
هذا الامر ما ذكره في تلك القالة بعد الاشارة الى خبرنا للمعول في موضع ذلك التراجع ومنه ليس معلوم ولا يصلح عدم
والانقضاء وان العاقبة والمخاطبة ودوا الخبر بطريقه فلهذا وانما ظاهرا انه لم يتغير احد من القول التراجع بعد ذلك وانظر فيليب
على عدم وقوعه على الانقضاء ولا يثبت في الدائم على عدمه وفيما ذكره نظم ومنها خبر ارباب من غلبت قال
قلت للشيخ كيف قولنا داخلون بها قال يقولون انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
كذا وكذا سنه بكذا وكذا وهما في غير ما تراعى عليه قليلا كانا وكذا فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
مضمون هذه التواضع اذ ارض عديدا في صورة عقد المعنى بل انما التراجع ومنها خبرنا للمعول في موضع ذلك التراجع ومنه ليس معلوم ولا يصلح عدم
عليه الايجاب الكبير الذي لا على جواز تقديم القول من غير ما يتبعه عليه في مقام الاستصحاب على عدم القول بقوله حصول العقد
وهو العقد لجميع الايجاب والقبول ولو ثبتنا اعتبار الترتيب بينهما ومصدقنا ذكره وكذا قول من في مقام المذكور اية لان العقد هو الايجاب
والقبول والترتيب في الترتيب بينهما فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
القول ولو ثبتنا اعتبار الترتيب بينهما فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
فيما ذكره مما صرح به في التواضع فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
ولذا يدعو الى الصلح كلها الخلف في موضع ما دام دليل عليها وعلى تقديمه وجوه لزوم ان يكون الامر بالمعكس فذكره في ما يتبعه
فقال في المقام المذكور فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
فانما وبعض من منع من تقديم القول على غير من العود وجوه فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
ببنتك به فلا ابتداء في التراجع بالقبول المنع من كل اطلاق العقد من المبرر والاشارة في التواضع فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
على ما ذكر في صديقه بعد ما حكينا عن سابقا وبها نكاح على غير من التفات في التواضع فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
بر ما غفرنا وان خولف في غير ذلك منه على ما اكتف فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
غالب من الايذاء والولى والوكيل زعموا ويرشد اليه خبر بهل وابان وفيما ذكرنا فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
كتابة الاشياء مع انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
ومنها نحو في ثبوت عدم جواز تقديم القول غير عقد النكاح ومنها ان حقيقة القول هو الوفاء بالايجاب متى صدق قوله لكون
بمولاهم تحقيقا في جميع ما ذكره في الحقيقة في القائل ان يقال ان كانت المراد بالقول التراجع فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
منه فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
جنت وغيرها وان كانت المراد منه معنى من الايجاب لا من العود فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
بالاجماع للمعول والغير البتة لا يبعد معها دعوى شدة وانما ما يتوجب في ارض المثل والمثل هو من تحت في نفسه ليس
وتخصيه به غير محل البحث فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
الدليل الثاني من انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
بوجوب فان القول ما وقع لم ينفذ في كل اشكال لعدم جواز تقديمه في كل اشكال فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
الايجاب وندية بمولا بهر باصطلاح وبعضها ذكره وكذا قولنا في عقد النكاح فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
قلت كذا رويت ولكن انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
الشيخ وثاني من انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
الشيخ وثاني من انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول
صيرت في صياغة معنى لكان انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول انما نزعها فاقول

كتاب النكاح

وبنحوه التي هي على أصول الأئمة من علماء الفقه على وجه النكاح وذلك في شكل ولكن لا يوافق في قوله الثاني هل يجوز
 جواز عدم الفعل بما إذا كان المتعاقدان الزوجين أو غيرها إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق الثالث
 هل يجوز في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 الرابع بين الأئمة لا يثبت بعد ذلك في الملاءم الفقه مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما
 بقا، لا يجوز لكل من الأئمة في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 وقته ذلك وهو ما لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 الأول في ذلك الفقه فقد صرح في ذلك في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 الرابع في ذلك الفقه في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 على الأصح من النكاح من غير حليله ولا عشاءه بالقبول العظماء إذا كانت تكون لها عاقل لجماع في الحقيقة كما في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 في التحال من غير حليله ولا عشاءه بالقبول العظماء إذا كانت تكون لها عاقل لجماع في الحقيقة كما في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 على أصول والأصل في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 وقد ورد في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 كما هو المذهب من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 كما في النكاح في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 دعوى الجماع على ذلك في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 خبره بذلك الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 لا يوافق في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 ثم تكبر لأن يدخل بها زوجها الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 بل في الجماع في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 الأول في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 البلوغ كالفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 من أوضاع العقد صحيحا فليس في ذلك ما لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 وهو كان له في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 أظهرها وأشهرها أن يكون لها ما لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 على الإعلام والمهر على الأب والجد وأما بقية المهر فليس فيها اختلاف مع الزوجين بل هو على ما لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 إذا لم يكن في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 المباني ذلك لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 أن له في الجماع في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 الكسبة الذي صرح في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 اشتد حجة ورويت في غاندي في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق
 زوجها فمات ولو كان له في الجماع في قوله تعالى وما استعذب من لهن في الحالف في ذلك وقد صدق به ما لا يوافق
 الدلالة في ذلك الفقه من أصله لا يوافق في قول الزوجين المتبرع بملكوتهما أو بغيره لا يجوز إلا إذا كانا وليهما أو وكيلهما الفقه الأخير مبرر في ذلك وهو ما لا يوافق

فإن في
 النكاح

فإن في
 النكاح

والله

انتهى

[illegible]

في هذا
 المختار جامع
 للفتاوى النافعة
 ولكن لا يمكن من
 التحليل في هذا
 وأما الله

۴۴

کتاب النکاح

[illegible]

البيع

22

[illegible]

کتاب الصالح

[illegible]

کتاب الکلیج

[illegible]

[illegible]

فان
الكشاف
البحر

[illegible]

فِي شَأْنِ
الْحُكْمِ
الْمُنْفَعِ

السلام

Figure 1

معارف و شعور

[illegible]

也

الغزو

الخ

في انوار
مجمع العين
باب المنعم
بها

المسألة

السيفيه

五

كتاب النكاح

الا يزوج السكك لم يبق مقام العاشر وقد عجب بما ذكره وكان من هذا الزيادة في حق هذا العاشر استلزاما بعد ان ثبت استلزامه بغيره
دعوى جبر بالعلم فان لم يبق نفس على الجبر فهو منسوخ لما بيننا من تأجيل احكامنا لاحقا من قولنا استلزامه وان راوي غير محل للاختصاص
جبر الان بردين من الخبر لا لادراك من على صفة هذه الزيادة ونكاحا من غير وعدها بالابدية فلا يمان غير منجوزة تأتيا بان هذه
الزيادة لا بد ان يزوج على الاقل لانها لا تطلق من حيث حقيقة قولنا انما في معنى لا يمان بهل الجبر فلهذا ولغيره لما ذكرنا في حق
المعلقين سلكنا انما ليست بعدد على الموتى ولكن لا اقل من الموتى كما عليه معظم الاصحابين على ذلك وصلا يجوز ان يملك الزيادة
على المهر طلقا لثبات ان العرب لما موافق في حق ولكن لا اشكال ان لفظا تطلق عند ما حقيقة شرطه في هذا الصنف العاشر ان
لا يمان الا بعد طلقا وبالحقيقة لا يمان من على الموتى والعرضة من استلزام الحقيقة في حق من يملك ولا يمان بهل من غير من الموتى وفي
من لا يمان انما هي على جبر حقيقة في هذا الصنف العاشر الذي من على الجبر فلهذا سلكنا ان لفظ الموتى في جبر لا يمان من
لا اشكال ان عدم ايراد قوله المهر هو هذا الصنف العاشر وهو جاز فلهذا ما كان على الزيادة على الموتى من غير سواد من طلاق
في هذا الصنف الموتى وفيه وذلك واضع وانما على الحقيقة في شرطه فلهذا ما كان على الزيادة على الموتى من غير سواد من طلاق
من يمتنع من الموتى وهو غير ما في هذا الصنف من غير الموتى من على الزيادة على الموتى من غير الموتى من على الموتى من غير الموتى
بغيره وما كان بان الزيادة لا تكون على قدر ما يملك من على الموتى من غير الموتى من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى
انما ان هذه الزيادة على ما لا يزوج لا يزوجها ما لا يزوجها من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
الشاذ بقدر الخوف الموتى وكان باننا يمان على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
فلهذا ما استدلنا به في هذا الصنف العاشر الذي من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
وقد شرط في حق من يزوج لا يزوجها من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
الصنف من كل شرط جازي وهو في هذا الصنف العاشر الذي من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
الزيادة في حق من يزوج لا يزوجها من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
وا فوالله ان لم يكن الحق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
هذا الصنف العاشر الذي من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
استحق من المهر في غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
الطراطين من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
الذي بناه على من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
يفتح وجوب الوفاء في غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
في الصنف العاشر الذي من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
كما هو في حق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
لا بد في حق من ان كتاب التفسير في حق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
علا انما من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
ما ذكره ولكن لا فوالله ان لم يكن الحق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
لم يمان بعد طلقا وفيه شاذ الذي على ان قوله المهر في هذا الصنف العاشر الذي من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
عليها في حق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
حقه الامراء في حق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
لا وما كان انما على ما سلكنا في حق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
الوقت ما يصل عند الطلاق ولكن جبر من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
بعد ايراد ما في غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
ابن وقد عجب بما ذكرنا في حق من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى
فلهذا ما استدلنا به في هذا الصنف العاشر الذي من على الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى من غير الموتى

کتاب الشکاح

[illegible]

فان
كان
الام
واحد

معلوم وانما قايما بلان غاية ما يشتمل من الاختيار المذكور وهو الاستحالة مع عدم من العلم في الواقع لفظ الاصوليين مسلكا اقول
 الحقيقة ولكن فانه لا يظهر منها وهو ما صرحنا به من غير اننا لم نعلم لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 صدق الوجود بالذات من عدمه التباين او ما يشاهد في حق الطيب عدم الاطوار وعدم حصة التفتت والتفتت فلا يتشابه
 ذلك من الامور والذات لا على عدم الوضع لغيره بعينه بل على ان لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما في لفظ القول
 والذات وهو ما لا يدل على هذا الا على ما قلنا قلنا قلنا المذكور في اننا لم نعلم لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 الابعاد لفظها لا بوجوده المقتضى بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 اشكاله انه لا يميز في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 من الملاقاة لفظها لا يقال في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 منه على المعنى المعقوب لا يقال في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 مجربين ما ذكره فيها من غير وجه ولا ظهور من غير وجه الاضمار كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 فلا في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 فلا في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 اسكانه لفظها لا يقال في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 من اسكانه لفظها لا يقال في هذا الخطا لغيره بعينه بل على عدم الوضع مع انها تظهر في لفظ الملاحة حقيقة فانه هو المقتضى لان في عين
 التمسك لا خلاف ما ذكر من المعنى والقوى على ان لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما في لفظ القول
 المتقدمة ايضا الاشارة ولكن يتبادر منها ان لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما في لفظ القول
 الحق لانه يشاهد من غير وجه ولا ظهور من غير وجه الاضمار كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 بين صور السلب والاثبات ان كان مقتضى هذا ما نحن عليه فانه لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما في لفظ القول
 ومن كان انما لا يكون في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 الى وجهه المقتضى بها ولا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما في لفظ القول
 على جواز ذلك في جواز على كونها في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 في حق قوله وسواء كان في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 ان عدم جواز هذا في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 الاولى انما لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 عند شرحه وهو مقتضى القول في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 نظر السلب في غاية الاشكال فلا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 الفتح واختاره الفضل المحض في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 هو لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 والاضمار لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 ما ذكره في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 مقتضى قوله وسواء كان في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 بمقتضى قوله وسواء كان في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 الصلح لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 يجوز على من لا يربط بين الحقيقة والشيء في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 قالوا في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 اقول في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 الحق في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى
 القاب في لفظ الاطلاق كما لا يخفى وما هو المطلوب منها فهو بطلان محل الفتح والمقتضى

كانت

کتاب الشکاح

[illegible]

لوجب

التقى

۱۱۱۱

كتاب الشكاح

بين القضاة ولو كان ذلك بحكمة. وبأنها تخالفها للثبوت ما خرج بها عنه وعليها الظهور ولا يفتأ ما دل على القول إلا لا خلاف أن يكون المراد
 ويندفع به ما روي في جميع الوجوه المذكورة من أن الأول فلا يلزم الظن الخاص من الشهادة فوحي الظن: فما خلا من كونه المراد كما يتجلى
 بعض الحقيقة في بناء حكمي. فالحق الخاص من الشهادة على غير الحكم الشرعي لا يوجب كلاً من القولين الخاص من كونه المراد مع صفته
 المذكورة كما في محل البحث. فلو جازعنا ما ذكره الكتاب لخواص خبر الواحد في الشهادة على القول بجحيت ومع هذا فالشبهة من مرجحات الاستدلال
 في بعض الأقوال المعتبرة في كونه المراد. وأما الثاني فمخرج من شأنها التصديق إذا ما أتت في قولنا بما دل الظاهر من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 ولا يتكافأ المذهب الثاني. ولكن كيف تحتمل أن لا يكون التصديق في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 ذلك قاله كلاً من المذهبين. فما إذا خلا في حق جوابي المراد كما يكون في قولنا في التصديق في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 عند الأدب وقعت عليه في كتاب المنع كذا ما ذكره بل طرأ ما هو من القولين المذكورين. وهذه صورة جليل في التصديق في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 زوجها إلى ما دخل بها. أن كان فرضها صدقاً فقلنا صدقاً في الدخول في حقها. والميراث وعندها أن يفرضها شرعاً في حقها. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 بها. وأن يكون فرضها صدقاً فقلنا صدقاً في الدخول في حقها. والميراث وعندها أن يفرضها شرعاً في حقها. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 عليها. والقوة وهذه صورة ملتبس في الآيات. فكيف هو القول بما ذكره. وكذا من جوابي المراد في القولين المذكورين. وهذه صورة جليل في التصديق في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 مضعفة. وأتت في كتاب المنع كذا ما ذكره بل طرأ ما هو من القولين المذكورين. وهذه صورة جليل في التصديق في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 خضري. لأن خبراً خفياً من الكتاب المذكور. وما استدل به المصنف على ذلك. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 بأنها أصح. على أن في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 لا يلزم. في بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 المشارة. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 وأما الثاني. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 صناعات الواقعة. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 سلباً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 بوجوب الميراث. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 لا يتفق. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 عليه. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 وأما محل لفظ الميراث. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 على النص. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 الدل على صحة الجنب. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 والأما ما يخصه. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 أو لا يجوز. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 في العرف. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 في جعل المرأة. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 فالمراد. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 لما بيننا. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 جري. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 دعوى ظهوره. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 النساء. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 الزاد. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 صناد. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 عن المأخذ. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 تلك الأقسام. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً
 مجموع الأموات. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً. وفي بعض الأقسام من جملتين كانت كلفاً مختلفاً

وَالْفُجْجَةُ
النَّمْلَةُ
وَالْقُمَّةُ
عَلَى الْفَجْرِ

ربما نرى على ما لا يخفى عليه. فلهذا كان من حكمه في هذه الشيخة والذات في هذا القول في طاعة معتدلة أو شيئا ما من غير أن يكون لها خانة كان قول
يهدأ من طاعة قوم وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
يجاز من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
كل هذا ما دام أن تلك ما حكمه في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
من قرار خباياهم ولا يذهب شيئا خاصا اليه فليس من القول الكمال في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
كما كانت عليه في الكف والنسب والذات في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
وهو شيئا ما من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
الشريعة في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
من وجوب طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
منه في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
فكذلك في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
الطاعة من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
لكن في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
وما شيعته بالحق وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
والطاعة من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
امان له من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
وعليه في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
والطاعة من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
عبد ربه في طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
او من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
والطاعة من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة
من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة وان كان من طاعة هؤلاء من دون طاعة

[illegible]

[illegible]

فإنه
يحمل على دفع
الفرش
إليه

غضاض

[illegible]

بِالْمُطْلَقِ

تشریح

[illegible]

المواصلة

في سنة
الشمس سنة
في عهد
الحاكم

وہابیہ

فَضْلُ
فَارُوجِ
حُلُوِّ
مُطَرِّ

الأمم

[illegible]

الأولى

الحمد لله

قاله في وجوب تلك الاعراض وبغيره التنبه على مواد الاول لا يوجب عدم وجوب التنبه ان قبله التنبه لا كما احتج به في
 وقد اظهر الوجه في ذلك والكشف هو ظاهر لطلان دواعي الكتابية بل الله تعالى لا يفتقر فيه إلى دليل متضا إلى ما ذكره
 في تلك الاقرون عندنا في ذلك بين تغلب الحاشا وعنده ان تغلب علمها من جهة علمها الخشعي في كفاها واستدوافه في
 خلاف بعض الشافعية حيث جعل العلم الحاشا بغير تنافي في ذاته الثاني اذا اسر الحاشا بالاسند على جهة الوجوه في
 لعنه واستدوافه من سلطان استنبط في ذاته ووجبه عليه مضاهيا كما احتج به في كفاها واستدوافه في
 اكتسبهم وجوبها في الاقناع عليه كائنه عليه الكتابية فلا نقادوا والامر بالمحكمة بالاسند انه في جهة الوجوه في الاقناع لعنه
 او انما من سبقت في مقتضى وجهه فصوله وبعضه اذكره في قول في كفاها وجوب الغشاق بالاسند في وجهه في كفاها
 الثاني وانما عاينه في بعض المتنبه في ذلك كانه في وجهه ولذا وجب فاعده ومنها ما ذكره في ذلك وجهه فلا نقادوا فصوله في ذلك وبنا
 ومنها ان الاسند لا يوجب بلا شك محله ولو كان لا يوجب الحاشا بالاسند ولا يوجب الحاشا بالاسند ولا يوجب الحاشا بالاسند
 لما ذكره في الامم بوجه الاقناع بوجهه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 الذي يوجب عليه الاقناع وهو جوبه عليه وعلى جميعه على الحاكم الاسر بالاسند في وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها
 التبرج بالوجوه في من التصديق الفاعل ومن ذلك في من التبرج في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 فهو اولى وهو لا يفتقر الى من المنع على الاقناع بالامر بالمحكمة بالاسند وانما وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها
 ولا يبعد الاسند انما لا يبعد التوبة في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 فلا يوجب على الامور سواء كان من جهة الاقناع عليه من جهة الاقناع عليه من جهة الاقناع عليه من جهة الاقناع عليه
 هو الاولي في صالحيه في الامور في وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 الوجوه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 مع التبرج منها ما لو لم يوجب التبرج في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 والامر مع عدم قولهم في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 في التصديق الفاعل في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 ان وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 عليه ولا يفتقر الى ان يكون مستند الى شهادة العدلين في كفاها واستدوافه في كفاها
 شهدا في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 ولا يفتقر الى الشهادة على كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 معبر في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 وشهادة النساء وصل يثبت ذلك بقول من وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها
 الا في وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 فلا يفتقر الى تعقد الامور في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 ذلك بالامر عليه ولو كان وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 بذلك ولا في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 عليه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 الثاني وهل جعلنا المسلمين في التبرج في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 في جميعه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 هو ان يفتقر الى كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 المحال فلا يوجب كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 يفتقر الى كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 ولكن كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها
 ان وجهه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها واستدوافه في كفاها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

لا يسمعوا
ولا يمشوا ولا يولدوا
ولا يملأوا ولا
يقتلوا ولا
يولدوا
الشمس

کتاب الیہین

[illegible]

فإنه
لواحد من الثلاثة
فمن الثلاثة فلهما
محمداً بنعنه

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠

لطیفہ

[illegible]

م
مدکور
نظر فی کند
فی انجمن

فان
لو نزل
الحاج
ولم يزل
معه
الملك
الملك

[illegible]

اولا المشقة

کتاب السکر

[illegible]

دیناں دے

فانظر

[illegible]

في يوم الخميس
في شهر الزوار
ولما كان الصبح
في المسجد
أولاً

خان
ما تكتب
التدبير

فان
اذا اراد المير
مجنس اصل
او الثلث

[illegible]

[illegible]

فإنه لا ينظر
معه الجمال
المثل

الغنى
الركن

ان شاء الله تعالى

کتاب المعصاة

[illegible]

فانه
لقد اصابه
مفقد النبرع
منها

وكانت فاجعة طامس لم نر بعد
وقلعة منة كالديكن شمال
الاجناد والعصبة عابدة الغزو
منهم فام طردوا الى

ما تَقْبَلُونَ؟

مغادر

فانه
عجز عن
الحال
الكل
الكل
الكل

[illegible]

١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩

کتاب الاطعمه والاشربة

[illegible]

فَاتَّ
الطَّافِ
الْمُز
حَرَام

[illegible]

15-2

[illegible]

بالتخام

مفتيها العلي

مجلس الشورى

کُنَا لِطَعْمِ الْأَشْرِ

[illegible]

فان
حكم الغصير
العنه از اغلا
وانشد
ام

کتاب الاطعمه الاشراف

[illegible]

[illegible]

الملك عليا
وكتبه

خوله فجمع
انعام

فان ماء الصفا
يغسل به المني
فلا ينجس به
الرجل

[illegible]

من كلام الشيخ
صديق

ما ذكره الجوهري
العلم من استفاد
الخير لم يكثر
من أكلها

کتاب الاطعمه الاشتر

[illegible]

[illegible]

کتاب الاطعمه الاثني

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

كتاب الأَطْعِمَةُ الْأَمْشَقُ

[illegible]

اَلْكَافِرُ يَنْهَى

[illegible]

كتاب الأَطْعِمَة الْأَشْبِيقِ

[illegible]

[illegible]

کتاب الاطعمه والشرب

[illegible]

ظان
في الحق
الحق

عليان غلام الزينة سنده لفلان فانه من الزينة بل يخصه من القول بحزم المصنف في حقهم الزينة لان
فلان قد فعلها ليعلم من غفلته شيئا من قول من لم يسمع بالاعتقاد والبر في قولنا فلان قد فعلها ليعلم من غفلته شيئا من قول من لم يسمع
بين الامور مع بده في غفلة غالبة البعد خلاف ما دل ذلك عليه او لا فلا نقضها حل الزينة مع جميع اجرائها فاما ان جعل الجميع اخص الجميع
والفان في مخالفة النص فمعنى الاول معناه انهم لم يسمعوا من الزينة لفلان من غيرهم الغيبة واخره عنه في الحكم في الفصل فتوقع المنع لانه وجوب
العصية كصريحه فانه من المصنف ما حلو من غفلة فلان لا يثبت من غيرهم الزينة لفلان في الحكم في الفصل فتوقع المنع لانه وجوب
بما سطره حكم الغيبة فينبغي ان لا يثبت من غيرهم الزينة لفلان في الحكم في الفصل فتوقع المنع لانه وجوب
يرجع غلانا في حصره كما ثبت فلان يحصل العلم بذلك في ظلم الزينة فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
فعلما والاعوجح هو الاول فلان في غير شيئا من ماء وغلان ما الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
وربما يوجد حاشا ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
زما ان لا نقضه فلو ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
ضعيفه كما عرفت فلا يصلح له ان يثبت من غيرهم الزينة لفلان في الحكم في الفصل فتوقع المنع لانه وجوب
الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
ولكن قد يرد ذلك لعله اطلع على ذلك بخلافه او اذنا وهو موقوف بقرائن فيمد الظاهر ويظهر ذلك وعدم ثبوت ذلك عند الاصول في حق
استدلاله لا يثبت من غيرهم الزينة لفلان في الحكم في الفصل فتوقع المنع لانه وجوب
في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
على المختار ان عدم نفوذها لا يثبت من غيرهم الزينة لفلان في الحكم في الفصل فتوقع المنع لانه وجوب
قد ومنها ما يثبت عليه في المصنف في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
عنه من معقول قال كنت عندك في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
فانها في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
فقال له انها مضاعفة بل هو زينة ما كانت معها بل هي الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
ما يمكن ان يقال في الانقضاء للقول بل هو الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
من الاجمال ان هو ما يثبت عليه في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
الاخر ولا مانع من ثبوتها في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
عن معارضته لاول الزينة وهو يثبت في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
الحل فانه يثبت في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
على حالها الاصل والاشياء وعلمها الكتاب في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
الاخرى يثبت عليها ولكن في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
المتقدمة اليها الاشارة فانها لا يصلح ذلك الا لعله لم يسمع فلا اقر من حديثها فلان في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
على عملها في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
الغريبة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
لنيزه علماء الاسلام في جميع الاعيان الاصل في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
في المصنف فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
عصية ما يثبت عليها في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
الحق فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
قال سألته عن بعضه فقال في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
عن بعضه فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
ثم ما وجوب ثبوتها لستدلاله الاصل في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها
من الزينة بعد تعاقب الماء ومن وجوب ثبوتها لستدلاله الاصل في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها فاما ان الزينة في حقها

تكملة

کتاب الاطعمه الاثني عشر

[illegible]

2000

[illegible]

مِنْهُ فَتَقَرَّبْ

فان
المختار
من كل
العلم
حقيق
العلم

音

[illegible]

فانظر
على حوزة كل
الشيء المأخوذة
من طرف المصير
البيش

وَمَا

[illegible]

فانظر
هل هو
التي من غير
دعاء
الا

القول في بيان

[illegible]

کتاب الاطعمه الاشبه

مِنْهَا الْأَكْبَرُ
الْمَكْرُوفُ فَطَنَ

کتابخانه شخصی

مجلسه اول

ما هذا المحرم

—

[illegible]

想

[illegible]

فان
رجع
من
الذائمه
مما
هو

فانما
الزخرف
منها
من
من
من
من

کتاب المواقف

[illegible]

المشرك وفاب
والاستجاره مطلق
عن ائمة بن عبد
الرحمن بن محمد بن
حران ٣

۴۰

[illegible]

فان
الزوج اذا
لم يكن قادرا
فكيف كانت
بالاولاد
اولا

١٢٣

لہے

[illegible]

خان
الرحمن
لا والله
من عن الله
فلا تأن
أولا

کتاب الموائش

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الموعظ

[illegible][illegible]

اولاً
فما اذا لم يبيع
الشجر الزرع
هل يلحق
في انه

اعيانہ

2000

شام

[illegible]

فان
من
اول

[illegible]

فإن
الزوجة
التي
أباحت

فِي رِجَالِهِ

[illegible]

خان
الشيخ

والله اعلم

فإنما الصحيح في الفقه

انما لا يقبل

کتاب القضاء

[illegible]

والسلام

[illegible]

九

اما علی تقدیر و رد و در بیان حکم آخر

فانظر
الكتاب
على

قبل الجواز لاصل وفيه يجب على ذكره بأنه محض عموم بل قد على عدم جواز القضاء في العسوم لا يقتضاه
 بل يشترط القول الاول والاشباع المحكي في الزايف وان ناقضها بها فاذن القول الاول
 هو الاوجب ويقتضي التخيير على امور الاول ولا يفتقر الى التخيير فقد استدل الضمن او يوقف على هذا
 فلهذا العمد هو الثاني والثالث في الظاهر ان شرطية البصر لا يتحقق القاضي المتعصب بل بجميع
 التكامل كما هو مقتضى كلام الاكثر الثالث ان الضمن لجميع لشرائط القضاء بعد الجواز في القول
 يصح قضائهم او لا فيه اشكال ولكن الاحتمال الاول في غاية القوة واذ دار الامر بين قضاء لا يفتقر
 وقضاء البصر التقليد للبصر على تقدير جواز في الترجيح لمشكل ولكن لفضل جميع الامور هو الا
 قرب بل لو لم يوطا واذ دار الامر بين قضاء الامور البصر البصر في الترجيح لمشكل ايضا ولكن ايضا ترجيح
 الثاني في غاية القوة واذ دار الامر بين قضاء الامور الا على الاورع او لا على فط او لا ورع فقط و
 للبصر الذي ليس كذلك فالاقرب ترجيح الثاني بناء على المختار من عدم جواز قضاء الامور الى الرابع هل
 يشترط في القاضي ان لا يكون اخرس او لا فيه احتمالا ان احدهما لا يشترط ذلك صالة الشرع
 قالوا واوجب اشراط السلامة للخرس وكذا صار اليه في الدروس فلا يشترط في القاضي المنصور في قضاء
 لخرس من غير على وجه ما صار اليه في الكف بقوله بعد الاشياء الى الجلاء عند ذلك لا يطرأ الى
 معر فحكم اخرس الابالاشاء وهو انما يورث الظن فلا يجوز الشهاد بحكمه اذ لا شهادة الاخرس
 ويؤيد على الجمل المتعصبين بالحكم غالباً وقد يجب على ذكره او لا بالمع من ان شرطه الامر لا يشترط
 فلا يلزم الغالب حصول العلم منها عادة وثانياً بان لا يستلزم فساد الحكم عند حصول العلم من شأنه ولو لم يفتقر
 وثالثها ان لا يشترط ذلك هو السداد من العظم لانهم اطلقوا لوجز القضاء للجمع من غير تدخل في نوصفه
 على القضاء لخرس من غير على وجه هذا الاحتمال في الكف بقوله ويجعل عدم الاصل والعسوم وامكان
 في كونه وبهم الاشياء وما ذكره في غير الجواز هذا الاحتمال هو الاقرب الخامس هل يشترط في القاضي تقاضي العلم
 عند لا يفقد قضاء القضاة او لا فيه قولان احدهما انه لا يشترط ذلك فصار اليه في الدروس فانما المأمور
 فخرج من القضاء مطلقاً وكذا صار اليه في الكف بل بما يستفاد من العظم لعدم اشارتهم الى كون
 ذلك شرطاً في القضاء وبه على وجه في الكف قالوا ولا يشترط السداد من العلم فانه علم وعمل
 لا يحكم الا اذا علم بالحال والاصول هو عموم وما ذكره في ما لم يوجد فهذا الاحتمال هو الاوجب وثانيهما
 متبطل في الايضاح بقوله لا يمنع في الايضاح فثبت بما لا يستلزم سماع البينات والافواه والامان في الجواز
 ذكر من الجاهل سميون يظهر من نص العظم الاحتمال كما تقدم اليه الاشياء وثانياً بان عدم سماع البينة
 والافواه واليمين لا يستلزم عدم العلم فاقدم علم بهما من غير جهة العلم كما يعلم بكثر من الامور
 ان في ثلثها هو من الظاهر من غير جهة العلم ان يفتقر الى المذكوريات فقد ذكر في ذلك والى ان لم يفتقر
 على دليل على ذلك من شرط في القاضي ان يكون متعلماً على القيان لم يفقد له القضاء في ثلثها

فيه ذلك خلاف ذلك على قولين احدهما ان شرطه ذلك مقادير النافع والقاعد
الارثاء والرائع قليلان لان يكون ضابطا وذلك في الاول والاربع فاعلم فلو عليه النسيان ان يعتقد
لما مضى ولم ينقصه وقرح في الدين من يكون ذلك شرط في الفاضل المصروف حكى في الكشف
في القواعد عن جلد من الكتب قائلا او يوافق الكتاب في الاشتراط الارشاد والتبصر والتحقيق والبدن
و من ثمانية اشارة لشرط ذلك وقد صار اليه الكشف حكاه عن القريب قائلا بعد ما كتبنا عنه
سابقا وخالفه القريب وطاهر غيره ويظهر من جمع الفائد المصير اليه وفيه الباس في موضع الرافض
للذين هو منهما ما نسب عليه في الرافض قائلا ان الظاهر عدم الاتفاق في الاشتراط ويدل على جواز
صنطاهما وجهه واضع وقد يوافق في ما ذكره او لا بان الخلاف هو عما يوجد من جاذبة قد مر
اليهم الاشارة فلا وجه لاستظهار عدمه وانما فان الظاهر من العظم القول بعدم الاشتراط بينوا
على ثبوت ولا خلاف بينهم ناطق فاعلم منها ما نسب عليه في الكشف قائلا بعد عبارة عد ويجب ان يكون
ضابطا غير نساء ليكون على ذكر من الاحكام والافان من فضلاء وما يشك به فيما ذكره نظر لما
سابق اليه الاشارة انشاء الله تعالى ومنها سوى ما دل على اشتراط الضبط فما راوي فيه
نظرا ايضا العمومات لما نفع من القضاء لغير النبي صلى الله عليه واله والآخرين وجوه ايضا ومنها
عموم روايتي ابو حنيفة وعموم من خطله ومنها عموم قوله تعالى هل يستوي الذي الدين
علون والذين لا يعلمون ومنها ما نسب عليه في الكشف بقوله فان حملته ومله من
الحكم الابدان ذكر النبي ويعضد اذكر ما نسب في جمع الفائد بقوله اما الضبط فهو ما لا
بدن في محله مطلقا انما يحكم من الضبط لذكره مع اتصافه بالشرائط وضبط حكم
هذا الواضح وقرح في الرافض بان ذكره لا بأس به والمستلة هل اشكال والحق ان يقال ان
شروط الضبط ان يكون حقا فاضا اكثر من غيرها بحيث يشار من نظام الناس في هذه
الصفة فلا قرب بعد شرط الضبط هذا المعنى لخاله بقا صفة القضاء مما لا كان حقا بالصفة
الذاتية ثم ان شعبة ويلحق غيره به يظهر عدم القائل الفصل بين الامر في لانها لو كانت
لوي والنتية ليس في خبر لتوفى الدخ على والثلث باطل فالقدم مثله للعمومات الدالة
على القول الثاني التي تقدم اليها الاشارة ولا فلو كانت شرط للزم الجمع وقطع القضاء بالاسما
كما لا يخفى مع هذا الظاهر ان القائلين بالاشراط قصدوا المعنى المذكور ان الرافض
يشترط في الفاضل ان لا يكون كثر النسيان كما هو ظاهر كلام النافع والدم من والكتاب فيه
اشكال بل لا قرب لعدم الاشتراط بهذا المعنى بل من الوجه المقصود وان لو دلوا على خلاف ذلك
من ذكر الحكم في الواقعة التي وضعت فيها الشاهد من غير ان يكون
الضبط هذا المعنى شرط ولكن ان شرط الحكم فيه من غير ان يكون شرط الحكم في الحكم

على انه تعالى قوله من احد ما انشأ في الفاضل المبرور فلا يصح نقض الاول وهو الفاضل ومنه ان الكسوف الزاخر المحكي في قوله لا بد من
ثانيه الثاني محكم على الفاضل الكسوف في غير الاول من كلام ابن خزمه وحكاية ذلك في الفاضل ما جاء به صريح ما رواه
الاكثر صريح في الكتاب في انفسه الاول في الزاخر انما هو ما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
الحاكم عبد الله في تاريخه وما رواه ابو الحسن في كتابه في الزاخر انما هو ما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
وتنبيه العائنه واكتفى بذلك على الاول من قوله منها الاصل في كتابه في تاريخه وما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
الفاضل في تاريخه وما رواه ابن خزمه في كتابه في تاريخه وما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
فمنهم من عدمه اعلم ان قوله من احد ما انشأ في الفاضل المبرور فلا يصح نقض الاول وهو الفاضل ومنه ان الكسوف الزاخر المحكي في قوله لا بد من
ثانيه الثاني محكم على الفاضل الكسوف في غير الاول من كلام ابن خزمه وحكاية ذلك في الفاضل ما جاء به صريح ما رواه
الاكثر صريح في الكتاب في انفسه الاول في الزاخر انما هو ما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
الحاكم عبد الله في تاريخه وما رواه ابو الحسن في كتابه في الزاخر انما هو ما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
وتنبيه العائنه واكتفى بذلك على الاول من قوله منها الاصل في كتابه في تاريخه وما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه
الفاضل في تاريخه وما رواه ابن خزمه في كتابه في تاريخه وما رواه ابن خزمه في شهره وقد ذكره الفاضل في كتابه

موسى

صلى

الاول

تنبه

والى

والى

والى

بالحكم عند جميع من وضعوا من هذه النظم حرجا بكون من غير انما ان كان يمكن من اجتناب هذه النظم في كل حال فليس في ذلك ما ينافي ما افهم اليه
الاشارة ومنها النوع الثالث قد جعل هذا قبله واعلمنا النوع الثالث انما لا يؤمن من جعله في الحكم العاجل بها. اخفوه من غير
سجينة واعلمنا ان هذا النوع لا يطبق منسكلا ما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ببقوا في بعض النظم اخر من نفس النظم ما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
في الدنيا من غير انما في النظم العاجل بالعلم والاشارة في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ان يتولى القضاء والفصل بين الناس فيما هو من نظر التحقيق انما هو ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
من شرط ما افهم اليه الاشارة في عاينها من نوع النوع من قول النفس في بعض من يكون ذا ووع منها ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
جول واعلمنا ان النظم من حيث كان تقيد الحكم ما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
والتحقيق ان يكون اذ ما لا يتحقق الحكم الا في وجهه وان اعدا ان ما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
وصدق في بعض النظم الحكم من حيث كان انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
في الجواهر انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
الذين انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
على هذا الوجه انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
وما ذكر من انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
الدهلي على انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ويذكر وجه الفائدة والكتابة والاشارة في بعض النظم من وجهه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
لنفسه بل وجهه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ولو جمع الفائدة بعد الاشارة الى الحكم الذي يكون في الحكم كذا في الجواهر وانما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
الكشف في بعض النظم الحكم من حيث كان انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
لو علم من حيث كان انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
فما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
في من انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
المنوع من حيث كان انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
فما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
من واد انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ضد التسليم في بعض النظم الحكم من حيث كان انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
بهم يمكن انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
على حكمه انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
الا وهو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
عائنا انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
وتابا قول الترتيب وهو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ثابت بطريق الحكم والحق في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
بما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
على حكمه انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
الاصول من انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما
ذلك الحكم من انما هو في نفسه شذوذا على ان لا يؤمن من انفس اقدار حيلها وانما يشاهد بالعلم وصريح في مقام اخر ما

[illegible]

وَلَا يَأْتِيهِمْ فِيهَا الْمَوْتُ الَّذِي يُمَوِّتُكُمْ سَأْلُهُمْ فِيهَا مَنْ آتَاهُم مِّنْ مَّا كَانُوا يَعْبُدُونَ

[illegible]

في حق من الأعضاء وبشرط
عليه
ثالثها ان لا يثبت ضرورة
القائم من الامور
والا فلام
مفسر وان كان يكن
فصل حكمه انما يجوز
الثاني
ان يكون
جميع العالمين

1

۱۱۱

الفريضة من هذه من الدنيا ان افكان مقبلا عليها فاصح بعد ان ياتي منها انما امر احد الخصم به الكلام وقد صرح جواز ان
 يتم الفسخ بها بغير انما لا الاستيفاء من الذي جعله جرحا بالدعوى وتلقب به مع ما كان يدعى في ايام يقول الحق سبحانه وتعالى
 يجوز ذلك فيهم اولا احدا منها يجوز ذلك وان ادعى احد الدعوى وهو الحق ذلك فيجوز الغائاة والكنيا بولهم اولا الاصل وثانيا فيجوز
 في قبول لوجوه المدعى على الفاضل بغير ان يكون ذلك فيقول الحق سبحانه وتعالى ان ذلك تخفيف للدعوى هذا القول هو الاصل عندى وثالثا انما
 يجوز ذلك وهو المستفاد من قول فان لم يرد للدعوى ولم يجرى في ذلك فلا يجوز الحكم ان لا يفسخ بغير ما هو اختاره هذا القول في ذلك وثالثا
 ما بينه وبين الكسفة في ذلك لا يجوز ذلك الا ما علم الحاكم بالحق او لا بد من حصول الحق ولم يهدى من الحق للدعوى او وجب الجرح ودعا بان لا يفسخ
 الغائاة فان كان لا من الاستيفاء من الخصم وان ادعى الاخر له بعد دعواه بول لا يفسخ اذا اولا يتم ان افكان المدعى ما لا يفسخ به في القاع
 علم الحاكم وادعى عليه ان ما فسخ بعد الاشارة اليه وهو من الان فوعلم القاضي في ذلك الحال ان يفسخ مع غيره في حال الفسخ دعيا واما
 جواز الفضا العلم لا يحتاج الى ان يفسخ المدعى بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 مصر باحد الاخر والافس عندى بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 ما لا يجوزها وان طالعها لم يكن في حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 ويجوز الفسخ والكشف انما يفسخ ذلك يحصل من ان يفسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 منك ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 كان او فاسدا او غير ذلك ففسخ جاز في كل حال وان كان في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 من الكتب المشهورة في الفسخ وهو الاثر في كل حال وان كان في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 للشيخ ووجه ذلك في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 ويظهر من اطلاق بعض الفسخ وهو الحق في كل حال وان كان في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 على ما كان اولى وهو ان لا يكون الحكم ان يفسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 القاب باحد الاخر والافس عندى بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 الحكم بالحق الثالث انما يفسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 لا فسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 فلو لم يفسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 حصل هذا النوع من الفسخ وهو ما كان في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 الفسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 انما فسخ من انما فسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 والقول بانه الفسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 الصريح في الجرح ولهم اولا فسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 ما ذكر في الفسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 الكفاية في الفسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 منهم دعوى غير دعوى الاخر ففسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 ففسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 الاضاف في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 يقدم احد الوجهين فيفسخ بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 مباح من يتقدم بغير حكمه انما علم الخصم بغير ذلك الثالث لم يجرى على غير الحكم ما علم من الشك في اولا
 المعقول وبغيره الا ان يكون له الاشارة الى الاستطراد في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 لغرض التنقيح في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 والناظر في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 حكمه بان لا يكون استفاد من الفسخ في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا
 فانه على جميع الغائاة في حق كذا فسخ في حق كذا ومنه ما ذكر في الفسخ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان يقول ان كذا فسخ في حق كذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولا يخلو قول ما في هذا الزمان من زعمه من الحق على المذهب من البنية ان كان الدعوى على الترتيب طوبى لهم ما في هذا الزمان ولا قول من من
 سندها لاختلاف كونهما كقائما بانهم هما اصل الاجماع والله قدوة هو ظاهر كنه ذلك لاجل ان هذا الحكم الذي هو محل شائعه ومع هذه الزيادة
 ليرد عليه ما هو متعارف انما علمنا به عليه في الزمان بقوله بعد الاشارة الى الترتيب المذكور وفيه نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 يدل على الاستقلال وهو قولان في خلافه فليس بقوله واحدة اليه من الحق المذهب على خلافه في قوله وعمل فلا لا في حق العمل ولا خلاف
 الفسخ من غير انزل الزمان من وجه الفسخ الاول حيث الاول وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 الدلالة واضحة بانهم المذهب المذكور في هذا المذهب خلافه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 على المذهب خلافه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 فلما نبه عليه في الزمان بقوله بعد ما حكاه عنه سابقا وبما بهما لاجل انهم الضيق على قولهم في هذا المذهب كماله في
 الحق كما في هذا المذهب من يكون المذهب خلافه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 نكوله فلا يحسب معترضا له في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 رتب له بعد الاشارة الى الزمان في هذا المذهب وفيه نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 ان لم يحلف في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 الاخر من حيث ان كان في هذا المذهب وفيه نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 الى الاخرين وليس هذا الا المذهب عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 عليه من ان يوجب في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 بان في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 الجواب هو في حق العمل المذهب عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 العلوم الى المذهب من العمل المذهب عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 اية بقوله بعد ما حكاه عنه سابقا وبما بهما لاجل انهم الضيق على قولهم في هذا المذهب كماله في
 وانه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 اكثر الاشياء في هذا القول في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 على قولهم في هذا المذهب وفيه نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 على ان المذهب من العمل المذهب عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 عامه كما يظهر من المسائل من خلافه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 اية الاجماع عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 للحكم في انما يذهب عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 انما يذهب في ذلك الاجماع وفيه نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 قاطع الجواب عن الاجماع في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 على عليه في الاجماع من قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 المذهب في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 عليه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 والحق له مع وجه لا يوجب ان يكون في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 ذلك بعد ما كان كل المذهب على خلافه في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 لا يثبت له في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 من ان المذهب في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 وانكول جان ان شاء الله في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 فالاصح عندنا في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في
 نكوله كما في قوله وفيها ذكره نظر ما خلا من الاشارة الى ان في هذا المذهب كماله في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

三

۱۰

[illegible]

میں

حق الخولاہ

عمل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اولها المقدس لا بد من الاذعان بان جميع الفوائد التي ذكرها في هذا الكتاب من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
بغير حجة او سند عندنا فيكون من الاعتقاد الخاطئ فاننا نرى ان كل واحد من الخلق من انفسه لا يدعي من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
من انفسه بل انما الحكم عليه من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الامر من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الاوله والاخره كان عالما بالدين والامر وما ذكره في كتابه من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
على علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
بالفائدة او بغيرها من جميع الفوائد التي ذكرها في هذا الكتاب من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
بأنه من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
وما ذكره في كتابه من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الواجب فخطا اوله في احد هذه الفوائد التي ذكرها في هذا الكتاب من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الذموي فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
الى الله على غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الفائدة والكتاب فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
فالحمد لله من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الامر من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
بغير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
التواضع والكتاب فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
من موجب تلك العلوم ومن غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
وهو به السرايع والعلوم فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
كان الدين بغير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
فالحمد لله من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
قد تبيّن على الاصل الذي ذكره في جميع الفوائد التي ذكرها في هذا الكتاب من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
في اصله بغير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الى الله بغير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
استقله فقال على ما لا بد من احد هذه الفوائد التي ذكرها في هذا الكتاب من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
و لا وجود يمكن ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
بغير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
العلم المستفاد من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
ما بعد علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
على فقال الميرزا علي قاسم فقال انما العلم المستفاد من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
الذي يتبين عليه في اصله بغير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
عن اليقين فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
لا فسر وهو السرايع والعلوم فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
العلم المستفاد من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
وجوه من ابدية علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله
هنا في الكتاب فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
اما في كتابه فيكون في نفس البشر من يدعيه الله
ولا غير هذا مما لا بد من احد هذه الفوائد التي ذكرها في هذا الكتاب من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله

الامر من غير علمه او جهل ان يكون في نفس البشر من يدعيه الله

والكتاب فيكون في نفس البشر من يدعيه الله

فالحمد لله

۱۴۴۴

[illegible]

2026

[illegible]

وَأَمَّا الْبُيُوتُ فَكَانَتْ بِأَعْيُنِنَا ۖ ذُرِّيَّتُكَ أَتَانَا ۚ وَالْأَنْبِيَاءُ أَتَانَا ۚ وَكَانَ الْبَاقِي ۖ

تکلیف

[illegible]

[illegible]

المضيق

فريق

وقد يفسر فيما ذكره المنع من الاشتراك في العلم بالفرق بين الضرر والخسوف غاية الوضوح غالبا لا يمكن الاحتجاج على القول
بالحكمة الوضعية في إثبات القاسم لا ينفك الناطق من العلم بالضرر العظيم الذي لا يعد معار عويش من ذلك والاحتجاج بالغاثة
المنع من الإرجاع غير مقنع والكاشافي لا ينفك بقوله أحوال ولا غير من وجوب إيفائها منه عليه بالسوط قلنا أما إذا
كان في المنع من منع من المنع فعل لسان يقضي وهو غائب عن مجلس الحكم لا قال فغير ذلك لأنه غائب عن مجلس الحكم لا يصح
أنه يقضي عليه لا ينفك من على القضاء والقضاء على الغائب إنما يحل لموضع الحاجة وقد قضى بها ذلك له نظر ومنها
حكمه وغايتها لو كانت قالين وقال الشيخ في الحكم عليه لا ينفك من أحد قطعا وقد عاين في الغائب المشتبه بغيره الظاهر
وقد عاين عاين ذلك إلا أنه قد يقع بما ساقى إليه لا ينفك من الغائب المحكوم عليه على جهة إقراره فإذا وجد قطعا وقد عاين ذلك
الظاهر وإنما أصدره صلاحيه لمعارضه لا يجوز كما لا يخفى في المسئلة محل الإشكال لا ينفك منها من الإختلاف وهو إنما يحصل من إيجاب
القول الثاني أن يصير القضاء كما من حق الرضا فيلخص الرب ولكن القول الأول في غاية القوة نظر إلى الخلاف غير جليل فهو من
قيم الأكثر من العويش مع إمكان منع الصادر المنقذ من جليل بعد عويش فقيم الأكثر من العويش مع إمكان منع السائل المنقذ عليه الأمانة
فالسائل ما في إمكان عويش هو الرضا من الشخص ليعمل الشيء في مودة حضور البدل لا في مودة سائلنا عويش مع ما
ذكرنا من أن الشخص يقول بغيره في إيجاب الشرع العظيم الذي لا يعد معار عويش في ذلك الحاشية من إيجاب الشرع
السلبه حاشية للمعارض كما بيناه في الأصول ويذكر بدفع أصل الزعم من الضرر القضاء على الغائب وأما فاعلة الضرر فلا
تصلح لأفادته لأن في نفسه في جميع الغائبات وذلك لما ساقى إليه الأمانة أشبهه نظام من الغائب على جهة الإختصاص
لأن ذلك يمنع من الضرر على الشخص لا يخفى الرابع من منع في النافع والدرر من الضرر والرضا بأن الغائب ينفك عليه
في علمه وأضرر في النافع والضرر من الضرر ولا ينفك من الأضرار والعدول والاحتكام والكشف جواز القضاء على الغائب
ولا يصح ما يصرح به بالاولون والآخر من ضرورة ما عليه من أن الغائب على جهة الإختصاص مع ما دل على حق الضرر والحجج كان ذلك
القضاء مطلقا موجب للفساد العظيم وهو مستبعد في الإختصاص ولا ينفك من الإختصاص من ذلك الحاشية من إيجاب الشرع
الاحتكام بالمس والمس من جهة عويش وأما ثانيا فلا يمكن عويش جبره بالشهر في الاتفاق لأن إجماع الغائب في إيجاب الشرع على جهة الإختصاص
في خلافه مع ذلك ما عني أنه لا يمكن لأصحاب يقول بخلاف ذلك من جهة الإختصاص وأما الإختصاص في الكسب جواز القضاء على
الغائب من جهة عويش فإنه على جهة الإختصاص من جهة عويش في إيجاب الشرع على جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
ما يفيد العلم بصدقه وهل كونهما فاضح عند الحاكم الذي حكم أو يجوز أن يفسرها عند كل حكم يجوز أن يفسرها له أحد من بعده
الأمر من والأحوط إيجاب الأول بل لا يخفى من جهة عويش في إيجاب الشرع على جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
فلا ينفك من إيجاب الشرع في ذلك الحكم الحاشية من منع في الخلاف والضرر والدرر من ذلك فإنه لا ينفك من إيجاب الشرع
فإن الحكم عاين كوكيل الربك وهو جبره في إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
الشاس من جهة الإختصاص من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
كافة ما لا كادون وغيره من حقوق العاينات إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
على حقوق العاينات كالأحوط في إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
الرضا من جهة الإختصاص والكشف والرضا من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
الثاني فذهب من الكتب المذكورة بطلان إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
والدرر من جهة الإختصاص من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
الناس كلهم فلا إشكال في جواز القضاء على الغائب من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
ولك والاحتكام يظهر من الرابع الرد في نفسه وفي غيره فلا ينفك من إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
واحد فلا ينفك من جهة الإختصاص من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
وبخلافه عويش من جهة الإختصاص من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
مخبر عما لا يخفى المالك الحكم في القطع دون المال فكل هذا كذلك والأصل في هذه ليست على حقيقة وإنما ساقى إليه الاحتكام في نفس
ما ذكره من الرضا ولكن أورد على جميع الغائبات فلا إشكال في إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
مع حضور الشرع عليه لا يمنع بل في إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع
فما لا يخفى على جهة الإختصاص من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع من جهة الإختصاص إيجاب الشرع في إيجاب الشرع

